جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاجتماعية

مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماستر
في علوم الإعلام والاتصال
تخصص اتصال وصحافة

عنوان المذكرة:

المعالجة الصحفية لحدث رئاسيات 2014
"دراسة وصفية تحليلية لعينة من جريدة الخبر"

إعداد الطالب:
– غواطي ميرة

تحت اشراف:
– بوعدة حسينة

السنة الدراسية: 2013 – 2014

شكر و عرفان:

نتوجه بالشكر الخالص للخالق عز و جل الذي يعيننا على أمور ديننا و دنيانا؛

كما نتوجه ببالغ الشكر إلى الأستاذة المؤطرة الأستاذة "بوعدة حسينة" و نشكرها على النصائح و التوجيهات التي لم تبخل علينا بها خلال فترة التأطير، و كذا إلى الأستاذ "بن عيشة عبد الكريم" الذي أمدنا بيد العون في إطار انجاز هذه المذكرة، إلى الأساتذة المحكمين و نشكرهم على قبولهم تحكيم دراستنا و هم كالتالي: الدكتور "غالم عبد الوهاب"، الدكتور "بن عيشة عبد الكريم" و الدكتورة "عكروت فريدة".

كما ان ننسى التوجه بالشكر إلى جميع من كان له يد في إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور.

Résumé :

Cette étude a porté sur la manière de traiter le cas de la presse écrite pour désigner le président, "Abdelaziz Bouteflika" à la garde d'un quatrième à l'élection présidentielle de 2014, et nous avons pris des nouvelles du modèle de journal pour cette étude d'analyser les implications et qui a formé 23 point de nouvelles sélectionnée dans l'échantillon, à partir de 19/11/2013 à 19/04/2014, le stade qui a vu la cristallisation de la quatrième épreuve de la garde et nous avons divisé la période en quatre étapes: la pré-annonce course, après la déclaration de candidature, pendant la campagne, et après l'annonce des résultats préliminaires de voir le traitement dynamique qui a caractérisé touché nouvelles de journal événement transpirer Président.
Et nous avons essayé à travers cette étude que nous reconnaissons être une réalité politique très simple et modeste reconnaître que voulait Gazette formé et formulée par la transformation de l'objet de la quatrième tête de la confiance "Abdelaziz Bouteflika" d'évaluer l'ampleur dans le traitement du sujet et avec les moteurs des acteurs politiques lui, et ainsi que l'évaluation de la performance des médias du journal et d'identifier la nature de la relation avec le système politique et qui ne semble pas évident, mais à ce moment critique, et nous sommes venus à travers les différentes étapes des résultats de cette article de journal portant sur la candidature du président de l'angle que vous voyez sont appropriées et sont en opposition du système politique en général, et à la personne du Président en particulier, et c'est ce qui ressort clairement de l'ordre du jour du journal à travers cinq mois de l'étude, ce qui suggère son engagement à l'auto-soustraction et côté négligé le plus important dans la période électorale et d'expliquer les programmes des candidats et l'analyse et l'accent sur la dimension sociale de l'objectif politique de l'événement Lors de l'élection présidentielle, et établir des parallèles avec le traitement de ces conditions est accompagné par politique et de sécurité entre eux et l'agenda régional et international environnante, ainsi que touchés par les médias internationaux, et en ligne avec le contexte global du journal.

ملخص الدراسة:

تمحورت دراستنا هذه حول كيفية معالجة الصحافة المكتوبة لحدث ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة في رئاسيات 2014، و اتخذنا من جريدة الخبر أنموذجا لهذه الدراسة لتحليل مضامينها و التي شكلت 23 مادة صحفية مختارة ضمن العينة، ابتداءا من 2013/11/19 إلى 2014/04/19، باعتبارها المرحلة التي شهدت تبلور حدث العهدة الرابعة و عمدنا إلى تقسيم الفترة إلى أربع مراحل: قبل إعلان الترشح، بعد إعلان الترشح، أثناء الحملة الانتخابية، و بعد إعلان النتائج الأولية لمعرفة ديناميكية المعالجة التي ميزت تطرق جريدة الخبر لحدث ترشح الرئيس.

و حاولنا من خلال هذه الدراسة التي نعترف بكونها جد بسيطة و متواضعة التعرف على الحقيقة السياسية التي أرادت الجريدة تشكيلها و صياغتها من خلال معالجتها لموضوع العهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لتقدير مدى حيادتها في التعامل مع الموضوع و مع الفاعلين السياسيين المحركين له، و كذا تقييم الأداء الاعلامي للجريدة و التعرف على طبيعة العلاقة التي تربطها بالنظام السياسي و التي لا تظهر جليا إلا في هذه المرحلة الحاسمة، و توصلنا من خلال مختلف المراحل إلى نتائج مفادها أن جريدة الخبر تعالج موضوع ترشح الرئيس من زاوية تراها هي مناسبة و تتمثل في معارضتها للنظام السياسي عموما و لشخص الرئيس خصوصا و هذا ما برز جليا في أجندة الجريدة عبر الأشهر الخمس للدراسة، و هذا ما يوحي بالتزامها الذاتية في الطرح و اهمالها للجانب الأهم في الفترة الانتخابية و هو شرح برامج المترشحين و تحليلها و التركيز على البعد الاجتماعي للحدث السياسي المتمثل في الانتخابات الرئاسية، كما نستخلص توازي هذه المعالجة مع ما صحبها من ظروف سياسية و أمنية محيطة الإقليمية منها و الدولية و كذا تأثرها بالأجندة الاعلامية العالمية، و تماشيا مع السياق العام للجريدة.

المحتوى:

شكر و عرفان

مقدمة عامة ..... أ

القسم المنهجي للدراسة:.....

تمهيد..... **05**

الدراسة الاستطلاعية..... 05

بناء الاشكالية و طرح التساؤلات..... 07

تحديد المفاهيم إجرائيا..... **12**

مجتمع البحث، المعاينة و العينة..... **15**

نوعية الدراسة..... **20**

النظرية المستخدمة..... **29**

الدراسات السابقة..... **33**

القسم النظري للدراسة:

تمهيد..... **37**

الفصل الأول: الحقل السياسي في الجزائر و تغيراته..... **38**

تمهيد..... **39**

المبحث الأول: الانتقال السياسي من أحمد بن بلة إلى بوتفليقة..... **40**

أولا: مرحلة الأحادية الحزبية..... **40**

ثانيا: مرحلة التعددية الحزبية..... **53**

المبحث الثاني: الاصلاح السياسي في الجزائر..... **74**

المبحث الثالث: الواقع السياسي في الجزائر(مجريات العهدة الرابعة)..... **80**

خلاصة الفصل الأول..... **84**

الفصل الثاني: الحقل الاعلامي و تطوراته..... **85**

تمهيد..... **86**

المبحث الأول: الوضع القانوني للاعلام من 1962 إلى 1988..... **87**

أولا: مرحلة حرية الصحافة 1962-1965..... 87
ثانيا: مرحلة إقامة نظام اشتراكي للإعلام 1965-1979..... 91
ثالثا: الاعلام الحزبي الموجه 1965-1679..... 93
المبحث الثاني: مرحلة التعددية الاعلامية..... 96
أولا: المرحلة الذهبية 1990-1992..... 96
ثانيا: المرحلة العصيبة 1992-1994..... 99
ثالثا: التعددية المقيدة 1994-1999..... 101
رابعا: الممارسة الاعلامية خلال فترة حكم "عبد العزيز بوتفليقة"..... 104
خلاصة الفصل..... 109
الفصل الثالث: الاتصال السياسي في الجزائر..... 110
تمهيد..... 11
المبحث الأول: الاتصال السياسي و المشاركة السياسية..... 112
أولا: مفهوم الاتصال السياسي..... 112
ثانيا: المشاركة السياسية و أزمتها في الجزائر..... 115
المبحث الثاني: الانتخابات الديموقراطية و معاييرها..... 118
المبحث الثالث: نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر..... 122
خلاصة الفصل الثالث..... 125
خلاصة القسم النظري 126
القسم الثالث: الدراسة التطبيقية
تمهيد..... 128
الفصل الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الموضوع..... 129
تحليل فئة الموضوع..... 131
الفصل الثاني: التحليل الكمي و الكيفي لفئتي الاتجاه و الفاعلين..... 152
تمهيد 153
أولا: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الاتجاه 154
ثانيا: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الفاعلين 177

النتائج العامة للدراسة 201
خاتمة 207
قائمة المصادر و المراجع 209
الملاحق 220

مقدمة عامة:

تشكل فترة الانتخابات محور اهتمام وسائل الاعلام و الاتصال الجماهيري و خاصة منها الصحافة المكتوبة التي يصبح شغلها الشاغل هو تغطية متغيرات الفترة و الحركية التي تسودها، خاصة إذا كان الحديث عن انتخابات رئاسية و في الجزائر بشكل أكثر خصوصية، و يعود سبب اهتمام الصحافة المكتوبة في الجزائر بحدث الانتخابات إلى عدة معطيات منها ما هو تاريخي اكتسبته عبر مراحل و حقبات زمنية مميزة في تاريخ الجزائر، و منها سياسية تسود الجزائر كغيرها من الدول العربية، و تعود هذه المعطيات أساسا إلى الانفتاح السياسي و الاعلامي الذي شهدته الجزائر منذ دستور 1989، و قانون إعلام 1990، الذي فتح المجال أمام التعددية الاعلامية و السياسية، و من هنا جاء تعاظم شأن المسوغات الجوهرية لقيام وسائل الاعلام و تضاعف حجمها، بالانطلاق أساسا من طبيعة الظروف المحيطة بالانسان و التي تحتم الحاجة إلى وسيلة أو أداة تمكن الفرد من مراقبة هذه الظروف، و التي أصبحت وسائل الاعلام التي من ضمنها الصحافة المكتوبة مصدرا مهما، حيث تأخذ دور الوسيط بين الجمهور و السلطة أو النظام السياسي، فتساهم من خلال ذلك في تشكيل و صياغة الوضع السياسي من خلال ترتيب مجموعة من الأولويات وفق ما يلائم توجهها السياسي و كذا في إطار حجم الحرية الاعلامية الممنوحة من طرف السلطة و المشكلة في القوانين الاعلامية التي سوف نتطرق لها لاحقا في هذه الدراسة.

و في هذا السياق سنحاول فيما يأتي التطرق إلى المعالجة الصحفية لحدث ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة في جريدة الخبر، و قد تم وقوع اختيارنا لهذا الموضوع لما اكتساه من أهمية على المستويين المحلي و الدولي، محاولين من خلال ذلك التعرف على وجهات نظر جريدة الخبر حول حدث ترشح الرئيس و كيفية تعاطيها مع الموضوع و كشف الأجندة الاعلامية المسطرة في تلك الفترة.

و على هذا الأساس فقد قسمنا دراستنا إلى ثلاث أقسام، شمل القسم الأول منهجية الدراسة و المفاهيم الأساسية قمنا من خلاله بالتعرض لمختلف المراحل التي يجدر بأي بحث علمي التعرض لها، و كانت البداية مع الدراسة الاستطلاعية التي حاولنا الكشف عن مدتها و النتائج المستخلصة منها و مدى أهميتها في موضوع الدراسة، و بعد عملية الاحساس بالمشكلة و تحديدها قمنا ببناء الاشكالية و طرح التساؤل العام و التساؤلات الفرعية، ثم توضيح أهم المفاهيم المتداولة و الأساسية في الدراسة، انتقلنا بعدها إلى استعراض مجتمع بحثنا، العينة و المعاينة التي اعتمدناها في الدراسة، لنصل بعدها إلى تحديد نوعية الدراسة، المنهج المستخدم و الأداة المستخدمة و التي تمثلت في تحليل المضمون فقمنا برسم الخطوط العريضة للمراحل التي سنمر بها في الدراسة التطبيقية من خلال عملية تحديد الفئات و وحدات التحليل المعتمدة ، بناء الاستمارة، التحليل الكمي و الكيفي وفق ما سيتم التطرق له، كما قمنا بمحاولة ادراج المرجعية النظرية للدراسة و الدراسات المشابهة و السابقة.

أما القسم الثاني فقد اشتمل على الببلوغرافيا، و الذي احتوى على ثلاث فصول:

الفصل الأول بعنوان الحقل السياسي في الجزائر و تغيراته، تضمن ثلاث مباحث تمثلت في : الانتقال السياسي من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة خلال مرحلتي الأحادية و التعددية الحزبية، ثم الاصلاح السياسي في الجزائر، ثم الواقع السياسي في الجزائر بالتركيز على مجريات العهدة الرابعة.

أما الفصل الثاني فقد كان تحت عنوان الحقل الاعلامي في الجزائر، تضمن ثلاث مباحث: الوضع الاعلامي من 1962 إلى 1988، ثم مرحلة التعددية الاعلامية، ثم الممارسة الاعلامية خلال فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

أما الفصل الثالثو المعنون ب الاتصال السياسي في الجزائر، فقد قسم إلى أربع مباحث: الاتصال السياسي و المشاركة السياسية، ثم الانتخابات الديموقراطية و معاييرها، ثم نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر، ثم الحملة الانتخابية و إطارها التشريعي في الجزائر.

للنتقل بعدها إلى الدراسة التطبيقية بالقسم الثالث فقد حاولنا تحليل العينة المحددة في جريدة الخبر انطلاقا من تطبيق مراحل أداة تحليل المضمون، و تضمن هذا القسم فصلين، الأول حول التحليل الكمي و الكيفي لفئة المواضيع عبر أربع مراحل، ثم الفصل الثاني التحليل الكمي و الكيفي لفئتي الاتجاه و الفاعلين، وصولا إلى النتائج العامة للدراسة التي حاولنا فيها اسقاط النتائج المتحصلة من التحليل على التساؤلات المقدمة في بداية الدراسة و مقارنتها بالدراسات السابقة و ربطها بالنظرية المستخدمة.

تمهيـــــــــد:

من خلال هذا سنحاول ادراج مختلف المراحل التي مرت بها دراستنا و هي على وجه العموم لا تختلف كثيرا بل و تكاد تنطبق على مراحل منهجية البحوث الاعلامية، حيث حاولنا دمج هذه المراحل في سبع عناصر هامة، و يشكل بناء الاشكالية و صياغة الفرضيات العتبة الأولى طبعا بعد اجراء دراسة استطلاعية حول موضوع دراستنا، لننتقل بعدها إلى تحديد بعض المفاهيم التي رأينا أن لها من الأهمية بمكان في توضيح معالم الدراسة و من هنا ركزنا على المفهوم الاجرائي أكثر منه المفهوم الاصطلاحي، لنستعرض بعدها نوعية الدراسة بما فيها المنهج و الأدوات المستخدمة أو المساعدة، و أدرجنا الخطوات التي اعتمدناها في تحليل مضمون مادتنا الاعلامية، ثم قمنا بتسليط الضوء على مجتمع البحث العينة و المعاينة ثم المرجعية النظرية التي اعتمدناها و افترضنا صلاحيتها لطبيعة موضوع الدراسة مع ذكر خصائصها و أسباب الاعتماد عليها و مدى ملاءمتها للموضوع، ثم عرضنا بعض الدراسات السابقة التي أدرجت في خاتمة هذا القسم.

- **الدراسة الاستطلاعية:**

تعتمد هذه الخطوة المتمثلة في الدراسة أو البحث الاستطلاعي كعتبة ضرورية و ملحة لإرساء الدراسة على قواعد علمية متينة، إذ تساهم هذه الدراسة ضبط زوايا الموضوع من جهة و إيضاح معالمه من جهة أخرى بما في ذلك بناء إشكالية الدراسة التي تمثل حجر الأساس في أي بحث أكاديمي، إضافة إلى استخراج التساؤلات التي من شأنها تحديد زوايا البحث، و من ثم المرور إلى الخطوات التالية.

و في هذا السياق قمنا باختيار عينة من مضامين يومية الخبر –محل الدراسة–، كخطوة مبدئية للتعرف على المواضيع التي تطرقت لها هذه الجريدة و الطريقة التي عولجت بها في إطار فترة الانتخابات الرئاسية، و من هنا استطعنا التوصل إلى أهم المواضيع المعالجة كما

لاحظنا و بشكل جلي تركيز الجريدة المكثف على حدث ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و منه استخرجنا بعض المواضيع أهمها: "النظام السياسي القائم"، "الترشح للعهدة الرابعة"، "الأزمات"... و قد تعمدنا هنا الانتظار حتى انتهاء الفترة الانتخابية و إعلان النتائج للتعرف أكثر على توجه الجريدة اتجاه العهدة الرابعة للرئيس، و قمنا خلال هذه الفترة التي استمرت أربع (04) أشهر و نصف تقريبا بتقسيمها إلى أربع مراحل: قبل إعلان الرئيس ترشحه و بعد إعلانه، أثناء الحملة الانتخابية ثم بعد الحملة الانتخابية، و بعد هذه العملية عمدنا إلى اختيار العينة التي اعتمدناها بشكل نهائي في عملية التحليل.

كما قد تم في هذه المرحلة عملية البحث الببليوغرافي في إطار التفتيش عن الوثائق و الحوامل التي تساعدنا على بناء الرصيد المعرفي حول النظام السياسي و الاعلامي في الجزائر و إشكالية الاتصال السياسي التي يواجهها، إضافة إلى الاستناد إلى دراسات سابقة و مشابهة لموضوع بحثنا لتكوين رؤية شاملة حول الممارسات الميدانية و الإحاطة بمختلف متغيرات الموضوع.

و بالتالي فقد ساهمت الدراسة الاستطلاعية إلى حد كبير في تسهيل مختلف إجراءات بحثنا، و إرشادنا إلى مختلف المتغيرات المنشودة.

- **بناء الإشكالية وطرح التساؤلات:**

تعد وسائل الاتصال الجماهيرية بما فيها الصحافة المكتوبة من بين أهم الوسائط التي تتدفق المعلومات من خلالها بين القمة و القاعدة، و يعوَل عليها كمنبع للتأثير في باقي قنوات الاتصال، و المساهمة في عملية التنشئة السياسية، بل إن "الاعلام هو النسق الصاعد و النازل في حياة البشر و هو مجموع وسائل التوعية التقنية المادية و الإخبارية و الأدبية و العلمية المؤدية للاتصال الجماعي بالناس بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن إطار العملية التثقيفية الإرشادية للمجتمع[1]، و إن بقي هذا الدور حكرا و لمدة طويلة على أنظمة الحكم في الدول، فإن مهنة الاعلام أضحت واحدة من مهن المعرفة التي تتبوأ موقعا مرجحا في موازين القوى الاجتماعية، فنتيجة لقوة المعرفة التي تتمتع بها هذه المهنة فإن تأثيرها على حياة الأفراد و المجتمع و كذلك على صناعة القرار و على التوازن الاجتماعي هو في تزايد مستمر.

ففي الجزائر، لم تتبنى الصحافة المكتوبة هذه المكانة إلا بعد الانفتاح السياسي و الاعلامي الذي ظهر سنة 1990، و حتى ذلك الوقت كانت أداة سياسية حكرا على السلطة، تستعملها لتمرير دعايتها، و للتعبئة الجماهيرية.

و حتى بعد إقرار التعددية الاعلامية، لا يمكن الحديث بصفة مطلقة أو حتى نسبية بوجود

صحافة وطنية كسلطة رابعة أو سلطة مضادة[2]، ذلك أن السياق السياسي و الحراك الذي نشأت فيه و تتبلور من خلاله على كافة الأصعدة، يحصر وظائف و أدوار وسائل الاتصال

---

[1] بسام عبد الرحمن؛ **الاعلام البرلماني و السياسي**؛ الأردن؛ ط1؛ دار أسامة للنشر و التوزيع؛ ؛ 2011؛ ص66.

[2] يوسف تمار؛ **الاعلام و الاتصال السياسي (الثقافة السياسية بين وسائل الاعلام و الجمهور)**؛ القاهرة؛ ط1؛ دار الكتاب الحديث؛ 2012؛ ص17.

الجماهيرية بين ما ترخص به السلطة السياسية، في إطار القضايا المرخصة و قضايا الطابوهات تحت غطاء الترسانة القانونية المرنة من جهة، و بين النهج السياسي و الايديولوجي الذي تسلكه المؤسسة الاعلامية أو الصحفية، أو ما يوصف بالصحافة الموالية و صحافة المعارضة من جهة أخرى، و هذا ما تمخض عنه خلل على مستوى المدخلات و المخرجات، و خاصة على مستوى المدخلات التي تمثل انشغالات المواطنين، حيث اقتصرت وظيفة وسائل الاعلام على تبرير مواقف المسؤولين السياسيين، و الخوض في الصراع الذي تمثل الساحة السياسية مسرحا له، خاصة أثناء الفترات الانتخابية الحاسمة، بدلا من تكوين المواطن الواعي بحقوقه وواجباته و دفعه للمشاركة بفعالية في سياسة بلده.

و من خلال اطلاعنا على الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في الجزائر منذ الاستقلال، يلفت انتباهنا عديد القضايا التي شغلت الرأي العام المحلي و الدولي، بما فيها فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، و التي استمدها مما يسمى بالشرعية الثورية، الاجتماعية و حتى من خلال الشخصية أو الكاريزما، و التي أهلته إضافة إلى عوامل أخرى إلى البقاء في الحكم طيلة 15 سنة متتالية، و هذا ما يوحي بالانغلاق السياسي الذي عرفته فترة حكمه على حد تعبير بعض الدراسات[1]، و التراجع عن المكاسب التي حققها الانفتاح السياسي الذي كرسه دستور 1989، و التي يعد التداول على السلطة أهمها.

و تعرف الجزائر في سياق الجدل السياسي الدائر حول ترشيح الرئيس لعهدة رابعة تفاعلات عديدة، يعكس الاعلام المحلي جزءا كبيرا منها، حيث تشهد الساحة نقاشا متزايدا حول تهم بالفساد المالي و الممثلة بقضيتي القرن، سوناطراك 2 و قضية عبد المومن رفيق خليفة[2]

---

[1] حسب تقرير لمركز الجزيرة للدراسات بعنوان "ترشيح بوتفليقة لولاية رابعة جدل داخلي وتداعيات محتملة" ديسمبر 2013–بتصرف

[2] حسب مجوعة من الصحف الجزائرية منها: الخبر، liberté...

كما يتناول الجدل السياسي في الداخل دور شقيق الرئيس "سعيد بوتفليقة" في الاعداد للعهدة الرابعة، مع ما واكب ذلك من تغييرات في مناصب و مسؤوليات سياسية، و هو ما رءاه عديد المحللين و الفاعلين السياسيين دوسا على مؤسسات الدولة و تطاولا عليها من خلال تعيين رجالات الفريق الرئاسي في مناصب حساسة بغض النظر عن منصب وزير الداخلية، وزير العدل، و رئيس المجلس الدستوري و هي التعيينات التي رأى المراقبون أنها تهدف إلى التحضير الجيد لرئاسيات 2014، و تهييئ الجو المناسب لمرشح السلطة، هذا بالإضافة إلى حقيقة الملف الصحي للرئيس[1].

فيما يرى محللون و فاعلون سياسيون آخرون شرعية العهدة الرابعة للرئيس من خلال استعراضهم الواسع للحصيلة الإيجابية التي حققها الرئيس الحالي في شتى المجالات السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية، الأمنية و الاجتماعية منذ توليه الحكم عام 1999 إلى يومنا هذا و يبررون الانتقادات الموجهة بالأمر العادي المباح كون أي حصيلة تحتوي الإيجاب و السلب و الرئيس لا يملك خاتم سليمان[2].

و من خلال هذا و ذاك، و لوضع هذا الموضوع تحت مجهر علمي، حاولنا كطلبة باحثين مبتدئين الكشف عن تفاصيل الموضوع، باختيار عينة من الساحة الاعلامية المكتوبة و المتمثلة في يومية الخبر، و هذا تبعا لما أضفته لنا دراستنا الاستطلاعية، حول الاهتمام الكبير الذي أولته هذه الجريدة لحدث الرئاسيات و العهدة الرابعة بشكل خاص.

---

[1] حسب تقرير مركز الجزيرة للدراسات المذكور سابقا – بتصرف

[2] نقلا عن حصة حوار خاص مع "عبد العزيز بلخادم" أجرته معه قناة النهار يوم 2014/03/20، على الساعة 21:00

على هذا الأساس جاء تساؤلنا العام على الشكل التالي:

كيف عالجت صحيفة الخبر حدث ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لرئاسيات 2014 من خلال مضامينها؟

و منه تتمخض عدة تساؤلات فرعية:

– ما هي الأجندة الاعلامية المتعلقة بالعهدة الرابعة التي حاولت الجريدة ابرازها خلال فترة الانتخابات الرئاسية؟

– ما اتجاه الجريدة نحو حدث العهدة الرابعة للرئيس من خلال مضامينها؟

–من هم الفاعلون الأساسيون الذين اعتمدتهم الجريدة في طرح مضامينها حول ترشح الرئيس لعهدة رابعة؟

2- أهداف الدراسة:

من خلال طرحنا للتساؤلات أردنا صياغة الأهداف المرجوة من الدراسة و من أهمها:

- محاولة الاحاطة بالأجندة الاعلامية التي أبرزتها جريدة الخبر في معالجتها لحدث العهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفلبقة".
- التعرف على اتجاهات جريدة الخبر من خلال مضامينها نحو ترشح الرئيس لعهدة رابعة.
- محاولة الكشف عن الفاعلين السياسيين الذي اعتمدتهم الجريدة في طرح مضامينها.
- السعي إلى الكشف عن مدى حيادية جريدة الخبر في معالجتها لحدث العهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".
- محاولة الكشف عن العلاقة بين السلطة السياسية و الصحافة المكتوبة خلال الفترات الانتخابية الحاسمة.

3 –التحديد الاجرائي للمفاهيم:

و لتوضيح معالم هذه الدراسة، حاولنا تحديد بعض المفاهيم الأساسية اجرائيا وتمثلت في:

1– **المعالجة الاعلامية:** هو قيام وسائل الاعلام بالتطرق إلى موضوع أو حدث أو قضية معينة بشكل معين و بتحليل معمق و أبعاد مختلفةو المقصود بها في دراستنا هذه هومجموع التقارير و الأخبار التي عالجت فيها الجريدة حدث رئاسيات 2014.

2– **الصحيفة:** و هي الجريدة و منها اليومية و غير اليومية (مرتين في الأسبوع أو أكثر)، أو الأسبوعية، أو حتى نصف الشهرية[1]، و في دراستنا تتحدد في جريدة الخبر اليومية.

3– **الانتخابات الرئاسية:** و هي ما يسمى بنظرية التفويض العام، أي تفويض الرئيس المنتخب قدرا كافيا من السلطة لتطبيق سياسات و اخاذ قرارات، و ذلك تبعا للأوضاع و المتغيرات التي يواجهها أثناء فترة حكمه، بغرض تحقيق ما يراه متوافقا مع المصالح العامة للناخبين[2]. و نقصد بها في دراستنا الاقتراع الذي يقوم به الشعب الجزائري في 2014/04/17 لهدف انتخاب رئيس من بين المترشحين الست في الساحة السياسية.

4– **الشرعية السياسية:** هي وثيقة الصلة بالقبول العام، و معنى أن يكتسب شخصية أو حزب معين شرعية حينما يحصل على القبول الجماهيري و تأييد الرأي العام بغض النظر عما إذا كان متماشيا مع القانون أو متعارض معه، عكس المشروعية التي تستلزم أن تسير في نهجها وفقا لممارسة القانون، ومن هنا فإن كل ما شرعي ليس[3]،

---

[1] لؤي خليل؛ **الاعلام الصحفي**؛ الأردن؛ دار أسامة للنشر و التوزيع؛ ب.ط؛ 2009؛ ص10.

[2] أحمد الديين و آخرون؛ **الانتخابات الديموقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية**؛ بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ ط1؛ 2009؛ ص ص38–39.

[3] بسيوني ابراهيم حمادة؛ **آراء في الصحافة و السياسة و المجتمع**؛ القاهرة؛ عالم الكتب للنشر و التوزيع؛ ط1؛ 2008؛ ص ص62–63.

بالضرورة مشروعا، أما في إطار دراستنا فهي ما يلقاه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من قبول سواءمن طرف الجمهور أو الفاعلين السياسيين المؤيدين و المطالبين لترشحه لعهدة رابعة.

5- **الأحزاب السياسية:** يعرف المفكر "شليزنجزفري" الحزب السياسي بأنه "التنظيم الذي يشارك بنشاط و فعالية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية"[1]، و هي مجموعة من التجمعات السياسية تحت أسماء مختلفة تحمل شعارات وايديولوجيات متباينة و تنقسم حسب دراستنا إلى:

أ-**أحزاب سياسية مؤيدة:** أي أحزاب سياسية مطالبة بترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و المتمثلة في أحزاب السلطة (جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الديموقراطي، حزب تاج...).

ب- أحزاب سياسية معارضة: و هي الأحزاب السياسية التي تعارض ترشح الرئيس لعهدة رابعة، و تتمثل في باقي الأحزاب السياسية مثل: حركة مجتمع السلم، النهضة، جيل جديد(...).

6- **الصراع السياسي:** و هو حسب دراستنا الخلافات و الأزمة الموجودة على مستوى الساحة السياسية بين الفاعلين السياسيين الموالين و المطالبين بترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة و الفاعلين السياسيين المعارضين في ظل الحجج و البراهين التي يقدمها الطرفان بغض النظر عن الصراعات بين المترشحين أنف

[1] بسام عبد الرحمن مشاقبة؛ **مرجع سابق**؛ ص42.

7- **المدخلات:** هي أن تقوم الجريدة بنقل انشغالات المواطنين و اهتماماتهم إلى المسؤولين و المتمثلة في مطالب كحرية الرأي، السكن، الشغل[1]، و نقصد بها هنا جريدة الخبر في إطار تغطيتها لحدث الرئاسيات.

8- **المخرجات:** هي عرض أو نقل الجريدة لقرارات السلطة السياسية إلى المواطنين و شرحها و تفسيرها[2]، و نريد بها هنا مدى تناول جريدة الخبر للمواضيع و البرامج التي يقترحها المترشحون على المواطنين و شرحها و تفسيرها.

[1] حياة قزادري؛ **الصحافة و السياسة أو الثقافة السياسية و الممارسة الاعلامية في الجزائر**؛ الجزائر؛ طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع؛ ب.ط؛ 2008؛ص ص82-83.

[2] حياة قزادري؛ **المرجع نفسه؛ ص**ص83-84.

3- مجتمع البحث، المعاينة و العينة:

إن من أهم الصعوبات التي تواجه الباحثين في ميدان الاعلام هي دراسة المجتمع ككل، أو دراسة كل مفردة منه وذلك لسعة المجتمع و ضخامة عدد أفراده[1]، و نقصد هنا وفرة الأعداد التي أصدرتها جريدة الخبر و كذلك مجموع المضامين التي تناولت حدث ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة، و لذلك كان لابد من اللجوء إلى اختيار عدد أصغر من المفردات و هو ما يسمى بالعينة، و هي "عبارة عن عدد محدد من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا"[2].

و من هنا نحاول التعريف بالجريدة محل الدراسة لتوضيح معالم الدراسة الميدانية.

بطاقة تعريفية لجريدة الخبر:

جريدة الخبر هي جريدة يومية أنشئت بموجب عقد توثيقي في 1990/09/01، شركة مساهمة، ظهر أول عدد لها يوم 1990/11/01، تصدر باللغة العربية، كانت الجريدة في البداية تطبع في مطابع المجاهد خلال أكثر من سنة بسحب يقدر ب25000 نسخة في اليوم، و بعد سنتين من ظهورها أنشأت الخبر مؤسسة نشر مع Alger républicain ; le Matin ; ElWatan، لكن التجربة فشلت بعد مرور سبعة أشهر و في جوان 1992، سحبت قرابة 145000 نسخة، و في أواخر سنة 1994 بلغ 150000 بنسبة 12٪ سنة 1995، لكن ارتفاع سعر الجريدة فرض في ماي 1996 تخفيض السحب ب90000 نسخة، منها 17000 نسخة بالشرق[3].

---

[1] عاطف عدلي العبد؛ زكي أحمد عزمي؛ **الأسلوب الاحصائي و استخداماته في بحوث الرأي العام و الاعلام**؛ القاهرة؛ ط1؛ دار الفكر العربي؛ 1993؛ ص212.

[2] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي**؛ مرجع سابق؛ ص142.

[3] فتيحةعسري و آخرون؛ تناول الصحافة المكتوبة لمشروع ميثاق السلم و المصالحة الوطنية؛ باشراف "عكروت فريدة؛ جامعة عبد الحميد بن باديس؛ كلية العلوم الاجتماعية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2006/2005؛ ص40.

أما عن المالك الرسمي للجريدة فهو مؤسسة الخبر، أما المدير العام فهو "شريف رزقي"، ورئيس تحريرها "كمال جوزي"، تقع الجريدة في دار الصحافة، طاهر جاووت 01 ماي الجزائر العاصمة، الجزائر.

تملك الجريدة موقع الكترون

ي و هو http :www.ElKhabar.com، أما عن توجهها السياسي فهو وطني[1] حسب ما تنشره الجريدة عن نفسها في موقعها الالكتروني، و هذا ما سنحاول الكشف عنه خلال الدراسة الميدانية.

المعاينة و العينة و الاطار الزماني:

و قد قمنا باختيار 10 أعداد منها 23 مادة إعلامية من جريدة الخبر، هذه الأخيرة التي قمنا باختيارها بالارتكاز على ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الاستطلاعية حول الاهتمام المكثف الذي أولته الجريدة لحدث العهدة الرابعة للرئيس و ذلك لمدة تراوحت ما بين 19 نوفمبر 2013 إلى غاية 19 أفريل 2014، و الهدف من اختيار هذه المرحلة الزمنية بالذات هو تقسيمنا للدراسة إلى أربع مراحل شملت: قبل إعلان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ترشحه، بعد الإعلان الرسمي عن الترشح، أثناء الحملة الانتخابية، بعد إعلان النتائج الأولية، مما يمكننا من معرفة منطلقات الجريدة و اتجاهاتها و إمكانية تغيرها أو ثبوتها على اتجاه واحد خلال المراحل الأربع.

أما نوعية المعاينة فهي معاينة غير احتمالية قصدية حصصية؛ ، و هي التي "يعتمد الباحث فيها على أن تكون عينته مقصودة لاعتقاده أنها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا[2]، و حصصية لأننا قمنا كما ذكرنا سابقا بتقسيم مرحلة الدراسة إلى أربع حصص متباينة، و قد تم اختيار 10 أعداد على الترتيب عددين (02) قبل إعلان الترشح، ثلاث أعداد(03) بعد

---

[1] www.ElKhabar.com؛ 2014/03/17؛ 16:30.

[2] عاطف عدلي العبد؛ **مرجع سابق**؛ ص159.

الإعلان الرسمي، ثلاث أعداد (03) أثناء الحملة الانتخابية، عددين (02) بعد إعلان النتائج الأولية و قد جاء اختيارنا على هذا النحو نظرا لإعطاء الأولوية لكل فترة، ففترة قبل إعلان الترشح لم تتسم بكثافة عالية لذلك تم الاقتصار على عددين فقط بمعدل مادتين من كل عدد وتم اختيار مادتين فقط نظرا للاهتمام الضعيف بالحدث مقارنة بالمراحل القادمة، و قد اقتصر تحليلنا للمضامين على مادتي التقرير و الخبر و ذلك في محاولة منا لتقليص حجم العينة في جميع المراحل، و قصدنا في اختيار هاتين المادتين التناول المباشر لحدث العهدة الرابعة للرئيس و ليس الرئاسيات عموما، ثم مرحلة بعد إعلان الترشح اخترنا 03 أعداد نظرا لتصاعد الوضع عن المرحلة السابقة و كذا خصوصية المرحلة و ملاحظتنا للاهتمام المتزايد بحدث الترشح و هذا بمعدل مادتين في كل عدد ما بين تقرير و خبر محاولين أن تكون المادة الاعلامية تمس مباشرة حدث العهدة الرابعة بما يتناسب مع طبيعة التقسيم و أهداف بحثنا، ثم 03 أعداد أثناء الحملة الانتخابية بمعدل 08 مواد إعلامية بين خبر و تقرير و تم اختيار الأعداد قصدا أثناء تصاعد الأحداث و تأزم الوضع السياسي، و تعد هذه الفترة هي الغالبة من حيث كم المواد المعالجة نظرا لخصوصية مرحلة الحملة الانتخابية التي تعتبر لب الفترة الانتخابية و قد تم تحديد المواد المعالجة حسب تناولها المباشر للموضوع و كذا حسب أولوية الصفحة المنشور فيها و المساحة المخصصة لها، ثم عددين (02) بعد إعلان النتائج و ذلك لأن هذه المرحلة تهمنا فقط لمعرفة مدى تمسك الجريدة باتجاهها بعد إعلان النتائج.

و بهذا تكون دراستنا قد تضمنت 23 مادة معالجة و هي كالتالي:

العناوين	تاريخ الصدور	كاتب المعالجة	المادة	نوع المادة
50" سنة من الإنجازات تنتهي بفضائح"	2013/12/05	سمية يوسفي		ملف
"بومدين "أممها" و الشاذلي "استهلكها" و بوتفليقة "بددها"	2013/12/05	سمية يوسفي		تقرير
"تحويل الرئيس إلى فال دوغراسشهاة وفاة للعهدة الرابعة"	2014/01/16	ف. جمال		خبر
"بوتفليقة يبحث عن شهادة تأهيل من باريس"	2014/01/16	حميد يس		تقرير
"بوتفليقة يغلق الرئاسيات"	2014/02/23	محمد شراق		خبر
"بوتفليقة يختار لنفسه نهاية بورقيبة"	2014/02/23	محمد سيدمو		خبر
"المجلس الدستوري يفقد الحيادية حتى في استلا ملفات المترشحين"	2014/03/05	ح. سليمان		تقرير
"الموالون للرئيس بوتفليقة يريدون "شخصنة الدولة""	2014/03/05	خالد بودية		تقرير
"السلطة تدوس على قانون مكافحة الفساد"	2014/03/09	محمد بن أحمد		خبر
"لا يمكنني تصديق نظام زور 09 انتخابات"	2014/03/09	عاطف قدادرة		تقرير
"رئاسيات غريبة و حملتها الانتخابية أغرب"	2014/03/29	حميد يس		تقرير
"برودة الحملة الانتخابية سببهاالمقاطعة السياسية و	2014/03/29	محمد شراق		حوارصحفي

اليأس الشعبي"		
"تخصيص 1000 مليار للحملة الانتخابية لبوتفليقة"	2014/03/29 م . أم السعد	تقرير
03" مؤشرات وراء نفور الجزائريين من الانتخابات"	2014/03/30 خالد بودية	خبر
"النظام يقود حملة انتخابية فاشلة بكل المقاييس"	2014/03/30 خالد بودية	تقرير
"وكلاء بوتفليقة يواجهون الغضب"	2014/04/01 عاطف قدادرة	تقرير
"بوتفليقة و صالح و مدين أطراف في الحل و ليسوا هم الحل"	2014/04/01 ف. جمال	خبر
"عضو في المجلس الدستوري يخرق القانون"	2014/04/01 خالد بودية	تقرير
"الجزائريون يختارون المشاطعة"	2014/04/18 محمد سيدمو	تقرير
"السلطة ضخمت نسبة المشاركة و الانتخابات فاقدة المصداقية"	2014/04/18 جمال .ف	خبر
"السلطة لا تتألم مهما كانت المشاركة الحقيقية متدنية"	2014/04/18 سليمان. ح	خبر
"نسبة المشاركة مضخمة و الحقيقية لم تتجاوز 20 في المائة"	2014/04/19 خالد بودية	خبر
"العزوف أقوى حزب في البلاد"	2014/04/19 عاطف قدادرة	تقرير

الجدول يبين العينة التي اختيرت محل للدراسة من جريدة الخبر اليومية.

3- نوعية الدراسة:

تندرج دراستنا ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، كونها تنطلق من تحليل موضوع رئاسيات 2014 عامة و ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خاصة في صفحات جريدة الخبر، بهدف الوصول إلى الكيفية و الطريقة التي عولج بها الموضوع إعلاميا.

فالمنهج الوصفي هو الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة من حيث العوامل المكونة لها و العلاقات السائدة داخلها كما هي في الحيز الواقعي و ضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة من خلال جمع البيانات و المعلومات المحققة لذلك.

و يستخدم هذا المنهج في عدة مجالات في علوم الاعلام و الاتصال أهمها مجال تحليل المضمون المتعلق بتحليل المواد المنشورة في وسائل الاعلام، قصد التعرف على ما قدم فيها من موضوعات وعلى كيفية حصول هذا التقديم إلى القراء[1]، ومن هنا نستدل على استخدامنا لأداة تحليل المضمون، و التي يعرفها "يوسف تمار" "على أنه تقنية بحث تستعمل في تحليل الرموز اللغوية و غير اللغوية الظاهرة دون الباطنة، الساكنة دون المتحركة، شكلها و مضمونها، و التي تشكل في مجملها مضمون صريح و هادف"[2]، فيما يعرفه "بارلسون" « Berlson» على أنه: "تقنية بحث للوصف الموضوعي المنتظم و الكمي للمضامين الاتصالية بهدف ترجمتها"[3].

---

[1] أحمد بن مرسلي؛ **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام و الاتصال**؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ ب.ط؛ 2003؛ ص286- 290.

[2] يوسف تمار؛ **تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين**؛ الجزائر؛ طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع؛ ط1؛ 2007؛ 12-11.

[3] Madeleine Grawitz ; **méthodes des sciences sociales ;** paris ;10'édition; Dalloz Delta ; 1996 ; p551 .

أما الغرض الأساسي الذي كان وراء استخدامنا لأداة تحليل المضمون، يكمن في اخراج عملية قراءة النصوص من نطاق الحدس الذاتي و الانطباع الشخصي في فهمها، أي ابعاد تدخل الذاتية و تجنب التأويل الفردي.

و بالتالي كان الهدف النهائي من هذا الاستخدام هو الحرص على أن يكون التحليل موضوعيا، من خلال اتباع خطوات علمية دقيقة تسمح بالوصول إلى النتائج مع حصر جميع عناصر الموضوع المدروس منهجيا في اتباع قواعد مضبوطة صارمة غير قابلة للتغيير، و كميا في اعتماد أسلوب القياس أثناء التعبير عن النتائج.

أما كيفية توظيف هذه الأداة (تحليل المضمون) فنتبع الخطوات الآتية:

1- تحديد فئات التحليل: و هي التقسيمات التي تعتمد لتوزيع وحدات التحليل و هذا بناءعلى ما تتحد فيه وحدات التحليل من صفات أو تختلف فيه من خصائص[1] و تحدد وفق الأهداف المسطرة و وفق خطة التحليل.

أما عن الفئات التي تم اختيارها في دراستنا، فقد اشتملت على:

أ-**فئة الموضوع:** و هي الفئة التي يتم من خلالها اختيار المواضيع الفرعية التي يعتمد عليها التحليل، و هذا ما يوحي بعدم القدرة على التخلي عن هذه الفئة و اجبارية ادراجها في أي تحليل نظرا للأهمية البالغة لها.

و هي من أكثر الفئات المستخدمة في بحوث الاعلام و الاتصال، حيث تجيب على تساؤل أساسي: علام تدور مادة الاتصال؟[2]، لذلك لا توجد فئات جاهزة و صالحة لكل البحوث، إنما يقوم الباحث بتصنيف المواضيع التي يريد دراستها و التي من شأنها أن تجيب على تساؤلاته و بالتالي الوصول إلى أهدافه، و في حالة دراستنا هذه توصلنا إلى ضبط مجموعة

من المضامين الجزئية التي تمحور حولها الخطاب الاعلامي.

و قد قمنا بتقسيم هذه المواضيع إلى رئيسية و أخرى تتفرع عنها و تشمل:

- **النظام السياسي القائم:** و يقصد بهذا المفهوم في بحثنا مجموعة من المواضيع الفرعية المتمثلة في: الفساد السياسي و المالي، نقد انجازات الرئيس، احتكار السلطة، سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام الأمور، التغيير، و التي تشير إلى الوضع السياسي القائم في الجزائر بمختلف تفاصيله المطروح في جريدة الخبر اليومية و أبعاد الجريدة من خلال هذا الطرح.
- **ترشح الرئيس لعهدة رابعة:** و يقصد بهذا المفهوم في دراستنا مجموعة المواضيع الفرعية: الملف الصحي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة، تحيز الادارة لصالح الرئيس، و التي تضم بدورها جميع المؤشرات التي تشير إلى الاهتمام الذي أولته جريدة الخبر اليومية لحدث ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة مع مراعاة ظروف الترشح من الحالة الصحية للرئيس للاحتجاجات التي رافقت حدث الرئاسيات و المناهضة للعهدة الرابعة للتوصل إلى موقف الجريدة من الحدث انطلاقا من مضامينها.
- **الانتخابات الرئاسية:** و يقصد بهذا المفهوم في دراستنا مجموعة المواضيع الفرعية: مقاطعة الانتخابات، برودة الحملة الانتخابية، و التي تحمل بدورها كل ما من شأنه أن يشير إلى فترة الانتخابات و المتغيرات التي سبقتها من مقاطعة، و مجريات الحملة الانتخابية أو ما وصف بالبرودة للوصول إلى خلفيات الجريدة من خلال هذا الطرح.

ب-فئة الفاعلين: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون (أشخاص، هيئات، أحزاب، منظمات)[1]، التي تصنع الحدث في موضوع الرئاسيات، و قد استعملنا هذه الفئة بغية التعرف على نوعية الشخصيات فضلا عن المترشحين التي صنعت حدث الرئاسيات 2014،و هو ما سيقودنا إلى كشف أكثر الشخصيات فاعلية مع الأخذ في الحسبان أن مصدر الفاعلين قد يكون القوة الذاتية أو الموضوعية للحدث و صانعه و إما نتيجة اهتمام و تركيز خاص من طرف الجريدة للتوصل إلى تقدير و لو جزئي لحيادية و موضوعية الجريدة من عدمها، و بهذا فقد قسمنا الفاعلين إلى فاعلين مؤيدين للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و فاعلين معارضين للهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة",

ت-فئة الاتجاه: و هي الفئة التي يختارها الباحث عادة لمعرفة الاتجاه الذي يأخذه المضمون محل التحليل[2]، و قد اخترنا هذه الفئة لمعرفة الاتجاهات التي تأخذها المضامين التي تم التوصل إليها ضمن فئة المواضيع، إذ تعتبر هذه الفئة أكثر الفئات استعمالا في دراسة محتوى وسائل الاعلام، و لأن حقيقة المعالجة الصحفية التي نرمي إليها في حدود أهداف بحثنا لا تتكشف فقط بمجرد التعرف على مراكز اهتمام المضمون محل الدراسة، إذ لابد أن يكون لكل من تلك المراكز اتجاه معين إما مؤيد لترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة، أو معارض لترشح الرئيس، أو محايد، للتعرف على نوعية التوجيه الذي تسعى هذه الصحيفة إلى إيصاله لذهن و إدراك القارئ الجزائري.

---

[1] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي؛ مرجع سابق**؛ ص67

[2] عاطف عدلي العبد؛ **مرجع سابق**؛ ص212.

2- تحديد وحدات التحليل:

يقوم تحليل المضمون على تقطيع النص المدروس إلى وحدات تستخدم في قياس مدى تردد حدث ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة محل التحليل و التي تعرف بوحدات العد و التسجيل "فوحدة التحليل هي مقطع محدد من رسالة أو مجموعة من الرسائل الممثلة لنفس خصائص و طبيعة الفئة"[1]، و قد اخترنا في إطار دراستنا وحدتي الكلمة و العبارة في سياق الفكرة، لأنها تعطي أكثر دلالة على اتجاه المضمون و عن طريقها يمكن فهم المعاني المتضمنة فيه "ليس لوحدة الفكرة حدود إلا تلك التي يحملها معناها و قد تكون عبارة عن فكرة واحدة[2].

3- تصميم استمارة تحليل المضمون:

أ- **تقديم الاستمارة:** و هي عبارة عن ديباجة عن نشرح فيها مختلف المتغيرات المستخدمة في تحليل المواد الاعلامية محل الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الاستمارة نقدمها في إطار إنجاز مذكرة ماستير في الاتصال و الصحافة تحت عنوان: "المعالجة الصحفية لحدث ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة، دراسة وصفية تحليلية لجريدة الخبر اليومية،انطلاقا من السؤال العام، كيف عالجت جريدة الخبر حدث ترشح الرئيس لعهدة رابعة خلال رئاسيات 2014 من خلال مضامينها؟، مستعملين بذلك أداة تحليل المحتوى التي اخترنا فيها: فئة المواضيع، فئة الفاعلين، فئة الاتجاه، و نظرا لطبيعة الموضوع و المادة المدروسة وقع اختيارنا على وحدة الكلمة و وحدة العبارة في سياق الفكرة كأداة للعد و القياس.

لذلك نطلب من سيادتكم:

- التمعن في الاستمارة و الاضطلاع عليها.
- كتابة الملاحظات التي ترونها مناسبة في ورقة مستقلة.

اسم و لقب الطالبة: غواطي ميرة.

اسم و لقب الأستاذة المشرفة: بوعدة حسينة.

ب- بناء استمارة تحليل المحتوى:

هي عبارة عن بطاقة فنية تحمل مجموعة من الرموز و الأشكال نستعملها لترميز المحتوى الذي على أساسه قمنا بعملية التحليل و تحديد الفئات و المواضيع الرئيسية و الفرعية التي

اعتمدناها في الدراسة، و التي عرضت على المحكمين الذين تمثلوا في أساتذة[1] و الذين وافقوا على الفئات المطروحة و كذا المواضيع المقترحة و هذا ما جعلنا نتجاوز مرحلة تحقيق الصدق و الثبات.

و تنقسم الاستمارة في دراستنا إلى ثلاث محاور:

- **البيانات الأولية:** و يضم هذا المحور البيانات الموضحة في استمارتنا و التي تشكلت من:

1 ☐ يمثل نوع المقال. 6

2 ☐ العدد.

3 ☐ صفحة المقال.

4 ☐ يوم الصدور.

5 ☐ شهر الصدور.

6 ☐ سنة الصدور.

- **تحليل البيانات:**

قمنا بنفس الترميز[1] في هذا المحور مواصلين الأرقام من حيث انتهت في المحور السابق، و

---

[1] شكل و طريقة الترميز مستقاة من باب الأمانة العلمية من مذكرة ماستير ل: بن عيشة عبد الكريم؛ بعنوان صورة الاسلام و المسلمين في الصحف الفرنسية–دراسة وصفية تحليلية لعينة من مقالات مجلة "« le nouvel observateur "، بإشراف الاستاذة بوعدة حسينة؛ 2013/2012.

يتضمن هذا المحور الفئات المستخدمة في الدراسة و المتكونة من فئة المواضيع، فئة الاتجاه و فئة الفاعلين، و تتكون فئة الموضوع من ثلاث (03) مواضيع رئيسية يضم الموضوع الرئيسي الأول خمس (05) مواضيع فرعية تم التطرق إليها سابقا، الموضوع الرئيسي الثاني يضم ثلاث (03) مواضيع فرعية، بينما يضم الموضوع الرئيسي الثالث موضوعين (02) فرعيين، فيما تنقسم الفئة الثانية إلى ثلاث فئات فرعية (مؤيد، معارض، محايد)، و تنقسم الفئة الثالثة (الفاعلين) إلى فئتين فرعيتين (مؤيد، معارض).

و قد تم الترميز لها كالتالي:

7 ☐ فئة الموضوع.

8 ☐ فئة الاتجاه.

9 ☐ فئة الفاعلين.

1/7 ☐ 2/7 ☐ 1/3/7 ☐

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 4/1/7 ☐ 5/1/7 ☐
- 1/2/7 ☐ 2/2/7 ☐ 3/2/7 ☐
- 1/3/7 ☐ 2/3/7 ☐

حيث تشير الأرقام أعلاه إلى المواضيع الرئيسية الثلاث التي تكونت منها فئة الموضوع و المرقمة ب: 1/7، 2/7، 3/7.

أما الأرقام 1/1/7، 2/1/7، 3/1/7، 4/1/7، 5/1/7 فتشير إلى المواضيع الفرعية التي يتكون منها الموضوع الرئيسي الأول.

و الأرقام 1/2/7، 2/2/7، 3/2/7 فتشير إلى المواضيع الفرعية التي شكلت الموضوع الرئيسي الثاني.

فيما يخص الأرقام 1/3/7، 2/3/7، فتشير إلى المواضيع الفرعية المكونة للموضوع الرئيسي الثالث.

-الاتجاه:

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

-الفاعلين:

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

فيما تؤشر الأرقام أعلاه (1/8، 2/8) إلى الفئات الفرعية المكونة لفئة الاتجاه و المنقسمة إلى التأييد أو المعارض أو المحايد، فيما تشير (1/9، 2/9) إلى الفاعلين المؤيدين أو المعارضين).

ت- دليل الاستمارة: يتمثل دليل الاستمارة في مجموعة الشروحات و التفاصيل حول الرموز و الأرقام المعروضة في نص الاستمارة كي يتمكن الاستاذ المحكم أو المرمز من فهم ملامح الموضوع و تقييمه، و قد قمنا بدمجها اضطرارا فيما سبق.

ث- ملاحظات:

تتعلق بمجموعة الملاحظات التي قد يدرجها الباحث القائم بالدراسة لمزيد من التوضيح.

---

[1] تمثل الأساتذة المحكمين في: الأستاذ: بن عيشة عبد الكريم، الأستاذ الدكتور: غالم عبد الوهاب، الأستاذة الدكتورة: عكروت فريدة.

4- مرحلة التحليل الكمي:

و هي المرحلة التي سنقدم عليها في الجانب الميداني و تتضمن الجداول التكيميمية، و التي تتضمن التكرارات و النسب المتوصل إليها من خلال التحليل.

5- مرحلة التحليل الكيفي: و التي تعد مكملة للمرحلة السابقة حيث سنقوم بعملية التحليل الكيفي عن طريق التأويل و محاولة إسقاط النظرية المعتمدة في الدراسة و ذلك بمراعاة

6- السياق الذي جاء فيه طرح جريدة الخبر لمضامينها من خلال مميزات كل فتة و متغيراتها مع الربط بالأجندة الاعلامية الدولية و الاقليمية و كذا الظروف السياسية المحيطة و الضغوطات و الحراك الذي شهده الشارع الجزائري وحتى الدولي خلال فترة الدراسة و ذلك للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد على نوع من الصحة مع الاعتراف بأنها لن تكون صادقة بشكل مطلق و لكن على الأقل تحمل نوعا من المصداقية و التي تعاد في آخر المطاف مجرد محاولة بسيطة في إطار بحوث الاعلام المتشعبة و الواسعة.

4- النظرية المستخدمة:

نظرية وضع قضايا النقاش أو الأجندة setting:

ارتأينا الاعتماد في وضع دراستان تحت مجهر علمي الاستناد إلى إحدى النظريات الأكثر استخداما في الحقل الاعلامي، و التي نصبو من خلالها إلى تسليط الضوء على الممارسة الاعلامية في الجزائر و معالجتها الاعلامية لعديد القضايا خاصة فيما يتعلق بالجريدة محل الدراسة "جريدة الخبر"، حيث ظهرت هذه النظرية على يد "شو" و "ماكوبس" على افتراض أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين جدول وضعالقضايا لوسائل الاعلام (أي أولويات وسائل الاعلام) و جدول وضع القضايا (أولويات و اهتمامات الجمهور)، حيث يفترض[1]

---

[1] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي**؛ مرجع سابق؛ ص ص11-12

الباحثان أنه عندما تركز وسائل الاعلام على حدث معين فإنها تدفع الجمهور للنظر فيما حدث باعتباره حدثا هاما و بذلك فإن وسائل الاعلام تخبرنا بالشؤون السياسية و تؤثر في إدراكنا بالأهمية النسبية لهذه القضايا[1]، و هذا ما لاحظناه في جريدة الخبر حول تركيزها على موضوع ترشح الرئيس للعهدة الرابعة.

و يفترض هذين الباحثين ضرورة مرور عدة شهور لانتقال الأجندة من وسائل الاعلام إلى

أجندة الجمهور، و لمعرفة قوة الأجندة السياسية فإن بعض وسائل الاعلام تتعرض للقضايا التي تحوي الاختلافات السياسية التي تقع في مدى الشرعية، و يتمثل دورها العملي في صنع الثقافة السياسية للجمهور[2]، و انطلاقا من هذا كان تحديدنا للإطار الزماني للدراسة عبر 05 أشهر كاملة.

و يقترح أصحاب النظرية أن وقت الحملات الانتخابية تكون فيها وسائل الاعلام في حالة غير عادية، تطبعها محاولة التجنيد الأقصى للرأي العام، لذلك فإن دراسة علاقة وسائل الاعلام بالرأي العام قد تعطي ثمارا أكثر عملية في الحملات الانتخابية منها في الحالات الأخرى[3] و انطلاقا من هذا الاعتقاد حاولنا التعرف على توجهات جريدة الخبر أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية لنستطيع استخراج نتائج أكثر مصداقية من الأوقات العادية و أكثر وضوحا.

---

[1] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي**؛ مرجع سابق؛ ص 12.

[2] مي العبد الله؛ **نظريات الاتصال**؛ لبنان؛ دار النهضة العربية؛ ط1؛ 2006؛ ص ص286-287.

[3] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي**؛ مرجع سابق؛ ص13.

فكل ما نعرفه عن العالم حسب هذه النظرية هو ما تقرر وسائل الاعلام إخبارنا به، حيث لا يقتصر تأثير وضع الأجندة الاعلامية على المرحلة الأولى فقط و المتمثلة في وضع جدول قضايا النقاش و إثارة الجمهور حولها، بل تتعدى ذلك إلى التأثير على أفكارنا و تحليلنا للقضايا، و بل إن تأثيرها على الرأي العام بات ملموسا و واضحا، فما تقدمه الأجندة الاعلامية يشكل بشكل عام أهداف المؤسسة الاعلامية، و يظهر ذلك جليا في أجندة الوسيلة أثناء الحملات الانتخابية[1]،

و هذا ما دفعنا إلى التعرف على الأجندة الاعلامية التي حاولت الجريدة فرضها على الجمهور و توجيهه إليها جراء ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة خلال الفترة الانتخابية الممتدة من قبل الترشح إلى إعلان النتائج الأولية للاقتراع.

نموذج الأطر الخبرية:

يعد تحليل الإطار الاعلامي أحد الروافد النظرية الحديثة في دراسات الاتصال و يعتبر تحليل الإطار الاعلامي مفهوما له مغزى و دلالة إعلامية، حيث أنه يسهم في التعرف على دور وسائل الاعلام في بناء و تشكيل الاتجاهات لرأي العام إزاء القضايا و الموضوعات المطروحة التي تقدمها وسائل الاعلام و ترجع أهمية هذا النموذجإلى أنه يقدمتفسيرا عملياو منتظما لكيفية حدوث التأثيرات المعرفية و الوجدانية لوسائل الاعلام على الجمهور.

Maxwell Mc Combs ; The agenda-setting role of mass media : in the shaping of public opinion ; University of Texas ; Austin ; p p05-06.

و يعرف "انتمان" « Entman » الإطار بأنه تحديد جوانب معينة من الواقع يتعلق بحدث ما أو قضية و جعلها أكثر بروزا في النص الاعلامي، فالأطر الاعلامية تسهم في بناء أطر الجمهور فيما يتغلق بالموضوع أو القضية التي يتم ابرازها للجمهور[1].

يرى هذا النموذج أن الرسالة الاعلامية تتضمن سمات موضوعية و هي تلك التي تتعلق بالمعلومات المجردة حول القضية و شخصياتها و أطرافها و أسباب الموقف المتشكل فيها، و السمات العاطفية Affective attributes، أي كيفية تناول الأطراف و الشخصيات الواردة ضمن سياق القضية بشكل موات أو غير موات (إيجابية أو سلبية)[2].

و قد استندنا لهذا النموذج قصد تدعيم دراستنا و النظرية السابقة، و نظرا لأننا لم نقم بالتحديد القبلي للنظريات بل كان تحديدنا بعديا، أي بعد إجراء الدراسة الميدانية و عملية التحليل لاحظنا استعمال الجريدة لهذا افتراضات هذا النموذج فقد حاولت إعطاء إطار حول الشخصيات المكونة لحدث العهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، ضمن سياق واضح سيتحدد أكثر عند الوصول إلى النتائج العامة للدراسة.

---

[2] Claes H.devreese ; news farming : theory and typology ; information design journal ; John Benjamins publishingcompany ; p p51-52.

الدراسات السابقة و المشابهة:

1- الدراسة الأولى:

دراسة يوسف تمار، تحت عنوان: الاتصال و الاعلام السياسي، الثقافة السياسية بين وسائل الاعلام و الجمهور، الصادرة سنة 2012، عن دار الكتاب الحديث بالقاهرة، حيث يتناول الأستاذ يوسف تمار من خلال هذه الدراسة التي تعتبر تفسيرا لرسالته في الدكتوراه بالتحليل نظرية من نظريات التأثير التي يحاول من خلالها تفسير طبيعة العلاقة بين وسائل الاعلام و جمهورها في الجزائر في سياقات اجتماعية و سياسية معينة، و التي تمحورت حول حدث رئاسيات 2004، حي ثاستعرض الكاتب في البداية النظرية المستعملة (وضع جدول قضايا النقاش) ثم تطرق الباحث إلى تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الانفتاح الاعلامي مستعرضا الأحداث السياسية الموازية لها.

و أدرج الباحث فيما بعد محاولة لتشخيص جمهور وسائل الاعلام الجزائري، حيث يدرج هذا الأخير مجموعة من العناصر، و استنبط الباحث مجموعة من خصائص جمهور وسائل الاعلام الجزائري، و يحصرها في التماسك العضوي بين أفراد الجمهور الجزائري، طبيعة الثقافة الشفوية، انتشار الأمية، ثم الطابع الشاب لجمهور وسائل الاعلام في الجزائر.

انتقل الباحث بعدها إلى علاقة الجمهور الجزائري بالصحافة المكتوبة من خلال أبعاد نفسية، اجتماعية و اقتصادية، ليصل إلى تحليل الخلفيات لجدول قضايا النقاش لدى الجمهور الجزائري و تمثل إطار الدراسة في فترة الانتخابات الرئاسية ليعرض بالموازاة مقاربة تحليلية لمضمون الصحف الجزائرية المدروسة (جريدة الخبر، جريدة الشروق، liberté، le monde)، حيث توصل الباحث بعد المقارنة بين الجدولين أن هناك اختلاف واضح بين انشغالات الجمهور و أولويات الصحافة، حيث طبعت التصريحات و الهجمات المتبادلة بين المترشحين مضمون الحملة و التي انعكس بدورها على مضمون الصحافة المكتوبة.

ليختم الباحث دراسته بعدة نتائج تمثلت في أن جمهور وسائل الاعلام الجزائري غير واضح من الناحية النظرية، السياق الذي تتفاعل فيه علاقة الجمهور الجزائري بوسائل الاعلام غير مستقر و غير ناضج بحكم عوامل عدة منها السلوك السياسي للفرد الجزائري الذي لم يتحرر بعد من تجربة الاحتكار السلطوي أما وسائل الاعلام فهي بصدد البحث عن مناخ ملائم يسمح لها بأداء مهامها مما يطرح مفهوم الفضاء العمومي محل نقاش.

كما توصلت الدراسة إلى أن الفرد الجزائري لم يتضح لديه بعد مفهوم السياسة و حدودها و يراه مجال خاص بفئة السلطة العليا، أما الصحافة المكتوبة فهي تعبر عن هذه السياسة و الصراعات من زاوية تتماشى و إيديولوجيتها و توجهاتها و تقدم للفرد رأيا جاهزا و ليس معلومات تثقيفية تساهم في نضجه السياسي.

و من بين النتائج المتوصل إليها أن الصحافة المكتوبة تلح و تحاول فرض قضايا لا تشغل الرأي العام.

ليطرح في الأخير فكرة مقتضاها أنه لكي تصل وسائل الاعلام في الجزائر إلى صنع رأي عام ينبغي ان تكون رسائلها لها صدى لدى الأفراد و عندما تصبح هذه الرسائل محل نقاش تبرز من خلالها أشكال مختلفة من التعبير عن الآراء، تنقلب هذه الآراء إلى مواقف.

الدراسة الثانية:

و هي دراسة مشابهة، و تتمثل في مذكرة ماجستير بعنوان "الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الخاصة، دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر و الشروق اليومي بجامعة منتوري قسنطينة و ذلك من إعداد الطالب "لحسن رزاق" بتأطير الأستاذ "حسين خريف"، و تدور إشكالية هذه الدراسة حول كيفية معالجة الصحافة الجزائرية الخاصة لأحداث الحملة الانتخابية لرئاسيات أفريل 2009 من حيث الشكل و المضمون و من خلالها طرح التساؤلات التالية:

ماهي مختلف المؤشرات المعبرة عن اهتمام الصحيفة الخاصة بالحملة الانتخابية كحدث متداول؟ ماهي مجموع المواضيع و القضايا التي شكلت القرار الاعلامي للصحافة الجزائرية الخاصة من خلال تغطيتها لأحداث الحملة الانتخابية للرئاسيات؟ هل التزمت الصحافة الخاصة بمعيار عدم الانحياز في معالجتها للشؤون ذات الصلة بكل من المترشحين الست (06) و دعاة المقاطعة و بذلك تسعى الدراسة إلى التعرف على كيفية معالجة صحيفتي الخبر و الشروق لرئاسيات 2009 و طبيعة العلاقة بين الصحافة المكتوبة الخاصة و نظام الحكم انطلاقا من خصوصية الحدث، أما نوعية الدراسة فقد كانت مسحية، اعتمد الباحث على المنهج المسحي و أداة تحليل المضمون إضافة إلى تقنية سبر الآراء و أداة الاستمارة الاستبيانية، و ارتكز الباحث على نظرية ترتيب الأولويات، أما الفئات المدرجة فهي فئات ماذا قيل؟ (فئة الموضوع، فئة الاتجاه، فئة المصدر، فئة اتجاه القيم، فئة الفاعل، فئة القيم)، و فئات كيف قيل؟ (فئة المساحة، موقع المادة، فئة الأنواع الصحفية، فئة المعالجة التبوغرافية) و استعمل وحدتي الفكرة و سم المربع كوحدتي قياس.

و كانت نتائج الدراسة كالتالي:

- لقد أرادت جريدة الخبر دفع القارئ إلى التفكير على نحو سلبي.
- أما جريدة الشروق فإنها لم تدخر جهدا في دفع القارئ العادي إلى التفكير بإيجابية في العملية الانتخابية كجزء من العملية السياسية و ضرورة الالتفاف حول خيار الاستمرارية لنظام الحكم القائم من خلال التأكيد على مجموعة إنجازات تنموية.

تمهيد:

شهد الحقل السياسي في الجزائر ديناميكية و حركية خاصة منذ استرجاع الجزائر لسيادتها بعد 1962، و لكن العهد الجديد كما يرى "مالك بن نبي" "حين يتأسس تحت إشراف دولة ينبغي أن لا يكون مجرد إعلان للسيادة الوطنية، إعلانا مسجلا في السطور الأولى من الدستور، بل ينبغي أن يكون أداة ضرورية لتنمية هذه السيادة في كل أبعادها السياسية و الاقتصادية و الثقافية، فإعلان السيادة حاصل منذ اللحظة الأولى و قد كتبته الدماء الزكية التي أراقها الشهداء على مذبح الوطن، أما أداة التنمية فإنها تتطلب أكثر من ذلك.. إنها تتطلب عرق الأحياء و عملهم المشترك إذ هو يتكفل بها لمواصلة الكفاح من مقتضيات التحري إلى متطلبات البناء[1]" و من هنا إيمانا منا بهذا القول السديد حاولنا التطرق إلى تاريخ الجزائر السياسي بعد الاستقلال لإلقاء الضوء على مدى انعكاس هذا القول على أرض الواقع، و بلورة الوضع السياسي الراهن و الذي نرى أنه امتداد للوضع السياسي الذي شهدته الجزائر منذ الاستقلال بايجابياته و سلبياته في شتى المجالات.

---

[1] مالك بن نبي؛ **مشكلات الحضارة بين الرشاد و التيه**؛ ت.ر: عمر السقاوي؛ بيروت؛ دار الفكر؛ 2002؛ ص58.

الفصل الأول:

الحقل السياسي في الجزائر

و تغيراتـــــــــــــــه

المبحث الأول:الانتقال السياسي في الجزائر من "أحمد بن بلة" إلى "عبد العزيز بوتفليقة".

أولا: مرحلة الأحادية السياسية.

ثانيا: مرحلة التعددية السياسية.

المبحث الثاني: الاصلاح السياسي في الجزائر.

المبحث الثالث: الواقع السياسي في الجزائر (مجريات العهدة الرابعة).

خلاصة الفصل.

تمهيد:

لا يختلف نظام الحكم في الجزائر عن غيره من الأنظمة الحاكمة في العالم العربي، من حيث نزعته التسلطية و رغبته في الاستمرار، و خوفه من التفاعل الحر للمجتمع، و الأداء الديموقراطي للشأن السياسي، مع ما يميز هذه الأنظمة كذلك من ضعف و تدهور في مجالات التنمية المختلفة، رغم الامكانيات الكبرى المتاحة، غير أن النظام الجزائري يختلف عن باقي السلطات العربية، من حيث نشأته و تشكيلته، و التوازنات التي تحكمه، ومن حيث أسلوبه و التغيرات و التطورات التي طرأت عليه.

المبحث الأول: الانتقال السياسي في الجزائر من "أحمد بن بلة" إلى "عبد العزيز بوتفليقة".

و من خلال هذا، نحاول فيما يأتي ادراج المراحل التي مر بها النظام السياسي في الجزائر، و انتقالاته منذ الاستقلال، و من عهد أول رئيس للجمهورية المتمثل في الرئيس الراحل "أحمد بن بلة"، إلى الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة"، بكثير من الاختصار و الاقتضاب، نظرا لطول الفترة الزمنية، و كثرة الأحداث و التطورات المصاحبة لها، مع تحديد هذه الفترة في نقطتين جوهريتين:

أوّلا: مرحلة الأحادية السياسية أو الحزبية: 1962- 1988

كانت المهمة السياسية لجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة ضد الاستعمار الفرنسي تنحصر في تحرير البلاد و استعادة الشعب الجزائري لشخصيته العربية الاسلامية، فلم تعر اهتماما كبيرا خلال ثورتها لرسم سياسة أو وضع ايديولوجيا واضحة للبلاد بعد الاستقلال، و هذا ما عبر عنه "أحمد بن بلة" في قوله: "أن الثورة كانت تفتقد إلى أطروحة الدولة"[1]، و لعل من الأسباب التي جعلت قادة الثورة يتحفظون على ذلك هو عدم وضوح الرؤية الكاملة لديهم عن النظام السياسي الذي ستأخذ به الجزائر، فعلى الرغم من الاتفاق على إقامة دولة ديموقراطية و اجتماعية و ذات سيادة ضمن إطار مبادئ إسلامية، إلا أن طبيعة و خصوصيات ذلك النظام لم تكن واضحة و متفقا عليها، و إن كان الجميع مقتنعا بأن جبهة التحرير، ثم حزب جبهة التحرير، كحزب واحد هو القائد للثورة و له الأولوية على الدولة[2].

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **الجزائر من أحمد بن بلة و إلى عبد العزيز بوتفليقة**؛ ب.ب، ناشري للنشر الالكتروني؛ 2003؛ WWW.NASHIRI.NET؛ 2013/01/16؛ 10:36؛ ص11

[2]ناجي عبد النور؛ **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**؛ قالمة؛ مديرية النشر لجامعة قالمة 08 ماي 1945؛ 2006؛ ص84.

كما وجبت الإشارة في هذا السياق إلى الدربة الصعبة في الانتقال من مرحلة الثورة و الكفاح، إلى مرحلة الدولة، ذلك أن الانزلاق من النضال إلى ممارسة السلطة ممارسة فعلية، أدى إلى قداسة المشروعية التاريخية، فقد تحولت حركات التحرر إلى دول بهياكلها و أجهزتها، إلا أن الدربة في داخلها على الممارسة الديموقراطية كانت مغيبة بحكم انعدام التقاليد و غياب البرامج السياسية و الإيديولوجية الواضحة، فمراحل بناء الدولة الوطنية كان يمكن أن يفضي إلى تقاليد تدرجية و تراكمية في مجال تأطير المناضلين و الهياكل لولا سيطرة الشخصية الكاريزمية و انغلاق النسق على ذاته للحيلولة دون انتاج نخب أخرى من خارجه[1].

و نتيجة للخلافات السياسية التي شكلها إخفاق مؤتمر طرابلس في الفصل نهائيا في تعيين القيادة السياسية التي تتولى متابعة الأهداف المسطرة و رسم سياسات محكمة لمستقبل النظام السياسي الجزائري فتح باب الصراع على السلطة، بدءا بأزمة صائفة 1962 ثم بروز ثلاث تيارات ايديولوجية متصارعة داخل الحزب الواحد و المتمثلة في التيار الاشتراكي، التيار الرأسمالي الليبرالي، و تيار رأسمالية الدولة الوطنية، مما ساهم في تجريد جبهة التحرير الوطني من جميع مسؤولياتها لصالح جيش التحرير الوطني المتمتع بوزن كبير غداة الاستقلال[2].

---

[1] المنصف وناس؛ **الدولة و المسألة الثقافية في المغرب العربي**؛ تونس؛ سلسلة آفاق مغاربية؛ 1995؛ ص12-13.

[2] ناجي عبد النور؛ **مرجع سابق**؛ ص84-85.

1- فترة حكم أحمد بن بلة: 1962 – 1965

كان "أحمد بن بلة" قد اختير كرئيس للدولة الجزائرية بموجب عقد المجلس الوطني التأسيسي دورته الثالثة لمنح الثقة لحكومة "أحمد بن بلة".

حيث كان قرارها كالآتي:

"أحمد بن بلة" رئيسا للحكومة، "رابح بيطاط" نائبا لرئيس الحكومة، "عمار بن تومي" وزيرا للعدل، "أحمد مدغري" وزيرا للداخلية، "هواري بومدين" وزيرا للدفاع، "أحمد خميستي" وزيرا للخارجية، "أحمد فرنسيس" وزيرا للمالية، "عمار أوزقان" وزيرا للزراعة، "محمد خبزي" وزيرا للاقتصاد، "عروسي خليفة" وزيرا للطاقة، "أحمد بومنجل" وزيرا للبناء، "بشير بومعزة" وزيرا للعمل، "عبد الرحمن بن حميدة" وزيرا للتربية الوطنية، "محمد الصغير نقاش" وزيرا للصحة، "موسى حساني" وزيرا للبريد، "محمدي السعيد" وزيرا للمجاهدين، "عبد العزيز بوتفليقة" وزيرا للشباب، "توفيق مدني" وزيرا للأوقاف، "محمد حاج حمو" وزيرا للأخبار[1].

جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963، و قد كشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام السياسي، حيث لم تتم مناقشته في البرلمان (المجلس التأسيسي)، بل تم ذلك في الحزب، ثم طلبت الحكومة من النواب المصادقة عليه تفاديا لأي معارضة، و يظهر لنا هذا التصرف أن المجلس التأسيسي رغم صلاحياته المنصوص عليها، لم تكن له سلطة عملية و فعلية حقيقية، فسلطة بن بلة تجاوزته و أقرت مشروع الدستور، دون أن ننسى أن تركيبة البرلمان في حد ذاتها تعكس بوضوح تأثير المؤسسة العسكرية (حليفة بن بلة) في توجيه السياسة و اقتسام السلطة[2].

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص13-14.

[2] ناجي عبد النور؛ **مرجع سابق**؛ ص88.

و في بداية عهده أولى بن بلة القطاع الاقتصادي و التربوي أهمية خاصة، فنهج منهج الاقتصاد الموجه و المسير، و استعان بالمساعدات القادمة من الصين و يوغسلافيا – سابقا –، ومصر و الدول التي ساندت الثورة، و بقي النفط تحت الرعاية الفرنسية، و قد وجدت الدولة صعوبات بالغة في إعادة تأهيل البنى التحتية و إعادة الروح للقطاع الاقتصادي، رغم أن كثافة الشعب الجزائري لم تتجاوز تاريخئذ 12 مليون نسمة، و كذا صعوبات في تأهيل القرى و المناطق الريفية، و إيمانا منه بالعروبة، قام باستدعاء آلاف الأساتذة العرب من مصر و العراق و سوريا للمساهمة في قطاع التعليم، لكن هؤلاء اصطدموا بعراقيل البيروقراطية التي وضعها أمامهم سماسرة الفرانكفونية، و بهذا قرر الكثير منهم العودة إلى البلاد، و بذلك أجهض مشروع التعريب في بداياته.

و لعلَ هوس "أحمد بن بلة" بالفكر الاشتراكي اليساري خلق اصطداما عنيفا بالرجل الثاني في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "الشيخ البشير الابراهيمي" ممَا أدَى إلى وضع هذا الأخير تحت الإقامة[1] الجبرية؛ و قطع راتبه الشهري إلى أن وافته المنية في 1965/05/21، و تصاعدت الخلافات السياسية و الاغتيالات فأعدم العقيد "شعباني"، و اغتيل "محمد خيضر" في اسبانيا، و فر "حسين آيت أحمد" الذي كان مغضوبا عليه إلى باريس، و أسس جبهة القوى الاشتراكية FFS، و تم اعتقال "محمد بوضياف" و حكم عليه بالإعدام، و بعد تدخل "جمال عبد الناصر"، و العديد من الوسطاء خرج من السجن و غادر الجزائر نحو فرنسا، ومنها إلى القنيطرة بالمغرب، حيث قضى 30 سنة، و ألف كتابا بعنوان "الجزائر إلى أين !"

---

[1]يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص14.

خلاصة فترة بن بلة:

ما يمكن تسجيله في هذه الفترة القصيرة من حكم "بن بلة"، هو فشل جبهة التحرير الوطني في أن تصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي، و لم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة، و اتسمت بنظام سياسي مهتز و غير متجانس، لكن هذه المرحلة تميزت أيضا بحد أدنى من التوازن بين الجناح السياسي و الجناح العسكري[1].

[1] ناجي عبد النور ؛ **مرجع سابق**؛ ص90.

2- فترة حكم الرئيس هواري بومدين: 1965 - 1978

الحركة الانقلابية التي قادها الرئيس "هواري بومدين" في 19 جوان 1965 و التي أطاحت بالرئيس "أحمد بن بلة" لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري و عن نمط الاستحواذ و التحكم في القوة و ترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي و ممارسة السلطة، و قد برر الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة و توحيدها في شخص واحد الشيء الذي أدى إلى انحرافات النظام السابق[1].

و بعد وصول "هواري بومدين" إلى الحكم، صار ينبغي على الجيش أن يؤمن على النظام و يحافظ على قواعد اللعبة علنا، و في المرتبة الأولى، حيث كان عصره عصر الادارة التقنية الثورية المستندة إلى انضباط الثكنات، و راح النظام يتخشب، لأنه لم يعد قابلا أن يحكم عليه من نتائجه أو مبادئه، و استعمل الاعلام لتمرير المساوئ على أنها حسنات، و يغدو الخطاب الايديولوجي حكرا على قاضي البلاد الأول، حيث تم التخلي على مشروع بن بلة و استبداله لمصالح مركزية دولة بومدين التكنوقراطية، و اهتمت السلطة بوزارة المال المولجة بصرف التسليفات و إدارة العائدات، و كذلك بالوزارة التقنية التي كانت مولجه بمهمتين، إدارة المشاريع و تأمين إدارة الرساميل العامة، و لم يكن ثم أي تصور لإمكان تناول و تدبير الخطة العامة، وقدرة الاعلام على تطوير التحليل و نشره و على كشف التناقضات المباشرة و المقبلة[2].و قد كان هذا الرمز يوزع السلطة و النفوذ حسب حاجة النسق إلى التجديد و الإشعاع و الانتشار، فيعطي من يشاء و يحرم من يشاء، و ربما جاء القول أن شخصانية بومدين[3] .

---

[1] ناجي عبد النور؛ **مرجع سابق**؛ ص90.

[2] غازي حيدوسي، **الجزائر التحرير الناقص**؛ ت.ر؛ خليل أحمد خليل؛ بيروت؛ دار الطليعة للطباعة و النشر؛ 1997؛ ص23-24.

[3] المنصف وناس؛ **مرجع سابق**؛ ص38-39.

قتلت جهاز جبهة التحرير و شلت فاعليته حين حكمت عليه بالهامشية مستعيضة عنه بالأجهزة المختصة و المؤسسة العسكرية العنصر الحاسم في الصراع[1]، و اتجه بومدين إلى إضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم، من خلال التصويت على الميثاق الوطني في جوان 1976 الذي يعكس المشروع السياسي و الإيديولوجي للدولة، ثم الدستور في نفس السنة، و لا ينفي هذا البناء المؤسساتي طابع الهيمنة المطلقة لبومدين على الحكم.

و قد استطاع النظام السياسي في عهد بومدين أن يضع توازنا سياسيا هشا على جميع الأطراف المعرضة في الجزائر، حيث نجده يؤكد على سياسة التعريب، الأمر الذي أدى إلى كسب التيار الاسلامي و العربي و دعمه في الجزائر و خارجها، الثورة الزراعية و التي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر من حيث أنها بدأت تروج للنظام الاشتراكي[2].

و قد عمل بومدين على تكريس هيبة الجزائر داخليا و خارجيا، و لعبت الجزائر أنذاك دورا فعالا في منظمة الوحدة الافريقية و منظمة دول عدم الانحياز، و قام بومدين لأول مرة بتأميم المحروقات و وضع دستور و ميثاق للدولة لتكريس الخطاب الأحادي الديموغاجي للسلطة، و قد أدرك بومدين أهمية التعريب ، فجعله على رأس الثورة الثقافية، و شرع قطاع التربية بمحو الأمية باللغة العربية في مختلف مؤسسات الدولة و قطاعاتها[3].

---

[1] المنصف وناس؛ **مرجع سابق**؛ ص39.

[2] ناجي عبد النور؛ **مرجع سابق**؛ 92-93.

[3] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص20.

خلاصة فترة بومدين:

إن الممارسة السياسية في عهد بومدين كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام، و تعيد الاعتبار للدولة، و تحدد ميكانيزمات و تقاليد لسلوك و عمل النظام السياسي، أما الحزب فظل الإطار الذي يستمد منه شرعيته بالرغم من تأكيد كل المواثيق و الدساتير على دوره الفعال في الحياة السياسية و بقي الرئيس محور النظام السياسي باعتبار الأمين العام للحزب و القائد الأعلى للقوات المسلحة و رئيس السلطة التنفيذية[1].

أما عن حصيلة بومدين فإن القطاع الاقتصادي الذي اعتبر مفخرة النظام البومدييني و مفتاح الحضور في إفريقيا، لا يعمل إلا في حدود 30٪ من مجمل طاقاته، إضافة إلى غياب الصناعات الخفيفة و المتوسطة و المعدة للاستهلاك، كما لا يمكن اعتبار وضع القطاع الزراعي أفضل من ذلك بل يعاني هو الآخر من إهمال الاختيارات السياسية، إضافة إلى الإخفاق السياسي و الثقافي و هذا نتيجة لأن الثورة الثقافية لم تنتج مشروعا مجتمعيا متكاملا و لا حتى عقلانية خاصة بها، فغابت مشاركة النخب و غابت معها الوسائط السياسية و المؤسساتية إلى درجة استفراد السلطة و المؤسسة العسكرية بكامل الحياة الاجتماعية و الاقتصادية[2].

إن كل هذا يؤكد ضخامة التركة البومدينية في الجزائر، و هي التي انطلقت في مشروع الصناعات التصنيعية منتهجة نوعا من رأسمالية الدولة، إضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية.

---

[1] ناجي عبد النور؛ **مرجع سابق**؛ ص94.

[2] المنصف وناس؛ **مرجع سابق**؛ ص45.

3-فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد: 1979 – 1992

بعد وفاة "هواري بومدين" في 1978/12/27، تولى رئاسة الدولة رئيس مجلس الشعب "رابح بيطاط"، ذلك أن الدستور الجزائري نص على أنه في حالة وفاة رئيس الدولة، يتولى رئيس البرلمان رئاسة الجمهورية مدة 45 يوما، حتى يتم اختيار رئيس الجمهورية، و كان الوصول إلى الرئاسة في الجزائر يتم بع تزكية من المؤسسة العسكرية، حيث نجح الراحل "هواري بومدين" في بناء مؤسسة عسكرية متينة، أصبحت صاحبة الفصل في كل صغيرة و كبيرة، بل يمكن القول أن النظام السياسي أصبح هو الجيش.

و كان المرور إلى الرئاسة يقتضي بحصول المترشح على دعم المؤسسة العسكرية و جهاز الاستخبارات العسكرية، و أصبح التنافس قائما بين "محمد الصالح يحياوي" أحد قادة حزب جبهة التحرير الوطني، و "عبد العزيز بوتفليقة" رئيس الدبلوماسية الجزائرية في عهد بومدين[1]، و قد ساهمت المؤسسة العسكرية في ترجيح الكفة لصالح "الشاذلي بن جديد" بدعم من "قاصدي مرباح"، و الرائدين "رشيد بن يلس"، و "مصطفى بلوصيف"[2]، وفي الاجتماع الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني تم انتخاب "الشاذلي بن جديد" بالإجماع، فأصبح ثالث رئيس للدولة، و كان يتولى الرئاسة و وزارة الدفاع و الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير[3]، و بعد تولي "بن جديد" الحكم قام بعدة تغييرات على مستوى قيادات السلطة، فتم تعيين "أحمد ونجلة" مفتشا عاما بالرئاسة، "محمد بوخبزة" مكلفا بالإدارة و التنظيم[4]، "غازي

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص35.

[2] محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان (حقائق و أوهام 1988– 1999)**؛ ب.ب؛ ب.ط؛ ب.س؛ ص04.

[3] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص36.

4 محمد تامالت؛ **مرجع سابق**؛ ص05

حيدوسي"علىرأس الاقتصاد، و "سفير ناجي" في الثقافة والتربية، و كلف "عبد الوهاب بنيلي" برئاسة الهيئة الخاصة بالصناعة، و تولى منصب وزارة الداخلية الجنرال "العربي بلخير" و في هذه الفترة غاب عن الساحة جميع أنصار بومدين أمثال: "بلعيد عبد السلام"، "محمد صالح اليحياوي"، "عبد العزيز بوتفليقة"، "بن شريف".... وغيرهم، أما المؤسسة العسكرية، فقد حكمها ضباط كانوا في صفوف الجيش الفرنسي، أمثال: "خالد نزار"، "عباس غزيل"، "محمد العماري"، "عبد المالك قنايزية" وغيرهم، و كلهم أصبحوا جنرالات في عهد "الشاذلي بن جديد".

و شكلت هذه المرحلة بداية القطيعة مع منجزات "هواري بومدين"، و تم الغاء مشروعالتعريب ، و الثورة الثقافية و الصناعية و الزراعية، و قرر بن جديد الانفتاح على الغرب، و أعاد الأراضي المؤممة إلى أصحابها و أرخى العنان للقطاع الخاص، و الاستيراد من عواصم الغرب[1]، مبرزا هذا في خطاب له، حيث قال: "و بدأت مسيرة التنمية في الجزائر من نقطة الصفر نظرا للفراغ الهائل الذي عاشته بلادنا في مختلف الميادين(...)، و كنا و نحن نتجه بجهودنا نحو البناء الوطني نؤمن بأن كل ما ننجزه في هذا الميدان هو رصيد للأمة كلها و قاعدة مادية للتجربة الديموقراطية الجزائرية (...)، حاولنا دائما أن نجعل من الممارسة الديموقراطية في الأطر النظامية فرصة للحوار الموضوعي، و النقد البناء الذي يستهدف دائما مصلحة الوطن و الثورة (...)[2]. و يبدو أن الرئيس بن جديد كان مقتنعا بضرورة إحداث تغيير على المنظومة الاقتصادية، فأعد لذلك مجموعة من التغييرات على مستوى الميثاق الوطني، و برر بن جديد ذلك في[3]

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص37.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية؛ رئاسة الجمهورية؛ مديرية الاعلام؛ **خطب الرئيس الشاذلي بن جديد (رئيس الجمهورية و الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني)**؛ 09 /03/ 1981؛ ص06-07.

[3] محمد تامالت؛ **مرجع سابق**؛ ص05

حوار له مع جريدة الشرق الأوسط اللندنيةفي 1989/10/02 بشلل الاقتصاد الذي طبعه النمط الاداري لتسييره و كرسه الانخفاض السريع في أسعار البترول، و لكن التغييرات التي أعدها الرئيس قوبلت بالرفض من طرف اللجنة المركزية التي كان يرأسها أنذاك "محمد الشريف مساعديه"، لأن الكثير منها كان يمس بروح العدالة الاجتماعية و حسنات الاشتراكية، التي تكمن في مجانية مختلف الخدمات، و أنها كانت على حساب القدرة الشرائية للمواطن و مستواه الاجتماعي، و هذا ما جعل وزير الخارجية الأسبق "أحمد طالب الابراهيمي" يفسر أحداث أكتوبر 1988، بأنها كانت نتيجة التخلي التدريجي عن مبدأ العدالة الاجتماعية التي تراجع تطبيقها في عهد الشاذلي بن جديد، الذي فضل إعطاء هامش أكبر للحريات الفردية و الجماعية على حساب العدالة الاجتماعية[1].

لقد تبنى النظام السياسي منهجا مغايرا لمنهج النظام السابق في سبيل تثبيت شرعيته، ففي المجال السياسي اتخذت جملة من الاجراءات لبناء شرعيته الشعبية، مثل إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين من أبرزهم الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة"، دعوة المنفيين للعودة إلى أرض الوطن، فتح ملفات الفساد لكسب تعاطف الشعب[2]

ثم تحول شغل بن جديد الشاغل إلى كيفية التحول إلى اللبرالية في أقرب وقت، مما أدى إلى اضطرابات و نفاذ أموال الخزينة و تراكم الديون و مستحقاتها، مع انخفاض أسعار النفط، فبدأت الأزمة الاقتصادية الخانقة تطرق أبواب الجزائر، و ارتفعت نسبة البطالة و افلاس القطاع العام، و عاد بروز التيار الاسلامي و التيار البربري[3].

---

[1] محمد تامالت؛ **مرجع سابق**؛ ص05.

[2] ناجي عبد النور؛ **مرجع سابق**؛ ص96.

[3] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص39.

فقام الإسلاميون بتجمع في الجامعة المركزية بالعاصمة و على رأسها "أحمد سحنون"، "عبد اللطيف سلطاني"، "عباسي مدني"، مطالبين بالإسراع الفوري في تصحيح المسار السياسي، و ذلك بالقضاء على الثقافة الفرنسية داخل النظام، و رد الاعتبار للثقافة الاسلامية العربية. كما طالب التيار البربري بأحقية الثقافة الأمازيغية البربرية في الوجود، و أطلق على هذا الحدث اسم "الربيع البربري" و اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية لأول مرة، في مشاداة عنيفة مع مصالح الأمن، من بينهم: "مولود معمري"، "سعيد سعدي"، الذب أصبح في وقت لاحق زعيما ل"التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية"[1].

و أمام هذه المتغيرات و غيرها قام الرئيس بإنشاء فريق إصلاحات سنة 1986، حيث تكون من: "محمد صلاح بلكحلة"، "غازي حيدوسي"، مولود حمروش"، عبد العزيز القرشي"، "محمد صلاح محمدي"، "فوزي بن مالك"، "محمد غريب"[2]، لكن هذه الاصلاحات لم تأتي بالجديد أمام تفاقم الأزمة الاقتصادية مما أدى إلى زلزال أكتوبر في 1988/10/05، حيث تدفق الجزائريون إلى الشوارع منددين بالنظام و فساده في مواجهات مع دبابات الجيش الجزائري[2].

و ذلك نتيجة تراكم التوترات الذهنية و الثقافية، فلماذا هذا الانفجار المدوي؟ و لماذا كان الاسلام السياسي التعبير الوحيد المهيمن؟ إن ذلك يعود إلى غياب الوسائط بين الدولة و المجتمع[3].

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص39-40.

[2] غازي حيدوسي؛ **مرجع سابق**؛ ص68.

[3] المنصف وناس؛ **مرجع سابق**؛ ص53.

و حسب ما أدلى به "محمد بتشين"، فإن أحداث أكتوبر كانت خطة أمنية و أعطى لها تسمية إيطالية "بوكلمين"، و يضيف سعد بوعقبة: "مما يدل على أن الأحداث نظمت من قبل أناس في أعلى هرم السلطة و بالتحديد في رئاسة الجمهورية قبل الأحداث و أفشلها الأفلان، من خلال إفشال إثراء الميثاق و تعديل الدستور، ثم إن ملف الأحداث طوي و أغلق التحقيق إلى اليوم، رغم أن هناك فاتورة ثقيلة من الأموات و الممتلكات المهشمة، و غلق الملف إلى اليوم جريحة في حق الوطن، اليسار الذي نظم مع جناح في السلطة الاحداث هو الذي استفاد من نتائج هذه الأحداث، فكانت الأحزاب اليسارية هي أكثر المستفيدين، إلى جانب الإسلاميين الذين تحالفوا مع الجيش ضد الأفلان لإنقاذ النظام و أخذوا حقهم من الكعكة فيما بعد بالسماح لهم بالنشاط السياسي في أحزاب[1].

و بعد أن هدأت أحداث أكتوبر وعد الشاذلي بتغيير الدستور الجزائري الذي وضعه "هواري بومدين" في 1976، و بدأ ذلك بسلسلة من التغييرات داخل حزب جبهة التحري الوطني، و حتى جهاز الاستخبارات، ففي 1988/10/29، أبعد الشاذلي "محمد الشريف" مسؤول الامانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني و أقال مدير الاستخبارات العسكرية "الاكحل عياط"[2].

---

[1] سعد بوعقبة؛ **أحداث أكتوبر 1988 (كيف تورط اليسار و الإسلاميون مع المفسدين في النظام؟)**؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7256؛ 2013/11/17؛ ص17.

[2] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص40.

ثانيا: مرحلة التعددية السياسية أو الحزبية 1989 إلى الوقت الراهن.

في هذه المرحلة تواصل حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"، و فعلا و كما وعد الرئيس سابقا، صوت الشعب الجزائري على الدستور الجديد في فبراير 1989، و تم تعديل الدستور في 1989/02/23، و إقرار التعددية الحزبية، فجاء قانون الأحزاب السياسية في 1989/07/05، و في ظل فترة وجيزة لم تتجاوز سنتين عرفت الساحة السياسية الجزائرية أكثر من 60 حزبا، تمثل توجهات سياسية مختلفة و متنوعة، و تعكس ما لديها من مدارس سياسية و إيديولوجية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار[1]، و بدأ بروز المعارضة في العودة من الخارج من أمثال: "أحمد بن بلة"، "حسين آيت أحمد"، أما "محمد بوضياف" المقيم منذ 30 سنة في المغرب، فقد شكك في مصداقية الديموقراطية الشاذلية و رفض العودة إلى الجزائر[2].

أما الدستور الجديد فقد نص على تحديد مهمة الجيش الجزائري في صون الاستقلال و الدفاع عن السيادة، كما نص الدستور على ضرورة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع كوسيلة محايدة لمعرفة حجم القوى السياسية في الإطار الديموقراطي[3].

عمل الشاذلي على حل مشاكل البلد الكبيرة، من خلال الانفتاح السياسي و التمهيد للتعددية الحزبية، غير أن هذا المسعى اصطدم بصراعات حالت دون ذلك[4].

---

[1] محمد قيراط؛ **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**؛ **مجلة جامعة دمشق**؛ المجلد 19؛ العدد (3+4)؛ 2003؛ www.damascusuniversity.edu.sy؛ 2014/01/16؛ 11:15؛ ص107.

[2] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص44.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية؛ **دستور 1989**؛ ص

4 عبد الرزاق مقري؛ **التحول الديموقراطي في الجزائر(رؤية ميدانية)**؛ www.yolasite.com؛ 2014/01/15؛ 22:05؛ ص06.

و في أول انتخابات بلدية في 1990/06/12، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و بعدها طالبت بإجراء انتخابات تشريعية و بررت ذلك بأنه لا يمكن الحديث عن التعددية السياسية في ظل احتكار برلمان أحادي من طرف حزب جبهة التحرير الوطني.

و قد وعد الشاذلي بن جديد بإيصال الاصلاحات السياسية إلى ذروتها، فقرر إجراء انتخابات تشريعية في 1991/06/27، إلا أن الانتخابات لم تجر في موعدها و فرضت حالة الحصار العسكري، و أقبلت حكومة حمروش، و اعتقل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ليعود الشاذلي لتحديد موعد آخر في 1991/12/26؛ و انتصرت الجبهة الإسلامية مجددا، و حصلت على 188 مقعدا في البرلمان، لكن المؤسسة العسكرية قررت مصادرة الانتخابات[1].

و كان الجيش كما يقول الجنرال "لكحل عياط" مسؤول المخابرات السياسية، قد أنشأ خلية للأزمة أعضاؤها: "عبد المجيد بوزيدي" المدير العام للأمن الوطني، و "خالد نزار" قائد القوات البرية، و "محمد بتشين" مسؤول المخابرات العسكرية، و أجبر عدد من ضباط المؤسسة العسكرية "الشاذلي بن جديد" على الاستقالة[2]، التي أعلنها في 1992/01/11، و بعدها بساعتين وجه رئيس الحكومة "أحمد غزالي" خطابا متلفزا للشعب و الذي يفهم من خلاله إلغاء الانتخابات، مما أدى إلى اندلاع الفتنة الكبرى في الجزائر[3]، و أصبحت لغة السلاح هي اللغة السائدة، و أصبحت المؤسسة العسكرية و الأجهزة الامنية هي صاحبة الموقف و سيدة القرار[4].

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص45-46.

[2] محمد تامالت؛ **مرجع سابق**؛ ص14.

[3] يحيا أبو زكريا؛ **المرجع نفسه**؛ ص46-47.

4 عبد الرزاق مقري؛ **مرجع سابق**؛ ص05-06.

4-فترة حكم الرئيس محمد بوضياف:

بعد استقالة "الشاذلي بن جديد" و التنحي من الرئاسة، وقع الاختيار بعد تردد كبير من قادة الجيش على "محمد بوضياف" بعد إصرار من الجنرال "محمد تواتي"، و الوزيرين "بوبكر بلقايد" و "علي هارون"، و ترأس "محمد بوضياف" المجلس الأعلى للدولة[1].

بعد انسحاب "الشاذلي بن جديد" و حل المجلس الشعبي الوطني، وجدت الجزائر نفسها تعيش فراغا دستوريا، و الدستور الجزائري ينص على أن في حالة استقالة الرئيس أو موته يتولى رئاسة الدولة رئيس المجلس الشعبي الوطني لمدة 45 يوما، تجرى بعدها انتخابات رئاسية، إلا أن المجلس تم حله (و الذي كان يترأسه "عبد العزيز بلخادم")، و بعد سقوط كل المؤسسات بقيت المؤسسة العسكرية وحدها الحاكم في الدولة، و تم انشاء المجلس الأعلى للدولة المكون من خمسة (05) أعضاء هم: "محمد بوضياف" رئيسا، "خالد نزار" و "علي كافي"، و "علي هارون"، و "تيجاني هدام" أعضاءا، و بمجرد الإعلان عن هذا المجلس اعترضت القوى السياسية باعتباره غير شرعي، و غير دستوري[2].

و لم يكن بوضياف لينس مشاكله القديمة، فأعلن الحرب على جبهة التحرير، و سعى إلى إلقائها في غياهب النسيان، و حاول استبدالها بحزب جديد سمَاه "التجمع الوطني"، كما جاء في لقائه التلفزي مع القناة الفرنسية الثانية في 1992/02/20، و أشرف بوضياف على عملية انشاء المجلس الاستشاري، و المكون أغلبيته من الأقلية اللائكية، أمثال: "عبد الحق بن حمودة"، "بوبكر بلقايد"، "سعيد سعدي"، "رضا مالك"، و حاول هؤلاء القاء التهم على

الشاذلي بن جديد، كونه الرئيس الأسبق و اتهموه بالفساد، و انه سبب في العشرية السوداء[3]

---

[1] محمد تامالت؛ **مرجع سابق**؛ ص102.

[2] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص58-59.

[3] محمد تامالت؛ **المرجع نفسه**؛ ص111.

و تم التضييق على جبهة التحرير الوطني من خلال سن القوانين تجردها من المقرات و الممتلكات، كما سحبت منها صلاحية الاشراف على جريدتي "الشعب" و "المجاهد"، و قدم بوضياف في محاولة منه لإصلاح الأوضاع 400 ملفا لأحد الجنرالات تتعلق بمختلسي ملايير الدولارات أو ما سماهم بوضياف ب"المافيا"[1]،و هنا برز صراعمكشوف على مستوى هرم السلطة بل ومع المؤسسة العسكرية، كان نهايته مقتل "محمد بوضياف" في ظروف غامضة أمام الملأ و على المباشر تقريبا[2]،يوم29جوان1991، و في الساعة الواحدة ظهرا نقل الصحفي الجزائري "المعتز باللّه جيلالي" نبأ وفاة الرئيس عبر التلفزيون الجزائري إلى الشعب، و بث شريطا مسجلا عن مسلسل الاغتيال، لكن مقص الأجهزة كان قد حذف مشهد خروج الملازم العسكري "مبارك بومعراف"، قاتل الرئيس "محمد بوضياف"، و المنتمي إلى القوات الخاصة من وراء الستار، و الطريقة التي أجهز بها على بوضياف[3].

و مهما كان مقتل بوضياف فرديا أو جماعيا فإنه لابد ان لهذه المسألة الخطيرة أثرا هاما على نهاية الرئيس الجديد و لا يهم هنا من ضغط على الزناد، بقدر ما يهم لماذا تم الضغط عليه.

و لتفادي الشغور السياسي مرة أخرى تم تعيين "علي كافي" رئيسا للمجلس الأعلى، الذي سن قوانين مكافحة الارهاب، و استلم "بلعيد عبد السلام" الحكومة، إلا أن توجهاته الاشتراكية البومدينية أدت إلى ابعاده و تعيين "رضا مالك" رئيسا للحكومة، و بعد استقالة "خالد نزار"، تم تعيين "اليامين زروال" على رأس وزارة الدفاع، ثم كلف وزير الدفاع برئاسة الدولة مؤقتا، إلى أن أصبح رئيسا في أول انتخابات رئاسية تعددية[4]سنة 1995.

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص65.

[2] عبد الرزاق مقري؛ **مرجع سابق**؛ ص06.

[3] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص 73.

[4]عبد الرزاق مقري، **مرجع سابق**؛ ص06

5- فترة حكم الرئيس اليامين زروال: 1994 - 1999

تسلم اللواء " اليامين زروال" رسميا رئاسة الحكم في اواخر جانفي 1994، و الذي قام بتنحية "رضا مالك" من رئاسة الحكومة، و عين بدله "مقداد سيفي"، و استمر في توفير الغطاء السياسي لأمثال "سعيد سعدي".

في بداية 1994، كان الجيش الإسلامي للإنقاذ الذراع العسكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ و بقية الجماعات المسلحة قد أنهت سنتين (02) من صراعها العسكري مع القوات النظامي، و لم تفلح القوات الخاصة التي عرفت باسم "النينجا"، و التي كان يشرف عليها "محمد العماري"، في وضع حد للفوضى و القتل و العنف.

و فشل سياسة الحلول الأمنية، جعلت " اليامين زروال" يعلن أن الحل الأمني وصل إلى طريق مسدود و لابد للجوء إلى الحوار، و كان بنفسه قد التقى زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ عندما كان على رأس وزارة الدفاع، و أفضت هذه الاتصالات إلى اطلاق سراح اثنين من قادة الجبهة الإسلامية هما: "علي جدي" و "عبد القادر بوخمخم"[1]، إلا أن جميع محاولاته باءت بالفشل، ليعلن زروال فشل الحوار في خطاب له في 1994/10/31، و قد فشل لعدم اهتمام المتحاورين بالوصول إلى حل للأزمة و لأن السلطة اعتبرته طريقا لإضفاء الشرعية و لأن الإنقاذين اعتبروه سبيلا لاستعادة نصر يعتقدون أنهم سلبوه[2].

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص103.

[2] محمد تامالت؛ **مرجع سابق**؛ ص138.

استقالة اليامين زروال:

و جراء فشل و عجز اليامين زروال عن حل الأزمة، أعلن زروال عن استقالته يوم 1998/09/11، مبينا أنه سيختصر ولايته الرئاسية التي كان يفترض أن تنتهي سنة 2000، و أعلن عن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، و قدم "محمد بتشين"، و هو أحد المقربين من زروال و الذي شغل منصب مستشار الرئيس استقالته جراء الحملة التي شنتها عليه الصحافة الفرانكفونية، وفتح عديد الملفات المالية و الأمنية[1].

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص105.

6-فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: 1999 -2014

و بمجرد فتح المجال أمام الترشح، قدم أكثر من 28 مرشحا ملفاتهم إلى الدوائر المعنية، و لم يقبل ترشح "محفوظ نحناح" زعيم حركة مجتمع السلم، و تم الابقاء على 07 مترشحين هم:

- عبد العزيز بوتفليقة.
- أحمد طالب الابراهيمي.
- مولود حمروش.
- عبد الله جاب الله.
- حسين آيت احمد.
- مقداد سيفي.
- يوسف الخطيب.

و ركز المترشحون في حملتهم على موضوع "المصالحة الوطنية"، و كانت وزارة الداخلية قد خصصت 2.410 مليار دينار للتكفل بالحملات[1].

و أحس العسكريون مرة أخرى بالحاجة لوجه سياسي قوي لاستقرار شؤون الحكم و رفع الحرج دوليا فكان الخيار هذه المرة موفقا، حيث تم اقناع "عبد العزيز بوتفليقة" بالترشح لرئاسة الجمهورية بعد فشل المحاولة سنة 1994 [2]، حين حاولت المؤسسة العسكرية اقناع بوتفليقة فطالب بصلاحيات واسعة، هذا الأخير الذي كان قد غادر الجزائر بعد وفاة بومدين[3]،

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص107

[2] عبد الرزاق مقري؛ **مرجع سابق**؛ ص06.

[3] يحيا أبو زكريا، **مرجع سابق**؛ ص96.

و قد ورد اسمه في لجنة المحاسبة التي شكلها الشاذلي سابقا لمحاسبة أصحاب النفوذ الذين جمعوا ثروات هائلة من خلال مناصبهم ومواقعهم، و كان لافتا للانتباه اصطفاف السلطة و المؤسسات إلى جانب "عبد العزيز بوتفليقة"، فقرر المترشحون الستَ (06) الانسحاب من الانتخابات، إلا أن "اليامين زروال"أكد تواصل الانتخابات في موعدها، وقرر بوتفليقة أن يواصل الطريق بدعم من "التجمع الوطني الديموقراطي" و على رأسه "أحمد أويحي" خلفا ل "بن بعيبش" الذي رفض الوقوف إلى جانب بوتفليقة، و كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

- عبد العزيز بوتفليقة 73.79٪.
- أحمد طالب الابراهيمي 12.53٪.
- عبد الله جاب الله 03.95٪.
- حسين آيت احمد 03.17٪.
- مولود حمروش 03.09٪.
- مقداد سيفي 01.22٪.
- يوسف الخطيب 01.22٪.

و قد بلغت نسبة المشاركة حسب تقديرات السلطة 60.25٪.[1]أظهر "عبد العزيز بوتفليقة" منذ البداية رغبة في أخذ صلاحياته كاملة و دخل في خصومات خطابية كبيرة مع المؤسسة العسكرية، حيث اتهمها بأنها استعملت العنف في الغاء انتخابات 1991، و اتهم ضباطا دون أن يسميهم بالفساد، مما أدى إلى نشوب نزاعات بين الطرفين انتهت باستقالة قائد الاركان "محمد العماري"، و بعدها تقرر التعايش و لكن ضمن قاعدة "التوازن غير المستقر"، الذي يبقى عرضة للطوارئ و عوائد الزمن[2].

---

[1] يحيا أبو زكريا؛ **مرجع سابق**؛ ص112.

[2] عبد الرزاق مقري؛ **مرجع سابق**؛ ص07.

و مما لا يخفى على أي متتبع للشأن السياسي الجزائري أن فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة دامت ثلاث عهدات متتالية.

العهدة الأولى:1999 -2004

عندما تولى "عبدالعزيز بوتفليقة" مقاليد الحكم في الجزائر سنة 1999،كان قد وعد بإطفاء نار الفتنة والعمل على استتباب السلم والأمن الداخليين واستعادة مكانة الجزائر الدولية و هذا من خلال البرنامج الذي قدمه للشعب الجزائري أثناء ترشحه، وبناءا على هذا أصدر الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " مرسوما يقضي بالعفو الشامل لفائدة أعضاء المنظمة المدعوة "الجيش الاسلامي للإنقاذ" ، وسمي القانون ب:"قانون الوئام المدني" في محاولة منه لمعالجة مخلفات الأزمة العميقة التي ضربت الجزائر، و فتح باب التوبة أمام الأشخاص المتورطين و إعادة إدماجهم في المجتمع، و بناءا على هذا وافق الجزائريون على هذا المشروع في الاستفتاء الذي أجري في نوفمبر 1999، مما أدى إلى العفو عن آلاف الإسلاميين المسلحين الارهابيين.

ليتقدم الرئيس بعدها بمشروع العفو الشامل و أنشأ الداعون له جمعية أوكلت رئاستها للرئيس السابق "أحمد بن بلة"، كما صرح "عبد العزيز بوتفليقة" أن مشروع العفو الشامل لن يتم إلا بشرطين:

- أولا: أن يوافق الشعب عليه.
- ثانيا: أن يكون المسلحون مستعدين للتخلي عن السلاح[1].

---

[1] عسري فتيحة وآخرون؛ **تناول الصحافة المكتوبة لمشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية**؛ مذكرة ليسانس؛ تحت اشراف "عكروت فريدة"؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ كلية العلوم الاجتماعية؛ جامعة عبد الحميد بن باديس؛ 2006/2005؛ غير منشورة؛ ص22-23.

و يقول "عبد العزيز بوتفليقة" مصرحا في أحد خطاباته: "و غايتنا في هذا الشأن إنما هي تمكين بلادنا من العودة إلى جادة التقدم، و الحيلولة دون عودة العنف و الحقد اللذين يتولدان عن الحرمان و اليأس اللذين تسبب فيهما الظلم و الجور، و كذا السعي حتى لا يكون الوئام المدني، الذي نبنيه على قدم و ساق، مجرد استراحة خادعة، و أمل زائف شائه في آخر المطاف"[1].

و انطلاقا من هذا باشرت الجزائر خطة استراتيجية تقوم على عدة مبادئ:

- ✓ **أوّلا:** القيام بجملة من الاصلاحات الهيكلية في مجالات العدالة، التربية و التعليم، الادارة، المالية، الثقافة و غيرها من القطاعات[1]، و في هذا الصدد يقول عبد العزيز بوتفليقة في خطابه الذي ألقاه بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في قصر الأمم يوم السبت 2000/05/13: " ... ها قد مر عام على موافقة الشعب الجزائري، بصورة ديموقراطية على برنامج العمل الذي عرضته عليه، قصد الخروج من الأزمة الوخيمة، التي كانت بلادنا تتخبط فيها... و لما كنا نتوخى تجسيد هذا البرنامج، فإننا أعطينا الأولوية المطلقة لاستعادة السلم، منتهجين في ذلك السياسة التي زكتها الأغلبية الساحقة من الجزائريين من خلا استفتاء 1999/09/16... تبنينا خطة تقوم على العمل المدروس و تتجنب كل مبادرة ارتجالية، و في اعتقادي أن هذا الأسلوب هو الوحيد الكفيل بتوفير الشروط الضرورية لتحقيق الاصلاحات الكبرى التي يتوقف عليها مستقبل البلاد، فبعد تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، ها هو الموعد قد حان اليوم لنفتتح ورشة كبيرة جديدة ذات بعد وطني، و أعني بها ورشة إصلاح المنظومة التربوية..."[2]

---

[1] رحماوي عيسى؛ **الجزائر 1999 – 2009 (عشر سنوات من الانجازات و المكاسب)**؛ **مجلة أول نوفمبر**؛ العدد 173؛ نوفمبر 2009؛ المنظمة الوطنية للمجاهدين؛ ص10.

[2] عبد العزيز بوتفليقة؛ **مرجع سابق**؛ ص 53- 54.

✓ **ثانيا:** القيام باختراقات دبلوماسية، تسمح بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية و شرح مواقفها من ظاهرة الارهاب، أهمها أول دخول دبلوماسي للرئيس في قمة الاتحاد الافريقي سنة 1999، و المساهمات المعتبرة من أجل التنمية في إفريقيا "نيباد" التي تم انشاؤها سنة 2001، كما توصلت الجزائر في أفريل 2001 إلى ابرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي حيث سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا على مستوى الصادرات الزراعية من 33 مليون دولار إلى 126 مليون دولار، و ارتفعت الواردات الزراعية من 2592 مليون دولار إلى 7680 مليون دولار ابتداءا من سنة 2000، أما الصادرات الصناعية (الوقود) فقد ارتفعت من 97.2٪ إلى 98٪[1].

أما عن زيارات "عبد العزيز بوتفليقة" خارج البلاد خلال سنة من توليه الحكم فقد تمثلت في زيارة دولة إلى كندا دامت من 14 ماي 2000 إلى 18 من نفس الشهر، ألقى خلالها 08 خطابات، و زيارة دولة إلى فرنسا من 14 جوان 2000 إلى 17 من نفس الشهر، ألقى خلالها 09 خطابات، ثم زيارة دولة إلى تونس في 28 جوان 2000 إلى 30 من نفس الشهر، فضلا عن زيارات أخرى إلى إيطاليا و نيويورك و دورات منظمة الوحدة الافريقية[2].

أما من حيث مؤشر الاستقرار السياسي فقد سجلت دراسات فقد مثلت الجزائر مرتبة المؤشر "ضعيف جدا"، قياسا من سنة 2002 إلى سنة 2004 زيادة على بعض الدول العربية، و بخصوص مؤشر فعالية الحكومة و البيئة الاجرائية و سيادة القانونو كذا مؤشر محاربة[3]

---

[1] هذى حمودة ابراهيم؛ **الملف الاحصائي للجمهورية الجزائرية**؛ **مجلة بحوث اقتصادية عربية**؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ العدد 63-64/ صيف- خريف؛ 2013؛ 207-208.

[2] عبد العزيز بوتفليقة؛ **مرجع سابق**.

[3] مراد شحماط؛ لبنى جصاص؛ **التنمية السياسية (مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي**؛ **المجلة العربية للعلوم السياسية**؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ العدد 38؛ 2014/01/07؛ 09:48؛ ص21.

الفساد، فقد تباينت مراتبها بين الضعف و المتوسط من مؤشر لآخر، و هو ما يجعل من احتمالات الاصلاح ممكنة بصورة كبيرة[1].

أما عن برامج الإصلاح الاقتصادي فقد تبنى قطاع الاقتصاد برنامجا اقتصاديا للفترة 2001-2004، خصص له غلاف مالي بمبلغ 16 مليار دولار، سمي ببرنامج "دعم الانعاش الاقتصادي(PSRE)، و قد أسفر هذا البرنامج حسب عديد الدراسات عن بعث النمو الاقتصادي و تراجع معدلات البطالة[2].

و خلافا لهذا فقد أبدى كل من "علي بن فليس"، "سعد عبد الله جاب الله"، "لويزة حنون"، "علي فوزي رباعين"، و "سعيد سعدي"، بدرجات متفاوتة نقدهم لحصيلة انجازات الرئيس التي لم تفلح حسبهم في فك الخناق المفروض على معيشة الشعب الجزائري، فيما يرى بوتفليقة أن الاقتصاد عرف في عهده مرحلة استقرار و أنه لا يتحمل مسؤولية تدهور الأوضاع الاجتماعية، لكون الجزائر تحتل الصدارة عالميا من حيث الانفاق في إطار التضامن الوطني[3]، و هذا كله أثناء الحملة الانتخابية التي عقبت العهدة الاولى للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

---

[1] مراد شحماط؛ مرجع سابق؛ ص21.

[2] عبد القادر خليل و آخرون؛ **انعكاسات برنامجي الانعاش الاقتصادي و دعم النمو على الحد من الفقر في الجزائر للفترة(2001-2009)**؛ **مجلة إضافات**؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ العددان 23-24 /صيف- خريف؛ 2013؛ ص156.

[3] لحسن رزاق؛ **الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الخاصة (دراسة تحليلية لمضمون صحيفتي الخبر و الشروق اليومي)**؛ مذكرة ماجستير؛ بإشراف حسين خريف؛ جامعة منتوري قسنطينة؛ كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2010/2009؛ ص93-94.

العهدة الثانية: 2004- 2009.

تميزت الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 بأنها جرت في ظروف آمنة و حسنة مع استقرار للوضع السياسي إلى حد ما، ما سمح بنوع من الحركية السياسية و لكنها في الآن نفسه بداية لغياب المرشحين من الوزن السياسي الثقيل مقارنة برئاسيات 1999، و قد ترشح فيها حوالي 45 مرشحا، قبل منهم ستة (06) مترشحين:

- عبد العزيز بوتفليقة.
- علي بن فليس.
- سعد عبد الله جاب الله.
- لويزة حنون.
- علي فوزي رباعين.
- سعيد سعدي.

و أبرز من تم إقصاؤهم: أحمد طالب الابراهيمي، موسى تواتي، سيد أحمد غزالي، و قد تم في هذه الانتخابات ادخال تعديلات على النظام الانتخابي و أعلن الجيش حياده و قبوله بالفائز، و ألغي التصويت في الثكنات، كما حضر مراقبون دوليون إلى جانب اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات، و قد شهدت الانتخابات مجموعة من الخروقات تمثلت في الانحياز لصالح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" من خلال تجنيد الوسائل العمومية و الدعاية في الإذاعة.

و رغم ذلك اعتبر البعض هذه الانتخابات الأكثر نزاهة و مصداقية و أنها تتماشى و المعايير الديموقراطية[1].

---

[1] لحسن رزاق؛ **مرجع سابق**؛ ص 93-94

وقد أظهرت نتائجها الآتي:

1- "عبد العزيز بوتفليقة " 83.49٪

2- "علي بن فليس" 07.43٪

3- "عبد الله جاب الله" 04.84٪

4- "سعيد سعدي" 01.93٪

5- "لويزة حنون" 01.16٪[1]

وبعد فوز الرئيس "بوتفليقة" لعهدة ثانية أعاد طرح موضوع المصالحة الوطنية في مشروع الميثاق الصادر في 2005/08/14،للاستفتاء فيه يوم 2005/09/29،حيث وافق الشعب الجزائري على المشروع بمشاركة ساحقة وصوت عليه بأغلبية كاسحة[1]. المشروع الذي يرمي حسب "بوتفليقة " إلى تجسيد السلم و الأمن الوطني الشامل وترسيخ قيم الاستقرار الاجتماعي و السياسي بصورة كاملة و نهائية.

و يقول "مصطفى بوشاشي"** في هذا الصدد: "إن قانون المصالحة كما هو موضوع يبرئ النظام من أية أخطاء منذ قيامه بإلغاء المسار الانتخابي ثم بانتهاكاته الخطيرة لحقوق الانسان و اختطاف و اعتقال آلاف الجزائريين، إنه يعتبر نفسه قد قام بإنقاذ الجمهورية و بأن الآخرين هم المخطئون و بالتالي هو يقوم بالعفو عنهم"، كما يعتقد "مصطفى بوشاشي" أن الخروج من دائرة العنف يتطلب مصالحة حقيقية تبدأ بحوار سياسي بين كل الفعاليات السياسية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري[2]،

---

[1] عسري فتيحة و آخرون؛**مرجع سابق**؛ ص26.

** مصطفى بوشاشي: هو رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان.

[2] ب. علاوة؛ **ضيعنا فرصة مصالحة حقيقية في سانت ايجيدو**؛ **الخبر الأسبوعي**؛ العدد 539؛ من 24 جوان 2009؛ ص04.

و يرى أيضا أن بوتفليقة ليس له الحق في إعلان عفو شامل من الناحية القانونية البحتة[1].

أما في مجال الاقتصاد، فقد تم انجاز برنامج تكميلي لدعم النمو (pcsc)، وهو برنامج اقتصادي للفترة (2005 – 2009)، كلف الخزينة نحو 114 مليار دولار، إضافة إلى تجهيز مترو الجزائر و إنجاز سكة الترامواي و خطوط التير فيريك في المدن الكبرى[2] و في هذا الصدد يقول " نصر الدين القاسم" أن ميترو الجزائر مشروع طموح تحول إلى كابوس أرق الحكومات و فضح المسؤولين و أثبتت مرة أخرى أن البلاد ليست بخير و أنها ليست بأيدي أمينة و لا تحت إمرة ميسرين أكفاء، و هذا ما يدفع إلى القلق أكثر مما يبعث الارتياح[3].

و في هذه الفترة أجريت انتخابات تشريعية (ماي 2007)، زيادة في ضمانات التأطير السياسي، و عدم تكرار سيناريوهات بداية التسعينات، حيث تم استحداث التحالف الرئاسي المكون من أحزاب: جبهة التحرير، التجمع الوطني الديموقراطي و حركة مجتمع السلم (الاخوان المسلمون) في 2003، و رغم أن هذا التحالف كان عاملا في الاستقرار السياسي التنافسي، و في مقابل هذا الضمور ظهرت شخصية الرئيس بوتفليقة كأول مؤسسة سياسيةتتحكم في الكثير من مصادر القوة، و اتخاذ القرار حتى في علاقاته مع المؤسسة العسكرية، قوية الحضور تقليديا داخل دواليب السلطة، و أهم ما سبق هذه التشريعات، ما حصل في[4]

---

[1] فيصل مطاوي؛ **رئيس الجمهورية ليس له الحق في اعلان عفو شامل؛** **الخبر الأسبوعي؛** العدد 539؛ من 24 إلى 30 جوان 2009؛ ص06.

[2] رحماوي عيسى؛ **مرجع سابق؛** ص13

[3] نصر الدين القاسم؛ **بين الحكم و الحقيقة... لعنة الفشل و آفة الفساد؛** **الخبر الأسبوعي؛** العدد 539؛ من 24 /30 جوان؛ 2009؛ ص 05.

[4]أحمد الديين و آخرون؛ الانتخابات الديموقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية (مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية)؛ بيروت؛ ط2؛ مركز الدراسات العربية؛ 2009، ص80-81.

خريف 2005، عندما أعلن عن دخول بوتفليقة أحد المستشفيات الباريسية لإجراء عملية جراحية في جو من الشائعات لحقيقة المرض، الذي فرض عليه الدخول مرة ثانية إلى المؤسسة الاستشفائية نفسها، كما فرض هذا المرض التقليص و بشكل واضح من نشاطاته خارج البلاد و داخلها و أثر على مشاريع الرئيس، خاصة و أنه استحوذ على الكثير من الصلاحيات، و تحول عمليا إلى الفاعل السياسي الوحيد على مستوى الساحة السياسية و الاعلامية الرسمية، و هذا ما أحدث خللا على مستوى التنصيب القانوني للتحضير للتشريعيات، كعدم استقالة الحكومة في الآجال المطلوبة قانونا، كما أعيد تكايف رئيس الحكومة المستقيل نفسه بعد عدة أيام من قبول استقالته، و تعيين وزراء بالنيابة لتسيير الأمور لمدة أقل من أسبوع.

كما أن الأجواء التي تعيشها الجزائر في هذه الفترة سمحت بظهور و استفحال الكثير من مظاهر الفساد و الرشوة و تبذير المال العام، و قد أوصلت الجزائر إلى مراتب متدنية في التقارير الدولية الصادرة عن عديد المؤسسات الدولية المهتمة بقياس الفساد على المستوى الدولي، و كانت فضيحة "بنك الخليفة" من بين أهم هذه القضايا، التي عرفت توقيف 104 شخصا بين متهم و شاهد، من بينهم وزراء حاليون و سابقون و مديرون عامون و قياديون و نقابيون و الكثير من الشخصيات العمومية المعروفة، و هذا ما تسبب في نفور كبير للشعب الجزائري تمثل في ضعف نسبة المشاركة في التشريعيات[1].

ليقوم الرئيس بوتفليقة بعدها بتعديل الدستور سنة 2008، بما يسمح للرئيس بكسر عهدتين و فتح باب الترشح لأكثر من عهدتين، و هذا ما جعل بعض الأطراف السياسية المعارضة تتهمه بخرق الدستور لأنه لم يحض باستفتاء الشعب.

[1] أحمد الديين و آخرون؛ **مرجع سابق**؛ ص81

و تشير المادة 04 من التعديل الدستوري إلى: "تعدل المادة 74 من الدستور و تحرركما يأتي:

- المادة 74: مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات (05).
- يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية[1].

بالإضافة إلى جديد تعديل الدستور سنة 2008 فإن لقب "رئيس الحكومة قد استبدل بلقب الوزير الأول الذي لم يعد له برنامج خاص بحكومته كما كان قبل بل صار له مخطط عمل لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، و إذا ما تتبعنا طبيعة السلطة في النظام الدستوري الجزائري في ظل التعديل الدستوري 2008، من حيث التركيز و التنويع و مدى خضوعها للقانون، نلمس و بوضوح سعيا حثيثا لتركيز السلطة خاصة فيما يتعلق بعلاقة رئيس الجمهورية بالوزير الأول[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 63؛ القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008؛ ص02.

[2] عيسى طيبي؛ **طبيعة نظام الحكم في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008**؛ **رسالة دكتوراه في القانون العام**؛ بإشراف الدكتور بن حمو عبد الله؛ جامعة أبو بكر بلقايد؛ كلية الحقوق و العلوم السياسية؛ 2011/2010؛ ص22.

العهدة الثالثة: 2009 – 2014

كانت بداية الجدل حول الاستحقاق الانتخابي لعام 2009، من خطاب رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الذي ألقاه يوم 2008/03/29، في افتتاح السنة القضائية و أعلن فيها عن القيام بإجراء تعديلات دستورية نعتها بالجزئية و المحدودة و أهم ما جاء في هذه التعديلات هو تغيير المادة 74، التي كان تمنع رئيس الجمهورية من الترشح لأكثر من عهدتين متتاليتين، و تم هذا التعديل مرورا بالبرلمان بتاريخ 2008/11/12.

و قد دفع هذا التعديل ببعض المراقبين و المهتمين بالساحة السياسية الجزائرية إلى اعتبار ذلك تراجعا في المسار الديموقراطي، و إلغاء فكرة التداول السلمي على السلطة.

أما عن المترشحين لهذه الرئاسيات فقد تمثلوا في التالي:

1-عبد العزيز بوتفليقة.

2-لويزة حنون عن حزب العمال.

3-جهيد يونسي عن حركة الاصلاح الوطني.

4-علي فوزي رباعين عن حزب عهد 54.

5-موسى تواتي عن الجبهة الوطنية.

6-محمد السعيد: مرشح حر.

و أعلنت وزارة الداخلية النتائج كالآتي:

1- عبد العزيز بوتفليقة 90.24٪.

2-لويزة حنون 04.22٪.

3-موسى تواتي 02.31٪[1].

لحسن رزاق، **مرجع سابق**؛ ص97.

4-جهيد يونسي 01.37٪.

5-علي فوزي رباعين 00.93٪.

6-محمد السعيد 00.92٪.[1]

شهدت العهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز عدة انزلاقات وصفت بالخطيرة، كان أهمها فضائح فساد و تراجعات على المستوى الاقتصادي و حتى الأمني.

حيث أدخلت سوناطراك الجزائر العالمية من بوابة الفساد و الارهاب، فبعد أن كانت دول العالم تخلط بينها و بين دول إفريقية مثل نيجيريا لتوفرها على البترول و الغاز، أصبحت تحدد بالموقع و يشار إليها بالأصبع بعد دخولها قضايا فساد دولية، سوناطراك التي تأسست سنة بعد استقلال الجزائر (1963/12/31) أطفأت شمعتها الخمسين (50) سنة 2013 و هي تعد ما نهب منها من أموال الشعب الجزائري، في مسلسل لحلقتين: سوناطراك1، و سوناطراك2،[1] حيث كشفت الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد غير المعتمدة عن وجود تحقيقات في الولايات المتحدة تستهدف وزير الطاقة السابق "شكيب خليل"[2]، و تم اتهام مسؤولي دولة كبار بالضلوع في الاستفادة من الأموال المنهوبة و لم يسلم منهم شقيق رئيس الجمهورية، وكان من فجر قضية سوناطراك2 القضاء الايطالي، ليحرج السلطات الجزائرية، و يؤكد النائب العام لمجلس قضاء الجزائر ضلوع شبكة دولية بوساطة من ابن أخ وزير الخارجية الأسبق "فريد بجاوي"، و كشفت هيئة الأنتروبول عن وجود 20 متورطا في قضية سوناطراك1 و سوناطراك2.[3]

[1] سمية يوسفي، **50 سنة من الانجازات تنتهي بفضائح**؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7274؛ 2013/12/05؛ ص16.

[2] جمال . ف؛ **نائب عام أمريكي يحقق في ملف سوناطراك و ممتلكات شكيب خليل؛ جريدة الخبر؛** العدد 7281؛ 2013/12/12؛ ص02

[3] سمية يوسفي؛ **مرجع سابق؛** ص16.

أما بخصوص القضية الثانية و فضيحة القرن فهي قضية "عبد المومن رفيق خليفة" التي استمرت إلى غاية 2013، حيث توحي كل المؤشرات بأن أعلى هرم السلطة، تعامل بإرادة سياسية قوية لإتمام إجراءات تسليم عبد المومن خليفة و ترحيله ليحاكم في الجزائر، و ليس هناك شك بأن الرئيس بوتفليقة يحرص غلى إنجاز ذلك من منطلق أنه ليس مسؤولا عن ذلك، غير أن الذي لا يمكن أن يمحوه الرئيس هو أن بعض المسؤولين النافذين الذين كان لهم دور في عقد صفقة مع العسكر لجلبه إلى الحكم بعد 20 سنة من مغادرته، احتكوا بالثروة التي كونها الصيدلي السابق و انتفعوا منها و بعضهم قربهم "السعيد بوتفليقة" إلى جماعة الرئيس و أصبحوا بد 15 سنة من ممارسة السلطة محسوبين عليه، بل إن الكثير منهم جنبتهم جماعة رئيس المتابعة القضائية[1]عندما فتح الملف سنة 2007، رغم أنهم متورطون في الفضيحة المدوية و بالأدلة المادية[1]، فيما أعادت المحكمة العليا قضية القضاة المزيفين إلى المحاكمة بعد اقرار ابطال القرار الذي طعن فيه "بن يوسف ملوك"[2].

و في هذا الصدد يصرح "عبد العزيز بلخادم" الذي صار مستشارا للرئيس بعد سحب الثقة منه إبان توليه الأمانة العامة لحزب الجبهة التحرير الوطني و ابعاده لمدة زمنية عن مناصب الدولة ، في حوار له مع صحفي قناة النهار الجديد ضمن حصة "حوار خاص" يوم 2014/03/20 بأن "قضايا الفساد لم تكن محصورة على فترة بوتفليقة لمن يعرف تاريخ الجزائر"، و يضيف بلخادم "عزل "شكيب خليل" دليل على تعامل بوتفليقة مع الوضع و نترك القضاء يأخذ مجراه"، فيما يدافع بلخادم عن منجزات الرئيس موجها كلامه إلى المنادين بكشف حصيلة بوتفليقة و المنتقدين لإنجازاته قائلا: " هذا غير منصف لأن الله تعالى يضع

[1] عاطف قدادرة؛ **شجرة الخليفة لتغطية غابة الفساد؛ جريدة الخبر؛** العدد 7297؛ 2013/12/28؛ ص02.

[2] م. إيوانوغان، "**المحكمة العليا تعيد قضية القضاة المزيفين إلى المحاكمة**"؛ **جريدة الخبر؛** العدد 7300؛ 2013/12/31؛ ص02.

حسنات الميزان و سيئاته، ولا يمكن أن ننشئ العدمية، و منجزات الدولة الجزائرية المادية من بنى تحتية أو غير مادية كالاستقرار و عودة الجزائر إلى المحافل الدولية، وهذا لا يعني أن هذه المنجزات تخلو من نقائص،... فرق بين التسيير و بين منجزات شاهدة لكل من يبصر" و يضيف بلخادم " طبيعي أن تتسع جبهة المعارضة لبوتفليقة لأنه قضى 15 سنة و فيه حصيلة و هي محاسبة بالإيجاب أو السلب".

أما عن الوضع الاقتصادي في الجزائر و استنادا إلى احصاءات من الجمارك، فإن حصة الأسد فيما ذرته بقرة حلوب الجزائريين، عادت إلى الرئيس بوتفليقة الذي أنفق منها أكثر من 600 مليار دولار، ليعود بالجزائريين إلى نقطة الانطلاق قبل الاستقلال، إلا أن الانجازات المحسوبة على عهد بوتفليقة لا تشفع له، و يمكن اختصارها في طريق سيار ابتلع أكثر من 16 مليار دولار ليهترئ و يعاد ترميمه من خزينة الدولة دون محاسبة المخلين بذلك،إلى جانب ميترو و ترامواي الجزائر، مشاريع عمرت لأكثر من سنوات لترى النور في أجزائها الأولى فقط، و بهذا فإن حلم "هواري بومدين" في جعل الجزائر "يابان العالم العربي" و اخراجها من دائرة التخلف لم يتحقق، لتصبح الجزائر بعد مرور أكثر من 50 سنة على استقلالها "سوق الصين"[1].

و من جهة أخرى سجلت الجزائر أهم عجز لها في بنية مبادلاتها التجارية مع البلدان العربية في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر، التي انضمت لها رسميا في 2005، حيث تجاوز 2.63 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي و نهاية أكتوبر 2013،[2]

---

[1] سمية يوسفي؛ **مرجع سابق**؛ ص17.

[2] هيبة داودي؛ **الجزائر تسجل عجزا قياسيا في الميزان التجاري ب 2.63 مليار دولار**؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7293؛ 2013/12/24؛ ص05.

و أكثر من 10 مليار دولار خسرتها الخزينة العمومية في نفس السنة[1]. كما شهدت هذه الفترة تذبذب في العلاقات الدبلوماسية مع كل من فرنسا و المغرب، و يقول "عبد المجيد مناصرة" أن صمت الحكومة الجزائرية حيال التصريحات المهينة للجزائر التي تضمنها خطاب "فرانسوا هولاند" أمام اليهود و التي قصد منها الاستخفاف بالجزائريين سببها ضعف سياستنا[2].

[1] سمية يوسفي؛ **الجزائريون سيشدون أحزمتهم بعد 2013**؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7293؛ 2013/12/24؛ ص05.

[2] محمد بن هدام؛ **ضعفنا هو سبب تجرؤ هولاند على إهانتنا**؛**جريدة الخبر**؛ 2013/12/22؛ ص06.

المبحث الثاني: الاصلاح السياسي في الجزائر.

دفعت العوامل الاقليمية المتمثلة في إفراز الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ بداية عام 2011، بدءا من تونس و مرورا بمصر و اليمن و وصولا إلى ليبيا و سوريا، حتى المغرب و التي أدت إلى تهديد و اسقاط أنظمة سياسية (و هي أنظمة سياسية سيطرت فيها الغالب "العائلة" على الفعل السياسي الرسمي على نحو واضح، فاحتكرت المال و السلاح و السياسة مثل الذي حدث في مصر و اليمن و ليبيا، و سبقها النظام السوري إلى تدشين مشاريع التوريث السياسي للجيل الثاني من الحكام في المنطقة العربية، دفعت الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في عملية إلى الإصلاح السياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية و عدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية في إطار سياسي و قانوني جديد.

من جهة ثانية، لم تكن الضغوط الخارجية وحدها كافية لإثارة النقاش حول مسألة الإصلاح في غياب العوامل الداخلية التي دفعت غالبية الحكومات العربية إلى قبول ضرورة التغيير و حملت النقاد و المحللين على التحدث بصراحة أكبر، ففي أوائل يناير 2011 شهدت الجزائر حركات احتجاجية في عدة مدن، لم يكن سببها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية فقط، و لكن تصاعدت المظاهرات العامة من مجموعة من الأحزاب العامة من مجموع أحزاب المعارضة الصغيرة و و مجموعات المجتمع المدني و النقابات العمالية المستقلة و تمتشكيل التنسيقية الوطنية من أجل التغيير و الديموقراطية NCCD التي عقدت عدة احتجاجات في الجزائر

العاصمة في فبراير 2011، و دعت إلى المزيد من الديموقراطية و رفع حالة الطوارئ المستمرة منذ 1992،[1]

---

[1]طارق عاشور؛ **الاصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية؛** **المجلة العربية للعلوم السياسية؛** www.caus.org.lb؛ 2013/11/21؛ 11:30؛ ص36.

و إطلاق سراح الأشخاص الذين تم اعتقالهم خلال الاحتجاجات السابقة، و إلى تخفيف القيود و الضوابط المفروضة على وسائل الاعلام الرسمية و زيادة فرص العمل و العدالة الاجتماعية، فالاحتجاجات الكبرى في الجارة تونس التي يشار ب "ثورة الياسمين"، فرضت تأثيرا كبيرا على الحالة الجزائريةمن خلال نشر عدد كبير من قوات الأمن، و تفكك الائتلاف الحاكم، و مع ذلك استمرت الاضرابات العمالية في مختلف القطاعات و أعمال الشغب في المناطق الحضرية و الاضطرابات في المدن الأخرى خاصة من خلالقيادتها من طرف الشباب العاطلين عن العمل، و هي الظاهرة التي أصبحت أمرا شائعا نسبيا و تلقى تسامحا في كثير من الأحيان من قبل السلطات.

و تكتشف الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في يناير 2011 بقوة عن الملامح التفصيلية عن الحالة الجزائرية في مختلف تجلياتها السياسية و الاقتصادية و الاعلامية فهي تحيل ذلك على الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية و المعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الاعلامية و السياسية و التخبط في الأداء الاقتصادي، في وقت تحسنت فيه القدرة المالية للبلاد من دون أن يلجم ذلك اتساع آثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير، و يزيد الفساد المستشري قتامة المشهد و هو الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية "سوناطراك".

و على الرغم من الإحباط الشعبي الحقيقي فإن احتمالات الفرصة السياسية من أجل إحداث التغيير داخل النظام السياسي الجزائري تبدو غير مؤكدة، و قد تؤشر عدة عوامل على صالح الاستمرارية السياسية، فهناك اتجاه يؤكد أن الذكريات الحية للتسعينات جعلت كثير من الجزائريين يتصورون العودة إلى حالة اللاأمن أو ما يعرف داخل الفعل[1]

---

[1] طارق عاشور؛ **مرجع سابق**؛ ص37

الاجتماعي / الاعلامي الجزائري ب "العشرية السوداء"، و بالتالي تم رفض –على نطاق واسع– أية تعبئة ضد الحكومة، من جهة ثانية عزا بعض المحللين الاضرابات الداخلية للعام 2011 إلى توعكات اجتماعية عميقة سببها معاناة معظم الجزائريين ظروف معيشية صعبة ضاعف من تأثيرها البيروقراطية الزائدة، الفساد، البطالة و غلاء المعيشة.

في هذا السياق برز استمرار المقاربة نفسها في تعامل النظام الحاكم في الجزائرمع هذه الأحداث، فقد تعود الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية المثارة

أو المحفزة مباشرة لهذه الأحداث مثل: ارتفاع أسعار الزيت و السكر في حالة أحداث يناير 2011، و هي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع "شراء" نوع من الأمن الاجتماعي بفضل القدرة المالية التي تتوفر لديها رافضة الخوض في الأبعاد السياسية و العميقة التي تحيل عليها هذه التحركات، فالإعانات الاقتصادية تكتيك متكرر/ تقليدي في الجزائر.

إن المتغير الاقليمي دفع صانع القرار الجزائري للتعديل من استراتيجيته التقليدية، ليتخذ خطوات جديدة نحو عملية إصلاحية قادها بنفسه فألغيت حالة الطوارئ لعام 1992 في فبراير 2011 على الرغم من القيود المفروضة على الحريات المدنية الواردة في مكان آخر في القانون و المراسيم، كما تم التخفيف من بعض القيود على وسائل الاعلام الرسمية، و

في خطاب متلفز في أفريل 2011 وعد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بإجراء تغييرات في الدستور لم يحددها و إعادة النظر في القوانين التي تنظم النشاط السياسي و إجراء الانتخابات و حرية الصحافة و حرية تكوين الجمعيات، و قال أن هذه الإصلاحات سوف تعزز الديموقراطية التمثيلية في الجزائر. و يشير النقاد أن عملية الاصلاح كانت غير شاملة و لم تتناول القضايا الرئيسية في النظام السياسي الجزائري مثل دور الجيش،[1]

[1] طارق عاشور؛ **مرجع سابق**؛ ص38.

و برغم من محاولات الرئيس بوتفليقة في تشكيل بعض مشاريع القوانين التي رفضت من قبل المشرعين دافع الرئيس عن عمليات الإصلاح باعتبارها ردا إيجابيا على الصعوبات التي مثلتها التحولات الكبرى في العالم العربي و الاسلامي في منتصف ديسمبر 2011.

و تتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في قوانين الانتخابات و الأحزاب و الجمعيات، و كذا قانوني البلدية و الولاية، و قانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، و قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، إضافة إلى تعديل الدستور الذي أجل البث فيه[2]، مع ملاحظة أن المبادرة بالإصلاحات لم تكن عن طريق نقاش وطني واسع أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية و الاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها النظام لجنة من صلبه، بمعنى أن هذه الإصلاحات لم تأت بنتيجة "حراك سياسي"، لقد جاءت بمبادرة من نظام الحكم القائم[1].

و يعاني الخطاب الرسمي السياسي الاعلامي من تخبط كبير، فمرة يرى أن الجزائر قامت بانتقالها السياسي في 1988 و دفعت الثمن غاليا و بالتالي هي ليست بحاجة إلى إصلاحات جديدة، إذ قامت بها قبل الآخرين منذ أكثر من 20 سنة، علما بأن النظرة الرسمية لأحداث أكتوبر 1988، لم تكن بهذا الشكل الذي يقدمها به الخطاب الآن، الشيء نفسه نجده عن الحديث عن أحداث يناير 2011، فمرة هي أحداث شغب قام بها مراهقون

خارجون عن القانون، و مرة هي حركة مشروعة للمطالبة بتخفيض الأسعار لبعض المواد الغذائية، ليتم في الأخير التعامل مع هذه الحركة الاحتجاجية التي مست أغلب المدن الجزائرية كحركة سياسية بامتياز[2].

---

[1]طارق عاشور؛ **مرجع سابق**؛ ص39.

[2] عبد الناصر جابي؛ **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر (ثلاثة أجيال و سيناريوان)**؛ المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات؛ الدوحة؛ فبراير 2012؛ www.dohainstitue.org؛ 2014/01/15؛ 22:12؛ ص20.

و في هذا السياق يرى "عابد عاشور" أن هذه الإصلاحات لم تكن سوى رهان راهن عليه النظام السياسي على الشرعية السياسية التي يمتلكها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" يمكنه من فرض احتكاره الإشراف على عمليةالإصلاح وفق خطة محددة الأهداف من أجل ربح الوقت و تجنب الانهيار المفاجئ للحكومة و النظام مهما كانت حدة الضغوط الشعبية، و مهما كانت الظروف الدولية و الاقليمية الضاغطة[1].

[1].عابد شارف؛ **الانتقال الديموقراطي في العالم العربي (تجربة الانتقال الديموقراطي في الجزائر تراوح مكانها)**؛ 2013/02/14؛ 10:15؛ www.al jazeera.net ؛ 2014/01/12؛ 20:49؛ ص07.

المبحث الثالث: الواقع السياسي في الجزائر (مجريات العهدة الرابعة).

بغض النظر عن الحراك السياسي في الجزائر، تعرف الساحة السياسية نقاشا متزايدا و حركية غير مسبوقة في الحديث عن عهدة رابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

كما يتناول الجدل السياسي دور شقيق الرئيس "سعيد بوتفليقة" في الإعداد للعهدة الرابعة، إضافة إلى التغييرات في المناصب السياسية التي أجراها الرئيس، حيث عين "الطيب بلعيز" وزيرا للداخلية، "الطيب لوح" على رأس وزارة العدل، "مراد مدلسي" رئيسا للمجلس الدستوري، و هي التعيينات التي رأى المراقبون أنها تهدف إلى التحضير الجيد لرئاسيات 2014، و هو ما يؤيد فرضية استمرار الفريق الرئاسي في السلطة إلى ما بعد 2014.

و في هذا السياق يرى وزير الاتصال الأسبق "عبد العزيز رحابي" أن الرئيس بوتفليقة قد جمع كل السلطات ضمن محيطه، و يضيف رحابي أنه في إطار السعي للحصول على رئاسة مدى الحياة، يتوقع أن تغلق ملفات الفساد التي فتحها القضاء خلال الأشهر القليلة الماضية، و أن يتم تأجيل الانتخابات الرئاسية 2014، لأن بوتفليقة سيلجأ إلى تعديل الدستور و تمديد ولايته الرئاسية الحالية لتنتهي في 2016، فيما أثارت عودة الحديث عن ولاية رابعة استياءا واسعا لدى الرأي العام الجزائري و أحزاب سياسية و شخصيات وطنية، حيث أسس الناشطون على "الفايسبوك" عددا من الصفحات الداعية إلى رفض ترشح بوتفليقة

لعهدة رابعة، كما أكد بعض رموز الثورة الجزائرية مثل: "جميلة بوحيرد" أنه في حالة ما إذا ترشح بوتفليقة لولاية رئاسية رابعة فإنها ستنزل إلى الشارع للتظاهر و الاحتجاج ضده، و نددت باستشراء الفساد و القيود المفروضة على المجتمع المدني.

كما دعي كل من رئيس الحكومة الأسبق "أحمد بن بيتور"، و أحد المترشحين للانتخابات[1]

---

[1] فتحي بولعراس؛ **ترشيح بوتفليقة لولاية رابعة: جدل داخلي و تداعيات محتملة**؛ تقرير في إطار تقارير مركز الجزيرة للدراسات؛ 2013/12/12؛ www.aljazeera.net؛ 2014/01/09؛ 11:03؛ ص04-05.

الرئاسية، و "محمد مشاطي" أحد أعضاء مجموعة 22 التاريخية التي فجرت الثورة، و"جيلالي سفيان" رئيس حزب "جيل جديد" إلى تشكيل جبهة وطنية من الشخصيات و المجتمع المدني قصد التصدي لمحاولات الفريق الرئاسي فرض العهدة الرابعة على الجزائريين، و من جهة أخرى أكد حزب "التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية" أن رفض الجزائريين لولاية رابعة لا غبار عليه، منددا بما أسماهم المتملقين للنظام الذين ينادون للعهدة الرابعة، و يجزم الحزب بأن بوتفليقة غير قادر على إدارة شؤون البلاد،و بناءا على ذلك يطالب بالتطبيق الصارم للقانون، أي عزل الرئيس بمقتضى المادة 88 من الدستور نظرا لعجزه عن القيام بمهامه الدستورية بسبب وضعه الصحي، و يضيف الحزب أنه في حالة إذا ترشح بوتفليقة لعهدة رابعة فيجب أن يرفض المجلس الدستوري ترشحه و يطلع الرأي العام على حقيقة وضعه الصحي، و أضاف "سفيان جيلالي": إنه لم يعد هناك أي معنى لإجراء الانتخابات في الجزائر، و يدعو الرئيس إلى إلغائها و البقاء في السلطة مدى الحياة"، و يضيف أن الجزائر منذ تدهور صحة الرئيس تنزلق تدريجيا باتجاه الفوضى و باتت مفتوحة على كل الاحتمالات.

فيما دعت حركة مجتمع السلم الوزير الأول "عبد المالك سلال" إلى كشف حصيلته و حصيلة الرئيس على البرلمان[1].

و في الوقت الذي كان ينتظر فيه الكثيرون عدول بوتفليقة عن الترشح لعهدة رابعة، قام هذا الأخير بإجراء تغييرات في جهاز الاستعلامات، و هذا بفضل التحالف الذي أقامه مع قائد أركان الجيش "الفريق قايد صالح"، حيث أمر بإحالة بعض الجنرالات إلى التقاعد و تعيين ضباط جدد ممن يدينون بالولاء للرئاسة في أماكنهم، كما أنه أقدم على حل جهاز الشرطة[1]

---

[1] فتحي بولعراس؛**مرجع سابق**؛ ص05..

القضائية التابع لجهاز الاستخبارات و إلحاق مديرية الاتصال التابعة لهذا الجهاز بقيادة أركان الجيش و تعيين "قايد صالح" في منصب نائب وزير الدفاع خلفا للواء "عبد المالك قنايزية"، و أوكل إليه الإشراف على الهيئة العسكرية العليا، هذا ناهيك عن فرض "عمار سعيداني" على رأس حزب جبهة التحرير الوطني بالرغم من معارضة الكثير من القيادات و المناضلين.

و نادت أحزاب أخرى بتغيير الوضع القائم على غرار تلك التي تنادي بمقاطعة الانتخابات الرئاسية و من بينها "التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية"، "حركة مجتمع السلم"، و حزب "جيل جديد"، إضافة إلى بعض وسائل الاعلام الخاصة (قناة المغاربية و عدد كبير من الجرائد)، و شخصيات مستقلة سياسية و جماعات من المجتمع المدني(حركة بركات، التجمع الجزائري للشباب).

إن هذا الاستقطاب داخل دائرة صنع القرار و امتداداته السياسية قد ساهم في بروز بوادر مجتمع مدني افتراضي– واقعي يريد أن يكون له دور في العملية السياسية، فمباشرة بعد إعلان الوزير الأول عن قرار ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، تدفق سيل من الاعتراضات و الانتقادات على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي امتدت إلى الشارع في شكل تجمعات احتجاجية في شوارع العاصمة، إلا أن نطاق هذه التجمعات ظل محدودا و

هامشيا مما سمح لقوى الشرطة بتحييدها في إطار ما اصطلح على تسميته "الادارة الديموقراطية للجماهير"[1].

---

[1] فتحي بولعراس؛**مرجع سابق**؛ ص06.

و كمحصلة يمكن القول أن التحالف المؤقت بين الرئاسة و أركان الجيش قد حسم مسألة الترشح للعهدة الرابعة في سياق تميز بتجاهل شبه تام للمؤسسات السياسية و النصوص القانونية التي وضعها الرئيس نفسه، فمنذ بداية العملية برز بوضوح صارخ انحياز الادارة و الحكومة و وسائل الاعلام الثقيلة لصالح الرئيس، هذا إضافة إلى الموارد المالية التي سخرت سنة من قبل الانتخابات في إطار الجولات التي قام بها الوزير الأول نيابة عن رئيس لم يعد بإمكانه الدفاع عن ترشحه بنفسه[1].

[1] إدريس شريف؛ **الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية**؛ تقرير في إطار تقارير مركز الجزيرة للدراسات؛ 2014/03/27؛ www.aljazeera.net؛ 2014/04/23؛ 21:51؛ ص04

خلاصة الفصل الأول:

و في ختامنا لهذا الفصل فإننا نعيد ما قاله "مالك بن نبي" في كتابه "بين الرشد و التيه" موجهين هذا الكلام إلى كل من يهمه الأمر بالدرجة الأولى علنا نجد أذنا صاغية "لو طرحت القيادة قضيتها تحت عنوان "مشكلة حضارة" بل لو تعمدت طرحها بهذه الطريقة لحققت بدفعة واحدة هدفين:

الأول في المجال النفسي، حين يتحرر كل زعيم من هؤلاء الزعماء من عقدة السلطة، فينظر إلى الاستقلال من زاوية الواجبات توضع على كاهل كل فرد، بدلا من نظرته إليه من زاوية الحقوق يمنحها له إذن هذا الزعيم سيعدل تلقائيا عن أطماعه في السلطة.

و الهدف الثاني نتيجة للهدف الأول على الصعيد السياسي إذ بقدر ما تتعدل نظرة الزعيم نحو السلطة، و يتحول تقديره لها من مجموعة حقوق إلى مجموعة واجبات، يضيق مجال مناورات الاستعمار لأنها تصبح غير ممكنة في نفوس محصنة بعيدة عن الهوى و الغرور".[1]

---

[1] مالك بن نبي؛ **مرجع سابق**؛ ص40

الفصل الثاني:

الحقل الاعلامي في الجزائر و تغيراتـــــــــــــه

المبحث الأول: الوضع القانوني للإعلام من 1962 إلى 1988.

أولا: مرحلة حرية الصحافة 1962 – 1965.

ثانيا: مرحلة إقامة نظام اشتراكي للإعلام 1965 – 1979.

ثالثا: مرحلة الاعلام الحزبي الموجه 1979 – 1988

المبحث الثاني: مرحلة التعددية الاعلامية

أولا: المرحلة الذهبية 1990 – 1992.

ثانيا: المرحلة العصيبة 1992 – 1994.

ثالثا: التعددية المقيدة 1994 – 1999.

ثالثا: الممارسة الاعلامية خلال فترة حكم "عبد العزيز بوتفليقة" من1999 – 2014.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

حظي تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر باهتمامات واسعة من طرف الباحثين والأكاديميين، ذلك أنها مليئة بالأحداث و التغيرات و التي كانت رهينة الحركية السياسية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، فقد واكبت الصحافة المكتوبة خاصة هذه التحولات و تأثرت بها إلى حد بعيد، مما أدى إلى ازدهارها تارة، و تراجعها تارة أخرى، و هذا ما جعلها توصف بالمتذبذبة و الغير مستقرة، و في إطار هذا حاولنا من خلال هذا الفصل لإلقاء الضوء على جملة التغيرات التي مستها عبر مدة زمنية دامت منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، طبقا لما تقتضيه دراستنا هذه.

المبحث الأول: الوضع القانوني للإعلام من 1962 إلى 1988

حين نتحدث عن التغيرات التي طرأت على الاعلام في الجزائر، فإننا بذلك نقصد الصحافة المكتوبة، ذلك أن وسائل الاعلام الثقيلة و المتمثلة في الفضاء السمعي البصري لايزال مغلقا بإحكام من طرف نظام الحكم رغم القفزة النوعية التي حققها في بداية الانفتاح، لكن ذلك لم يدم طويلا، مما استدعى الكثير من الصحفيين البارزين إلى الهجرة إلى مختلف الفضائيات الأجنبية و خاصة العربية منها.

و قد ارتأينا تقسيم هذه المرحلة أي مرحلة التوجه الأحادي إلى ثلاث (03) فترات مختلفة حسب التغيرات التي طرأت فيها، و وفق تقسيم عديد الباحثين في المجال الاعلامي الجزائري.

أولا: مرحلة حرية الصحافة 1962 – 1965.

بعد الاستقلال، لم يتغير الوضع القانوني للإعلام لأن الحكومة الجزائرية لم تصدر قانونا تشريعيا جديدا خاصا بالإعلام، بل صدر قانون في 1962/12/31 ينص على "أنه يبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية"، و كان القانون الفرنسي ينص على الحرية المطلقة في النشاط الصحفي و كذا على الملكية الخاصة للصحف[1]،و نخص بالذكر قانون "حرية التعبير" 1881، الذي كان ينص على حرية العمل الاعلامي و إنشاء مؤسسات إعلامية[2]، فهذا القانون إذن كرسه دستور الجزائر الذي صدر في 1963/09/10، بحيث تشير المادة 19 إلى "أنه تضمن[3]

---

[1] قزادري حياة؛ **مرجع سابق**؛ ص65.

[2] يوسف تمار؛ **الاعلام و الاتصال السياسي**؛ **مرجع سابق**؛ ص55.

[3] اسماعيل معرافقالية؛ **الاعلام حقائق و أبعاد**؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ ب.ط؛ 1999؛ ص44.

الجمهورية الجزائرية حرية الصحافة و الوسائل الاعلامية الأخرى، حرية الاجتماعات، حرية

الكلمة و التدخل عموما و حرية الاجتماعات"، و معناه هذا أن الحقل الاعلامي في عهد "أحمد بن بلة" الذي ركز عليه في دستور 1963 كان يهدف إلى مواصلة منح فرص التعبير للأفكار التي تكون البنية الفكرية لثورة التحرير بقيادة جبهة التحرير الوطني[1].

أما عن علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في هذه المرحلة فقد كانت علاقة تكامل، لكن هذا الوضع كان ظرفيا[2].

و سمحت الحكومة للصحافة و لشركة "هاشيت" المتخصصة في التوزيع بالاستمرار في العمل، لكن هذا القرار أثر بشكل كبير على وضع السلطة، التي وجدت أن الصحافة التي لاتزال تحمل أفكارا تتناقض و أطروحات الدولة الجديدة الناشئة و المستقلة من الاستعمار، كانت قادرة على توجيه الرأي العام بالطريقة التي تريدها، و هو ما سيؤثر على النظام السياسي، و بهذا قررت أن تصدر صحفا جزائرية خالصة تابعة للحكومة و تعبر عن وجهة نظر الجزائريين الذين نالوا استقلالهم[3]،و كان ينبغي على الحكومة الجزائرية أن تضع خطة تصل من خلالها إلى فرض هيمنتها على الصحافة المكتوبة من خلال انشاء يوميات جزائرية، حيث أصدرت اليومية الجزائرية الأولى في 1962/09/19، و أعطي لها اسم "الشعب" و كانت محررة باللغة الفرنسية، وقد اتخذ قرار اصدارها من طرف المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، حيث كلف مجموعة من المناضلين من بينهم "صالح لوانشي" بإصلاح مطبعة "ليكود الجي" الاستعمارية و فيما بعد مسؤولا للجريدة التي استمرت في[4]

---

[1] اسماعيل معرافقالية؛ **مرجع سابق**؛ ص44.

[2] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي**؛ **مرجع سابق**؛ ص55-56.

[3] محمد اللمداني؛ **الصحافة المستقلة في الجزائر (التجربة من الداخل)**؛ ب.ب؛ منشورات الحبر؛ ب.س؛ ص19

[4] زهير احدادن؛ **الصحافة المكتوبة في الجزائر**؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ 2012؛ ص123-124.

الصدور بهذا الاسم مكتوبا باللغة العربية "الشعب" و الفرنسية، حتى شهر مارس 1963، حين تقرر ترجمة هذا الاسم باللغة الفرنسي "لوبوبل" « LE PEUPLE ».

و رغم الصعوبات التي واجهت الحكومة في انشاء يومية باللغة العربية، فقد تم اصدار اليومية العربية الأولى في الجزائر تحت اشراف "علي مفتاحي"، وهكذا ظهرت يومية "الشعب" باللغة العربية في 1962/12/11[1].

و مما يجدر الإشارة إليه، هو تأسيس وزارة الاعلام التي تعتبر كلبنة أولى للتنظيم و التسيير و ذلك من خلال المرسوم رقم 63-210، المؤرخ في 1963/04/18 الذي يكلف هذه الوزارة بإدارة و تسيير الاعلام الوطني.

أما في مدينة وهران، فقد توقفت الجريدة "أوران ريبوبليكان" « Oran républicain»، عن الصدور فقررت الحكومة الجزائرية إصداريومية جديدة سميت "لاري بوبليك"، "الجمهورية" في 1963/03/29، و كانت تصدر باللغة الفرنسية، و في هذا السياق سجل خطاب الرئيس بن بلة في سبتمبر 1963، و الذي عبر عن عدم مطابقة تواجد الصحافة الفرنسية بالجزائر مع مفهوم السيادة الوطنية،و بعد اجتماع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يوم 1963/09/07، لإيجاد المبررات السياسية و القانونية التي لا تتعارض مع اتفاقيات "إيفيان" للقضاء على الصحافة الاستعمارية، حيث قرر إثر هذا الاجتماع تأميم ثلاث (03) يوميات و هي: l'écho d'Alger، la Dépêche de Constantine، l'écho d'Oran، و تبين أن للدولة الحق في الاستيلاء عليها مع دفع التعويضات لأصحابها، هذا التأميم سمح للحكومة الجزائرية بإنشاء يومية أخرى في "قسنطينة" وهي "جريدة النصر"، و تحولت ملكية مطابع "ليكي دوران" إلى جريدة "الجمهورية"[2].

---

[1] زهير احدادن؛ **مرجع سابق**؛ ص124.

[2] نور الدين تواتي؛ **الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر**؛ الجزائر؛ دار الخلدونية؛ 2009؛ ص12.

هنا نلاحظ أن النظام بالموازاة مع تأميم عناوين و مطابع الصحف التي تركها الاستعمار و في نفس الوقت كان يصدر صحف أخرى له، نظرا لكون هذه الصحف المستقلة كانت تشكل منافسا لصحفه، ثم كانت الخطوة الثانية و التي تمثلت في مراقبة و ضم الصحف الوطنية التي كانت تتخذ من الاستقلالية خطا لها و ذلك منذ 1964، و قد كانت عملية الضم تلك وفق خطة جبهة التحرير الوطني في مواجهة التيار الشيوعي و المتمثل في جريدة "الجزائر الجمهورية" التي فلتت من قبضة النظام إلى أن جاء اقتراح دمجها مع يومية "الشعب" الناطقة دائما بالفرنسية، و ذلك بتاريخ أكتوبر 1964، و تم وضع قرار في 05 جوان 1965 ليؤجل في الأخير إلى 05 جويلية 1965[1].

فيما تقرر دمج "ألجي ريبوبليكان" و "لوبوبل" و اصدار جريدة واحدة و تكونت لجنة تحت رئاسة "عبد الرحمن بن حميدة" لدراسة المشكل و اتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية الدمج، و وقع الاتفاق بين أعضاء اللجنة على أن اسم اليومية الجديدة هو "المجاهد" وأن عددها الأول سوف يظهر يوم 21 جوان 1965، غير أن أحداث التصحيح الثوري في 19 جوان 1965، فتوقفت الجريدة و دخل مسؤولوها المعارضة.

و بزوال "الجي ريبوبليكان" تتم في الحقيقة هيمنة الحكومة و الحزب على الصحافة المكتوبة و تزول نهائيا الملكية الخاصة في الميدان الاعلامي و بذلك تبدأ مرحلة أخرى تتمثل في إقامة نظام اشتراكي للإعلام في الجزائر[2].

---

[1] اسماعيل معرافقالية؛ **مرجع سابق**؛ ص45.

[2] زهير احدادن؛ **مرجع سابق**؛ ص129.

ثانيا: مرحلة إقامة نظام اشتراكي للإعلام 1965- 1979:

تبدأ هذه المرحلة بتغيير كبير في الميدان السياسي و الاعلامي و لقد أدت الحوادث المفاجئة في 19 جوان 1965إلى اختفاء جريدة "ألجي ريبوبليكان" و هي اليومية الخاصة الأخيرة، و إلى توقف جريدة "لوبوبل" و تعويضها بيومية جديدة و هي جريدة "المجاهد" باللغة الفرنسية التي مازالت تظهر إلى يومنا هذا، و لم يقع تغيير آخر بالنسبة لليوميات الأخرى التي أسستها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال[1]،وفي 1967/11/16 صدرت قوانين تجعل من اليوميات مؤسسات ذات طابع تجاري و صناعي، وتجعل من مدير هذه المؤسسات صاحب الحق المطلق في التسيير الاداري و المالي بعد أن جعلته تحت وزارة الاعلام في التوجيه الاعلامي والسياسي.

و نظرا لتفشيالأمية في هذه الفترة و التي كانت تفوق 70٪ من سكان الجزائر، أهملت السلطة الاعتناء بالصحافة المكتوبة و فضلت تجميدها من حيث تعدد الصحف ومن حيث نوعية الرسائل الاعلامية وكثفت جهودها في تعزيز الإذاعة و التلفزيون باعتبار أنهما وسيلتين جماهريتين ليس من الضروري معرفة القراءة لفهم رسائلهما، كما اهتمت السلطة في هذه الفترة بتعريب بعض الصحف الصادرة باللغة الفرنسية، بحيث لم يبق إلا يومية واحدة تصدر بالفرنسية و هي "المجاهد" في حين أصبح عدد اليوميات الصادرة باللغة العربية ثلاث يوميات[1].

فالسياسة الاعلامية المتبعة في هذه الفترة تميزت بالكثير من الغموض سواء على الصعيد النظري أو الصعيد الميداني إذ أن إلى غاية 1976 لم يكن هناك قانون للإعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية و يحدد الإطار الهام لمهنة الاعلام[2]،

---

[1] زهير احدادن؛ **مرجع سابق**؛ص129

[2] قزادري حياة؛ **مرجع سابق**؛ص67.

رغم أنه كان هناك أمر رقم 86-535 المؤرخ في 1968/09/09، الذي ينص على قانون الصحفيين المحترفين، جاء ينظم و يقنن الحياة المهنية للصحفي المحترف الذي يمارس وظيفته في قطاع الدولة و الحزب، و يشمل هذا القانون كل الصحافيين، المراسلين، المحررين، المصورين، المترجمين، أصبح الصحفي عند الدولة ككل الموظفين[1]، و هذا الفراغ القانوني كانت له انعكاسات سلبية على نشاط وسائل الاعلام و بالتالي أصبح الاعلام يميل أكثر إلى الركود[2].

[1] نور الدين تواتي؛ **مرجع سابق**؛ ص18

[2] قزادري حياة؛ **مرجع سابق**؛ص68

ثالثا: الاعلام الحزبي الموجه 1979 - 1988

لقد عرفت سنة 1997 انتقال السلطة السياسية في الجزائر إلى لجنة حاكمة ذات قناعة سياسية وإيديولوجية معينة إلى جماعة أخرى تربت في أحضان النظام السياسي السابق و لكنها غير مشبعة بأفكاره ومناهجه، فكان لا بد من أن تغير استراتيجية العمل، و هذا التغيير مس العديد من القطاعات (كما ذكرنا في الفصل السابق) و أهمها القطاع الاعلامي، و قد بدأ هذا التبديل واضحا من خلال الاهتمام الكبير الذي أولته السلطة الجديدة بقيادة "الشاذلي بن جديد"[1].

تبتدئ هذه المرحلة بحدث سياسي هام و هو انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني وأهميته تكمن في كونه ينعقد بعد 15 سنة من انعقاد المؤتمر الثالث و في كونه كذلك يوافق لأول مرة على لائحة خاصة بالاعلام[2]، مما يجعلنا نستنتج أن المشكل الاعلامي من المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجزائر و من اهتمامات القيادة السياسية في البلاد بعد أن عرف نوعا من الاهمال في المرحلة الثانية.

تعد هذه المرحلة أكثر توضيحا للوضع القانوني للإعلام و تنويعا في الصحافة المكتوبة، حيث أصدرت السلطة السياسية 03 نصوص تعد بمثابة قاعدة أساسية للنشاط الاعلامي في الجزائر، و هكذا تم تحديد مفهوم الجزائر للإعلام باعتبارها بلد اشتراكي يقوم هذا المفهوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الاعلام، و أنه جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني و أداة من أدواتها في أداء مهمات التوجيه و التنشيط[3].

---

[1] اسماعيل معرافقالية؛ **مرجع سابق**؛ ص33.

[2] زهير احدادن؛ **مرجع سابق**؛ ص136.

[3] قزادري حياة؛ **مرجع سابق**؛ ص68.

و مع ذلك فقد لوحظ تغيير طفيف و إيجابي على صعيد الممارسة الاعلامية الملموسة، و اتضح ذلك من خلال إدماج القطاع الإعلامي في مخططات التنمية الشاملة و بالتالي تجاوز الاعلام الدور التقليدي و هو التعبير السياسي و الإيديولوجي ليصبح يعبر عن التوجه الاقتصادي أي أصبح لديه وظيفة اقتصادية.[1]

أما عن النصوص الثلاث فمنها لائحة خاصة بالإعلام وافق عليها المؤتمر الرابع في جانفي1979[2]، و في سنة 1982/02/06، ظهر قانون الاعلام لكنه لم يأت بالتغيير الذي كان منتظرا منه و عجز عن اعطاء الدفع الحقيقي لحركة الاعلام و هيمنتها عليها وتسيير الحزب عليها، كما نص على أن التوجيه يكون من طرف وزير الاعلام و المسؤول المكلف بالإعلام في الحزب و مدراء المؤسسات الاعلامية الذين هم منخرطون في الحزب، فوزارة الاعلام تشرف على النشر و الرقابة، أما سلطة تسيير المؤسسة الاعلامية فهي من اختصاص المدير، فالسلطة الحاكمة لجأت إلى مصادرة الممارسة الصحفية عن طريق مديري المؤسسات الاعلامية، تحت أقنعة مختلفة مثل وحدة التوجيه و وحدة الفكر و الانسجام في العمل[3].

و تحقق الانفتاح رغم بطئه في عام 1985 عندما صدرت يوميتين مسائيتين هما: "المساء" بالعربية، و "إيرزون" بالفرنسية، إضافة إلى دورية "المسار المغاربي" التي كانت تصدر بالعربية و الفرنسية، لكن الانفتاح أبقى ملكية الصحف و كافة وسائل الاعلام في يد الدولة و الحزب، و لم يكن يحتاج اصدارها إلى موافقة خاصة من الجهات المتخصصة[4].

---

[1] اسماعيل معرافقالية؛ **مرجع سابق**؛ ص52.

[2] زهير احدادن؛ **مرجع سابق**؛ ص136.

[3] قزادري حياة؛ **مرجع سابق**؛ ص69-70.

[4] محمد اللمداني؛ **مرجع سابق**؛ ص21

و بالموازاة مع ذلك، حرصت السلطة السياسية على تنظيم قطاع الاعلام و شرعت منذ ذلك في تحسين وضعية الصحافة و توزيعها و تنويعها كما و كيفا دون الخروج عن نطاق خدمة النظام و ايديولوجية الحزب، فجهزت المؤسسات الصحفية بمعدات حديثة تمكنها من زيادة السحب، و يعتبر هذا النشاط ذا مغزى مقارنة بالركود الذي كان سائدا من قبل، و قد ظهر نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية و اليوميات المسائية أحدث تطورا نوعيا في الصحافة المكتوبة لفائدة الاعلام و القراء[1].

و بهذا اتجهت الجزائر كما يقول الأستاذ "صالح بن بوزة" إلى بسط كل سيطرتها على مجموع مكونات العملية الاعلامية مع تجاهل أهمية المشاركة الإعلامية و رجع الصدى و ظروف المؤسسة الاعلامية و ذلك لأنه كان مطلوبا من الاعلام في ذلك الوقت أن ينقل خطة التنمية و أهدافها إلى الجمهور لاستقبالها و التعرف على الأسباب و الأهداف لكن دون محاولة إشراك هذا الجمهور في الحوار و إبداء الرأي و النقد، كما يؤكد "صالح بن بوزة" على أن مؤسسات الدولة في ذلك الوقت قد آلت إلى الفساد و البيروقراطية و نهب أموال الشعب في مرحلة شعارها التقشف و كل ذلك كان يتم باسم الثورة و الاشتراكية و المصلحة العامة[2].

---

[1] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي**؛ مرجع سابق؛ ص60.

[2] ياسين بودهان؛ **الممارسة الديموقراطية و العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية (الرسائل المفتوحة في الصحف الجزائرية و دورها في عملية الاتصال السياسي)**؛ **مجلة دفاتر السياسة و القانون**؛ عدد خاص أفريل 2011؛ www.univ-ouargla.dz؛ 2014/02/14؛ 22:13؛ ص448.

المبحث الثاني: مرحلة التعددية الإعلامية

لقد رأينا في المرحلة السابقة أن الصحافة المكتوبة فقدت جزءا كبيرا من مصداقيتها و قد أشارت لائحة المؤتمر الرابع و تقرير اللجنة المركزية حول الاعلام إلى هذه الظاهرة السلبية، لذلك أشارت إلى ضرورة إقامة إعلام موضوعي من شأنه أن يولد الثقة بين الصحافة المكتوبة و قرائها.

و من ناحية أخرى، فقد أعطت أحداث أكتوبر دفعا قويا للصحافة الوطنية، فالملاحظ أن التغيير الذي شهدته الساحة الاعلامية في الجزائر قد مس بنسبة كبيرة الصحافة المكتوبة، بعد أن نادت العديد من الأصوات و أكدت على ضرورة تسريح القنوات المسدودة و توفير الظروف الملائمة لحرية التعبير فجاء دستور فيفري 1989 و أقر التعددية الحزبية و فتح المجال للحريات الديموقراطية و ظهرت التعددية الاعلامية بصدور قانون الاعلام 90-07 الصادر في 03 فيفري 1990، فتبلورت الصحافة المستقلة و ظهرت قنوات جديدة للتعبير عن مختلف الآراء و الأفكار[1].

أولا: المرحلة الذهبية 1990 - 1992

يعد قانون 90-07، الصادر في 03 أفريل 1990 نتاج التغيرات التي فرضتها أحداث أكتوبر 1988 والتعددية السياسية، ذلك أنه حمل مبدأ التغيير الجذري في مسألة الصحافة و العمل الصحفي[2]،

---

[1] زهير بوسيالة؛ **الصحافة المكتوبة و الديموقراطية في الجزائر (دراسة مسحية على عينة من قراء الصحف في الجزائر العاصمة في الفترة ما بين 15 مارس و 05 أفريل 2004)**؛ مذكرة ماجستير؛ باشراف الدكتور جمال بوعجيمي؛ جامعة الجزائر؛ كلية العلوم السياسية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ سبتمبر 2005؛ ص34.

[2] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي؛مرجع سابق**؛ ص63 .

و قد أدت هذه الإجراءات إلى تحولات عميقة في الخريطة الاعلامية الوطنية التي سجلت قفزة نوعية من الناحيتين الكمية و الكيفية، و قد سمح هذا التطور الهائل في قطاع الاعلام و الاتصال منذ1990 بوضع حد لاحتكار الدولة لوسائل الاعلام خاصةمنها الصحافة المكتوبة، حيث ظهرت أول صحيفة مستقلة يوم 1990/09/03 و هي يومية "لوسوار دالجيري"« le soir d'Algérie » ، حيث وصل عدد الصحف في بداية ديسمبر 1991 إلى 103 صحيفة من بينها 06 يوميات[1]،

ثم جاءت خطوات أخرى قانونية من طرف الدولة لتنظيم قطاع الصحافة و التوزيع و النشر، أصبح الدور أكبر للخواص، بعد أن أصبحت الصحافة المستقلة تشكل السلطة الرابعة و لعبت دورا مهما في مرحلة الأزمة التي بدأت مع إيقاف المسار الانتقابي في 1992/01/11 كما ذكرنا سابقا في الفصل الأول[2]، كما نص القانون على إنشاء لجنة متابعة تسهر على السير الحسن الأداء الاعلامي في الفترة الانتقالية من خلال الدعم المالي و القانون لبروز عناوين مستقلة وتسهيل عملية تفاوض هذه الصحف مع البنوك لتقدم لها قروض مالية بالإضافة إلى تزويدها بالمقرات لممارسة العمل الاعلامي و انقسمت الصحف إلى حكومية وحزبية ومستقلة، كما تنصيب المجلس الأعلى الاعلام يتكون من12عضوا بصفته سلطة ادارية مستقلة و ذلك في 1990/07/25[3].

---

[1] [1] قزادري حياة؛ **مرجع سابق**؛ ص73-74.

[2] محمد اللمداني؛ **مرجع سابق**؛ ص22

[3] وهيبة حمودي؛**انعكاسات الخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقة على الممارسة الاعلامية في الجزائر (دراسة تحليلية وصفية لمضمون خطابات الرئيس في الفترة الزمنية 1999/04/27 إلى 2001/08/21**؛مذكرة ماجستير؛ بإشراف ابراهيم ابراهيمي؛ جامعة الجزائر؛ كلية العلوم الاجتماعية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2003/2002؛ ص38.

وقد عرفت الصحافة المستقلة في هذه الفترة رواجا لا مثيل له، إذ سمى البعض هذه المرحلة بالفترة الذهبية للصحافة الجزائرية حيث وصل عدد اليوميات المستقلة إلى 30 جريدة، فجريدة "الخبر" – تصدر باللغة العربية – وصل توزيعها إلى 400 ألف نسخة، و جريدة "الوطن" – باللغة الفرنسية – 150 ألف نسخة، بالإضافة إلى عناوين أخرى معظمها باللغة الفرنسية ويتراوح عدد نسخها المسحوبة بين 10 آلاف إلى 40 ألف نسخة.

و لكن و على الرغم مما قيل عن هذه الفترة فإن الأستاذ "عمر بن قفة" يعقب قائلا: "من تلك الاختلافات جميعها يهمنا موضوع الإثارة، فاليوميات جميعها تتسابق على نشر أخبار العنف و الإرهاب، ليس هذا فقط، بل و إن تلك الأخبار تشكل منشيتات يومية دائمة، مما يعني أنها حافة تبدو متنوعة لكن في حقيقتها واحدة وفيبعض الحالات أصابت المواطنين بحال من التذمر"، فرغم التسهيلات التي استفادت منها الصحافة الجديدة و الناشئة إلا أنها خيبت الآمال و لم ترق إلى المستوى المطلوب للقيام بالمهام المنوطة بها[1]، بالإضافة إلى القضايا الصادرة في حق عديد الصحف كقضية "الخبر" و التي تعود إلى 1991/11/18، حيث نشرت مقالا للسيد "عيساوي أحمد"في صفحة الرأي تحت عنوان "الاختراق اليهودي للدولة و المجتمع الجزائري"، و بعد سنة إلا يوم واحد من تاريخ النشر نطقت المحكمة بشهرين حبس مع وقف التنفيذ لكاتب الموضوع و المدير العام السابق "محمد سلامي"، ثم اعتقال مدير جريدة "الشروق العربي" "فضيل علي" و واحد من مساعديه "سعد بوعقبة" إثر مقال كتبه هذا الأخير و حكم عليهما ب 04 أشهر نافذة[2].

---

[1] محمد قيراط؛ **مرجع سابق**؛ص20.

[2] ساعد ساعد؛ **التعليق الصحفي في الصحافة المكتوبة الجزائرية (دراسة وصفية تحليلية ميدانية الخبر و الشروق نموذجا)**؛ مذكرة ماجستير؛ باشراف الدكتور بلقاسم بن روان؛ جامعة الجزائر يوسف بن خدة؛ كلية العلوم السياسية و الاعلام؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2007/2006؛ ص86.

ثانيا: المرحلة العصيبة 1992 – 1994

تعد هذه المرحلة فترة غير مستقلة و عنيفة و عصيبة في تاريخ الجزائر المعاصر، فبعد الغاء نتائج الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية و إقرار حالة الطوارئ في 1992/02/09، جمد العمل بدستور 1989 و قانون الاعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990، وقد تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ[1]، لكل هذه الممارسات عطلت المساحة الواسعة من الحرية، و لكن كانت القضية الأكثر حساسية بالنسبة لقطاع الصحافة المكتوبة هو قرار رئيس الوزراء "بلعيد عبد السلام" الذي صدر في 1992/08/19،و يقضي القرار باحتكار السلطة للإشهار، و هو ما يعني قدرة السلطة على خنق أي صحيفة، حيث أن الصحف تعتاش من الإشهار[2]. كماأن سنة 1993 عرفت بداية مرحلة المواجهة بين المنددين بسلوكات النظام في ميدان الممارسة الإعلامية، مما جعل الاعتقال يطال الكثير من الصحفيين و مسؤولي الصحف و الجرائد، بالإضافة إلى المصادرات و التوقيفات إلى جانب المتابعة القضائية إضافة إلى قضية الاغتيالات من طرف موجة العنف الشنيعة التي عرفتها الجزائر، و كان أول صحفي سقط هو "الطاهر جاووت"، و كان ذلك بتاريخ 1993/05/26، و قد عرفت السنوات الثلاث التي أعقبت 1992 هستيريا الاغتيالات ضد الصحافيين[3]،و هيمنت السلطة السياسية خاصة على الصحافة الخاصة بحجة استرجاع هيبة الدولة، و ذلك عن طريق اقتحام عناصر الأمن إلى المقرات الصحفية و اعتقال الصحفيين، و يعد القرار الوزاري بين وزارتي "الثقافة و الاتصال" و "الداخلية و الجماعات المحلية"[4] المؤرخ في 1994/06/07،

---

[1] حياة قزادري؛ **مرجع سابق**؛ ص75.

[2] محمد اللمداني؛ **مرجع سابق**؛ ص27.

[3] اسماعيل معرافقالية؛ **مرجع سابق**؛ ص60.

[4] حياة قزادري؛ **مرجع سابق**؛ ص76.

واحدا من أهم الإجراءات التي كان لها الأثر على مستقبل عديد الصحف، إذ بموجبه قررت السلطات احتكار الأخبار الأمنية و منع نشر كل خبر لا يأتي من القنوات الرسمية، و هو ما عبر عنه "ابراهيم ابراهيمي" في حديثه عن وضعية الممارسة المهنية بين سنوات 1992 و 1995: "لاحظنا عودة للصحفيين الذين كانوا قد شغلوا مناصب ومسؤوليات قبل 1988،

فهؤلاء الموظفون في قطاع الثقافة استرجعوا بين أيديهم القناة التلفزيونية الوحيدة و وكالة الإشهار و الصحف الحكومية (...)، عودة المراقبة الذاتية في المؤسسات العمومية للإعلام و الضغوط المالية المتبوعة بإجراء أكثر خطورة ضد الصحفيين (...)[1].

كما عرفت هذه المرحلة هجرة العديد من الأسماء اللامعة في ميدان الصحافة بكل أنواعها، و الباقي إما امتنع عن التوقيع باسمه، أو الظهور في الشاشة مباشرة، فاختاروا المنفى و القنوات الأجنبية لأنه بصراحة وضعية المهنة غدت محفوفة بالمخاطر[3].

---

[1] حياة قزادري؛ **مرجع سابق**؛ ص77.

[2] اسماعيل معرافقالية؛ **مرجع سابق**؛ ص60.

ثالثا: التعددية المقيدة 1994 – 1999

إن الميزة الأساسية لهذه المرحلة هي تدهور العلاقة بين السلطة و الصحافة بسبب الرقابة التي تفرضها السلطة السياسية على نشر و توزيع الأخبار و تدهور حالة الحريات العامة و حرية التعبير و بروز الحذف الذاتي بحدة، و الركود التام لنشاطات الأحزاب السياسية مما أثر على النشاط الإعلامي للصحف، حيث سجلت سنة 1997 اختفاء الصحافة الحزبية بصفة شبه كلية من الساحة الإعلامية، كما تميزت هذه المرحلة بضغط المطابع على الصحافة بتقليص عدد الصفحات، أو تخفيض السحب، أو وقف السحب و دون مراعاة الطابع الثقافي لقطاع الاعلام، و عدم التوزيع العادل للإشهار الذي أصبح محتكرا من طرف السلطات العمومية.

فالتراجع الرسمي عن القوانين التي أقرت حرية الصحافة فيما سبق كان بحجة صعوبة المرحلة و خطورة الوضع الأمني آنذاك حيث عرفت الفترة ما بين 1993 و 1997 اغتيال العشرات من الصحفيين و عمال قطاع الاعلام[1].

و مع نهاية الفترة السابقة شهدت الصحافة الجزائرية بداية مرحلة جديدة انتقالية تميزت حسب ما يراه "فضيل دليو" بنوع من التحسن التدريجي بداية من 1998 حيث تم:

- تخفيف الوطء على الصحافة العربية المعارضة للعلمانية المتطرفة، و ظهور صحف جديدة إضافة إلى تأسيس نقابة موازية "حركة الصحفيين الأحرار".
- ارتفاع السحب في القطاع الخاص أكثر منه في القطاع العام[2].

---

[1] قزادري حياة؛ **مرجع سابق**؛ ص77–78.

[2] أحلام باي؛ **معوقات حرية الصحافة في الجزائر (دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة)**؛ مذكرة ماجستير؛ بإشراف الدكتور فضيل دليو؛ جامعة منتوري قسنطينة؛ كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2007/2006؛ ص71.

كما تميزت هذه المرحلة كذلك بعدم احترام المقاييس التجارية في التوزيع و الإشهار لصالح الصحف الصادرة بالفرنسية خصوصا، وغياب مؤسسات سبر الآراء و قياس المقروئية إضافة إلى ارتفاع تدريجي في السحب حيث اعتلت جريدة "الخبر" قمته بأزيد من 400 ألف نسخة[1].أما سنة 1995 فقد بدأت باغتيال صحفي يومية "ليبرتي" « liberté »، "زين الدين علوي صالح" في 1995/01/06، و اختتمها "محمد بن عودة" من التلفزيون الذي اغتيل في 1995/12/14، أما سنة 1996 فقد عرفت سقوط 12 صحفي بينهم "محمد ميقاتي" – المجاهد–، "محمد دوربان" و "جمال درازة" – لوسوار دالجيري–، و آخر صحفي مغتال في السنة هو "سعيد عبديش" من "المجاهد" الذي اغتيل في 1996/12/26.

و حتى و إن عرفت حرية الصحافة انكماشا حقيقيا في عهدة "أويحي" إلا أن انتعاشا قويا مس ميدان الإشهار، حيث سجلت السوق الإشهارية سنة 1996 تطورا لرقم الأعمال قدر ب: 03٪، و سجلت وكالة (l'anep) رقم أعمال قدر في السنة ب: 407 مليون دينار جزائري، و وزعت المواد الإشهارية بنسبة 72.98٪ للهيئات العمومية و 21.58٪ للشركات العمومية مقابل 02.84٪ فقط للقطاع الخاص، أما ما يلاحظ على الصحافة عموما منذ 1997 هو احتلال الصحافة الخاصة الصدارة بنسبة 86.28٪ مقابل 17.38٪ للصحف العمومية.

فيما جاءت التعليمة الرئاسية رقم 17 الصادرة في 1998/11/19 عن "اليامين زروال"، وتضمنت عدة ضمانات ساهمت في تعزيز حرية التعبير و الرأي منها:

- رفع احتكار الوكالة الوطنية للإشهار لتوزيع المواد الإشهارية بين الصحف العمومية و الخاصة بشكل غير عادل[1].

---

[1] ساعد ساعد؛ **مرجع سابق**؛ ص95

- رفع احتكار الدولة للمطابع إذ لم يعد نشر الجرائد يخضع للرقابة.
- انشاء "الهولدينغ" سنة 1997.[1]

و قد تم اعداد و عرض مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1998 على المجلس الشعبي الوطني، لكن الانتخابات الرئاسية لأفريل 1999 قلبت الرزنامة و تم السكوت على المشروع الذي كان ينص على انهاء احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري[2].

[1] ساعد ساعد؛ **مرجع سابق**؛ ص95-96.

[2] حياة قزادري؛ **مرجع سابق**؛ ص78.

رابعا: الممارسة الاعلامية خلال فترة حكم "عبد العزيز بوتفليقة" من 1999 إلى 2014.

و يلاحظ أن التغييرات السياسية التي حدثت في هذه المرحلة خاصة بانتخاب "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للجمهورية لم تؤثر إيجابا على الممارسة الاعلامية في الجزائر[1]. ففي الخطاب الانتخابي للرئيس بوتفليقة حث على ضرورة الاصلاح الوطني و بناء الثقة مع مؤسسات الدولة قائلا: "إن الصحافة المكتوبة تلعب دورا أساسيا في بناء الثقة و فضح أعمال الرشوة و الاختلاسات و الممارسات البيروقراطية و اللامشروعة و على الدولة أن ترفع العراقيل التي تصادف الصحافة و تجيع التعددية و تضمن حق صدور الصحف ضمن تكريس الحق في الاعلام"، و إذا كان ما قاله الرئيس في هذا الخطاب استهدف الصحافة الجزائرية عامة إلا أن موقفه إزاء الصحافة المستقلة عرف تراجعا سلبا مقارنة من الصحافة العمومية أو ما يطلق عليها اسم "الصحافة الحكومية" التي تعد بوقا دعائيا للسياسة الحكومية، حيث صرح بعد شهر من خطابه الأول "الصحافة الخاصة من منطق طبيعتها لا يمكنها تحقيق ما يمكن أن يبلغه الصحافة العمومية التي تسهر على تكريس المصلحة العامة".

و حسب الدراسة التي قامت بها "حمودي وهيبة" فقد استخلصت و حسب المبحوثين الذين استجوبتهم حول موقف الرئيس إزاء حرية الصحافة في الجزائر، أن سلوك "عبد العزيز بوتفليقة" متحفظ تحكمه عدة عوامل، كون الرئيس يهاب حرية الصحافة و يعتبر حرية التعبير مفهوم نسبي و ترى بأن هناك تشكيك للرئيس في وجود حرية الصحافة في الجزائر، كما انه لا يريد تبني موقف متحرش حتى لا يكون عرضة للنقد المتواصل من قبل الصحافة الوطنية، فيما يرى آخرون أنه معارض و يرجع ذلك إلى حملة الانتقادات و الأوصاف[2]

---

[1] حياة قزادري؛ **مرجع سابق**؛ ص78.

[2] وهيبة حمودي؛ **مرجع سابق**؛ ص100.

السيئة التي أطلقها الرئيس خاصة على الصحافة المستقلة و تكرر وصف الرئيس للصحف ب: "طيابات الحمام"[1].

هذا بالإضافة إلى التحديات الكبرى التي واجهت قطاع الاعلام قانون العقوبات القائم كسيف "ديموكليس" فوق رأس الصحافة بكل أنواعها[2]،

في شهر ديسمبر 1999 دخل ناشرو ثلاث يوميات في الصحافة الخاصة: « liberté »، "الوطن"، "الخبر" في نزاع مع مطالبهم و هي "شركة الوسط" للطباعة برخصهم دفع فواتير الطبع، حيث اشتكى ناشروا العناوين الجديدة فقد شجعوا على إنشاء عناوين لإغراقهم في الكمية، وفرضوا عليهم المنافسة يصفونها بأنها غير شرعية، و تعتبر قضية تحريك ديون الصحف اتجاه المطابع ما هي سوى اجراءات للضغط على حرية التعبير و تأخذ طابع سياسي و أحيانا تجاري، كما سعت السلطة بمختلف أساليبها لتضييق الخناق على الصحافة المستقلة خاصة، فتزامنت مع أزمة الورق التي شهدتها الصحافة المكتوبة كحلقة أخرى من مسلسل الضغط على الصحافة المكتوبة. و تجدرالإشارة إلى أن تعليمه "بلعيد عبد السلام" و التي كانت جائرة ضد الصحافة المستقلة قام بإحيائها ثانية سنة 2004، رئيس الحكومة "أحمد أويحيى" و ذلك بالعودة إلى منطق توزيع الريع، كما يجمع عديد الصحفيين أن حل المجلس الأعلى للإعلام فسح المجال للفوضى في ممارسة المهنة الصحفية، و تعليمة "أويحيى" بخصوص الاشهار لا تهدف إلى ترشيد[3]

---

[1] وهيبة حمودي؛ **مرجع سابق**؛ ص100.

[2] عبد الرزاق مقري؛ **مرجع سابق**؛ ص32

[1] محمد شبري؛ **ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992-2004 دراسة وصفية تحليلية**؛ مذكرة ماجستير؛ بإشراف الدكتور محمد لعقاب؛ جامعة الجزائر؛ كلية العلوم السياسية و الاعلام؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2005-2006؛ ص117-118.

الصحافة و الصحفيين بقدر ما تهدف إلى ترشيدهم في إطار السياسة الاعلامية التي أعلنعنها رئيس الجمهورية في حملته سنة 2004 التي رفض خلالها رفض الاحتكار للتلفزيون خوفا من أن تعرف نفس الانحراف التي عرفته الصحافة المكتوبة ونظرا للفراغ الذي مسه الصحفيون في ميثاق أخلاقيات المهنة لسنة 2000 و عدم تطبيق بنوده ميدانيا، لجأ صحفيي الخبر بتاريخ2005/01/03 إلى إعداد ميثاق شرف و ذلك بتشكيل مدونة لأخلاقيات المهنة الصحفية، هذا بالإضافة إلى عمليات الاغتيال التي لاحقت الصحفيين حتى في هذه الفترة و أهم الصحفيين الذين اغتيلوا في هذه الفترة: "فضيلة النجمة فضيلة" بجريدة "الشروق العربي" سنة 2001، "عادل زروق" صحفي بجريدة "البلاد" سنة 2001، وفي تقرير للجنة حماية الصحفيين السنوي أكدت أنه تم مقتل 56 صحفي خلال سنة 2004 خلال ممارستهم لمهنتهم و أكدت أن سنة 2004 سنة دامية للصحفيين[1].

و بدأت ملامح الصحافة في التغير مباشرة بعد 2004، حيث باتت الصحافة الجزائرية تفتقر إلى المعلومة الأكيدة خاصة السياسية منها ما جعلها تتجه ناحية تغطية أخبار و نشر مواضيع لا ترقى إلى اهتمامات الجمهور، مما أدى إلى فقدانها للمصداقية في نظر القارئ، و يرى البعض أن سياسة التضييق على الصحافة و غلق مصادر الخبر مقصودة من طرف الحكومة بهدف تتفيه الصحافة المكتوبة و حمل المواطن على إعادة الثقة في وسائل الاعلام الرسمية خاصة الثقيلة منها[2].

---

[1] محمد شبري؛ **مرجع سابق**؛ ص118.

[2] أحمد بخوش؛ أحمد دناقة؛ **الاعلام الرسمي في الجزائر و الكبت الاعلامي في مرحلة التحول الديموقراطي**؛ مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الاعلام و الديموقراطية ؛13/12 ديسمبر 2012 جامعة قاصدي مرباح؛ ورقلة؛www.univ-ouargla.dz؛ 2014/04/20؛ 22:08.

و بعد إعادة النظر في القوانين الإعلامية و احتياجات الساحة الإعلامية و بعد رأي المجلس الدولة، و مصادقة البرلمان و رأي المجلس الدستوري، صدر القانون العضوي رقم 05/12، المؤرخ في 2012/01/12، ونظم القانون المتعلق بالإعلام حرية الاعلام في 133 مادة

مقسمة في إطار 12 باب، تناولت مختلف الجوانب المتعلقة بتنظيم حرية الاعلام، وتم نشره في الجريدة الرسمية يوم 2012/01/12، و قد لقي هذا القانون عديد الانتقادات و أبدى الصحفيون عدم ارتياحهم للقوانين التي سنها، كما أكد الأستاذ "ابراهيم ابراهيمي" أن قانون الاعلام الجديد تجاهل الحديث عن الحق في الاتصال و هو خطأ يصعب تصحيحه في السنوات المقبلة و يسجل مواد إيجابية في النص الجديد فيما يتعلق بإلغاء العقوبات على الصحفيين، و ينتقد وزير الاعلام الأسبق "عبد العزيز رحابي" قانون الاعلام الذي أفرجت عنه السلطة و يرى أن قانون الاعلام لسنة 1990 هو أكثر حرية منالقانون الجديد و أضاف أن مواد القانون الجديد هي أصلا متضمنة في قانون الاعلام الصادر سنة 1990 لكنها لم تطبق، ويضيف رحابي أن إلغاء المادة الخاصة بحبس الصحفي شكلا فقط و عن الغرامة قال أنه مبالغ فيها و هي بمثابة تخويف للصحفيين، كما استغرب الوزير عدم تكريس الحكومة لحق المواطن في الاعلام ضمن القانون الجديد قائلا: "من حق المواطن أن يعبر عن انشغالاته في الاعلام المؤسساتي لأنه ممول من قبل الشعب".

فيما يصرح الوزير "ناصر مهل" أن القانون الجديد المتعلق بالإعلام الذي اعتبره الملاحظون و المعلقون "خانقا للحريات" تم اعداده بتشاور وثيق مع مهنيي وسائل الاعلام كما تمت مراجعته من طرف الأستاذ "ميلود براهيمي" أول رئيس للرابطة الجزائرية لحقوق الانسان.[1]

---

[1] مليكةجابر حمداوي ؛ الخنساءتومي ؛ **حرية الاعلام بين قانون الاعلام 07/90 و قانون الاعلام الجديد 05/12**؛ مداخلة في إطار ملتقى وطني حول الاعلام و الديموقراطية؛ 13/12 ديسمبر 2012؛ جامعة قاصدي مرباح؛ ورقلة؛ manifest.univ-ouargla.dz؛ 2014/04/20؛ 23:05؛ ص17-18-19.

و عليه يمكن القول أن ممارسة المهنة الاعلامية في الجزائر متذبذبة و غير مستقرة و لكي تكون لها مكانة ن تكون مقترنة بمدى التطبيق الصحيح للقوانين و عدم الخلط بين السياسة و الاعلام.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يشكو مستوى الممارسة الإعلامية في الجزائر فيرى الأستاذ "عبد الكريم عنيات" "أن الاعلام قد ساهم في تسطيح مفهوم الديموقراطية لصالح تشكل مفهوم ينتشي به الشعب الجزائري، إن التعريف الذي روجه الاعلام عن مفهوم الديموقراطية كان موجها إلى ارضاء الشعور العام و العامي الجزائري أكثر مما كان موجها لشحذ الوعي المواطني وتشكيله تشكيلا تاريخيا و مفهوميا سليما، و متى كان ارضاء العاطفة الشعبية هدفا لمشروع فكري أو اعلامي فإن النتيجة تكون غير ذي بال، بل يمكن أن نقول أنها ستكون تافهة و تبسيطية[1]

[1] عبد الكريم عنيات؛ **الدور السلبي للإعلام الجزائري في تشكيل مفهوم الديموقراطية**؛ مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الاعلام والديموقراطية؛ 13/12 ديسمبر 2012؛Manifest.univ-ouargla.dz ؛ 2014/04/20؛ 22:09.

خلاصة الفصل:

و رغم ما أدرجناه سالفا، فإن لوم الاعلام المطلق لكونه المسؤول الوحيد على تشويه و تسطيح مفهوم الديموقراطية هو حكم منحاز لأن الاعلام هو منتوج لمناخ سياسي معين، إنه أقرب إلى الضحية منه إلى الجلاد، و لكن الرهان الحقيقي للإعلام يتمثل في إحداث دمة للوعي الزائف و الشروع في احداث رجة مفهومية تخلخل الأساسات المشوهة التي طالما تراكمت في مخيال الجزائري المتشتت، و من ناحية أخرى يبقى على السلطة الجزائرية استيعاب أهمية الاعلام في تنمية المجتمع و تهذيبه و القبول بوجود ما يسمى السلطة الرابعة بل و دعمها لتحقيق الأدوار المنوطة بها بدلا من محاربتها و التخوف منها.

الفصل الثالث:

الاتصال السياسي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: الاتصال السياسي و المشاركة السياسية.

أولا: مفهوم الاتصال السياسي

ثانيا: المشاركة السياسية و أزمتها في الجزائر.

المبحث الثاني: الانتخابات الديموقراطية و معاييرها.

أولا: مفهوم الانتخابات الديموقراطية.

ثانيا: معايير دمقرطة الانتخابات.

المبحث الثالث: نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

قيل عن الديموقراطية الكثير، و الديموقراطية أضحت مرادفا لحقوق الانسان و حرياته الأساسية و بقدر ما تبدو هذه الحقوق و الحريات مكبوتة أو مسلوبة أو معدومة بقدر ما تشتد الحاجة الكيانية إلى الديموقراطية، و هي تتمحور في حدها الأدنى حول اعتبار الانسان قيمة في ذاته و حقه فرد أو جماعة في التعبير عن رأيه و في المشاركة في صنع القرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي من أجل تحقيق تقدمه و نهضة وطنه و رقية، و انطلاقا من هذا حاولنا في هذا الفصل المقتضب الالمام ببعض هذه الحقوق و المتمثلة أساسا في الانتخاب و المشاركة السياسية في إطار ما يسمى بالاتصال السياسي.

المبحث الأول: الاتصال السياسي و المشاركة السياسية.

يشغل الاتصال السياسي مكانة بارزة في البحوث الأكاديمية نظرا للدور الفعال و الهام الذي يكتسيه في حياة الفرد و الجماعة خاصة أثناء الفترات الانتخابية الهامة و الحاسمة.

أولا: مفهوم الاتصال السياسي.

الاتصال السياسي حسب "جون ماري كوتار" « jean marie cottert » هو: "تبادل المعلومات بين الحكام و المحكومين عن طريق قنوات إرسال مهيكلة أو غير رسمية و هو يلبي مطالب و يستجيب على وجه الخصوص لحاجة معينة و هي تأمين الربط بين الحكام و المحكومين و ضمان التعبير على قرارات ذات سيادة كما أنه يضمن قبول شرعية الحاكمين من طرف المحكومين، و قد تتخذ العلاقات بين الحاكم و المحكوم أشكال متنوعة لغوية في أغلب الأحيان كما يمكن أن تكون إيمائية و حركية و أحيانا أخرى موسيقية"

أما "دومينيك فولتن" « Dominique Walton » فتعرف الاتصال السياسي على أنه " كل اتصال ذا موضوع سياسي و هو فضاء واسع يتم فيه تبادل الخطابات المتعارضة من قبل ثلاث فاعلين رئيسيين هم رجال السياسة، الصحفيين، و الرأي العام، من خلال سبر الآراء و هؤلاء الفاعلين يملكون جزء من الشرعية السياسية و الديموقراطية"[1].

و حسب « François Rangeon» فإن الاتصال السياسي هو الطريقة المعاصرة لممارسة العمل السياسي و بهذا يأخذ الاتصال السياسي طابع الممارسة المشروعة لتحقيق غاياته، و يربط بين الاتصال السياسي و المشروعية « légitimité » حيث يرى أنه من الضروري أن يتبنى الاتصال السياسي المصداقية لضمان مشروعيته[2]،

---

[1] حمودي وهيبة؛ **مرجع سابق**؛ ص28

[2] François Rangeon ; communication politique et légitimité ; université d'Amiens ; www.googleusercountent.com; 10/03/2014 ; 10 :19 ; p99.

و بهذا الصدد يقول « Max Veber » "أن الدولة لمن استطاع اثبات وجوده أو تبريره"،

في حين يرى« George Burdeau » أن الاتصال هو المخرج الدائم لتأكيد مشروعية السلطة"[1].

و بهذا الصدد يرى الدكتور "يحي اليحياوي" أن مفهوم التواصل هو الأقرب للحديث في هذا الباب من مفهوم الاتصال، لأن التواصل يقوم على التفاعل و التأثير في الناس إما بإكسابهم معرفة سياسية أو تأثيرا في قراراتهم و خياراتهم و هو ما يستوجب في جميع الحالات ردة فعل أو تغذية راجعة أو حتمية من المرسل إليه تعادل صفة الاكثار و الدوام والتبادل، و ليس من القائم تصور العملية السياسية بدون عملية تواصلية موازية لها أو قائمة بصلبها و الواقع أن العلاقة بين طرفي المعادلة هي علاقة جدلية بكل المقاييس، تختلف دائرة التأثير بينهما باختلاف الأنظمة السياسية السائدة، فالنظامان أي التواصل و السياسة كلاهما يتأثر بالآخر و يؤثر فيه، و إن كان هذا التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على نظام الاتصال في البلدان النامية بشكل خاص أكبر من تأثير الاتصال على النظام السياسي. و يقول "راسم جمال" عن ذات العملية في السياق العربي: "تتجه السياسات الاتصالية كلها إلى دعم سلطة النظام القائم و توجهاتها في المجالات المختلفة و خدمة مصالحه الحقيقية و المتصورة على النحو الذي يخدم تماسك النظام و ديمومته، مما نجم عنه أن اصطبغ مضمون الاتصال في معظم أشكاله في بعض الأقطار بالصبغة الدعائية المباشرة التي تعزز مصالح النظام و أهدافه و تعزز المصالح القطرية و تغرس الولاء لها في عقول الجماهير

---

[1] François Rangeon ; p 100 .

[2] يحي اليحياوي؛ **في تجاذبات العلاقة بين الاعلام و الاتصال و السياسة**؛ تقرير ضمن تقارير مركز الجزيرة للدراسات؛ 2013/09/14؛ www.aljazeera.net؛ 2014/01/09؛ 11:14؛ ص04-05.

أما "نور الدين قربال" فيعرف الاتصال السياسي على أنه: "المحرك للفضاء العمومي لأنه نشاط سياسي تقوم به أطراف متعددة سياسية و إعلامية و مدنية مؤثرة في الرأي العام، و من هنا فالاتصال السياسي فن و علم له علاقة بعلم السياسة و يتميز عن الاتصال العمومي حيث أنه يرسم رهان حيوي و طموح هو السلطة، لأنه مسلسل ديناميكي مفتوح و ليست تقنيات ميكانيكية بل عملية إقامة روابط بين محترفي السياسة و ناخبيهم عن طريق وسائل الاعلام و يستهدف انتاج علاقة بين الأغلبية و المعارضة و الرأي العام و هذا ما يعطي المشروعية السياسية المتوخاة من قبل الفاعلين"[1].

و تعرف "نشوى الشلقاني" الاتصال السياسي أنه: "عملية نقل لرسالة ذات مضمون محدد و مؤثر على سلوك الجمهور المستهدف و تأخذ شكلا من أشكال الترويج لبرنامج انتخابي لمرشح معين أو لسياسات حزب من الأحزاب"[2].

و مما سبق يمكن استخلاص أن الاتصال السياسي يعد أداة رئيسية و فعالة في العمليات الانتخابية للدعاية لمرشح أو حزب و استمالة الجمهور للانتخاب لصالحه و منحه أصواتهم.

---

[1] نور الدين قربال؛ **الاتصال السياسي و الديموقراطية**؛ 2013/04/27؛ 20:41؛ www.googleusercountent.com؛ 2014/03/09؛ 18:09؛ ص01-02.

[2] نشوى الشلقاني؛ **الاتصال السياسي خلال الانتخابات و تأثيره على سلوك الناخبين نحو المرشح (دراسة حالة على انتخابات 2010)**؛ **مجلة بحوث التربية النوعية**؛ ج2؛ العدد 33؛ أكتوبر 2011؛ www.fbsbx.com؛ 2014/03/09؛ 18:20؛ ص01.

ثانيا: المشاركة السياسية و أزمتها في الجزائر:

تعد أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، و من مظاهر هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي و التغيب عن العملية الانتخابية حيث تجلى ذلك في العزوف خاصة في الانتخابات التشريعية سنة 2007 و التي كانت نسبة المشاركة فيها الأضعف منذ الاستقلال.

1. مفهوم المشاركة السياسية:

تعني تلك الأنشطة الادارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها.

أما " جرينشين" فيعرف المشاركة السياسية بأنها: "مجال تلك الأنشطة التي تأتي في فترة الانتخابات و التي بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم".

و يعرفها الباحث "فيليب برو" على أنها "مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون و تكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، و يقترن هذا المعيار في النظم الديموقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة".

فيما يرى "أهليز" « Ahlise » أن المشاركة السياسية عمل تطوعي مقصود يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية.[1]

---

[1] عامر صبح؛ **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004**؛ مذكرة ماجستير؛ بإشراف الدكتور برقوق امحند؛ جامعة الجزائر؛ كلية العلوم السياسية و الاعلام؛ قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية؛ 2008/2007؛ ص21.

و يعرف « Jaques Gerstlé » المشاركة السياسية على "أنها مجموعة الممارسات التي يبحث المواطنون بواسطتها عن التأثير على النشاط السياسي المعتمد"، و قياسا على الطابع الماكرو اجتماعي فإن المشاركة السياسية هي سيرورة توضح مجموع التفضيلات عن طريق نقلها إلى النظام السياسي بطريقة ديموقراطية مباشرة[1].

و في نفس السياق تعرفها "جميلة علاق" بأنها: "عملية تتمحور حول جملة من المسارات التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، حيث تتاح له الفرصة في صياغة الأهداف العامة للمجتمع و إيجاد أفضل الوسائل لتحقيقها، و هي تمثل مقياسا صادقا لتقييم الأداء التعددي الديموقراطي للنظام السياسي، فكلما ازدادت مشاركة المواطنين في التأثير على صنع القرار الحكومي تمكنت القوى الوطنية من طرح أفكارها و الدفاع عنها بحرية من خلال قنوات التعبير المكفولة قانونيا و تقبل التعايش مع وجهات النظر المختلفة"[2].

2. التحديات التي تواجه المشاركة السياسية في الجزائر:

تواجه المشاركة السياسية في الجزائر مجموعة من التحديات تحول دون ارتفاع معدلاتها بل و تشكل لها أزمة بالغة، و تلخصها "جميلة علاق" فيمايلي:

أ- اصطدام التحول ببنى تقليدية راسخة تستند إلى الأوعية التقليدية و ليس إلى الدولة و شرعيتها، مما أدى إلى إشاعة الفوضى و احتدام الصراع الاجتماعي بدلا من تحقيق الاستقرار[3].

---

[1] Jaques Gerstlé ; la communication politique ; 2° édition ; Armand Colin ; Paris ; 2008 ; p184.

[2] جميلة علاق؛ **دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر (واقع و آفاق)**؛ **المجلة الافريقية للعلوم السياسية**؛ 2014/01/25؛ 22:23؛ www.africanlawlibrary.net؛ 23/04/2014؛ 22:10؛ ص01.

[3] المرجع نفسه؛ ص02.

ب- استمرار الطابع التسلطي للسلطة السياسية كرست لإنتاج و إعادة إنتاج نفس النخبة المتحكمة في عملية صناعة القرار، هذه الأخيرة أفرزها منطق النفوذ و دوائره و ترك للشعب أمر التزكية و حسب.

ت- طفو ظاهرة العنف السياسي.

ث- استمرار تدخل المؤسسة العسكرية في دواليب الشؤون السياسية رغم ما يروج له من تحييد لها و اكتفائها بمهمتها الرئيسية الممثلة في الحفاظ على الأمن و النظام العام داخليا و خارجيا.

ج- غياب ثقافة سياسية مشبعة بالقيم الديموقراطية على غرار العقلانية، الرشادة و الايمان بدور الفرد في الحياة السياسية.

ح- عدم فاعلية المجتمع المدني أو بالأحرى غياب المؤسسات السياسية المؤهلة لاستيعاب القوى الاجتماعية الحديثة و تلبية متطلباتها، مما أدى إلى تعميق الشرخ بين المجتمع و الدولة[1].

و يبقى الواقع خير دليل لكل مهتم بالمجال السياسي في الجزائر، حيث أصبحت المشاركة السياسية تشكل الهاجس الأول للسلطة فهي محور شرعيتها أمام الرأي العام المحلي و الدولي على حد سواء، إلا أن الفجوة العميقة التي شكلتها أسباب عدة و عوامل متراكمة يصعب على السلطة و النظام استدراكها و استرجاع ثقة الشعب بالنظام و ترميم المصداقية المزعزعة.

---

[1] جميلة علاق؛ **مرجع سابق**؛ **ص03**.

المبحث الثاني: الانتخابات الديموقراطية و معاييرها.

ارتبط مفهوم الانتخابات تاريخيا بالممارسة الديموقراطية التي تقوم على مبدأ التعددية السياسية و بالتالي فإن الانتخابات تشكل أساس قيام الديموقراطية.

أولا: مفهوم الانتخابات الديموقراطية.

1. **مفهوم الانتخابات:**

هي الآلية الحاسمة لتجسيد إرادة الشعب في اختيار ممثليه لممارسة السلطة باسمه، و هو صاحبها من خلال منظومة تشريعية تحدد الأحكام و تتضمن الاجراءات و التدابير القانونية و التنظيمية لإجراء عملية الانتخاب و ترجمة إرادة الشعب إلى نتائج ملموسة[1].

و بعبارة أخرى فلانتخابات هي عبارة عن حق طبيعي يرتبط بشخصية الفرد كمواطن و بالتالي فإن المشرع في الدولة ليس له الحق في منع الفرد من أداء حقه الانتخابي و هي عبارة عن وظيفية اجتماعية سياسية تسعى إلى اختيار أحسن و أفضل العناصر الموجودة في المجتمع[2].

2. **مفهوم الديموقراطية:**

و يعرف "جوزيف شومبيتر" الديموقراطية بأنها مجموعة من الاجراءات و المؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة[3].

---

[1] فتحي معيفي؛ **الحوكمة الانتخابية و دورها في تعزيز المشاركة السياسية**؛ موقع الدكتور بوحنية قوي؛ 2013/12/13؛ 14:26؛ http://.bouhania.com؛ 2014/04/23؛ 23:00؛ ص01.

[2] عبد الوهاب بن خليف؛ **المدخل إلى علم السياسة**؛ الجزائر؛ دار قرطبة للنشر و التوزيع؛ 2010؛ ص94.

[3] فتحي معيفي؛ **مرجع سابق**؛ ص31.

3.مفهوم الانتخابات الديموقراطية:

هو مصطلح يميز بين الانتخابات باعتبارها آلية ديموقراطية لتداول السلطة سلميا بشكل دوري و مجردا جراء انتخابات يكون القصد منها تجميل صورة نظام حكم الفرد أو القلة، و هي تمكين المواطنين من المشاركة في عملية

صنع القرارات السياسية كافة في التنافس على مقاعد الحكم و ذلك من خلال الاستناد إلى مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة و أن الحكومة تقوم بممارسة مظاهر السلطة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمواطنين[1].

ثانيا: معايير دمقرطة الانتخابات.

إذا كان المسلم به أنه للظاهرة الديموقراطية سقف لا يمكن أن تتجاوزه فإن للديموقراطية المعاصرة بالمقابل حد أدنى لا يمكن أن تهبط تحته الممارسة الديموقراطية و إلا فقدت معناها، لذلك كان من الأهمية بمكان وجود معايير (normes)؛ للحكم على وجود ديموقراطي من عدمه، هو من ثم توظيف تلك المعايير لتقييم أداء الممارسة الديموقراطية و بالتالي فهي مقياس نسبي لممارسة الأداء الديموقراطي.

1. **المشاركة الفعالة:** تعني المشاركة السياسية الفعالة ببساطة ما تم تدقيقه صورة إيجابية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، من خلال إتاحة الفرص في الواقع العلمي و توفر صيغ علمية من شأنها أن تساهم في دفع المواطنين للتعبير عن اختياراتهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجامعية الملزمة و بالتالي إعطائهم هامشا للمناورة و طرح البدائل[2].

---

[1] فتحي معيفي؛ **مرجع سابق**؛ ص35.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي؛ **آخر الدواء..الديموقراطية**؛ القاهرة؛ دار الفجر للنشر و التوزيع؛ ط1؛ 2004؛ ص127

2. **تساوي الأصوات:** يمكن القول أن الوصول إلى صيغة جامعة في حالة تساوي الأصوات هو تبني رأي الأغلبية في القرارات التي تكتسب خصوصية متميزة بفعل آثارها على المجتمع برمته.
3. **الفهم المستنير:** و معنى ذلك أن يكون متخذي القرارات الديموقراطية يمتلكون المعرفة و الدراية السياسية التي تتطلبها سلامة اتخاذ القرارات المطلوب باتخاذها و هذا المعيار يتحقق بقدر ما يمتلك المواطن من فرص كافية و متساوية حتى يتعرف على المعلومات و يوازن بين احتمالات نتائج الخيارات المتاحة لاتخاذ القرار الديموقراطي الأمثل الذي يخدم المصلحة العامة بشكل أفضل.
4. **سيطرة متخذي القرار الديموقراطي:** و معناه أن تكون هناك مشاركة فعلية من قبل متخذي القرار الديموقراطي بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد القضايا و المسائل المطروحة لاتخاذ قرارات ديموقراطية بشأنها.
5. **حق المشاركة:** و هنا يتم تحديد نطاق اتساع المشاركة في العملية الديموقراطية، و يتحقق الشمول الكامل عندما يتسع نطاق المواطنة و تمنح حقوق المشاركة السياسية للبالغين من الجنسين كافة من بين المقيمين إقامة دائمة في البلد المعني.

و ينتهي "روبارت دال" إلى أن النظام الذي يتحقق فيه المعياران الأول و الثاني نظام ديموقراطي من الناحية الاجرائية، أما النظام الذي يتحقق فيه المعيار الثالث أيضا فإنه يعتبر أفضل من سابقه[1].

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي؛ **مرجع سابق**؛ ص128

و يحدد "عبد الفتاح ماضي" معايير الانتخابات الديموقراطية في ثلاث معايير و هي:

1. **معيار فعالية الانتخابات الديموقراطية:** و يعني أن للانتخابات مقاصد و وظائف و تترتب عليها مجموعة من النتائج الفعلية في نظام الحكم و ليست هدفا في حد ذاتها.
2. **معيار حرية الانتخابات الديموقراطية:** و يتمثل في كون الانتخابات تجرى في ظل قواعد حكم القانون و تتسم بالتنافسية و تحترم الحقوق و الحريات الرئيسية للمواطنين.
3. **معيار نزاهة الانتخابات الديموقراطية:** و يعني أن الانتخابات تتم بشكل دوري و منتظم و تتسم عملية إدارتها و الإشراف عليها و إعلان نتائجها بالحياد السياسي و العدالة و الشفافية[1].

و من هنا يبقى القول أن نتائج الانتخابات و قدرتها على تحقيق تداول سلمي للسلطة تتحدث عن نفسها، و لعل تحول نتائج أي انتخابات إلى مصدر لصراع دام أو تفكيك للوحدة الوطنية أو يأس سياسي و تفشي حالة من الانسحاب السلبي الظاهر و تدني نسبة المشاركة في الانتخابات هي أيضا مؤشرات دالة على الفرق بين الانتخابات الديموقراطية و الانتخابات التي يكون الغرض منها بقاء الحال على ما هو عليه و استمرار حكم الفرد أو القلة و انفراده بالرأي و القرار محتكرا حق تحديد الخيارات العامة و الانفراد بالثروة و السلطة دون اعتبار لمصلحة الوطن أو رأي المواطنين.

---

[1] أحمد الديين و آخرون؛ **مرجع سابق**؛ ص95.

المبحث الثالث: نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر.

يعتبر انتخاب رئيس الجمهورية في أي دولة حدثا هاما و حاسما لذا تدأب الدولة لتنظيمه و بالتالي ضمان الحيثيات التي من شأنها ضمان استقرار الدولة و رقيها.

أولا: شروط الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية:

تضمن الدستور مجموعة من الشروط للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية في الجزائر أهمها:

- ✓ التمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية.
- ✓ أن يكون المترشح مسلما.
- ✓ بلوغ سن 40 سنة كاملة يوم الانتخاب.
- ✓ أن يثبت الجنسية الجزائرية لزوجه.
- ✓ أن يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942.
- ✓ أن يثبت عدم تورط والديه في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا بعد يوليو 1942.
- ✓ أن يقدم التصريح العلني بممتلكاته العقارية و المنقولة داخل الوطن و خارجه[1].

و يقدم التصريح بالترشح في ظرف 45 يوما على الأكثر الموالية لنشر المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية حسب المادة 137 من القانون العضوي للانتخاب، و يفصل المجلس الدستوري حسب المادة 138 من نفس القانون في صحة الترشيحات لمنصب رئيس الجمهورية بقرار في أجل أقصاه 10 أيام كاملة من تاريخ ايداع التصريح[2].

---

[1] ادريس بوكرا ؛ **نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر**؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ 2007؛ ص15.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية؛ رئاسة الجمهورية؛ الأمانة العامة للحكومة؛ **قانون الانتخابات2012**؛ www.joradp.dz؛ 2014/04/15؛ ص21.

و فضلا عن الشروط المحددة أعلاه ينص القانون على ضرورة إيداع أو تقديم شهادة طبية من أطباء محلفين، و إذا كان المقصود من هذه الوثيقة هو التأكد من صحة و السلامة البدنية للمترشح إلا أن النص القانوني لا يوضح نوع الأمراض أو العاهات أو الإصابات التي تتنافى و ممارسة مهمة الرئيس، و هنا فإن مهمة المجلس الدستوري سوف تكون حرجة عند فحص هذه الوثيقة، فالقانون لم يحدد نوعية الشهادة الطبية و نوع الأمراض و الإصابات أو العاهات التي ينبغي التأكد من عدم تعرض المترشح لها.[1]

ثانيا: برنامج المرشح لرئاسة الجمهورية.

يلتزم المترشح بأن يتضمن برنامجه الانتخابي احترام مضمون التعهد الانتخابي التي يتم ايداعه ضمن وثائق ملف الترشح بالإضافة إلى تقديم البرنامج لحملته الانتخابية، و تنص المادة 175 من الأمر 07/97 بوجوب أن يصحب كل إيداع ترشيح بالبرنامج الذي يتعين على كل مترشح احترامه أثناء الحملة الانتخابية، أما فيما يخص مضمون برنامج الحملة الذي يقدمه المرشح للمجلس الدستوري ضمن وثائق ملف الترشح فهل يقصد به برنامج الحملة الانتخابية الذي يتضمن برنامج اللقاءات مع المواطنين و اللقاءات الاعلامية، أم يقصد به البرنامج السياسي للمترشح، و إذا كان المقصود به البرنامج السياسي للمترشح فإنه يشكل قيدا على حرية الترشيح لأن المجلس الدستوري سوف يتعرض في هذه الحالات لأساس المبدأ التعددي، و قد يصرح بعدم مطابقة ملف الترشيح مع الشروط القانونية و هنا سوف يحل المجلس الدستوري محل الارادة الشعبية في تقرير صلاحية البرنامج السياسي للمترشح و هو الأمر الذي يتعارض مع روح الدستور[2].

---

[1] إدريس بوكرا؛ **مرجع سابق**؛ ص27.

[2] **المرجع نفسه**؛ ص39.

و تبقى الاشارة إلى أن القوانين و الشروط التي تم التطرق إليها ليست كاملة كما وردت في قانون الانتخابات 2012، و إنما أقصرنا التطرق إلى أهم هذه الشروط و القوانين حسب ما يخدم موضوع دراستنا.

خلاصة الفصل الثالث:

و من هنا و نظرا لما تم التطرق إليه في هذا الفصل، نلمس هشاشة القوانين في بعض الأحيان و مرونتها في أحيان أخرى، مما يشكل عائقا أما حرية الترشح و بلوغ أشخاص على قدر من الكفاءة إلى منصب الرئاسة، كما يجعل العملية الانتخابية مشبوهة و يفقدها مصداقيتها، و هذا ما يدعو الناخبين إلى العزوف عن تأدية الاقتراع بل وعن المشاركة السياسية بصفة عامة و يعمق الفجوة و اللاثقة بين المواطن و النظام الحاكم.

خلاصة القسم النظري:

يعيش الاتصال السياسي وضعية إشكالية خاصة فهو يبدو ككلمة السر التي ينضوي تحت لوائها باقي الكلمات حيث كل مسؤول مطالب بالتواصل بشكل أو بآخر حيث نرى أن الاتصال السياسي يتعرض لجميع أنواع الطعن و المناهضة إذ يكرس في معظم الأحيان عدم المساواة بين راكبي ناصيته، و يحول دون الدفع بالمجال الديموقراطي حيث القضايا الجوهرية الكبرى، و رغم أن الإشكال لا يطال الجزائر وحدها بل شأنه شأن باقي الدول النامية إلا أنه وجب على النظام السياسي في الجزائر منح الاتصال السياسي منحاه الحقيقي و تكريس شعار الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية و ترك المجال المطلق للشعب الجزائري الطموح في التعبير عن رأيه بشفافية و دفعه إلى المساهمة الفعالة في صنع القرار و الرقي بالبلاد بدل كثرة الخطابات و الوعود التي لم يعد يثق بها.

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية

تمهيد.

الفصل الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الموضوع.

الفصل الثاني: التحليل الكمي و الكيفي لفئتي الاتجاه و الفاعلين.

أ- تحليل فئة الاتجاه.

ب- تحليل فئة الفاعلين.

تمهيد:

نريد من خلال هذا القسم الاقتراب من مضمون جريدة الخبر، و يعنينا هنا المضمون فقط نظرا لعدم تناولنا لفئة الشكل لأسباب تم التطرق إليها سالفا، حيث تناولت هذه الدراسة مرحلتين الأولى تمثل التحليل الكمي و الذي هو عبارة عن مجموعة جداول تكميمية تنقسم إلى جداول العامة تتعلق بالفئات الكبرى و أخرى خاصة تتعلق بالفئات الصغرى أو ما يعرف بتصنيفات الفئات المحددة في الدراسة والتي حددت بثلاثة فئات كبرى رئيسية، حيث تمثلت في كل من فئة الموضوع، فئة الاتجاه فئة الفاعلين، لننتقل بعدها إلى مرحلة الوصف الكيفي من خلال التحليل والتفسير والتأويل فيما يتعلق بالنتائج الكمية المتوصل إليها مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات منها الظروف المحيطة أو ما يسمى بالسياق العام المصاحب في طرح الأحداث المحلية والدولية منها، بالإضافة إلى الطار العام للجريدة وخطها الايديولوجي والسياسي، وكذا دور الأجندة الاعلامية المحلية الدولية.

وقد قسمنا الفصل الأول حسب متطلبات دراستنا إلى أربع مراحل تم التطرق في المرحلة الأولى إلى فترة قبل إعلان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في ترشحه للعهدة الرابعة، وقسمت هذه المرحلة حسب فئة التحليل المتعلقة بفئة الموضوع التي تصنف بدورها إلى مواضيع رئيسية وأخرى فرعية من خلال جداول تكميمية، وهكذا تم التطرق إلى المراحل الثلاث الأخرى بنفس الخطوة والعملية.

لننتقل في الفصل الثاني الذي قسمناه بدوره إلى مبحثين يضم الأول فئة الاتجاه و المبحث الثاني يضم فئة الفاعلين متبعين نفس المراحل المذكورة سابقا في الفصل الأول، لنصل في آخر الأمر إلى مرحلة التحليل والتفسير والتأويل بالنسبة لنتائج الفئات المذكورة، لنصل في الأخير إلى النتائج العامة للدراسة ومن ثم الاجابة على تساؤلات و إشكالية الدراسة.

الفصل الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الموضوع

تمهيد:

تناولنا من خلال هذا الفصل تحليل فئة المواضيع التي تصنف بدورها إلى مواضيع رئيسية كبرى والتي تتفرع هي بدورها أيضا إلى مواضيع فرعية، حيث شكلت هذه المواضيع الحضور الأكبر والاهتمام البالغ في مضامين جريدة الخبر اليومية في الفترة الزمنية الممتدة من 01 ديسمبر 2013 إلى 19 أفريل 2014.

وقد حددنا في إطار هذه الفئة ثلاث مواضيع رئيسية، و قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى أربع مراحل متتالية مختلفة الظروف والحداث ولكنها تصب في سياق واحد وهو حدث الانتخابات الرئاسية و ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للعهدة الرابعة من ضمن ثلاثة عهدات رئاسية من قبل أي ما بين فترة 1999-2014، حيث تستغرق العهدة الانتخابية بخمس سنوات كاملة، وبهذا سوف نقوم في كل مرحلة بتحديد المضامين من خلال المواضيع المطروحة، وفق الجداول تكميمية العامة منها الفرعية.

تحليل فئة المواضيع:

I. **المرحلة الأولى:** قبل اعلان الرئيس الترشح لعهدة رابعة.

المواضيع الرئيسية	المواضيع الفرعية	التكرار	النسبة المئوية
النظام السياسي القائم	▪ الفساد السياسي و المالي.	82	٪31.78.
	▪ انجازات الرئيس.	29	٪11.24.
	▪ احتكار السلطة.	13	٪05.03
	▪ سيطرة المؤسسة العسكرية.	03	٪01.16.
	▪ التغيير.	15	.05.31
الترشح للعهدة الرابعة	▪ الملف الصحي للرئيس.	83	٪32.17.
	▪ الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة.	00	٪00.
	▪ تحيز الادارة لصالح الرئيس المترشح.	27	٪10.46.
		06	٪02.32.
الانتخابات الرئاسية	▪ مقاطعة الانتخابات.	00	٪00.
	▪ الحملة الانتخابية.		
	المجموع	258	٪100

– الجدول رقم (01) يمثل المواضيع الفرعية المطروحة في مضامين جريدة الخبر اليومي في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية لـ2014.

تتدرج أهمية هذا الجدول (رقم 01) في تحديد أولوية كل موضوع فرعي من خلال النسب و التكرارات الموضحة أعلاه، و يمكن معرفة هاته الأولوية من خلال التدرج في النسبة المئوية لكل موضوع و ارتفاعها أو انخفاضها بالنسبة للمواضيع الأخرى.

ومن خلال بيانات الجدول الموضحة، نلاحظ احتلال موضوع الملف الصحي للرئيس الصدارة بنسبة 32.17٪ و بتكرار يقدر ب: 83 وحدة ، و ليس ببعيد عن هذه النسبة فقد احتل موضوع الفساد السياسي والمالي المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ: 31.78٪ وبتكرار 82 وحدة، يليها موضوع انجازات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال عهداته الثلاث بنسبة 11.24٪، ثم موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنسبة مقاربة لسابقتها و المقدرة بـ: 10.46٪ والممثلة في مضامين الجريدة بـ: 27 وحدة، لننتقل بعدها إلى موضوع التغيير الذي احتل نسبة 05.81٪ أي بمعدل 15 وحدة، و يليه موضوع احتكار السلطة بنسبة ليست ببعيدة مقدرة بـ: 05.03٪ و بتكرار يقدر بـ: 13 وحدة، ثم موضوع مقاطعة الانتخابات بنسبة بلغت 02.32٪ بتكرار قدر بـ 06 وحدات، لتنتهي بنسبة 01.16٪ والتي تمثل نفس النسبة مع موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام الأمور، في حين لم يشكل كل من موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة والحملة الانتخابية أي نسبة مئوية نظرا لأن هذه الفترة لم تحتوي على احتجاجات و لم تبدأ الحملة الانتخابية بعد.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ تركيز جريدة الخبر على مجموعة من المواضيع أهمها الملف الصحي للرئيس رغم عدم اليقين من ترشحه، تزامنا مع هذا الطرح الذي ظهر حسب العديد المصادر في مرده إلى جلطة دماغية، حيث نقل الرئيس إلى مستشفى "فال دوغراس" الفرنسي العسكري وهذا ما أثار حفيظة الكثير من السياسيين والفاعلين المحليين و الدوليين، ثم يأتي موضوع الفساد السياسي الذي ركزت عليه الجريدة هو الآخر محاولة بذلك ابراز قضايا الفساد التي تزامنت وهذه الفترة الحاسمة في تاريخ الجزائر، والممثلة أساسا بقضية سوناطراك 2، والتي نالت اهتماما اعلاميا باعتبارها قضية شائكة ومتعلق

بمصلحة الدولة العمومية، وكذا تزامنا مع قضية عبد المومن خليفة التي شكلت انفجارا مدويا في الداخل والخارج، ثم موضوع انتقاد انجازات الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، حيث استندت الجريدة إلى العديد من الوقائع و الشخصيات التي قللت من شأن الانجازات التي قام بها الرئيس مطالبة بذلك كشف حصيلة الرئيس خلال عهداته الثلاث، ثم حاولت الجريدة رصد الانحياز الذي قامت به الادارة الجزائرية لصالح الرئيس بكشف مختلف التجاوزات التي غطت الفترةن والتي توضح عدم الحياد لدى مؤسسات الدولة، و بعد عرض هذه المتغيرات التي لا تكاد تنفصل عن بعضها بل على العكس من ذلك فهي جد مترابطة، أمَا موضوع التغيير فقد ركزت الجريدة أكثر منه على المقاطعة (أحزاب المقاطعة للانتخابات) لأنها صرحت من خلال مضامينها أنه لا جدوى للانتخابات أصلا، وهذا ما ركزت عليه من خلال طرحها لموضوع احتكار السلطة خاصة في تزامنها مع تصريحات المترشحين الخمس الآخرين المشككة في نزاهة الانتخابات، بينما لم تتعرض لموضوع سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام الأمور لأنها رأت أن جميع السلطات والصلاحيات مركزة في يد الرئيس وحده، ولا وزن للمؤسسة العسكرية باعتبارها أصبحت طرفا في الأزمة و لم تعد الحل الكامل مثلما أشار إليه "عبد الرزاق مقري" رئيس حركة مجتمع السلم.

إن اهتمام الجريدة بمواضيع دون أخرى راجع إلى خصوصية المرحلة و السياق الذي تم فيه الطرح، كما أن الخط السياسي للجريدة يمنحها أولوية اختيار المواضيع، وذلك حسب أجندتها الاعلامية انطلاقا من مجموعة الظروف المحيطة حيث تمثل الانتخابات الرئاسية وما تحمله من أخبار وأحداث وحملات هي الأخرى تساهم في صناعة مضامين الجريدة والتي هي بدورها تساهم في صناعة الرأي العام

المواضيع الرئيسية	التكرار	النسبة المئوية
النظام السياسي القائم	**142**	**٪55.08**
ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	**110**	**٪42.62**
الانتخابات الرئاسية	**06**	**٪02.30**
المجموع	**258**	**٪100**

الجدول رقم (02) يمثل المواضيع الرئيسية المطروحة في مضامين جريدة الخبر اليومي في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية لـ 2014.

من هنا نلاحظ أن موضوع النظام السياسي حاز على الصدارة بنسبة 55.08٪ بتكرار 142 وحدة مسجلة، يليه موضوع ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 42.62٪ و بتكرار قدره 110 وحدة مسجلة، ليشكل موضوع الانتخابات الرئاسية آخر اهتمامات الجريدة مقارنة بالمواضيع السابقة بنسبة 02.30٪ و بتكرار 06 وحدات مسجلة فقط.

من خلال الجدول العام للمواضيع الرئيسية المطروحة في فئة المواضيع بالنسبة لهذه المرحلة نلاحظ الاهتمام الكثيف الذي أولته الجريدة لموضوع النظام السياسي القائم، حيث يشكل هذا الموضوع أمرا طبيعيا فهي تحاول كشف حصيلة النظام السياسي الجزائري من خلال عرض مختلف المتغيرات التي شكلت مستجدات هذه المرحلة، والتي سبقت إعلان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، و من هنا حاولت الجريدة في هذه الفترة التركيز على الفساد السياسي والمالي الذي تعيشه البلاد ولم تحسم الأمر فيما يخص الترشح من عدمه بل اكتفت بعرض جديد للملف الصحي للرئيس وحالة عدم اليقين التي تعيشها البلاد في ظل الصراعات السياسية و الظروف الإقليمية المحيطة، و يبين الاهتمام المتباين للمواضيع تركيز الجريدة على الأحداث التي تشكل أهمية بالنسبة لها و للأجندة الاعلامية المسطرة وفق أهدافها و وفق خطها السياسي، و حتى وفق المعالجة الاعلامية العالمية، حيث ميز هذه الفترة اهتمام الصحف العالمية منها الفرنسية بقضايا الفساد المالي خاصة.

II. مرحلة ما بعد إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لعهدة رابعة:

المواضيع الرئيسية	المواضيع الفرعية	التكرار	النسبة المئوية
النظام السياسي القائم	▪ الفساد السياسي و المالي	158	٪32.11
	▪ نقد انجازات الرئيس	33	٪06.70
	▪ احتكار السلطة	57	٪11.58
	▪ سيطرة المؤسسة العسكرية	20	٪04.06
	▪ التغيير	22	٪04.47
الترشح للعهدة الرابعة	▪ الملف الصحي للرئيس	63	٪12.80
	▪ الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	25	٪05.08
	▪ تحيز الادارة لصالح الرئيس	105	٪21.34
الانتخابات الرئاسية	▪ مقاطعة الانتخابات	06	٪01.21
	▪ الحملة الانتخابية	03	٪00.60
	المجموع	492	٪100

الجدول رقم (03) يمثل المواضيع الرئيسية المطروحة في مضامين جريدة الخبر اليومي في المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية لـ 2014.

يساهم هذا الجدول في توضيح معالم المواضيع الرئيسية والفرعية عبر هذه المرحلة وهي مرحلة حسم الأمر و إعلان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ترشحه للعهدة الرابعة.

ومن خلال البيانات الموضحة أعلاه نلاحظ أن موضوع الفساد السياسي و المالي قد احتل المرتبة الأولى ضمن المواضيع المطروحة في هذه الفترة بنسبة 32.11٪، أي بتكرار يقدر بـ: 158 وحدة، ويليه موضوع تحيز الإدارة لصالح الرئيس بنسبة 21.34٪، أي ما يعادل 105 وحدة مسجلة، ليحتل الملف الصحي للرئيس المرتبة التالية بنسبة 12.80٪، بتكرار

سجل بـ 63 وحدة، ليليه أيضا موضوع احتكار السلطة بنسبة 11.58٪، و بتكرار مقدر بـ 57 وحدة، ثم يأتي موضوع نقد انجازات الرئيس بتكرار 33 وحدة مسجلة والمقدر بنسبة 06.70٪، لننتقل بعدها إلى موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة بنسبة 05.08٪ وبتكرار25 موحدة، يليه موضوع التغيير بنسبة 04.47٪، أي بتكرار 22 وحدة، ثم موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام الأمور بنسبة 04.06٪ و بتكرار 20 وحدة مسجلة، ليتبعها موضوع مقاطعة الانتخابات بنسبة 01.21٪، و بتكرار 06 وحدات، وفي الأخير موضوع الحملة الانتخابية بنسبة 00.60٪ و بتكرار قدر بـ 03 وحدات.

يتبين من خلال هذا الطرح أن موضوع الفساد السياسي والمالي احتل الصدارة في أجندة الجريدة و كان ضمن أهم أولوياتها وهذا يعود إلى تواصل موضوع سوناطراك 2، و ما تم كشفه في هذه المرحلة من خبايا حول هذا الموضوع واحتلاله الصدارة في الأجندة الاعلامية العالمية واهتمام عديد الدول بالموضوع خاصة منها الصحافة الفرنسية، لتركز بعدها على موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس مبرزة من خلال هذا الموضوع تعمد الادارة الوقوف إلى جانب الرئيس وسعيها إلى فوزه من خلال قبولها لملف ترشحه بشكل يوحي بعدم الحياد الذي من المفروض أن تلتزم به مؤسسات الدولة خاصة فيما يخص المجلس الدستوري، ثم تطرقت بعدها مباشرة إلى استعراض الملف الصحي للرئيس كشكل آخر من أشكال عدم الحياد، محاولة بذلك تبيان أن الرئيس غير قادر على تحمل أعباء الحكم لخمس سنوات أخرى، و ذلك لدفع الجمهور إلى الاعتقاد بأن الرئيس عاجز عن آداء مهامه مشيرة في كثير من الأحيان إلى الشغور الذي ميز فترة ما قبل الإعلان عن الترشح، ومركزة في الوقت نفسه على موضوع الوكالة أي إلى اتخاذ الوزير الأول مقام الوكيل، فأعلن عن ترشح الرئيس بدلا من ظهور الرئيس ومخاطبة الشعب الذي لم يخاطبه منذ 2012، كل هذا للتأكيد على أن الرئيس يحاول بكل الطرق احتكار السلطة، و تزامنا مع هذا الطرح تظهر تلك الانتقادات اللاذعة التي قدمها المترشحون للرئاسيات حول حصيلة الرئيس وانجازاته خلال السنوات السابقة، مركزة على عيوب بعض الانجازات التي قدمها

الرئيس أهمها فضيحة الطريق السيار شرق غرب و ميترو الجزائر وغيرها من الانجازات التي لم تكد تسلم من الانتقادات، لتركز بعدها على الاحتجاجات التي ظهرت منددة بالعهدة الرابعة للرئيس مركزة في طرحها على بعض الحركات التي نشطت بشكل واسع كحركة "بركات"، حركة "رفض" وغيرها من الحركات التي عارضت العهدة الرابعة، حيث أظهرت الخبر بشكل جلي معارضتها لترشح الرئيس وعدم تقبلها للوضع السائد، ولم تكتف بالمعارضة فقط، بل إضافة إلى جانب المقاطعة الذي أشارت إليه في هذه المرحلة، إلا أنها اتجهت إلى أبعد من ذلك وهي الدعوة إلى تغيير النظام برمته، وهذا ما كشفنا عنه من خلال تحليلنا لمضامين هذه المرحلة، بينما لم يولي موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية أي اهتمام، بل على العكس من ذلك فقد حاولت الجريدة في أكثر من فرصة التنويه إلى أن المؤسسة العسكرية لم تعد لها مكانتها التي عهدت بها في مراحل سابقة من تاريخ الجزائر و لم تعد محل الفك و الربط وهذا حسبها يعود إلى تمركز السلطات في يد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، و هذا لا يخرج بطبيعة الحال عن التوجه السياسي للجريدة الذي يجعلها تسعى جاهدة إلى فرض أجندة إعلامية معينة على الجمهور، و كذا محاولتها مواكبة الاهتمام الذي أولته وسائل الاعلام العالمية للموضوع.

المواضيع الرئيسية	التكرار	النسبة المئوية
النظام السياسي القائم	**290**	**٪58.94**
ترشح الرئيس لعهدة رابعة	**193**	**٪39.22**
الانتخابات الرئاسية	**09**	**٪01.82**
المجموع	**492**	**٪100**

الجدول رقم (04) يمثل طرح المواضيع الرئيسية مضامين جريدة الخبر اليومي في المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية لـ 2014.

من هنا نلاحظ تفوق موضوع النظام السياسي القائم على بقية المواضيع بنسبة 58.94٪ بتكرار 290 وحدة، ثم موضوع ترشح الرئيس لعهدة رابعة بنسبة 39.22٪ بتكرار 193

وحدة، ليبقى موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 01.82٪ أي بتكرار يقدر ب09 وحدات مسجلة.

من خلال هذه المرحلة نلمس وضوح الرؤية بخصوص ترشح الرئيس الذي أضحى موضوع الساعة على المستويين المحلي والدولي، من خلال الاهتمام الواسع الذي شهده الحدث وخاصة في السياق الاعلامي وجاء الحدث كذلك مع الرقابة التي سلطت على المشهد الجزائري الذي أصبح محل أنظار الغرب، و تزامنت هذه المعالجة مع الوضع الدولي والظروف المحيطة التي أثَرت إلى حد بعيد على الوضع الداخلي أهمها الوضع الأمني والسياسي بدول الجوار منها تونس وليبيا وحتى مصر، إضافة إلى الأزمة الأوكرانية، وشبهت الجريدة نهاية بوتفليقة بنهاية بورقيبة، في مضامينها كإشارة إلى الحالة المزرية التي وصل إليها الوضع الحالي للبلاد، في وقت اشتد فيه الحراك الشعبي الداخلي على شكل احتجاجات منددة بترشح الرئيس من جهة، وأخرى مطالبة بتغيير النظام وسقوطه من جهة أخرى، و بين هذين الموضوعين عمدت الجريدة من خلال مضامينها إلى الانحياز إلى جانب المعارضة بأشكالها سواء المقاطعة أو حتى المطالبة بالتغيير، و هذا ما يوافق التوجه السياسي المعارض للجريدة، و كذا نتيجة الاطار السياسي الذي ميز هذه المرحلة في الداخل و الخارج.

وينبع اهتمام الجريدة بالمواضيع كقضية جدل، و قد زادت حدة هذا الجدل بعد الاعلان الرسمي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" المنتهية عهدته الترشح لعهدة رابعة في ظل الظروف الصحية له، و كيفية الاعلان، و كذا الوضع المتأزم للبلاد، فحاولت ترتيب أجندة تتوافق و أهدافها و أولوياتها و دفعها إلى الجمهور المتلقي.

III. المرحلة الثالثة: أثناء الحملة الانتخابية.

المواضيع الرئيسية	المواضيع الفرعية	التكرار	النسبة المئوية
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	158	٪25.40
	انتقاد انجازات الرئيس	37	٪05.94
	احتكار السلطة	31	٪04.98
	سيطرة المؤسسة العسكرية	32	٪05.14
	التغيير	19	٪03.05
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	12	٪01.92
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	36	٪05.78
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	109	٪17.52
الانتخابات الرئاسيات	مقاطعة الانتخابات	63	٪10.12
	الحملة الانتخابية	125	٪20.09
المجموع		622	٪100

الجدول رقم (05) يمثل المواضيع الفرعية المطروحة في مضامين جريدة الخبر اليومي في المرحلة الثالثة من الانتخابات الرئاسية لـ 2014.

من خلال ملاحظة الجدول المبين أعلاه يمكن ملاحظة سيطرة موضوع الفساد السياسي والمالي على الصدارة بنسبة 25.40٪ و بتكرار يقدر بـ 158 وحدة مسجلة، يليه موضوع الحملة الانتخابية بنسبة 20.09٪، و بتكرار يعادل 125 مؤشرا، ليحتل موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس نسبة 17.52٪ بعدد وحدات قدرت بـ 109 وحدة مسجلة، يتبعه

مباشرة موضوع مقاطعة الانتخابات بنسبة 10.12٪، أي 63 مؤشرا، لتعرج بعده على موضوع أقل أهمية في أجندتها الاعلامية وهو نقد انجازات الرئيس بنسبة 05.94٪ بتكرار قدر بـ37 وحدة، كما سجل بعده موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة نسبة 05.78٪ بتكرار 36 وحدة، ثم يليه كل من موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية وموضوع احتكار السلطة بنسب متقاربة، حيث احتل الأول نسبة قدرت بـ 05.14٪ وبتكرار 32 مؤشر، والثاني بنسبة قدرت بـ 04.98٪، وبتكرار 31 مؤشر، يليهما موضوع التغيير بنسبة 03.05٪ و بتكرار 19 مؤشرا، لتبقى النسبة المتبقية والمقدرة بـ 01.92٪ من نصيب موضوع الملف الصحي للرئيس.

يمكننا أن نستنتج من خلال هذا الطرح أن موضوع الحملة الانتخابية احتل الحصة العظمى في مضامين جريدة الخبر، وذلك يعود إلى خصوصية المرحلة التي تعتبر النواة الرئيسية لأي عملية انتخابية، ولكن إذا بحثنا من حيث نوعية الطرح فإن مضامينها أخذت طابع التبعية، بمعنى لم تفرض الجريدة قضايا ومحاور بإمكانها توجيه خطاب الحملة، لكنها تبنت خطاب الحملة كما جاء في سياقه، عوض أن تلعب الدور الوسيط بين النسق السياسي و المواطن[1]، وهذه نفس النتيجة التي توصل إليها "يوسف تمار" أثناء دراسته للحملة الانتخابية لسنة 2004، و رغم أن الحملة الانتخابية كما تقول "بريغمان" هي ساحة التناقضات ومن الطبيعي أن تبحث الصحافة المكتوبة عن المواضيع التي تحتوي هذه التناقضات[2]، و لكن هذا لا يعني أن تركز الجريدة على الصراعات السياسية والحملة الانتخابية، و تهمل أبعاد الحملة ووظيفتها الاجتماعية، و في سياق آخر نرى الجريدة في هذه المرحلة تركز على قضايا الفساد والخروقات التي شملت الحملة الانتخابية خاصة منها التي تخص مديرية حملة الرئيس المترشح، والتحيزات التي جسدتها تحركات بعض المسؤولين من الإدارة، والتي جعلت النتائج تبدو محسومة لصالح الرئيس قبل اجراء الانتخاب، كما أن الجريدة أعطت أولوية قصوى في هذه المرحلة لدعاة المقاطعة أكثر و لم تقم بمهمة دعوة المواطنين للمشاركة بفعالية في بلورة السياسة العامة للبلاد، كما دعمت

الجريدة وبشكل واضح الحركات الاحتجاجية التي قامت بها مجموعة من الحركات منددة بترشح الرئيس والتي تضاعفت فعاليتها في هذه المرحلة أكثر من سابقيها من المراحل.

المواضيع الرئيسية	التكرار	النسبة المئوية
النظام السياسي القائم	277	44.53٪
الترشح للعهدة الرابعة	157	25.24٪
الانتخابات الرئاسية	188	30.22٪
المجموع	622	100٪

الجدول رقم (06) يمثل المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي في المرحلة الثالثة من الانتخابات الرئاسية لـ 2014.

يتضح من خلال بيانات الجدول أن موضوع النظام السياسي القائم احتل الحصة الأكبر بنسبة 44.53٪ و بتكرار يقدر بـ: 277 وحدة مسجلة، يليه موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 30.22٪ و بتكرار 188 وحدة، ثم يليه موضوع ترشح الرئيس لعهدة رابعة بنسبة 25.24٪ بتكرار 157 وحدة.

من هنا نجد أن الجريدة ركزت في هذه المرحلة على حصيلة النظام السياسي وقضايا الفساد، ولعبت دور الرقابة على النظام وخاصة منه انجازات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ثم التركيز على الانتخابات الرئاسية من خلال تجسيد الحملة الانتخابية ونشر اللامبالاة بين أوساط الجمهور بالحملة من جهة، و تلميحها لموضوع مقاطعة الانتخابات من جهة أخرى من خلال التركيز على دعاة المقاطعة، كما أن الجريدة لم تولي اهتمام لموضوع الترشح في هذه المرحلة كون الأمر يتعلق بترشح الرئيس ولا فائدة من طرح الموضوع ولكن بقاء التلميحات وبعض التركيز على الملف الصحي للرئيس وتحيز الادارة لصالحه،

---

[1] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي**؛ مرجع سابق؛ ص190.

[2] المرجع نفسه؛ ص186.

ويتزامن هذا الطرح مع الزيارة التي قام "جون كيري" إلى الجزائر، والتي اعتبرها العديد من الفاعلين السياسيين والمراقبين تدخلا في شؤون الدولة ورأوا أنه وقت استراتيجي لحفظ المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع الشحن الذي صحب الأزمة الأوكرانية التي مثلت في هذه الفترة التحدي الأكبر والأخطر للرئيس الأمريكي "باراك أوباما" على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية[1] وقبلها قضية "تقنتورين"، والأزمة التركية وكذا الحراك الذي شهدته الدول العربية في إطار ما سمي بـ "الربيع العربي". ومن هنا يظهر تأثير السياق العام على الأحداث حيث تحاول الجريدة تبني مواقف تجعلها تبدو موازية لمراتب الصحف العالمية و اهتماماتها.

---

[1] أسامة أبو رشيد؛ **الأزمة الأوكرانية أمريكيا: إعادة بعث الحرب الباردة**؛ المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات؛ مارس 2014؛ www.dohainstitue.org؛ 2014/05/31؛ 23:20؛ ص01

ا. المرحلة الرابعة: بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية.

المواضيع الرئيسية	المواضيع الفرعية	التكرار	النسبة المئوية
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	101	٪33.55
	نقد انجازات الرئيس	02	٪0.66
	احتكار السلطة	30	٪09.96
	سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام الأمور	02	٪0.66
	التغيير	15	٪04.98
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	09	٪02.99
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	15	٪04.98
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	61	٪20.26
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	58	٪19.26
	الحملة الانتخابية	08	٪02.65
	المجموع	301	٪100

الجدول رقم (07) يمثل توزيع المواضيع الفرعية في مضامين جريدة الخبر اليومي في المرحلة الرابعة من الانتخابات الرئاسية لـ 2014..

توضح بيانات الجدول أعلاه في تصدر موضوع الفساد السياسي المالي قائمة المواضيع المطروحة في مضامين جريدة الخبر خلال مرحلة ما بعد اعلان النتائج بنسبة 33.55٪ وبتكرار 101 وحدة مسجلة، بينما احتل موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" المرتبة الثانية من حيث الأهمية بنسبة 20.26٪ من مجموع المواضيع المتبقية وبتكرار 61 مؤشرا دالا، ثم موضوع مقاطعة الانتخابات الرئاسية بنسبة 19.26٪ أي ما يعادل 58 وحدة، يليه موضوع احتكار السلطة بنسبة 09.96٪ أي بتكرار 30 مؤشرا دالا، يليه من حيث الأهمية في أجندة الجريدة موضوعي التغيير والاحتجاجات ضد العهدة الرابعة بالتساوي من حيث النسبة و التكرار واللذين قدرا بـ 04.98٪ و وبتكرار 15 وحدة، لتنزل النسبة بعدها إلى ما يقارب 02.99٪ أي 09 تكرارات فيما يخص الملف الصحي

للرئيس، كما يسجل موضوع بالحملة الانتخابية نسبة 02.65٪ بـ 08 تكرارات، لتنتهي النسبة المتبقية بموضوعي نقد انجازات الرئيس وسيطرة المؤسسة العسكرية بنسبة متطابقة قدرت بـ 0.66٪ من مجموع 100٪ الذي يمثل نسب المواضيع الفرعية و بتكرار من بين 02 وحدتين.

حاولنا طرح هذه المرحلة والتي تخص إعلان النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية 2014، باعتبارها كوسيلة للتعرف على رأي الجريدة بعد إعلان النتائج لكشف مدى تمسكها بمعارضة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، كما شهدناه في المراحل الثلاث السابقة، وقد لاحظنا من خلال البيانات الموضحة أعلاه بقاء نفس الوتيرة تقريبا في المعالجة رغم اختلاف بسيط في التركيز على بعض المواضيع دون غيرها، فقد حاولت الجريدة بعد إعلان فوز الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بالأغلبية الساحقة على منافسيه الخمس التركيز على موضوع الفساد السياسي والمالي من خلال العرض الموسع لحوادث التزوير والخروقات التي شملت عملية الفرز، وكذا الدعم المالي الذي حظي به الرئيس المترشح دون بقية المترشحين إضافة إلى تحيز الإدارة لصالحه على غرار ما قام به وزير العدل "الطيب لوح" بطلبه نتائج الاستحقاق قبل إعداد محاضر فرز الأصوات[1]، وهو ما يعد خرقا للقانون، كما ركزت الجريدة على موضوع المقاطعة حيث حاولت طرح الإقبال المحتشم على صناديق الاقتراع صبيحة الاقتراع رغم الظروف المهيأة، وشبهت الجريدة حدث رئاسيات 2014 برئاسيات 2009 من حيث تضخيم نسبة المشاركة، محاولة بذلك تجسيد فكرة احتكار السلطة من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و الوكلاء الذين ساندوه ونشطوا حملته محاولة إفراز أجندة إعلامية مواتية لما تراه مناسبا و مواليا لخطها الافتتاحي و الأجندة الاعلامية الدولية.

المواضيع الرئيسية	التكرار	النسبة المئوية
النظام السياسي القائم	150	49.83٪
ترشح الرئيس لعهدة رابعة	85	28.23٪
الانتخابات الرئاسية	66	21.92٪
المجموع	301	100٪

الجدول رقم (08) يمثل توزيع المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي في المرحلة الرابعة من الانتخابات الرئاسية 2014.

من خلال البيانات السابقة نرقب نيل موضوع النظام السياسي القائم حصة الأسد ضمن أولويات أجندة جريدة الخبر من خلال تركيزها عليه بنسبة 49.83٪ و بتكرار 150 وحدة مسجلة، ثم موضوع ترشح الرئيس بنسبة 28.23٪ بتكرار 85 مؤشرا معبرا، لتبقى نسبة 21.92٪ و التي مثلت موضوع الانتخابات الرئاسية بتكرار 66 وحدة معبر عنها.

في سياق هذه المرحلة نلاحظ تركيز الجريدة على موضوع النظام السياسي والتقييمات وكذا الانتقادات الموجهة له كتعبير عن رفض استمرارية النظام و الدعوة إلى التغيير، فيما ينبع اهتمامها بالانتخابات الرئاسية والتي من ضمنها موضوع المقاطعة لأنها أضحت رهانا حقيقا خلال هذه الفترة كونها تمثل السبيل الأمثل لتجسيد لا شرعية النظام ما يعني عدم رضا الشعب الجزائري على ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و هذا ما شكل أرق السلطة مما سمته بشبح المقاطعة الذي شكل تقريبا نصف الناخبين المسجلين.

نستنتج من خلال هذه المرحلة تمسك الجريدة الشديد بمعارضتها لترشح الرئيس رغم فوزه بالانتخابات وهذا ما يعطي انطباعا إيجابيا لصالحها.

---

[1] جريدة الخبر؛ 2014/04/19؛ ص02.

خلاصة المراحل الأربع السابقة (فترة الدراسة كاملة):

المواضيع الرئيسية	المواضيع الفرعية	التكرار	النسبة
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	499	٪29.82
	نقد انجازات الرئيس	101	٪06.03
	احتكار السلطة	131	٪07.83
	سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام الأمور	57	٪03.40
	التغيير	71	٪04.24
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	167	٪09.98
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	76	٪04.54
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	302	٪18.05
الانتخابات الرئاسية	مقاطعة الانتخابات	133	٪07.94
	برودة الحملة الانتخابية	136	٪08.12
	المجموع	1673	٪100

الجدول رقم (09) يمثل المواضيع الفرعية في مضامين جريدة الخبر اليومي لمرحلة الانتخابات الرئاسية 2014.

انطلاقا من البيانات الموضحة أعلاه نلاحظ سيطرة موضوع الفساد المالي والسياسي خلال مرحلة الانتخابات الرئاسية بنسبة 29.82٪ وبتكرار 499 وحدة مسجلة، يليه موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس المترشح بنسبة 18.05٪ و بتكرار 302 وحدة، ثم موضوع الملف الصحي للرئيس بنسبة مقدرة ب09.98٪ وبتكرار 167 وحدة مسجلة، لتنتقل الجريدة بعدها إلى موضوع أقل أهمية بنسبة 08.12٪ بتكرار يعادل 136 وحدة، وهو موضوع الحملة الانتخابية، يليه موضوع مقاطعة الانتخابات بنسبة 07.94٪ و بتكرار

133 وحدة، ثم موضوع أقل أهمية بقليل من سابقه وهو موضوع احتكار السلطة بنسبة 07.83٪ بتكرار يعادل 131 وحدة، ثم موضوع انتقاد انجازات الرئيس بنسبة 06.03٪ بتكرار يقدر بـ 101 وحدة مسجلة، لننتقل بعده إلى موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة بنسبة 04.54٪ و بتكرار 76 وحدة، إلى الأقل منه أهمية وهو موضوع التغيير بنسبة 04.24٪ بتكرار 71 وحدة مسجلة، و بقي موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية كآخر اهتمامات الجريدة بنسبة 03.40٪ و بتكرار قدر بـ 57 وحدة.

ويكشف لنا هذا الطرح وفقا لنتائج التحليل لكل مرحلة من المراحل الأربع للانتخابات الرئاسية لـ 2014، حيث احتل موضوع الفساد السياسي الصدارة بنسبة تجعله يمثل اهتمامات الجريدة وأولوياتها، فقد استندت الجريدة خلال معالجتها للموضوع على السياق الذي جرت فيه الانتخابات الرئاسية الداخلي والخارجي أي المحلي منه و الدولي بناء على الظروف التي أحاطت الفترة وشكلت ضغطا عليها، وكون المشهد السياسي الجزائري أصبح معقدا وغامضا يصعب فك شيفرته ومعرفة الجهة التي تتحكم في الأجندة السياسية بأعلى هرم السلطة، بالإضافة إلى رفض هذه الأخيرة مسألة التغيير، ويظهر هنا دور جماعات الضغط وكذا أرباب المال والأعمال[1]، و في هذا الإطار حاولت الجريدة كشف العديد من قضايا الفساد التي تميزت بها فترة حكم الرئيس وانتقاد مختلف الانجازات التي قام بها، و لم تكن مسألة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة محل إجماع بين كبار المسؤولين في الدولة، فقد تحفظ كل من مسؤول المخابرات "الفريق محمد مدين" ووزير الداخلية الأسبق "دحو ولد قابلية" على الفكرة بسبب الوضع الصحي للرئيس وعدم قدرته على تسيير شؤون البلاد في سياق إقليمي ودولي مضطرب[1]، وهذا ما جعل الجريدة تركز على موضوع التغيير والمطالبة به وكذا إعطاء حصة واسعة لموضوع المقاطعة ومتابعة الملف الصحي للرئيس،

---

[1] فتحي بولعراس؛ **مرجع سابق**؛ ص03

ومن بين أهم المواضيع التي حاولت الجريدة ابرازها كأحد الأولويات البارزة ومن ثم فرضها

على جمهورها موضوع عدم الحياد الذي ميز تعامل الادارة مع الرئيس المترشح بعد إعلانه و أثناء الحملة وحتى بعد إعلان النتائج، و تزامن هذا مع رفض الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" تطبيق المادة 88 من الدستور والتي تشير إلى شغور منصب الرئيس وأكد أن الرئيس يبقى في الحكم، إضافة إلى الاهتمام الغربي الواسع سواء الاعلامي أوحتى السياسي، منها رفض السفير الأمريكي الرد على أسئلة الصحفيين حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانتخابات الرئاسية الجزائرية، بينما أكدت وثائق موقع "ويكيليكس" أن الادارة الأمريكية لا تؤيد التغيير في شمال إفريقيا بل تميل إلى المحافظة على الوضع الحالي، وفيما يخص الجزائر فهي تؤيد بقاء نظام الحكم الحالي مادامت مصالحها محفوظة في الجزائر، مع ممارسة بعض الضغوطات من حين لآخر لإجراء اصلاحات استجابة لدعوات التغيير الداخلية[1]، و هذا ما جعل المراقبين ينعتون زيارة المسؤول الأمريكي "جون كيري" للجزائر في سياقها الداخلي المتأزم بالغريبة والاستراتيجية، أما عن موضوع الحملة الانتخابية فقد تناولتها الجريدة بصفة مكثفة وذلك بمقارنتها بالانتخابات الفرنسية وسياسة المناظرة التي تستعملها فرنسا أثناء الحملة، تزامنا في الجزائر مع غياب الرئيس المترشح عن حملته وتوكيله لأشخاص ينشطونها بدله، واكتفائه بإرسال رسائل للشعب عن طريق الاعلام الرسمي[2]، أما موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية فلم تبرز الجريدة أهمية بالغة لهذا الموضوع كون الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" قد حصر جميع الصلاحيات بيده، والتغييرات

[1] المرجع نفسه، ص04

[2] موقع وكالة الأنباء الجزائرية؛ رسالة رئيس الجمهورية للشعب الجزائري بمناسبة الرئاسيات.

التي قام بها على مستوى جهاز الاستعلامات، وهذا بفضل التحالف الذي قام به مع قائد أركان الجيش الفريق "قايد صالح" بتعيينه نائب وزير الدفاع، هذا التعيين الذي يعد تحالفا جديدا بين الرئاسة وأركان الجيش على حساب جهاز المخابرات[1]، كما أثار ترشح الرئيس بوتفليقة المنتهية ولايته لعهدة رابعة اهتمام الصحافة الفرنسية وفي مقدمتها مجلة لوبوان التي اعتبرت هذه الخطوة تطورا لافتا للحياة السياسية الجزائرية واعتبرته مؤشرا على نهاية حقبة صناعة الرؤساء من طرف المؤسسة العسكرية،وأوردت لوبوان مقالا للصحفية "ميراي ديتاي"، عنونته، "الجزائر: نهاية زمن الجنرالات"[2]، تطرقت من خلاله إلى الظروف التي سبقت و رافقت ترشح الرئيس بوتفليقة لولاية جديدة، ولاحظت الصحفية في المقال تراجع دور المؤسسة العسكرية التي ظلت إلى وقت قريب المحدد للواجهة المدنية للسلطة الفعلية، واعتبرت الصحفية الفرنسية: "ترشح الرئيس بوتفليقة هو مسرحية، ولكنها تعبر عن حقيقة مفادها أن الجيش الذي عارض الترشح لم يعد الطرف الأقوى"، و هذا ما عكسته جريدة الخبر من خلال معالجتها للحدث وسبب عدم التعرض للموضوع بصفة مشابهة للمواضيع الأخرى.

---

[1] إدريس شريف؛ **مرجع سابق**؛ ص07.

[2] عبد الوهاب بوكروح؛ العهدة الرابعة تنهي حكم الجنرالات في الجزائر؛ 2014/03/07؛ 21:02 www.boukroh.com؛ 2014/05/14؛ 22:02.

المواضيع الرئيسية	التكرار	النسبة المئوية
النظام السياسي القائم	859	51.34٪
الترشح للعهدة الرابعة	545	32.57٪
الانتخابات الرئاسية	269	16.07٪
المجموع	1673	100٪

الجدول رقم (10) يمثل المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي في مرحلة الانتخابات الرئاسية لـ 2014.

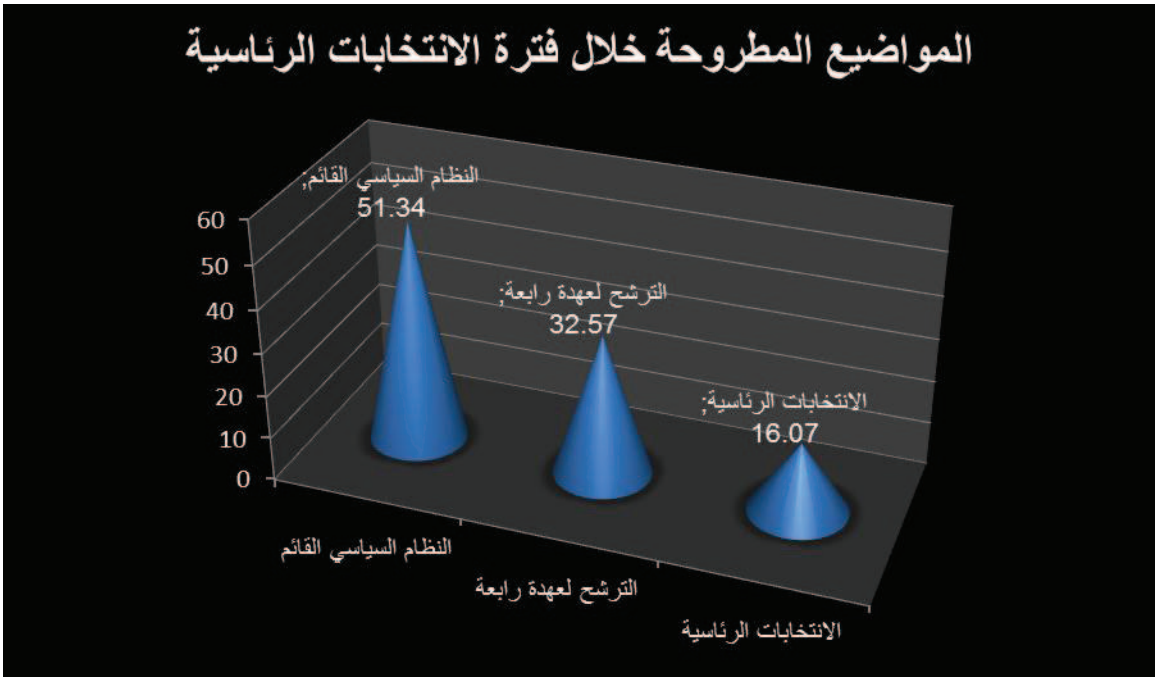

الشكل رقم (01) يمثل المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي خلال مرحلة الانتخابات الرئاسية لـ 2014.

حسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين تصدر موضوع النظام السياسي القائم صدارة المواضيع الرئيسية المطروحة بنسبة 51.34٪ و بتكرار قدره 859 وحدة، يليه حسب الأهمية موضوع الترشح للعهدة الرابعة بنسبة أقل مقدرة بـ 32.57٪ و بتكرار يعادل 545 مؤشرا، ثم يليه موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 16.07٪ و بتكرار 269 وحدة مسجلة.

شكل موضوع النظام السياسي القائم مركز اهتمام الجريدة و الدليل على ذلك التكرار الكمي الهائل خلال كل مرحلة من المراحل الأربع والفترة محل الدراسة كاملة، وهذا يعود إلى الأجندة الاعلامية المسطرة التي لا تكاد تختلف من مرحلة إلى أخرى، مواكبة بذلك الاهتمام البالغ الذي أولته الأجندة الاعلامية الدولية للموضوع، حيث تزامن هذا الطرح مع الظروف السياسية ضاغطة، داخلية وخارجية منها، وكذا فإن نوعية المعالجة تعود بالدرجة الأولى إلى التوجه السياسي للجريدة، و الذي لا يمكن أن تخرج عليه في طرح مجمل مضامينها، هذا الأخير الذي يظهر توجه الجريدة كتوجه معارض للنظام السياسي بشكل عام، و لترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة بشكل خاص.

الفصل الثاني: التحليل الكمي و الكيفي لفئتي الاتجاه و الفاعلين

تمهيد:

من خلال هذا الفصل نرمي إلى تحديد اتجاه الجريدة نحو حدث العهدة الرابعة سواء أن كان هذا الاتجاه مؤيدا أو معارضا أو محايدا، والفاعلين الذين اعتمدتهم خلال طرح مضامينها من خلال توظيفها لبعض الشخصيات سواء أن كانوا مؤيدين أو معارضين للعهدة الرابعة كمحرك لمضامينها الاعلامية أثناء تغطيتها لأحداث الانتخابات الرئاسية لـ 2014، وذاك للتوصل إلى كيفية معالجة الجريدة هذا الحدث، من خلال الكشف عن اتجاه الجريدة النهائي حول ترشح الرئيس للعهدة الرابعة و ديناميكية هذا التوجه خلال أربع مراحل كما حددناها في الفصل الأول: قبل إعلان الرئيس الترشح، بعد إعلانه، أثناء الحملة الانتخابية، وبعد إعلان النتائج الأولية، و إلى أي طرف مالت الجريدة أو انحازت، وهذا ما يوفر لنا الفرصة لقياس مدى موضوعية الجريدة في الطرح من حيادها.

أولا: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الاتجاه:

من خلال هذه الفئة سنحاول بلورة اتجاه الجريدة نحو حدث العهدة الرابعة للرئيس.

I. **المرحلة الأولى:** قبل إعلان الرئيس ترشحه لعهدة رابعة

		الاتجاه					
المواضيع		مؤيد		معارض		محايد	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	80	32.25	00	00	02	22.22
	نقد انجازات الرئيس	28	11.29	00	00	01	11.11
	احتكار السلطة	13	05.24	00	00	00	00
	سيطرة المؤسسة العسكرية	01	00.40	01	100	01	11.11
	التغيير	15	06.40	00	00	00	00
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	79	31.85	00	00	04	44.44
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	00	00	00	00	00	00
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	27	10.54	00	00	00	00
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	05	02.01	00	00	01	11.11
	برودة الحملة الانتخابية	00	00	00	00	00	00
	المجموع	248	100	01	100	09	100

الجدول رقم (11) يمثل فئة الاتجاه وعناصرها حسب المواضيع الفرعية في مضامين جريدة الخبر اليومي خلال المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية لـ2014..

حسب البيانات التي يوضحها الجدول أعلاه فيما يخص فئة اتجاه جريدة الخبر المؤيد أو معارض أو محايد لترشح الرئيس لعهدة رابعة، نلاحظ سيطرة الاتجاه المؤيد فيما يخص مجموعة من المواضيع، منها موضوع الفساد السياسي الذي حاز على نسبة مقدرة ب32.25٪ أي بتكرار 80 وحدة مسجلة، ثم الملف الصحي للرئيس والذي شكّل نسبة تكاد تكون مشابهة للنسبة السابقة والمقدرة ب31.85 وعدد اتجاهات قدر بـ 79 اتجاها مؤيدا، يليه موضوع نقد انجازات الرئيس بنسبة 11.29 وبتكرار 28 اتجاها مؤيدا، لننتقل إلى موضوع أقل أهمية في أجندة الجريدة وهو تحيز الادارة لصالح الرئيس المترشح بنسبة 10.54٪ و بتكرار 27 اتجاها مؤيدا، ثم موضوع التغيير بنسبة تعادل 06.40٪، وبتكرار يقدر ب15 اتجاها مؤيدا، و بعده الموضوع الأقل أهمية منه حسب الجريدة وهو موضوع احتكار السلطة بنسبة 05.24٪ و بتكرار 13 اتجاها مؤيدا، وصولا إلى موضوع مقاطعة الانتخابات الرئاسية بنسبة 02.01٪ بتكرار 05 اتجاهات مؤيدة، واتجاه واحد مؤيد بالنسبة لموضوع سيطرة المؤسسة العسكرية بنسبة 00.40٪، فيما لم يحصل موضوعي الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة على أي اتجاه مؤيد.

أمَا الاتجاه المعارض فلم نسجَل سوى اتجاه معارض واحد كان من نصيب موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية على الحدث الانتخابي الذي استحوذ على النسبة كاملة، بينما لم يحصل بقية المواضيع على أي اتجاه معارض.

وفيما يخص الاتجاه المحايد فقد نال الملف الصحي للرئيس نسبة 44.44٪ أي بمعدل 04 اتجاهات محايدة، ثم في المرتبة الثانية يأتي موضوع الفساد السياسي والمالي بنسبة 22.22٪، أي بتكرار اتجاهين محايدين فقط، فيما تقاسم ثلاثة مواضيع المرتبة الثالثة بنسبة 11.11٪ بمعدل اتجاه واحد محايد، وهي موضوع انتقاد انجازات الرئيس، سيطرة المؤسسة العسكرية، ومقاطعة الانتخابات، ولم يحصل بقية المواضيع (احتكار السلطة، تحيز الادارة لصالح الرئيس، برودة الحملة الانتخابية، التغيير والاحتجاجات ضد العهدة الرابعة) على أية اتجاه محايد.

من خلال البيانات الواردة أعلاه، يتبين سيطرة الاتجاه المؤيد يليه الاتجاه المحايد ثم المعارض وهذا دليل على عدم موضوعية الجريدة في الطرح الذي قدمته بخصوص ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، و يظهر كذلك تأييدها لنقد انجازات الرئيس وكذا تأييد تهم الفساد المالي والسياسي الموجهة للنظام السياسي القائم، عن طريق العرض الواسع لها وهذا ما يظهر على النسب التي شكلت صدارة المواضيع، والأمر كذلك بالنسبة لموضوع الملف الصحي للرئيس، فقد أيدت الجريدة فكرة أن الرئيس مريض غير قادر على تحمل مهام الرئاسة، بل وأبدت الجريدة تأييدها الشديد لفكرة التغيير وكأنها تقوم بحملة إعلامية مضادة للرئيس، وكذا الأمر وبنفس الوتيرة تقريبا لموضوع المقاطعة، حيث تظهر الجريدة من خلال تركيزها على موضوع المقاطعة فرض تعبئة معينة على الجمهور، بل ودفعه إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية، عن طريق التركيز على السلبيات على حساب الإيجابيات، كما مارست الجريدة إلحاحا قويا من خلال معالجتها للحدث على تحيز الادارة لصالح الرئيس المترشح في إشارة إلى أن النتائج محسومة مسبقا واستدلالها بالاستحقاقات الرئاسية السابقة و بعض الشهادات التي توحي بفساد السلطة لتدعيم فكرة المقاطعة لدى الجمهور والايحاء له أنه لا جدوى من الانتخابات فالأمور مرتبة على مستوى هرم السلطة، ويتماشى هذا الطرح وسياسة الجريدة التي تبدو معارضة للنظام بصفة عامة و شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بصفة خاصة، تزامن هذا الطرح وحالة عدم اليقين من ترشح الرئيس من عدمه، أما بخصوص المعارضة فقد عارضت الجريد باتجاه واحد فقط في هذه المرحلة ويخص موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية على الحدث الانتخابي بإشارة منها إلى عدم جدوى دور المؤسسة العسكرية وعدم فعاليته كون الرئيس هو الأساس، أما بالنسبة للاتجاه المحايد فلم يمس سوى بعض التكرارات في كل من موضوع الفساد والملف الصحي للرئيس رغم أنها كانت مؤيدة لهذين الموضوعين أكثر من محايدة، و نفس الوضع بالنسبة لكل من موضوع المقاطعة وسيطرة المؤسسة العسكرية، هذا الأخير الذي تساوى فيه الاتجاه

المعارض والمحايد في إشارة إلى غموض الوضع وعدم وضوح الفئة الحقيقية المسيطرة على مستوى هرم السلطة.

	الاتجاه					
المواضيع الرئيسية	مؤيد		معارض		محايد	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	137	55.34	01	100	04	44.44
الترشح للعهدة الرابعة	106	42.48	00	00	04	44.44
الانتخابات الرئاسية	05	02.17	00	00	01	11.11
المجموع	248	100	01	100	09	100

الجدول رقم (12) يمثل فئة الاتجاه وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي خلال المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية لـ2014.

من خلال الجدول المبين نستنتج أن اتجاه الجريدة غلب عليه طابع التأييد، ويمكننا أن نرجع هذا الأخير إلى هشاشة النظام السياسي وفساده –حسب رأي الجريدة–، وكذا عدم أحقية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالترشح للعهدة الرابعة بالرجوع إلى الملف الصحي والانتقادات الثقيلة لحصيلة عهداته الثلاث، وقد طغى هذا الاتجاه في جميع المواضيع مما دعا الجريدة إلى الانفراد بالذاتية في الطرح ومحاولة فرض أجندة معينة على الجمهور بهدف توجيه الرأي العام والتأثير عليه، ولم تلتزم الحياد إلا نادرا في المرحلة الانتخابية كاملة رغم عدم اليقين من ترشح الرئيس من عدمه، بينما لم تتناول موضوعي الاحتجاجات والحملة الانتخابية نظرا للوقت المبكر على طرح هذين الموضوعين، وكذا الانشغال بحدث الترشح من عدمه لعهدة رابعة في سياق ميزه شحن ضخم و شبه أزمة سياسية داخلية و إقليمية و حتى دولية مما أثر على معالجة الجريدة و كذا حيلولة الخط السياسي دون الالتزام بالموضوعية اتجاه الحدث.

المرحلة الثانية: بعد اعلان ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

المواضيع		الاتجاه					
		مؤيد		معارض		محايد	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	152	33.70	06	25	00	00
	نقد انجازات الرئيس	30	06.65	00	00	02	12.5
	احتكار السلطة	50	11.08	02	08.33	05	31.25
	سيطرة المؤسسة العسكرية	02	00.44	16	66.66	02	12.50
	التغيير	20	04.43	00	00	02	12.50
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	63	13.96	00	00	00	00
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	25	05.54	00	00	00	00
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	100	22.17	00	00	05	31.25
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	06	01.33	00	00	00	00
	الحملة الانتخابية	03	00.66	00	00	00	00
	المجموع	451	100	24	100	16	100

الجدول رقم (13) يمثل فئة الاتجاه وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الثانية للانتخابات الرئاسية لـ2014.

يتبين من خلال البيانات الموجودة أعلاه أن موضوع الفساد السياسي والمالي احتل الكرتبة الأولى بنسبة تقدر ب33.70٪ و 152 اتجاها مؤيدا، يليه دائما موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس المترشح بنسبة 22.17٪ و بتكرار 100 اتجاه مؤيد، ثم موضوع الملف الصحي للرئيس بنسبة 13.96٪ و بعدد اتجاهات مؤيدة مقدرة ب63 اتجاه، لتنتقل الجريدة بعدها إلى موضوع احتكار السلطة بنسبة 11.08٪ و بتكرار قدره 50 اتجاه مؤيد، ليأتي بعده موضوع نقد انجازات الرئيس بنسبة 06.65٪ بمعدل 30 تكرار، و يليه في مرتبة

لاحقة موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة بنسبة 05.54 وتكرار 25 اتجاها مؤيدا، ثم يأتي موضوع التغيير بنسبة 04.43٪ أي ما يقارب 20 اتجاها مؤيدا، و بعده موضوع المقاطعة بنسبة 01.33٪ أي 06 اتجاهات مؤيدة، وصولا إلى موضوع الحملة الانتخابية الذي شكل نسبة 00.66٪ أي 03 اتجاهات مؤيدة، ليعبر موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية في الأخير عن آخر اهتمامات الجريدة بنسبة 00.44٪ أي اتجاهين مؤيدين فقط.

أما بالنسبة للاتجاه المعارض فقد تحصل موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية على نسبة 66.66٪ أي ما يشكل الأغلبية الساحقة من بين المواضيع المطروحة، ثم 25٪ بالنسبة لموضوع الفساد المالي و السياسي، وبتكرار 06 مؤشرات فقط، ثم موضوع احتكار السلطة بنسبة 08.33٪ وبتكرار لم يتجاوز اتجاهين معارضين، فيما لم ينل بقية المواضيع أي اتجاه معارض.

فيما يخص الاتجاه المحايد فقد حاز موضوعي احتكار السلطة و تحيز الادارة لصالح الرئيس على نسبة31.25٪ بتكرار 05 اتجاهات محايدة لكل موضوع، فيما تساوى كل من موضوع نقد انجازات الرئيس، التغيير وسيطرة المؤسسة العسكرية في نسبة 12.50٪ من مجموع الاتجاهات المحايدة بتكرار لم يتجاوز اتجاهين في كل موضوع، ولم يحصل بقية المواضيع على أي اتجاه محايد.

ومن هنا نستطيع التعقيب على أن هذه المرحلة تعد أكثر كثافة وأهمية من سابقتها، كونها أزالت الستار وكشفت ضبابية الموقف تميزت بوقوع المحظور وهو إعلان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في ترشحه لعهدة رابعة، ما جعل الجريدة تنحاز إلى تأييد قضايا الفساد والفوضى العامة التي عاشتها وتعيشها الجزائر، كما استدعى الأمر بالجريدة إلى تسليط الضوء وبشكل أكثر كثافة من سابقه على الملف الصحي للرئيس كون الرئيس عاجز تماما عن أداء مهامه، و حاولت كشف تحيز الادارة لصالح الرئيس بدليل قبول الادارة وخصت هنا المجلس الدستوري لملف ترشح الرئيس رغم الزامية حضور شهادة طبية من أطباء محلفين وأن الرئيس لجأ إلى مستشفى عسكري أجنبي "فال دوغراس" للبحث عن شهادة

تأهيل للعهدة الرابعة، واعتبرت هذا دوسا على مؤسسات الدولة وخرقا للقانون، كما يلاحظ ارتفاع نسبة انتقاد انجازات الرئيس في هذه المرحلة وارتفاعها في الاتجاه المؤيد أكثر منه المحايد، كدليل على أن الجريدة قامت بشكل مباشر ودون تستر بنقد انجازات الرئيس والنظام السياسي بشكل عام، كما يلاحظ هنا في هذه المرحلة تأييدها لموضوع التغيير أكثر منه المقاطعة كون الأمر زاد عن حده، ولأنها وحسب التحليل لمضامينها استندت إلى أولئك الذين يرون أن ترشح الرئيس فوز له، وأن النتائج سوف تكون محسومة لصالحه وهذا ما يعني أنه لا مجال للتحسن، أو كما سمتها الجريدة "بوتفليقة يغلق الرئاسيات" في أحد مضامينها، ورأت في هذا الأمر احتكارا للسلطة ولم تول الجريدة اهتماما كبيرا بموضوع سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام الأمور و كأنها لا تؤمن بسيطرتها ولا مكانتها، ولهذا أدرجتها في إطار الاتجاهات المعارضة، بينما لم تبد الحياد إلا في مواطن قليلة جدا يمكن إجمالها في بعض الاتجاهات المعدودة.

	الاتجاه					
المواضيع الرئيسية	مؤيد		معارض		محايد	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	254	56.31	24	100	11	68.75
الترشح للعهدة الرابعة	188	41.68	00	00	05	31.25
الانتخابات الرئاسية	09	01.99	00	00	00	00
المجموع	451	100	24	100	16	100

الجدول رقم (14) يمثل فئة الاتجاه وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الثانية للانتخابات الرئاسية لـ2014..

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة من الاتجاه المؤيد للمواضيع المطروحة كان من نصيب موضوع النظام السياسي القائم بنسبة 56.31٪ بتكرار 254 اتجاها مؤيدا، مقابل 24 تكرارا فقط بالنسبة للاتجاه المعارض، و 11 تكرارا للاتجاه المحايد، فيما احتل موضوع

العهدة الرابعة المرتبة الثانية بنسبة 41.68٪ بتكرار قدره 188 اتجاها مؤيدا مقابل 05 اتجاهات معارضة و لا اتجاه معارض، ثم نسبة 01.99٪ بتكرار 09 اتجاهات مؤيدة و لا وجود لأي تكرار معارض أو محايد على حد سواء.

من خلال بيانات الجدول المبين أعلاه يمكن أن نستنتج توجه الجريدة نحو حدث العهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" من خلال تركيزها على الاتجاه المؤيد لنقد النظام السياسي وحصيلة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، رغم ما نلاحظه من اختلاف حول ارتفاع نسبة الحياد، رغم نقص عدد التكرارات في الاتجاه المحايد مقارنة بالاتجاه المؤيد، ومن هنا فقد جعلت الجريدة من موضوعي النظام السياسي والترشح للعهدة الرابعة جوهر اهتمامها نظرا للاختلاف الذي طبع هذه المرحلة، والظروف السياسية الاقليمية والدولية وحتى المحلية الموازية، إضافة إلى تصاعد صدى المعارضة ودعاة المقاطعة، وكذا الحراك الاجتماعي الممثل في الحركات التي نشطت في هذه الفترة والمنددة بالعهدة الرابعة للرئيس ومنها الداعية إلى تغيير النظام، كما أبدت الجريدة تعاطفا كبيرا مع هذه الاحتجاجات من خلال التأييد المطلق لها من خلال مضامينها، و كذا مواكبتها للأجندة الاعلامية الدولية التي أبدت اهتماما واضحا بالحدث الرئاسي و بترشح الرئيس بصفة خاصة، ومن هنا فقد اتسمت الجريدة بعدم الموضوعية والانحياز لجانب المعارضة في هذه المرحلة أيضا.

II. المرحلة الثالثة: أثناء الحملة الانتخابية.

المواضيع		الاتجاه					
		مؤيد		معارض		محايد	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	152	26.48	00	00	06	17.64
	نقد انجازات الرئيس	34	05.92	00	00	03	08.82
	احتكار السلطة	30	05.22	00	00	01	02.94
	سيطرة المؤسسة العسكرية	10	01.74	12	.85.71	10	29.41
	التغيير	19	03.31	00	00	00	00
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	10	01.74	00	00	02	05.88
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	34	05.92	00	00	02.	05.88
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	108	18.81	00	00	01	2.94
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	55	09.58	02	14.28	06	17.64
	الحملة الانتخابية	122	21.25	00	00	03	08.82
	المجموع	574	100	14	100	34	100

الجدول رقم (15) يمثل فئة الاتجاه وعناصرها حسب المواضيع الفرعية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الثالثة للانتخابات الرئاسية لـ 2014..

انطلاقا من البيانات الجدول الموضحة أعلاه نلاحظ سيطرة الاتجاه المؤيد بصفة تكاد تكون مطلقة ثم الاتجاه المحايد ليبقى الاتجاه المعارض آخر اتجاهات الجريدة، أما عن المواضيع فقد سيطر كالعادة موضوع الفساد السياسي والمالي بنسبة 26.48٪ و بتكرار 152 اتجاها مؤيدا، ثم موضوع برودة الحملة الانتخابية بنسبة 21.25 أي بتكرار122 اتجاها مؤيدا، يليه موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس بنسبة أقل من سابقتها وتقدر بـ18.81٪ وتمثل تكرار 108 اتجاها مؤيدا لهذا الموضوع، ويتبعه في مرتبة لاحقة

موضوع المقاطعة بنسبة 09.58٪ أي ما يعادل تكرار 55 اتجاها مؤيدا، ليتساوى بعد ذلك كل من موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة ونقد انجازات الرئيس بنسبة 05.92٪ أي بما يقارب 34 اتجاها مؤيدا، ثم يليه موضوع احتكار السلطة بنسبة 05.22٪ بتكرار 30 اتجاها مؤيدا، لينال موضوع التغيير حصته بنسبة 03.31٪ أي 19 اتجاها مؤيدا، ثم يأتي كل من موضوع الملف الصحي للرئيس، وموضوع سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام الأمور بنسبة 01.74 أي 10 اتجاهات مؤيدة فقط.

أمَا عن الاتجاه المعارض فقد سجل موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية المرتبة الأولى بنسبة 85.71٪ و بتكرار لا يتجاوز 12 اتجاها معارضا، ثم موضوع المقاطعة بتكرار أقل بكثير و المقدر باتجاهين معارضين بنسبة 14.28٪ فيما لم يحص بقية المواضيع على أي اتجاه معارض.

كما نجد الاتجاه المحايد الذي احتل المرتبة الثانية بعد الاتجاه المؤيد، و قد طغى موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية 29.41٪ على مجموع تكرارات الاتجاهات المحايدة بـ 10 تكرارات مسجلة، ثم موضوع الفساد المالي والسياسي وموضوع مقاطعة الانتخابات بتكرار 06 اتجاهات محايدة، ليأتي بعدها تساوي موضوعين آخرين من حيث الحياد في الاتجاه وهما نقد انجازات الرئيس والحملة الانتخابية بنسبة08.82٪ و بتكرار قدره 03 اتجاهات محايدة، لنصل بعدها إلى موضوعين آخرين متساويين من حيث الأهمية في أجندة الجريدة و هما الملف الصحي للرئيس والاحتجاجات ضد العهدة الرابعة بنسبة 05.88٪ وبتكرار اتجاهين محايدين فقط، ثم نسبة 02.94٪ بتكرار اتجاه وحيد محايد و يمثل كل من موضوع احتكار السلطة وموضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس.

وانطلاقا من هذه النسب والبيانات المتوصل إليها من خلال الجدول يمكن القول أن الجريدة في هذه المرحلة أيضا لم تلتزم الحياد رغم ارتفاع نسبة هذا الأخير مقارنة بالمرحلتين السابقتين إلا أنه ارتفاع لا يعتد به، لأن الاتجاه المؤيد كان المسيطر بجدارة في أغلب المواضيع أما الاتجاه المعارض فلم ينل النصيب الوافر، كون الجريدة أبدت كما في السابق

تأييدها لكل ما من شأنه أن يكون معارضا للنظام والبداية كانت مع موضوع الفساد السياسي والمالي، حيث حاولت جريدة الخبر من خلال معالجتها للحملة الانتخابية توجيه رأي الجمهور لقضايا الفساد التي ارتكبها النظام الحاكم مشيرة إلى عمليات التزوير التي ميزت هذه المرحلة عن غيرها من المراحل وتبين ذلك من خلال التركيز على موضوع انحياز الإدارة لصالح الرئيس المترشح، كما أبدت الجريدة عدم رضاها عن سيرورة الحملة الانتخابية ووصفتها بالباردة كونها لم تشمل أي عمليات مناظرة بين المترشحين وكذا البرامج الانتخابية الذي وصفته بمجرد استنساخ، وأكثر ما جعلها تبدو على هذا النحو هو غياب الرئيس المترشح عن مجريات الحملة الانتخابية وتوكيله شخصيات أخرى بالقيام بالحملة بدله، هؤلاء الذين وصفتهم الجريدة بغير الأكفاء نظرا لما أفرزته خطاباتهم من استياء وسط الشعب (خاصة الوزير الأول "عبد المالك سلال" والأزمة التي أثارها بسقطاته اللغوية التي أدت إلى مواجهات عارمة مع معارضي العهدة الرابعة، وكذا منع العديد من التجمعات التي كانت لصالح الرئيس المترشح في العديد من الولايات)/ وكذا الاحتجاجات التي عمت ربوع الوطن، وربما يعود سبب هذا الطرح إلى تزامن الحملة الانتخابية الجزائرية مع الحملة الانتخابية الفرنسية التي تمتاز بخصائص تجعلها تبدو في القمة، و تزامنا مع الوضع الأمني لولاية غرداية و الصراعات الطائفية التي شهدتها، و غياب السلطة عن المشهد و عجزها عن تدارك الوضع، و أكثر ما ميز هذه الحملة عن سابقتها سنة 2009 و التي رأت الجريدة أنها تكاد تكون مطابقة لها هو غياب مترشح ذو وزن ثقيل خاصة مع غياب الرئيس المترشح عن الحملة، ما دفع الجريدة إلى التركيز على موضوع مقاطعة الانتخابات في هذه المرحلة أكثر من سابقتها، ولأنها رأت أن النتائج محسومة لصالح الرئيس وهذا ما يبرر تركيزها على موضوع احتكار السلطة لتبيان سلطوية النظام واستبداده، والملاحظ في هذه الفترة أن الجريدة قللت التركيز على الملف الصحي للرئيس كونه صار مكشوفا أمام الشعب ولم تعد له أهميته مقارنة بالمراحل السابقة، و كذا تواصلت

نفس وتيرة الاهتمام بموضوع سيطرة المؤسسة العسكرية، رغم ارتفاع نسبة الحياد في هذه الفترة إلا أن الاتجاه المعرض ظل المسيطر على هذا الموضوع.

المواضيع الرئيسية	الاتجاه					
	مؤيد		معارض		محايد	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	245	42.68	12	85.71	20	58.82
الترشح للعهدة الرابعة	152	26.48	00	00	05	14.70
الانتخابات الرئاسية	177	30.83	02	14.28	09	26.47
المجموع	574	100	14	100	34	100

الجدول رقم (16) يمثل فئة الاتجاه وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الثالثة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

انطلاقا مما سبق نلاحظ محافظة موضوع النظام السياسي القائم على المرتبة الأولى في هذه المرحلة أيضا بنسبة 42.68٪ و بتكرار 245 اتجاها مؤيدا يقابله 20 اتجاها محايدا و 12 اتجاها معارضا، ثم موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 30.83٪ بتكرار 177 اتجاها مؤيدا، مقابل 09 اتجاهات محايدة و اتجاهين معارضين، و أخيرا موضوع ترشح الرئيس لعهدة رابعة بنسبة 26.48٪ بتكرار 152 اتجاها مؤيدا و 05 اتجاهات محايدة دون ورود أي اتجاه معارض.

في سياق هذه المرحلة والتي تعد الأهم من حيث حساسيتها وقدرتها في التأثير على الجمهور، تبنت الجريدة عدم الحياد وانحازت إلى معارضة النظام الحالي وتأييد الانتقادات الموجهة في حقه، حيث لم تلتزم الموضوعية المطلوبة إلا من خلال بعض الوقفات والتي تعد غير كافية لإثبات موضوعيتها وحيادها، فقد حاولت الجريدة –على ما يبدو خلال مرحلة الحملة الانتخابية– تشويه صورة الرئيس المترشح وامتد هذا التشويه حتى إلى وكلائه الذين قاموا بتنشيط الحملة الانتخابية، ساعية من خلال ذلك إلى ابراز مفاسد النظام الحاكم

و سلطويته، بل و الأكثر من ذلك محاولة تعبئة الجمهور ضمن إطار مقاطعة الانتخابات من خلال تأطيرها للحملة الانتخابية تأطيرا يتماشى مع خطها الافتتاحي واتجاهها السياسي الذي يبدو معارضا للنظام السياسي السائد عامة والرئيس المترشح بشكل خاص، ولم تدخر أي مجهود لانتقاد كل صغيرة و كبيرة من خطوات مدراء الحملة الانتخابية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

III. **المرحلة الرابعة:** بعد إعلان نتائج الانتخابات.

المواضيع		الاتجاه					
		مؤيد		معارض		محايد	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	100	37.31	00	00	01	03.22
	نقد انجازات الرئيس	01	0.37	00	00	01	03.22
	احتكار السلطة	28	10.44	00	00	02	06.45
	سيطرة المؤسسة العسكرية	00	00	02	100	00	00
	التغيير	10	03.73	00	00	05	16.12
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	09	03.35	00	00	00	00
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	11	04.10	00	00	04	12.90
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	61	22.76	00	00	00	00
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	40	14.92	00	00	18	58.06
	الحملة الانتخابية	08	02.98	00	00	00	00
	المجموع	268	100	02	100	31	100

الجدول رقم (17) يمثل فئة الاتجاه وعناصرها حسب المواضيع الفرعية مضامين جريدة الخبر اليومي من المرحلة الرابعة للانتخابات الرئاسية لـ2014..

يتضح من خلال بيانات الجدول الموضحة أعلاه طغيان نسبة التأييد للفساد السياسي والمالي بنسبة 37.31% من مجموع نسب تأييد المواضيع المطروحة و بتكرار يقدر بـ100 اتجاه مؤيد، يليه حسب الأهمية تحيز الادارة لصالح الرئيس بـ61 اتجاه مؤيد و بنسبة 22.76 ٪ ، و بالنسبة للمرتبة الموالية فكانت من نصيب موضوع المقاطعة الذي حاز على نسبة 14.92 ٪، أي 40 اتجاها مؤيدا، أما موضوع احتكار السلطة فقد نال نسبة

10.44 ٪ و بتكرار 28 اتجاها مؤيدا، ثم موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة بنسبة 04.10٪ و بتكرار 11 اتجاها مؤيدا، يليه موضوع التغيير بنسبة 3.73٪ و بتكرار يقدر ب10 اتجاهات مؤيدة، فيما يخص الملف الصحي للرئيس فلم يحصل سوى على 03.35٪ و ب09 اتجاهات مؤيدة، وصولا إلى الموضوع الأقل أهمية منه وهو موضوع الحملة الانتخابية بنسبة 02.98٪، ممثلا بـ 08 اتجاهات مؤيدة، وآخر موضوع لم يحز على اهتمام بنسبة 0.37 ٪ و اتجاه وحيد مؤيد يخص موضوع نقد انجازات الرئيس.

أما الاتجاه المعارض فلم يشمل سوى موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية بنسبة مطلقة واتجاهين معارضين فقط، وأكثر موضوع مثل الاتجاه المحايد مقارنة ببقية المواضيع الفرعية بنسبة قدرت بـ 58.06٪ وتكرار تمثل في 18 اتجاها محايدا، ثم موضوع التغيير بنسبة 16.12٪ وتكرار 05 اتجاهات، وصولا إلى موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة الذي قدر بنسبة 12.90 وتكرار 04 اتجاهات، يليه احتكار السلطة بنسبة 06.45٪ وباتجاهين اثنين مؤيدين، ليتساوى في الأخير موضوعي الفساد المالي والسياسي وانتقاد انجازات الرئيس في المرتبة الأقل اهتماما لدى الجريدة بنسبة 03.22٪ أي اتجاهين محايدين فقط.

و تماشيا مع هذا الترتيب يتضح لنا سيطرة الاتجاه المؤيد على الجريدة وانحيازها لكل ما من شأنه أن يكون ضد النظام والرئيس المترشح أو بالأحرى الفائز في الانتخابات، وهذا ما يميز هذه المرحلة وهي إعلان النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" بالأغلبية الساحقة والمقدرة بنسبة 81.53٪ حسب ما أعلنه وزير الداخلية "الطيب بلعيز"[1]، ومن هنا اتضح اعتراض الجريدة على نتائج الانتخابات

[1] **جريدة الخبر**؛ العدد 7408؛ ص03.

التي نعتت بالمزوَرة، حيث بلغت نسبة المشاركة 51.70٪ وهي النسبة التي وصفتها بالمضخمة، و في سياق آخر ألحت الجريدة على موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس، وكذا على موضوع المقاطعة، مبينة بذلك أن أحزاب المقاطعة نجحت في تنفيذ وعودها، ويبدو ذلك على نسبة المشاركة التي رأت الجريدة أنها مضخمة وغير حقيقية وأن السلطة هي من فبركتها لتركيز سلطتها على الحكم، وقصدت بها حاشية الرئيس التي تريد استمرارية النظام لحماية مصالحها مبينة أن السلطة لا تتألم مهما كانت نسبة المشاركة الحقيقية متدنية كدليل على فساد النظام السلطوي، بينما لم تعط الأولوية لموضوع الحملة الانتخابية نظرا لأن الأمر فصل فيه و النتائج أعلنت، كما لم تركز على موضوع انتقاد انجازات الرئيس كون هذا الطرح لم يجد في وقت الذروة و هو أثناء الحملة الانتخابية، ومما لاحظناه كذلك أثناء تحليلنا لمضمون المواد الاعلامية لجريدة الخبر هو محاولة خلق توازن بين نسبة فوز الرئيس ونسبة المقاطعة، حيث أشارت الجريدة أن المشاركة الضعيفة قللت من فوز بوتفليقة.

	الاتجاه					
المواضيع الرئيسية	مؤيد		معارض		محايد	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	139	51.86	02	100	09	29.03
الترشح للعهدة الرابعة	81	30.22	00	00	04	12.90
الانتخابات الرئاسية	48	17.91	00	00	18	58.06
المجموع	268	100	02	100	31	100

الجدول رقم (18) يمثل فئة الاتجاه وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي خلال المرحلة الرابعة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

تماشيا مع البيانات المطروحة في الجدول نلاحظ احتلال موضوع النظام السياسي القائم للصدارة بنسبة 51.86٪ بتكرار 139 اتجاها مؤيدا للمواضيع المطروحة في هذا الموضوع مقابل اتجاهين معارضين و 09 اتجاهات محايدة، ثم موضوع ترشح الرئيس لعهدة رابعة بنسبة 30.22٪ بتكرار 81 اتجاها مؤيدا مقابل 04 اتجاهات محايدة و لا اتجاه معارض يذكر، و أخيرا موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 17.91٪ بتكرار 48 اتجاها مؤيدا و 18 اتجاها محايدا و لا اتجاه معارض.

نلاحظ من خلال التحليل السابق والجدول الذي يليه أن جريدة الخبر في هذه المرحلة صعدت من تركيزها على موضوع الفساد السياسي خاصة، لتبيان عدم شفافية الانتخابات وعدم مصداقية النتائج المعلن عنها وأعلنت تأييدها لتضخيم نسبة المشاركة، وكذا معارضتها لفوز الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، من خلال التشكيك في صحة الاقتراع، وهذا ما يميز هذه المرحلة عن سابقتها لأننا هنا نقيس تأييدها أو معارضتها للفوز بالعهدة الرابعة و ليس الترشح فقط، و من هنا يتبين لنا محاولة الجريدة مجاراة السياق العام الذي تجري فيه الأحداث و تأثرها بالسياق السياسي الداخلي الخاص بالحراك الشعبي و الغضب و الاعتراضات التي أبداها دعاة المقاطعة و حتى المترشحون للرئاسيات و طغى على معالجتها الاتجاه المعارض للنظام الذي جعلت منه نصب أجندتها الاعلامية.

خلاصة المراحل الأربع السابقة: (فترة الدراسة كاملة).

المواضيع		الاتجاه					
		مؤيد		معارض		محايد	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	484	31.40	06	14.63	09	09.78
	نقد انجازات الرئيس	93	06.03	00	00	07	07.60
	احتكار السلطة	121	07.85	02	04.87	08	08.69
	سيطرة المؤسسة العسكرية	13	0.84	31	75.60	13	14.13
	التغيير	64	04.15	00	00	07	07.60
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	161	10.44	00	00	06	06.52
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	70	04.54	00	00	06	06.52
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	296	19.20	00	00	06	06.52
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	106	06.87	02	04.87	27	29.34
	برودة الحملة الانتخابية	133	08.63	00	00	03	03.26
	المجموع	1541	100	41	100	92	100

الجدول رقم (19) يمثل فئة الاتجاه حسب الفئات الفرعية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال الفترة كاملة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

من خلال الجدول العام الذي يشمل المراحل الأربع للدراسة، أي مرحلة الدراسة كاملة يتضح تأييد الجريدة بصفة ساحقة مقارنة بالاتجاهين المعارض والمحايد، ومثل موضوع الفساد المالي والسياسي جوهر اهتمام الجريدة بنسبة 31.40٪ وبتكرار 484 اتجاها مؤيدا، يليه موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس بنسبة 19.20٪ أي بتكرار 296 اتجاها مؤيدا، ثم موضوع الملف الصحي للرئيس بنسبة 10.44٪ وبتكرار مقدر ب161 اتجاها مؤيدا، يليه من حيث الأهمية موضوع برودة الحملة الانتخابية بتكرار 133 اتجاها مؤيدا ونسبة

08.63٪، لنصل إلى موضوع احتكار السلطة بنسبة 07.85٪ وبتكرار 121 اتجاها مؤيدا، ثم موضوع المقاطعة بنسبة 06.87٪ و بتكرار 106 اتجاها مؤيدا، يليه موضوع انتقاد انجازات الرئيس نسبة 06.03٪ أي بمعدل 93 اتجاها مؤيدا، وصولا إلى موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة الذي بلغ نسبة 04.54٪ أي ما يساوي 70 اتجاها مؤيدا، ثم موضوع التغيير بنسبة 04.15٪ و بتكرار قدر ب64 اتجاها مؤيدا، ليبقى موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية كآخر اهتمامات الجريدة بنسبة 00.84٪ و13 تكرارا من مجموع الاتجاهات المؤيدة.

أمَا الاتجاه المعارض فلم يشكل سوى أربع مواضيع بنسب جد قليلة مقارنة بالاتجاه السابق وتتمثل في موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية بنسبة 75.60٪ بتكرار 31 اتجاها معارضا، يليه موضوع الفساد المالي والسياسي بنسبة بـ 14.63٪ بمجموع 06 اتجاهات معارضة، فيما شكلت نسبة 04.87٪ والتي اشتركت هذه الاخيرة في كل من موضوع احتكار السلطة و موضوع المقاطعة بمجموع اتجاهين معارضين فقط، ولم يحصل باقي المواضيع الفرعية على أي اتجاه معارض.

فيما بخص الاتجاه المحايد فقد شكَل موضوع المقاطعة نسبة 29.34٪ بـ27 اتجاها محايدا، ثم موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية بنسبة 14.13٪ بمجموع 13 اتجاها محايدا، يليه موضوع الفساد المالي والسياسي بنسبة 09.78٪ وبتكرار 09 اتجاهات محايدة، لنصل إلى موضوع احتكار السلطة بنسبة 08.69٪ بتكرار 08 اتجاهات محايدة، يليه موضوعي التغيير ونقد انجازات الرئيس بنسبة07.60٪ ما يعادل 07 اتجاهات محايدة، فيما تقاسم كل من موضوع الملف الصحي للرئيس، والاحتجاجات ضد العهدة الرابعة وتحيز الادارة لصالح الرئيس نفس المرتبة بنسبة 06.52٪ بمجموع 06 اتجاهات محايدة، ليبقى موضوع برودة الحملة الانتخابية آخر موضوع من حيث الحياد بنسبة 03.26٪ ما يعادل 03 اتجاهات محايدة فقط.

واستنادا إلى هذا الترتيب من حيث النسب الذي هو ترتيب حسب الأولوية التي أعطتها الجريدة لكل موضوع على حدى خلال فترة الدراسة كاملة، نستنتج العديد من الملاحظات والتي لا تختلف عما تطرقنا إليه في كل مرحلة من المراحل الأربع كون الجريدة حافظت على نفس الوتيرة تقريبا في معالجتها للمواضيع الفرعية المعروضة، و في هذا السياق يمكن القول أن الجريدة ركزت إلى حد بعيد على الاتجاه المؤيد بصفة تكاد تكون مطلقة إذا ما قارناها بالاتجاهين الآخرين، حيث شكّل موضوع الفساد السياسي والمالي محور اهتمام جريدة الخبر، خلال مختلف المراحل، حاولت الجريدة من خلال هذا التركيز ترسيخ صورة ذهنية لدى القارئ حول قضايا الفساد المالي والسياسي، كما أعربت الجريدة عن تأييدها لموضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس عن طريق التطرق لمختلف الخروقات التي قامت بها الادارة سواء قبل إعلان الرئيس ترشحه، بعده، أثناء الحملة الانتخابية، وحتى أثناء عمليات الاقتراع والفرز، وقامت الجريدة على التركيز على كل ما يخص الرئيس المترشح ومنشطي حملته الانتخابية، خاصة منها ما شمل الملف الصحي للرئيس فتارة تصفه بالمعاق وتارة أخرى بالمريض وأخرى بالعجوز ومرات بالعليل والمقعد، و كان التركيز على هذا الملف خاصة قبل وبعد إعلان الترشح لتبيان لا شرعية ترشحه مبرزة بذلك عدم قدرته على إدارة شؤون البلاد، واعتبرت ترشح الرئيس لعهدة رابعة تجاوزا، رغم تناقص التعرض لهذا الموضوع في المراحل التالية لهذه المرحلة، كما نال موضوع انتقاد انجازات الرئيس الحظ الوافر من الاتجاهات المؤيدة، فقد محورت الجريدة طرحها في كثير من الأحيان خاصة بعد إعلان الترشح حول الانتقادات والتقييم السلبي لحصيلة الرئيس خلال عهداته الثلاث السابقة، وتناقص هذا الطرح تدريجيا بعد هذه المرحلة، بينما احتلت مواضيع أخرى خلال المراحل المتقدمة اهتماما خاصا منها موضوع الحملة الانتخابية الذي تطرقت له الجريدة بصفة مطلقة خاصة أثناء الحملة الانتخابية، محاولة بذلك ابراز الخلل الذي شهدته الحملة حسبها وأهم ما ميزها غياب المترشح الرئيس، وانصراف المترشحين الباقين إلى الصراعات والتقاتل فيما بينهم، كما تبين من هذا الطرح أن الجريدة ساندت إلى حد بعيد ما نادى به

الكثيرون فيما يخص أن النتائج محسومة مسبقا لصالح الرئيس، ما جعلها تنحاز إلى جانب التغيير أحيانا والمقاطعة أحيانا أخرى، وقد أولت موضوع المقاطعة أهمية كبيرة محاولة بذلك دفع الجمهور القارئ إلى العزوف عن المشاركة واللجوء إلى خيار المقاطعة كون الطريق إلى التغيير –حسبها– أصبح مشلولا منذ ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، ولم ينل موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية اهتماما واسعا حيث كان ضمن آخر أولويات الجريدة، بل وطغى عليه الاتجاه المعارض لأن الجريدة بينت في أكثر من فرصة أن الرئيس هو الوحيد المسيطر على زمام الأمور في البلاد وأن المؤسسة العسكرية هي جزء فقط و لم تعد الكل كما عهدناها في فترات سابقة.

	الاتجاه					
المواضيع الرئيسية	مؤيد		معارض		محايد	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	775	50.29	39	95.12	44	47.82
الترشح للعهدة الرابعة	527	34.19	00	00	18	19.56
الانتخابات الرئاسية	239	15.50	02	04.87	30	32.60
المجموع	1541	100	41	100	92	100

الجدول رقم (20) يمثل فئة الاتجاه وعناصرها حسب الفئات الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال الفترة كاملة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

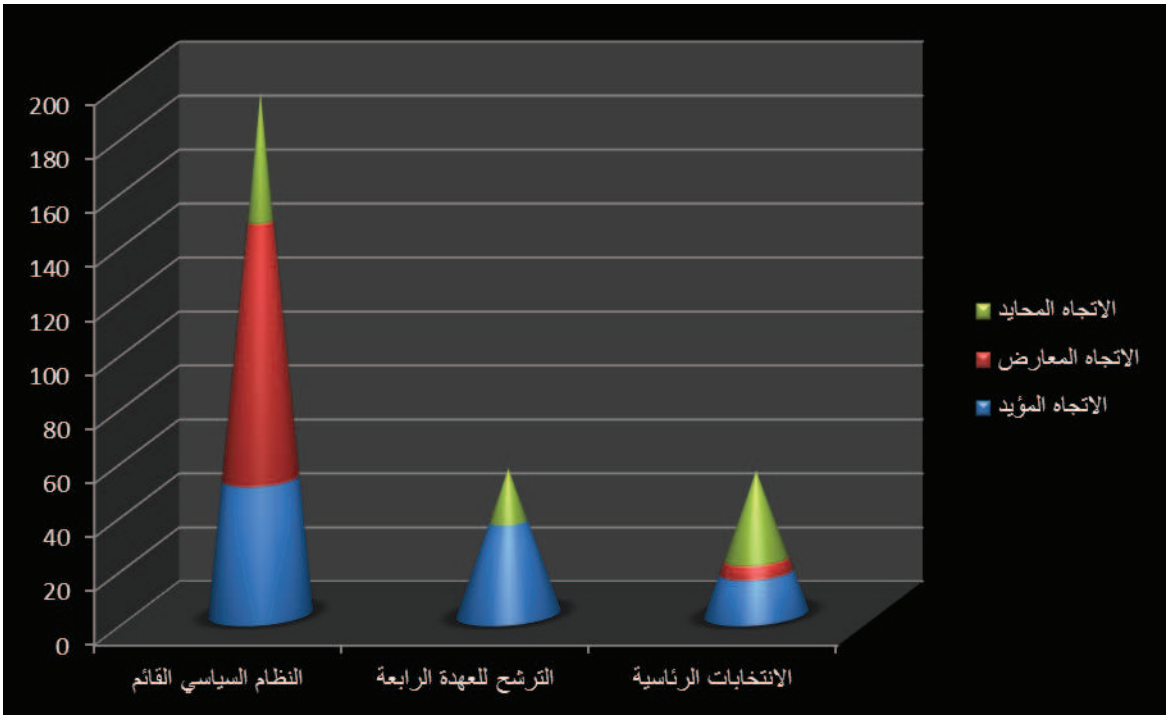

الشكل رقم (02) تبين فئة الاتجاه وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال فترة الانتخابات الرئاسية لـ2014.

مما سبق يمكن التوصل إلى أن النسبة الغالبة و المقدرة ب50.29٪ بتكرار 775 اتجاها مؤيدا كانت من نصيب موضوع النظام السياسي القائم مقابل 39 اتجاها معارضا و 44 اتجاها محايدا، ثم موضوع ترشح الرئيس لعهدة رابعة بنسبة 34.19٪ بتكرار 775 اتجاها مؤيدا مقابل 18 اتجاها محايدا و لا اتجاه معارض، يليه موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 15.50٪ بتكرار قدره 239 اتجاها مؤيدا مقابل اتجاهين معارضين و 30 اتجاها محايدا.

من هنا نلاحظ تصدر موضوع النظام السياسي القائم الاتجاه المؤيد ، ونقصد بالتأييد هنا تأييد كل ما من شأنه أن يكون مؤشرا لفساد النظام الحاكم وسلطويته واستبداده، محاولة بذلك مواكبة الأجندة الاعلامية الدولية وموازية للظروف السياسية الاقليمية والدولية وحتى المحلية التي تم التطرق إليها سابقا، حيث قامت الجريدة بتسطير أجندة إعلامية تتوازى

وخطها الافتتاحي وكذا توجهها السياسي الذي لاحظنا من خلال النتائج المتوصل إليها في نهاية تحليلنا لفئة الاتجاه أنه معارض للنظام السياسي القائم و لشخص الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بصفة خاصة، وتأييد الجريدة للتغيير والمقاطعة، ونلمس ذاتية الجريدة في المعالجة وعدم حيادها الذي من المفروض أن تلتزمه، ومن هنا فلم تكن الجريدة موضوعية في طرحها وانحازت إلى جانب معين محاولة بذلك فرض أجندتها الاعلامية على الجمهور وتعبئته ضمن التوجه السياسي الذي تبنته إزاء الحدث، وتركيزها على تأطير الحدث بإطار تراه هي مناسبا لجعل الجمهور يراه كما تؤطره هي بدلا من تكوين مواطن واع بحقوقه وواجباته و دفعه للمشاركة بفعالية في صناعة القرار.

ومما سبق يمكن التوصل إلى أن الجريدة حافظت على اتجاهها المعارض للعهدة الرابعة خلال جميع المراحل بغض النظر عن متغيرات و مستجدات و ظروف كل مرحلة.

ثانيا: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الفاعلين.

نرمي من خلال هذه الفئة إلى الوصول إلى المحركين السياسيين الذين اعتمدتهم الجريدة في طرح مضامينها وذلك لتدعيم النتائج المتوصل إليها في الفئة السابقة.

I. **المرحلة الأولى:** قبل إعلان الترشح.

المواضيع	الفاعلين				
		مؤيد		معارض	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	20	23.52	02	18.18
	نقد انجازات الرئيس	15	20.83	02	18.18
	احتكار السلطة	06	07.05	01	09.09
	سيطرة المؤسسة العسكرية	05	05.88	02	18.18
	التغيير	03	03.52	00	00
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	20	23.52	03	27.27
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	00	00	00	00
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	12	14.11	01	09.09
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	04	04.70	00	00
	برودة الحملة الانتخابية	00	00	00	00
	المجموع	85	100	11	100

الجدول رقم (21) يمثل فئة الفاعلين وعناصرها حسب المواضيع الفرعية مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية لـ2014.

من خلال بيانات الجدول الموضحة أعلاه نلاحظ أن الجريدة في هذه المرحلة استندت إلى الفاعلين السياسيين المعارضين للعهدة الرابعة للرئيس والمؤيدين لمجموعة من المواضيع

المطروحة، فقد شكل الفاعلون الموظفون في طرح موضوع الفساد السياسي والمالي وموضوع الملف الصحي للرئيس أكبر نسبة مقدرة ب23.52٪ أي ما يساوي 20 فاعلا سياسيا مؤيدا لهذين الموضوعين، تليها نسبة 20.83٪ أي 15 فاعلا سياسيا مؤيدا لموضوع نقد انجازات الرئيس، ثم موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس المترشح بنسبة 14.11٪ أي بعدد فاعلين مؤيدين لهذا الموضوع يقدرون ب12 فاعلا سياسيا، انتقالا إلى نسبة 07.05٪ أي 06 فاعلين سياسيين مؤيدين لموضوع احتكار السلطة، ثم 05 فاعلين سياسيين مؤيدين لموضوع سيطرة المؤسسة العسكرية بنسبة 05.88٪، وصولا إلى موضوع المقاطعة بنسبة 04.70٪ أي ما يعادل 04 فاعلين سياسيين مؤيدين لهذا الموضوع، لتنتهي الجريدة إلى موضوع التغيير بنسبة 03.52٪ أي 03 فاعلين سياسيين مؤيدين اعتمدتهم الجريدة في طرح هذا الموضوع، فيما لم ينل موضوعي الحملة الانتخابية والاحتجاجات ضد العهدة الرابعة أي تكرار نظرا لعدم ورود هذين الموضوعين في مضامين الجريدة خلال هذه الفترة و قد تم توضيح ذلك في فئة المواضيع.

أمَا الفاعلين السياسيين المعارضين للمواضيع المطروحة والمؤيدين أصلا لحدث العهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذين وظفتهم الجريدة في هذه المرحلة فلم يشكلوا سوى 03 فاعلين معارضين بنسبة 27.27٪ من مجموع النسب المعارضة للمواضيع المذكورة وقد مثلت هذه النسبة موضوع الملف الصحي للرئيس، ثم اشترك كل من موضوع الفساد السياسي والمالي، وموضوع انتقاد انجازات الرئيس، وموضوع سيطرة المؤسسة العسكرية في مرتبة واحدة بنسبة 18.18٪ أي بتكرار فاعلين سياسيين معارضين لكل من هذه المواضيع، وصولا لموضوعي احتكار السلطة وتحيز الادارة لصالح الرئيس المترشح بنسبة 09.09٪ أي ما يعادل فاعل سياسي وحيد معارض لهذين الموضوعين، فيما لم تستند الجريدة لأي فاعل سياسي معارض للمواضيع المتبقية.

انطلاقا من هذا الترتيب التنازلي نستطيع الوصول لنتيجة مفادها تحيز جريدة الخبر إلى جانب المعارضة الرافضة لترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة، وذلك من خلال توظيفها للفاعلين السياسيين المعارضين (المؤيدين حسب دراستنا للمواضيع السلبية المطروحة)، على حساب الفاعلين السياسيين المؤيدين للرئيس المترشح (المعارضين حسب دراستنا للمواضيع المطروحة)، و يتضح هذا جليا من خلال النسب المتوصل إليها سابقا، وهذا ما يؤكد ويدعم بصفة مطلقة النتائج المتطرق إليها حسب الفئة السابقة حول اتجاه الجريدة المعارض للعهدة الرابعة، وقد ركزت الجريدة على توظيف بعض الشخصيات السياسية المعنوية والطبيعية، والممثلة أساسا في دعاة المقاطعة أهمهم حسب المضامين التي خضعت للتحليل رئيس حركة مجتمع السلم "عبد الرزاق مقري" وهو أحد أطراف المعارضة التي ترفض النظام و تندد عدم شرعية العهدة الرابعة للرئيس، والذي دعا رئيس الجمهورية إلى تحمل مسؤوليته اتجاه الاصلاحات التي وعد بها في أفريل 2011، كما يرى أن الاصلاحات السياسية أفرغت من محتواها وهيمنت عليها عقلية الوصاية و منطق الأغلبية مما قد يتسبب في توسيع دائرة العزوف الانتخابي[1]، كما حاولت الجريدة من خلال هذا الانحياز المقصود تدعيم توجهها واقتباس آراء وانتقادات الفاعلين السياسيين المعارضين الذين جعلت منهم محركين أساسيين في طرح مضامينها، كما بادرت بالاستشهاد بالعديد من الهيئات والمؤسسات والأحزاب السياسية الأخرى وكذا الشخصيات التي كان من ضمنها المترشحون الخمس الذين ترشحوا إلى جانب الرئيس، والذين عمدوا إلى نقد الرئيس بشتى الوسائل وبكل الطرق لتخفيف وزنه وترجيح الكفة لصالحهم عن طريق نقد انجازاته، و محاولة تشويه صورة الرئيس باستخدام قضايا الفساد

---

[1] غارو حسيبة؛ **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر)**؛ مذكرة ماجستير؛ باشؤاف الاستاذ نايت عبد الرحمن عبد الكريم؛ جامعة مولود معمري بتيزي وزو؛ كلية الحقوق و العلو م السياسية؛ قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية؛ 2012؛ ص269.

المدوية وكذا الملف الصحي للرئيس، ولم تعتمد الجريدة سوى بعض الفاعلين المؤيدين للرئيس للاستشهاد بأقوالهم أو ردود أفعالهم إزاء الانتقادات والتهم الموجهة سواء للرئيس أو حاشيته، و لكن هذا لا يشفع للجريدة التي أثبتت عدم حيادها نحو الحدث.

	الفاعلين			
المواضيع الرئيسية	مؤيد		معارض	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	49	57.64	07	63.63
الترشح للعهدة الرابعة	32	37.64	04	36.36
الانتخابات الرئاسية	04	04.70	00	00
المجموع	85	100	11	100

الجدول رقم (22) يمثل فئة الفاعلين وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية لـ2014.

خلال هذه المرحلة اتضح جليا استعانة الجريدة بمحركين سياسيين تمثلوا في شخصيات معارضة للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و هذا ما يوضحه الجدول أعلاه، حيث شكل عدد الفاعلين السياسيين المؤيدين للمواضيع المطروحة ضمن انتقادات النظام السياسي القائم فارقا كبيرا بتكرار 49 فاعلا سياسيا مؤيدا مقارنة ب07 فاعلين فقط معارضين للمواضيع المطروحة ضد النظام القائم، وهذا ما يثبت رفض الجريدة للنظام القائم ما جعلها تحاول من خلال أجندتها الاعلامية المطروحة توجيه الجمهور الجزائري إلى الإيمان بضرورة التغيير، فيما شكل عدد الفاعلين السياسيين المؤيدين للمواضيع المطروحة ضمن انتقادات الترشح للعهدة الرابعة 32 فاعلا مؤيدا أي معارضا للعهدة الرابعة، مقارنة ب 04 فاعلين فقط معارضين للمواضيع المطروحة أي المؤيدين لترشح الرئيس وركزت الجريدة ضمن هذا الموضوع على كل ما من شأنه أن يجعل من العهدة الرابعة للرئيس

حدثا غريبا، أما موضوع الانتخابات الرئاسية فقد وظفت 04 فاعلين سياسيين معارضين للانتخابات، و لم يتم توظيف أي طرف محايد.

وهذا ما يوحي بمعارضة الجريدة المبدئية للعهدة الرابعة رغم عدم اليقين من ترشح الرئيس من عدمه، وهذا من خلال انحيازها لجانب المعارضة، وتركيزها على الاستناد إلى دعاة المقاطعة وحتى عند توظيف الفاعلين السياسيين المعارضين للمواضيع المطروحة والذين هم في الأصل مؤيدين للعهدة الرابعة كان استعمالهم من باب السخرية والتنكيت، وحتى الاتهامات والاستخفاف سواء فيما يخص الرئيس وحاشيته.

أمَا بالنسبة للمترشحين فرغم دعم الجريدة لمعارضة العهدة الرابعة في هذه المرحلة إلا أنها لم تبد دعما لمترشح معين، ولم تسعى إلى ابراز أي جهة معينة، لأنها رأت أن التغيير هو السبيل الوحيد لإخراج البلاد مما هي فيه، و أول خطوة هي مقاطعة الانتخابات.

II. المرحلة الثانية: بعد إعلان الترشح للعهدة الرابعة.

المواضيع		الفاعلين			
		مؤيد		معارض	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	30	18.86	02	05.71
	نقد انجازات الرئيس	22	13.83	02	05.71
	احتكار السلطة	20	12.57	03	08.57
	سيطرة المؤسسة العسكرية	05	03.14	15	42.85
	التغيير	15	09.43	00	00
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	18	11.32	04	11.42
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	12	07.54	05	14.28
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	29	18.23	03	08.57
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	06	03.77	00	00
	برودة الحملة الانتخابية	02	01.25	01	02.85
	المجموع	159	100	35	100

الجدول رقم (23) يمثل فئة الفاعلين وعناصرها حسب المواضيع الفرعية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الثانية للانتخابات الرئاسية لـ2014..

تبين بيانات الجدول الموضحة أعلاه مختلف الشخصيات السياسية التي صنعت حدث رئاسيات 2014 عموما وحدث العهدة الرابعة خصوصا، حيث يتضح بداية أن الجريدة وظفت 30 شخصية أو منددة بالفساد السياسي والمالي بنسبة 18.86٪ من مجموع النسب الممثلة للفاعلين السياسيين المؤيدين للمواضيع المطروحة، وفي المرتبة الثانية استخدمت الفاعلين السياسيين المؤيدين لموضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس والمقدرين بـ29 فاعلا مؤيدا أي ما يقارب نسبة 18.23٪، ويأتي موضوع نقد انجازات الرئيس في المرتبة الثالثة

بتكرار 22 فاعلا سياسيا مؤيدا بنسبة مقدرة ب13.83٪، ثم موضوع احتكار السلطة بنسبة 12.57٪ أي ما يساوي 20 فاعلا سياسيا مؤيدا، و يليه في مرتبة موالية 18 فاعلا مؤيدا لموضوع الملف الصحي للرئيس بنسبة 11.32٪، لنصل إلى موضوع التغيير الذي استعملت فيه الجريدة 15 فاعلا سياسيا مؤيدا لهذا الموضوع بنسبة قدرت ب09.43٪، ثم الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة الذي استخدمت فيه الجريدة 12 فاعلا سياسيا مؤيدا للموضوع بنسبة 07.54٪، لتستند الجريدة بعدها إلى 06 شخصيات من دعاة المقاطعة بنسبة 03.77٪ من النسبة العامة للفاعلين المؤيدين، ليشكل التكرار 05 عدد الفاعلين السياسيين المؤيدين لموضوع سيطرة المؤسسة العسكرية، ليبقى موضوع الحملة الانتخابية كآخر اهتمام للجريدة باستعمال فاعلين سياسيين مؤيدين فقط في هذه المرحلة بنسبة 01.25٪.

أمَا الفاعلين السياسيين المعارضين للمواضيع المطروحة من طرف الجريدة فلم تخصص لهم الجريدة مكانة كبيرة سوى 35 فاعلا معارضا مقارنة ب159 فاعلا مؤيدا للمواضيع المطروحة وكان أهم المواضيع سيطرة المؤسسة العسكرية الذي حاز على نسبة مقدرة ب42.85٪ أي ما يعادل 15 فاعلا معارضا من مجموع الفاعلين المعارضين الموظفين في مضامينها، يليه موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة بتكرار 05 فاعلين سياسيين معارضين أي بنسبة 14.28٪، ثم 04 فاعلين سياسيين معارضين لموضوع الملف الصحي للرئيس بنسبة 11.42٪، يليه موضوعي احتكار السلطة وتحيز الادارة لصالح الرئيس بنسبة مقدرة بـ08.57٪ أي ما يعادل 03 فاعلين معارضين للموضوع، فيما استندت الجريدة إلى فاعلين سياسيين معارضين فيما يخص موضوعي الفساد السياسي والمالي، ونقد انجازات الرئيس بنسبة مقدرة ب05.71٪، وفي الأخير موضوع الحملة الانتخابية بنسبة 02.85٪، مما يعني استناد الجريدة على فاعل معارض وحيد في هذا الموضوع دون توظيف أي اتجاه محايد فيما يخص موضوع المقاطعة.

تتميز هذه المرحلة عن سابقتها في كونها تعتبر مرحلة جلاء الضبابية التي اتسمت بها المرحلة السابقة، حيث تم الاعلان الرسمي في هذه المرحلة عن ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، مما أدى إلى تصعد حدة الصراع بين الفاعلين السياسيين، ومن خلال الترتيب الموضح أعلاه نلمس اعتماد الجريدة على الفاعلين السياسيين المؤيدين للطرح الذي تعمدت تأطيره في إطار معارضة العهدة الرابعة للرئيس، وخاصة في هذه الفترة فقد تزامنت مع قضايا الفساد والفضائح التي أفرزتها بعض مشاريع الرئيس السابقة، وقد تعمدت الجريدة الاستناد إلى دعاة المقاطعة، والتغيير، وكذا شخصيات، والمسؤولين السياسيين السابقين منهم رئيس الحكومة الأسبق "مولود حمروش"، وبعض الشخصيات الأمنية التي تحفظت على ترشح الرئيس بسبب الملف الصحي، كما استندت الجريدة في هذه المرحلة إلى مؤيدي الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة، بل وإلى نشطاء في الحركات الاحتجاجية المنددة بترشح الرئيس، منهم "أميرة راوي" من حركة "بركات" وشخصيات أخرى تابعة لحركة "رفض" كما استعرضت بنطاق واسع الأحزاب السياسية الداعية للمقاطعة وأخرى داعية إلى فرض مرحلة انتقالية، وتزامن هذا الطرح كذلك مع الرسالة التي وجهها الرئيس السابق "اليامين زروال" للشعب بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتي يفهم منها –حسب الجريدة– معارضته لترشح الرئيس، وكذا الأوضاع الأمنية بولاية غرداية والصراعات الطائفية التي عجزت السلطة عن استدراكها، ما جعل الجريدة تتهم السلطة بالعجز والفساد واحتكار السلطة، ولكن على لسان الفاعلين السياسيين المعارضين في كثير من الأحيان.

ومن هنا يؤخذ على الجريدة تحيزها لصالح المعارضة في هذه المرحلة كذلك، وعدم الموضوعية التي كان من الأجدر الالتزام بها، و كذا ما قامت به في إطارترتيبها لأجندة تسعى من خلالها على ما يبدو للتأثير على الجمهور المتلقي.

المواضيع الرئيسية	الفاعلين			
	مؤيد		معارض	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	92	57.86	22	62.85
الترشح للعهدة الرابعة	59	37.10	12	34.28
الانتخابات الرئاسية	08	05.03	01	02.85
المجموع	159	100	35	100

الجدول رقم (24) يمثل فئة الفاعلين وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الثانية للانتخابات الرئاسية لـ2014.

من خلال الجدول يتبين سيطرة موضوع النظام السياسي القائم على النسب المتقدمة حيث احتل نسبة 57.86٪ بتكرار 92 فاعلا مؤيدا، مقابل 22 فاعلا معارضا، ثم موضوع الترشح للعهدة الرابعة بنسبة 37.10٪ بتكرار 59 فاعلا مؤيدا و 12 فاعلا معارضا، يليه موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 05.03٪ بتكرار 08 فاعلين مؤيدين يقابله فاعل وحيد معارض.

نلاحظ من خلال التحليل الذي قمنا به سابقا أن الجريدة اعتمدت الفاعلين السياسيين المؤيدين للمواضيع التي طرحتها و الذين يعدون معارضين لترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" على حساب الفاعلين السياسيين الموالين لترشح الرئيس و المتمثلين أساسا في الأحزاب السياسية التي أعلنت ولاءها للرئيس و سندها للاستمرارية، و من هنا فقد اعتمدت الجريدة بشكل لافت الشخصيات التي شهدت على فساد النظام و هشاشته و سلطويته، و كذا شخصيات انتقدت انجازات الرئيس و طالبت بكشف حصيلته و محاسبته على الأموال التي صرفت خلال العهدات الثلاث، و كذا الفاعلين المراقبين و منهم المترشحون الخمس للرئاسيات الذين طالبوا بكشف حقيقة الملف الصحي للرئيس محاولين بذلك اضفاء

اللامشروعية على ترشح الرئيس، كونه أحضر شهادة طبية من مستشفى عسكري فرنسي و هذا عكس ما هو مطلوب في القانون (أطباء محلفين)، إضافة إلى الشغور الذي طبع المرحلة السابقة و التي كان من المفروض فيها تفعيل المادة 88 من الدستور، إلا أن الادارة حسب الجريدة كانت منحازة بشكل كلي إلى جانب الرئيس المترشح، أما بخصوص سيطرة المؤسسة العسكرية فالجريدة تؤمن بأنه لم يعد لها ثقل كما كانت عليه من قبل و لذلك لم تولها القدر الكافي بل نرى أنها اعتمدت الفاعلين المعارضين لهذه الفكرة، و في هذا الصدد يقول "عبد الرزاق مقري" بأنه في عهد بوتفليقة أصبحت القرارات المهمة تتقاسمها الرئاسة و المؤسسة الأمنية العسكرية مع المحافظة على هامش واسع للرئيس[1]، فيما لم يلق موضوع الانتخابات الرئاسية أهمية قصوى سوى ما تعلق بالفاعلين السياسيين من دعاة المقاطعة الذين يؤمنون بأن مقاطعة الانتخابات أمر لابد منه لأن النتائج محسومة بمجرد ترشح الرئيس.

[1] عبد الرزاق مقري؛ **مرجع سابق**؛ ص08.

III. المرحلة الثالثة: أثناء الحملة الانتخابية.

المواضيع		الفاعلين			
		مؤيد		معارض	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	20	18.18	04	17.39
	نقد انجازات الرئيس	12	10.90	02	08.69
	احتكار السلطة	05	04.54	00	00
	سيطرة المؤسسة العسكرية	02	01.81	06	26.08
	التغيير	05	04.54	00	00
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	12	10.90	04	17.39
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	13	11.81	02	08.69
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	15	13.63	03	13.04
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	16	14.54	01	04.34
	برودة الحملة الانتخابية	10	09.09	01	04.34
	المجموع	110	100	23	100

الجدول رقم (25) يمثل فئة الفاعلين وعناصرها حسب المواضيع الفرعية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الثالثة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

تمثل بيانات الجدول الموضحة أعلاه نسب الفاعلين الذين اعتمدتهم الجريدة في طرح مضامينها، حيث تشكل أغلبهم فئة المؤيدين للمواضيع المتطرق لها في هذه المرحلة التي تمثل مرحلة الذروة في العملية الانتخابية، ومن هنا فقد شكل موضوع الفساد المالي والسياسي المرتبة الأولى من حيث استعمال الفاعلين المؤيدين لهذا الموضوع بتكرار يقدر بـ20 فاعلا مؤيدا أي ما يعادل 18.18٪ من مجموع النسب المعبرة عن الفاعلين المؤيدين للمواضيع المطروحة، يليه في المرتبة الثانية موضوع المقاطعة بنسبة 14.54٪ و بتكرار

قدره 16 فاعلا مؤيدا للموضوع، ثم يليه موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس بتكرار 15 فاعلا مؤيدا للموضوع أي ما نسبته 13.63٪، وصولا إلى نسبة 11.81٪ بتكرار 13 فاعلا مؤيدا لموضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة، يليه من حيث عدد الفاعلين المؤيدين الموظفين في المضمون موضوعي الملف الصحي للرئيس وانتقاد انجازات الرئيس بنسبة 10.90٪ بتكرار 12 فاعلا مؤيدا، لتأتي نسبة 09.09٪ والتي وظف فيها 10 فاعلين مؤيدين لموضوع برودة الحملة الانتخابية، وفي مرتبة موالية نجد موضوعي احتكار السلطة والتغيير بنسبة 04.54٪ أي 05 فاعلين مؤيدين لكل موضوع، فيما مثلت النسبة المتبقية والمقدرة بـ01.81٪ وبتكرار 02 فاعلين مؤيدين من نصيب موضوع سيطرة المؤسسة العسكرية.

فيما احتل موضوع سيطرة المؤسسة العسكري المرتبة الأولى التي عدد الفاعلين المعارضين لهذا الموضوع والمقدر بـ06 فاعلين أي ما يساوي نسبة 26.08٪ من مجموع النسب الممثلة للفاعلين المعارضين المعتمدين في طرح المواضيع المحددة في دراستنا، يليه موضوعي الفساد السياسي والمالي وموضوع الملف الصحي للرئيس بنسبة مقدرة ب17.39 وبتكرار 04 فاعلين معارضين للموضوع، ثم نسبة 13.04٪ التي يمثلها موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس بمعدل 03 فاعلين معارضين، وصولا إلى موضوعي نقد انجازات الرئيس والاحتجاجات ضد العهدة الرابعة بنسبة 08.69٪ بتكرار فاعلين معارضين فقط، وفي الأخير موضوعي المقاطعة و موضوع الحملة الانتخابية بنسبة 04.34٪ بتكرار فاعل معارض وحيد، فيما لم يشكل موضوعي احتكار السلطة و التغيير أي فاعل معارض.

وتماشيا مع هذا الترتيب نستطيع استخلاص جملة من الملاحظات أهمها تركيز الجريدة في هذه المرحلة الممثلة بمرحلة الحملة الانتخابية والتي تعد أهم مرحلة في دراستنا هذه على الفاعلين المؤيدين للمواضيع المطروحة، حيث قامت جريدة الخبر في فترة الحملة الانتخابية باختيار الفاعلين المعارضين للرئيس واستثمرت انتقاداتهم فيما يخص انجازات الرئيس المترشح والتي ترمي من خلالها إلى إثبات فشل الاصلاحات التي قام بها الرئيس في

محاولة منها للتقليل من شأن حصيلة الرئيس التي قال عنها مدير حملة بوتفليقة "عبد العزيز بلخادم" أنها ما يميز الرئيس المترشح عن بقية المترشحين الذين لا يملكون أي حصيلة بل مجرد وعود، بينما دافع في إحدى حواراته مع قناة النهار الفضائية ردا على أسئلة الصحفي عن انجازات الرئيس بقوله أن أي حصيلة تحتوي الايجاب والسلب، وأن الرئيس لا يملك خاتم سليمان[1] فيما يرى آخرون أن ما توفر للرئيس الحالي من موارد مالية لم يتوفر لمن سبقه في الحكم، حتى أن المتتبعين للشأن الجزائري يصفونها بالبلد الغني والشعب الفقير[2]، وفي الظاهر تبدو جريدة الخبر غير متحمسة لتغطية نشاطات مدراء حملة الرئيس الذين وصفتهم بالوكلاء، وقد كانت أكثر سعيا لإبراز دور معين في مضامينها الاعلامية للإدارة التي كانت غالبا يقصد بها السلطة، وفي السياق نفسه انحازت الجريدة لإبراز الفعل السياسي لدعاة المقاطعة، وكذا العرض الموسع للاحتجاجات والمواجهات التي لقيها وكلاء بوتفليقة أثناء تنشيطهم لحملة الرئيس في مختلف الولايات، وأبدت الجريدة في هذه المرحلة تحيزا لموضوعي التغيير والمقاطعة في إشارة منها لغياب مترشح ذو ثقل في الساحة، مع غياب الرئيس المترشح وعدم قدرة الوكلاء على احتواء الأزمة إضافة إلى ظهور قنوات خاصة موالية للرئيس والحملة الشرسة التي تعرض لها المترشح "علي بن فليس"، إضافة إلى البرودة التي ميزت الحملة الانتخابية في ظل غياب سياسة المناظرة بين المترشحين مثلما يحدث في الانتخابات النظيرة الفرنسية.

---

[1] نقلا عن حوار مع "عبد العزيز بلخادم"؛ **مرجع سابق**.

[2] فتحي بولعراس؛ **مرجع سابق**؛ ص06.

وفي هذا الإطار تبرز الذاتية في الطرح التي تعمدتها الجريدة في محاولة جاهدة منها لتوجيه الرأي العام لتوجهها السياسي الذي يبدو معارضا للنظام برمته وللرئيس المترشح بصفة خاصة، وكذا محاولتها تأطير الرئيس ضمن إطار تراه هي مناسبا مع فرض هذا الإطار المعين على جمهور قرائه.

	الفاعلين			
المواضيع الرئيسية	مؤيد		معارض	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	44	40	12	52.17
الترشح للعهدة الرابعة	40	36.36	09	39.13
الانتخابات الرئاسية	26	23.63	02	08.69
المجموع	110	100	23	100

الجدول رقم (26) يمثل فئة الفاعلين وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الثالثة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

من خلال البيانات الموضحة أعلاه نلاحظ أن النسبة الغالبة كانت من نصيب موضوع النظام السياسي القائم و المقدرة ب40٪ بتكرار 44 فاعلا مؤيدا يقابله 12 فاعلا معارضا للموضوع، ثم موضوع الترشح للعدة الرابعة بنسبة 36.36٪ بتكرار قدره 40 فاعلا مؤيدا يقابله 09 فاعلين معارضين، و أخيرا موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 23.63٪ بتكرار 26 فاعلا مؤيدا يقابله فاعلين معارضين فقط.

من خلال الجدول العام المبين أعلاه والتحليل الذي سبقه يمكن التوصل إلى أن الجريدة اعتمدت الفاعلين المؤيدين لمواضيعها المطروحة بشكل كمي معتبر، أكثر منه الفاعلين المعارضين لمضامينها التي تعد في مجملها ضد النظام و الرئيس المترشح، ومن هنا كان اختيار الفاعلين الأساسيين الذين يحركون المضمون، فاختارت الجريدة المؤيدين لموضوع

النظام السياسي القائم وعيوبه بصفة تكاد تكون أقرب إلى الفاعلين المؤيدين لموضوع الترشح للعهدة الرابعة، الذي يخص الرئيس والذين هم في الأصل معارضين ومنددين بهذه العهدة، و حاولت الجريدة من خلال هذا الطرح تبيان عدم صلاحية النظام لخيار الاستمرارية و مدعمة لخيار التغيير، وكذا عدم مشروعية العهدة الرابعة للرئيس من خلال طرحها لمختلف المواضيع التي من شأنها التخفيف أو الحد من شعبية الرئيس ومكانته لدى الجمهور وهز الثقة بينه وبين المصوتين له خلال العهدات الثلاث السابقة، كما لجأت إلى العرض الموسع لنشاط دعاة المقاطعة، ولم تبد أي دعم لأي مترشح من المترشحين الخمس الذين ترشحوا لهذا الحدث الرئاسي، ومما يلاحظ فإن الجريدة قامت باستثمار حتى أقوال بقية المترشحين ليس دعما لهم، وإنما استغلالا للظرف ومحاولة لخلق إطار خاص لحدث العهدة الرابعة و التركيز على شخصية الرئيس المترشح من خلال متابعة ملفه الصحي والانتقادات الموجهة له، يتزامن هذا الطرح مع ما ميز هذه الفترة من حراك شعبي وسياسي على الصعيدين الدولي والمحلي، فيما لم تول الفاعلين المعارضين لمواضيعها المطروحة اهتماما كبيرا، و لم يكن تطرقها لهم إلا من باب الوصف والانتقاد.

IV. المرحلة الرابعة: بعد إعلان النتائج.

المواضيع	الفاعلين			
		مؤيد	معارض	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	25	35.21	03	27.27
	نقد انجازات الرئيس	01	01.40	00	00
	احتكار السلطة	15	21.12	01	09.09
	سيطرة المؤسسة العسكرية	00	00	01	09.09
	التغيير	02	02.81	00	00
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	02	02.81	01	09.09
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	03	04.22	02	18.18
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	16	22.53	01	09.09
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	06	08.45	02	18.18
	برودة الحملة الانتخابية	01	01.40	00	00
	المجموع	71	100	11	100

الجدول رقم (27) يمثل فئة الفاعلين وعناصرها حسب المواضيع الفرعية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الرابعة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

يتضح من خلال بيانات الجدول الموضحة أعلاه، حيث يبدو أن ما تميزت به هذه الفترة هو تركيز الجريدة المطلق على الفاعلين المؤيدين لمواضيعها والمعارضين في الأصل للنظام السياسي، حيث تحصل موضوع الفساد المالي والسياسي ككل مرة على حصة الأسد بنسبة 35.21٪ أي بتكرار 25 فاعلا مؤيدا لهذا الموضوع مقابل 03 فاعلين معارضين فقط في الجهة المقابلة بنسبة 27.27٪، ثم موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس المترشح بنسبة تقدر ب22.53٪ بتكرر 16 فاعلا مؤيدا لهذا الموضوع و فاعل معارض وحيد في

المقابل بنسبة 09.09٪ من مجموع الفاعلين المعارضين، يليه موضوع احتكار السلطة بنسبة 21.12٪ وب تكرار مقدر ب15 فاعلا مؤيدا للموضوع يقابله فاعل معارض وحيد في الطرف المقابل بنسبة 09.09٪، ثم موضوع المقاطعة بنسبة 08.45٪ وبتكرار 06 فاعلين مؤيدين للموضوع مقابل فاعلين معارضين بنسبة 18.18٪، وصولا إلى موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة بنسبة 04.22٪ بتكرار 03 فاعلين مؤيدين للموضوع مقابل فاعلين معارضين بنسبة 18.18٪ من مجموع الفاعلين المعارضين، وفي الأخير نسبة 01.40٪ بتكرار فاعل مؤيد وحيد بالنسبة لموضوعي نقد انجازات الرئيس وموضوع الحملة الانتخابية مقابل لا شيء بالنسبة للفاعلين المعارضين، فيما لم تول الجريدة أي اهتمام في هذه المرحلة بموضوع سيطرة المؤسسة العسكرية فيما يخص الفاعلين المؤيدين لهذا الموضوع، نفس الشيء بنسبة لموضوع التغيير فيما يخص الفاعلين المعارضين.

تماشيا مع هذا الطرح و الترتيب للمواضيع حسب الفاعلين الموظفين في هذه الفترة، وقد تعمدنا اختيار هذه الفترة لمعرفة مدى تمسك الجريدة باتجاهها ورأيها المعارض للعهدة الرابعة بعد إعلان النتائج الأولية، وكما نلاحظ فقد أعطت جريدة الخبر الأولوية في أجندتها الاعلامية لموضوع الفساد السياسي و المالي كما في المراحل السابقة بل بكثير من الحشو، نظرا لخاصية المرحلة التي تميزت بالتشكيك في نزاهة العملية الانتخابية والخروقات التي صاحبت عمليات التصويت وفرز الأصوات، مستعملة بذلك كل من قام برفض النتائج و اتهم الادارة بالتحيز لصالح الرئيس، بل و اتهم السلطة بتزوير الانتخابات وتضخيم نسبة المشاركة التي اتفق جميع الأطراف تقريبا عدا أولئك الذين يدعمون الرئيس المترشح أنها غير حقيقية وأن الانتخابات فاقدة لمصداقيتها، كما صعدت الجريدة من حدة الاتهام باحتكار السلطة من خلال وصف الرئيس الفائز بانضمامه إلى زعماء مدى الحياة، ورأت أنه اختار لنفسه نهاية "بورقيبة"، وحاولت الجريدة خلال هذه الفترة الالمام بجميع الانتقادات الموجهة للرئيس الفائز و الانتخابات المجراة، واستندت في طرحها إلى الفاعلين والشخصيات المعارضة للنتائج الأولية خاصة المترشحين الخمس نخص بالذكر منهم "علي

بن فليس"، كما أرادت في العديد من الفرص في مضامينها التأكيد على فوز دعاة المقاطعة و أن الجزائريين اختاروا ذلك خاصة مع تزامن هذا مع عدم إدلاء الرئيس السابق "اليامين زروال" بواجبه الانتخابي على عكس العادة، وهذا ما يبين استغلال الجريدة لأي فرصة سانحة من شأنها التقليل من فوز الرئيس بكرسي الرئاسة، و م تغط إلا الاحتجاجات التي نشبت بعد اعلان النتائج رغم الفرحة التي نقلتها معظم الشاشات التلفزيونية وسط أنصار العهدة الرابعة.

وفي هذه المرحلة أيضا لم تلتزم الجريدة الحياد، وإنما حاولت توجيه الرأي العام وجمهور الجريدة إلى عدم نجاعة الانتخابات، وربما دفعهم بطريقة غير مباشرة للطعن في شرعية الانتخابات والنتائج المعلنة.

المواضيع الرئيسية	الفاعلين			
	مؤيد		معارض	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	43	60.56	05	45.45
الترشح للعهدة الرابعة	21	29.57	04	36.36
الانتخابات الرئاسية	07	09.85	02	18.18
المجموع	71	100	11	100

الجدول رقم (28) يمثل فئة الفاعلين وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال المرحلة الرابعة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

انطلاقا من الجدول المبين أعلاه نلاحظ سيطرة موضوع النظام السياسي القائم على المقدمة بنسبة كاسحة مقدرة ب60.56٪ بتكرار43 فاعلا مؤيدا، يقابله 05 فاعلين معارضين، ثم موضوع الترشح لعهدة رابعة بنسبة 29.57٪ بتكرار قدره 21 فاعلين مؤيدين

مقابل 05 فاعلين معارضين، يليه موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 09.85٪ بتكرار 07 فاعلين مؤيدين مقابل فاعلين معارضين فقط.

توضح البيانات أعلاه أن جريدة الخبر انحازت إلى جانب المعارضة في طرحها لموضوع العهدة الرابعة للرئيس على حساب الفاعلين السياسيين المؤيدين للعهدة الرابعة، ويظهر ذلك من خلال النسب الممثلة أعلاه من خلال الجدولين التفصيلي والعام، تركز اهتمام الجريدة على الفاعلين السياسيين المؤيدين للمواضيع المطروحة ضمن موضوع النظام السياسي القائم و المعارضين له، بينما لم يمثل في الجهة المقابلة سوى تكرار ضعيف، وهذا ما يؤكد النتائج المتوصل إليها في الفئة السابقة في نفس المرحلة، حيث أبدت الجريدة معارضتها التامة للنظام السياسي القائم، من خلال اعتمادها على فاعلين معارضين له أغلبهم دعاة المقاطعة والمترشحين الخمس للرئاسيات، وحاولت الجريدة تفسير عدم شرعية العهدة الرابعة للرئيس عبر عدة مواضيع كان أهمها الملف الصحي للرئيس والتصرفات اللاقانونية أثناء الاقتراع و بعده، محاولة بذلك فرض أجندتها على الجمهور من خلال التقليل من شأن فوز الرئيس المترشح و نجاح دعاة المقاطعة في مسعاهم، ولم تتعرض للفاعلين المعارضين والذين هم المؤيدون للعهدة الرابعة للرئيس إلا من خلال مواضع بسيطة بهدف التهكم أو إيصال الخبر ومتابعة سيرورة الانتخابات و جديدها.

خلاصة المراحل الأربع: فترة الدراسة كاملة.

المواضيع		الفاعلين			
		مؤيد		معارض	
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	الفساد السياسي و المالي	95	22.30	11	13.75
	نقد انجازات الرئيس	50	11.73	06	07.50
	احتكار السلطة	46	10.79	05	06.25
	سيطرة المؤسسة العسكرية	12	02.81	24	30
	التغيير	25	05.86	00	00
الترشح للعهدة الرابعة	الملف الصحي للرئيس	52	12.20	12	15
	الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة	29	06.80	09	11.25
	تحيز الادارة لصالح الرئيس	72	16.90	08	10
الانتخابات الرئاسية	المقاطعة	32	07.51	03	03.75
	برودة الحملة الانتخابية	13	03.05	02	02.50
	المجموع	426	100	80	100

الجدول رقم (29) يمثل فئة الفاعلين حسب المواضيع الفرعية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال فترة الدراسة كاملة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

خلال المراحل الأربع السابقة نلاحظ اهتمام الجريدة البالغ بتوظيف الفاعلين السياسيين المؤيدين للمواضيع المطروحة والمعارضين أصلا للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و يظهر ذلك حسب البيانات الجدول الموضحة أعلاه من خلال النسب المطروحة، حيث شكل موضوع الفساد السياسي والمالي نسبة 22.30٪ بتكرار 95 فاعلا مؤيدا لهذا الموضوع يقابله 11 فاعلا معارضا للموضوع بنسبة 13.75٪، يليه موضوع

تحيز الادارة لصالح الرئيس بنسبة 16.90٪ بتكرار 72 فاعلا سياسيا مؤيدا لهذا الموضوع مقابل 08 فاعلين معارضين بنسبة 10٪، وصولا إلى موضوع الملف الصحي للرئيس بتكرار 52 فاعلا مؤيدا للموضوع بنسبة 12.20٪ مقابل 12 فاعلا معارضا بنسبة 15٪، يليه موضوع نقد انجازات الرئيس بتكرار 50 فاعلا مؤيدا بنسبة 11.73٪ مقابل 06 فاعلين معارضين بنسبة 07.50٪، ثم موضوع احتكار السلطة بتكرار 46 فاعلا مؤيدا للموضوع بنسبة 10.79٪ مقابل 05 فاعلين معارضين بنسبة 06.25٪، لننتقل بعدها إلى موضوع المقاطعة بنسبة 07.51٪ بتكرار 32 فاعلا مؤيدا للموضوع مقارنة بتكرار فاعلين معارضين بنسبة 02.50٪، لتأتي بعدها نسبة 06.80٪ بتكرار 26 فاعلا مؤيدا لموضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة مقابل 09 تكرارات لفاعلين معارضين لهذا الموضوع بنسبة 11.25٪، ثم موضوع التغيير بنسبة 05.86٪ بتكرار 25 فاعلين مؤيدين للموضوع مقابل لا أحد في الطرف المعارض، يليه موضوع برودة الحملة الانتخابية بنسبة 03.05٪ وبتكرار 13 فاعلا مؤيدا للموضوع يقابله فاعلين معارضين بنسبة 02.50٪، ليبقى في الأخير موضوع سيطرة المؤسسة 02.81٪ بتكرار 12 فاعلا مؤيدا يقابله 24 فاعلا معارضا للموضوع بنسبة 30٪.

ومن خلال ما سبق من التحليلات لكل مرحلة على حدى لاحظنا حفاظ الجريدة على نفس الوتيرة تقريبا في طرحها للمواضيع، حيث ركزت في جميع المراحل بالدرجة الأولى على الفاعلين المؤيدين لموضوع الفساد السياسي والمالي سواء قبل أو بعد إعلان الترشح، أثناء الحملة الانتخابية، وبعد إعلان النتائج، كما ركزت الجريدة على المحركين السياسيين المعارضين للنظام السياسي وخاصة منهم دعاة المقاطعة، وأولئك الذين دأبوا على نقد انجازات الرئيس وحصيلته خلال العهدات الثلاث، كما ركزت الجريدة على الفاعلين السياسيين الذين اهتموا بالملف الصحي للرئيس، و طالبوا بكشف حقيقة صحة الرئيس، وكذا أولئك الذين أيدوا تحيز الادارة لصالح الرئيس المترشح، كما حاولت الجريدة خلال المراحل الأربع ابراز هشاشة النظام وانتهاء مدة صلاحيته داعية بصفة غير مباشرة إلى

ضرورة التغيير، ممهدة بذلك بالتركيز على موضوع المقاطعة باستخدام دعاة المقاطعة، وحتى بعد اعلان النتائج حافظت الجريدة على توجهها نحو الحدث، وهذا ما يحسب لصالحها، أما ما يؤخذ به على الجريدة عدم التزامها الموضوعية، وهذا ما أفرزته مضامينها من ذاتية مفرطة ما واكب هذا الطرح مع السياق الداخلي والخارجي والظروف السياسية المحيطة الاقليمية والدولية، وحتى المحلية التي تم التطرق إليها خلال المراحل السابقة، حيث حاولت الجريدة التأثير على جمهور القراء من خلال خلق توجه وفق ما يخدم اتجاهها و إطار موات للإطار الذي تريد رسمه حول النظام السياسي و حول شخصية الرئيس بصفة خاصة، فيما أبدت الجريدة عدم موافقتها على سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام الأمور مبرزة بذلك تركز السلطة بيد الرئيس وحده.

المواضيع الرئيسية	الفاعلين			
	مؤيد		معارض	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪
النظام السياسي القائم	228	53.52	46	57.50
الترشح للعهدة الرابعة	153	35.91	29	36.25
الانتخابات الرئاسية	45	10.56	05	06.25
المجموع	426	100	80	100

الجدول رقم (30) يمثل فئة الفاعلين وعناصرها حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال فترة الدراسة كاملة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

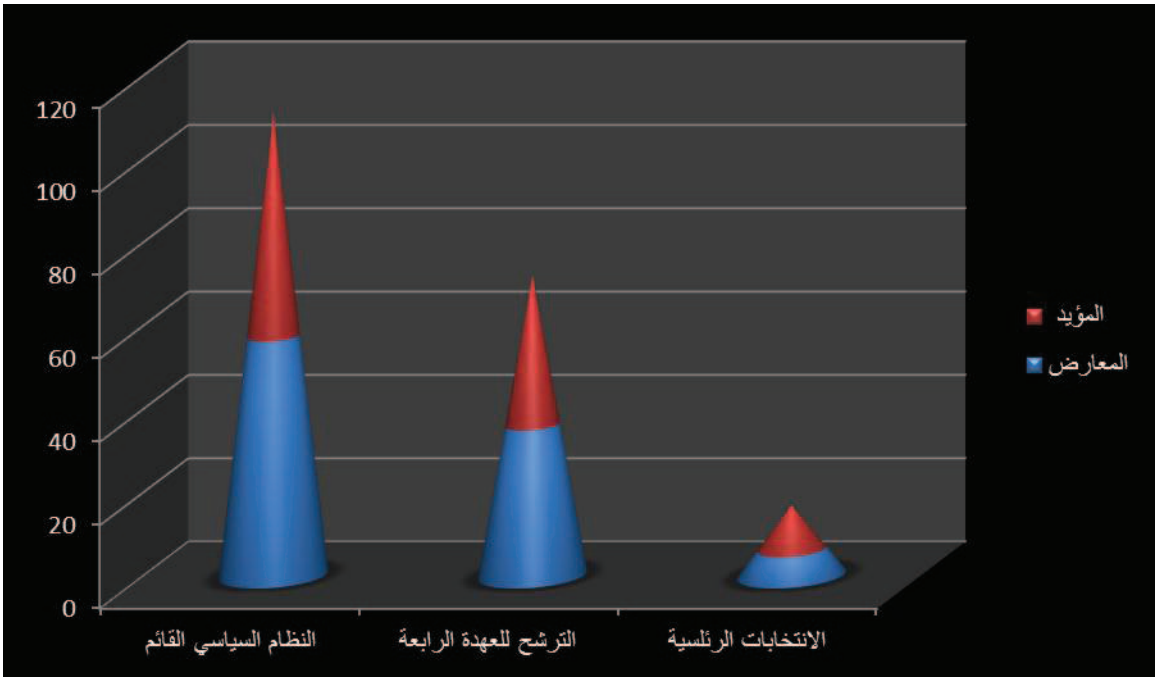

الشكل رقم (03) يمثل فئة الفاعلين حسب المواضيع الرئيسية في مضامين جريدة الخبر اليومي من خلال فترة الدراسة كاملة للانتخابات الرئاسية لـ2014.

من خلال البيانات الموضحة أعلاه نلاحظ أن النسبة الغالبة قدرت ب53.52٪ و كانت من نصيب موضع النظام السياسي القائم بتكرار 228 فاعلا مؤيدا يقابله 46 فاعلا معارضا لهذا الموضوع، ثم موضوع الترشح لعهدة رابعة بنسبة 35.91٪ بتكرار 153 فاعلا مؤيدا مقابل 46 فاعلا معارضا للموضوع، يليه موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 10.56٪ بتكرار 45 فاعلا مؤيدا مقابل 05 فاعلين معارضين فقط.

من خلال الجدول المبين نلاحظ تركيز الجريدة على توظيف الفاعلين السياسيين المؤيدين للمواضيع المطروحة والمعارضين لحدث العهدة الرابعة، حيث يعكس هذا المؤشر توجه الجريدة المعارض للنظام بشكل عام و الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بشكل خاص، وقد اعتمدت الجريدة خلال جميع المراحل الفاعلين الذين يدعمون الفكرة التي تحملها مع يناسب توجهها السياسي الذي يبدو من خلال التحليل معارضا، بينما لم ينل الفاعلون السياسيون المعارضون للمواضيع المطروحة والمؤيدون للعهدة الرابعة واستمرارية النظام الحاكم اهتماما

إلا من خلال الانتقادات وتوجيه التهم، حيث حاولت الجريدة من خلال هذا الطرح النوعي ترتيب أجندة إعلامية ضمن الإطار الذي تراه مناسبا دون الأخذ في الاعتبار آراء الجمهور وانشغالاته، ومن هنا فقد انحازت الجريدة خلال في مضامينها إلى جانب الفاعلين المعارضين للعهدة الرابعة على حساب الفاعلين المؤيدين لها، وهذا ما يبرز ذاتية المعالجة والابتعاد كليا عن الموضوعية المنشودة خصوصا خلال المراحل الحساسة و الخاصة مثل الفترات الانتخابية الحاسمة والرئاسية على وجه الخصوص.

النتائج العامة للدراسة[

النتائج العامة للدراسة:

في سياق دراستنا لتحليل محتوى عينة من مضامين جريدة الخبر اليومية التي تناولت حدث العهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في إطار معالجتها لحدث رئاسيات 2014 في الجزائر، حاولنا من خلال التحليل الوصول إلى معرفة توجه الجريدةنحو هذه القضايا بالاستناد إلى التعرف على توظيفها لمجموع الفاعلين وعلاقتهم بالحدث، وتناولها لأهم المواضيع التي ركزت عليها أثناء فترة الانتخابات، حيث قمنا بتقسيمها حسب سياق المضمون ودلالاته إلى أربع مراحل شملت مرحلة قبل إعلان ترشح الرئيس، بعد الإعلان الرسمي عن ترشحه، أثناء الحملة الانتخابية، وبعد إعلان النتائج الأولية للاقتراع، محاولين من خلال هذا التقسيم مراقبة توجهات الجريدة خلال كل مرحلة من المراحل المذكورة، وكذا التعرف على الفاعلين السياسيين الذين اعتمدتهم الجريدة أثناء طرح مضامينها كإشارة إلى التركيز على فاعلين مؤيدين أو معارضين، وهذا ما يوحي بدوره بتوجه الجريدة ومعرفة الجهة التي تدعمها، و نشير عملية التحليل التي قمنا بها إلى اهتمام الجريدة بقضايا التي من شأنها انتقاد النظام السياسي القائم والطعن في مشروعية العهدة الرابعة للرئيس، في إطار تأدية الوظيفة الرقابية التي تنحصر في محاربة الفساد، وذلك من خلال العمل على كشف جيوب الفساد ومكامنه، وأدواته، ورجاله، ومؤسساته[1]، بالإضافة إلى مواضيع أخرى أهمها الملف الصحي للرئيس الذي شكل حديث الساعة في جميع فترات الدراسة، إضافة إلى موضوع تحيز الادارة لصالح الرئيس، والذي ركزت عليه الجريدة بشكل لافت للانتباه، وموضوع الاحتجاجات التي ميزت هذه الانتخابات الرئاسية، وكذا موضوع الحملة الانتخابية مع ما صاحب هذه المعالجة من ظروف داخلية وأخرى دولية وإقليمية، سواء السياسية منها

[1] بسام عبد الرحمن مشاقبة؛**مرجع سابق**؛ ص205

أو الأمنية والتي نذكر منها الأزمة الأوكرانية، تبعا للأوضاع السياسية المتدنية بدول الجوار وظهور ما سمي بـ"الربيع العربي"، وكذا حدث الانتخابات الفرنسية، ثم حدث زيارة "جون كيري" إلى الجزائر، بالإضافة إلى قضية تقنتورين الأمنية، والوضع الأمني بولاية "غرداية"(...)، وغيرها من الأحداث والتطورات التي أثرت بشكل أو بآخر على التغطية الاعلامية لحدث العهدة الرابعة للرئيس، إضافة إلى تأثير التوجه السياسي والايديولوجي للجريدة الذي يبدو حسب دراستنا معارضا للنظام السياسي برمته وللعهدة الرابعة للرئيس بصفة خاصة، بالإضافة إلى أهداف المؤسسة الصحفية وأجندتها المسطرة التي ليست بغنى عن الأجندة الاعلامية الدولية والاقليمية والمحلية التي تمثلت في كبريات وسائل الاعلام كالجرائد الفرنسية بصفة خاصة،حيث تناولت الحدث بصفة مكثفة وباهتمام بالغ، مما ساهم في جعل تناول بعض المواضيع وتباينها في الكثير من الأحيان، وهنا يظهر دور الإطار الزماني لكل موضوع، فمثلا لم تتناول الجريدة موضوع الحملة الانتخابية خلال المرحلتين اللتين سبقتا الحملة الانتخابية لأمر منطقي وهو عدم انطلاق الحملة الانتخابية بعد، و موضوع الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة إلا بعد بروزها بعد إعلان الرئيس ترشحه بصفة رسمية.

أمَا عن موضوع النظام السياسي القائم من خلال الاتجاهات وفئة الفاعلين الموظفة في المضامين، فقد تعمدت الجريدة التركيز على المواضيع السلبية اتجاه النظام محاولة فيما يبدو دفع القارئ الجزائري إلى النفور من النظام الحاكم عن طريق ترسيخ فكرة سلطوية النظام واحتكاره من قبل شخصيات بارزة، كما ركزت على قضايا الفساد الكبرى المدوية، والتي جعلت الجزائر تصنف ضمن أوائل قائمة الفساد في العالم أهمها قضية "سوناطراك2"، وقضية "عبد المومن رفيق خليفة"، وقضايا أخرى شكلت صدى داخلي وخارجي بامتياز، إضافة إلى الفضائح التي أسفرت عنها –حسب الجريدة– انجازات الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مثل الطريق السيار شرق–غرب، تراموای، وغيرها، كما أبدت الجريدة بعدة طرق وأساليبغير مباشرة تأييدها لخيار التغيير، كما حاولت من خلال الطرح الذي قدمته من خلال

الفاعلين الذين قامت بتوظيفهم باعتبارهم يمثلون المعارضة في الغالب، وتوجيه الرأي العام إلى ضرورة التغيير نظرا لعدم وجود هيئة كفيلة بالثقة لانتخابها في ظل الحملة الانتخابية، وكذا غياب الرئيس المترشح عن الساحة وتفاقم الأزمات التي سببها الوزير الأول "عبد المالك سلال"، والتي أدت بدورها إلى غضب عارم وسط المواطنين الذين عبروا عن غضبهم عبر الخروج إلى الشارع، ومنع وكلاء حملة بوتفليقة من القيام بنشاطاتهم في عديد الولايات عبر الوطن، وكذا رفض الجريدة المطلق –من خلال مضامينها– لفكرة العهدة الرابعة للرئيس حتى بعد إعلان النتائج.

كما يظهر التأكيد على موضوع المقاطعة من خلال تقديمه على سلم الأولويات والميل إلى تأييده،وكذا التركيز على دعاة المقاطعة كفاعلين أساسيين ومحركين جوهريين في سياق الفترة الانتخابية سواء قبل، أثناء أو بعد الحملة الانتخابية.

ويتضح اتجاه الجريدة نحو المواضيع المطروحة من خلال الأهمية التي أولتها لكل موضوع فمثلا حاز موضوع النظام السياسي القائم على نسبة 46.29٪تأييد للمواضيع المطروحة في إطاره مقارنة بـ02.32٪ معارضة لهذه المواضيع،ونسبة 02.32٪محايدة، ومن هنا يظهر اتجاه الجريدة المعارض بدرجة كبرى للنظام السياسي القائم، وهو ما ينطبق أيضا على موضوع ترشح الرئيس لعهدة رابعة، حيث أثبتت الجريدة من خلال طرحها النوعي توجهها المعارض بنسبة 34.19٪مقابل 00٪ في الاتجاه المقابل، وأقل من 19.56٪بالنسبة للاتجاه المحايد، وهنا أثبتت الجريدة انحيازها التام نحو الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة، أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية فقد شكل الاتجاه المؤيد للمواضيع المطروحة في إطار هذا الموضوع نسبة 15.50٪انطلاقا من النسب المؤيدة للمواضيع، مقارنة بـ04.87٪ في الاتجاه المقابل فقط انطلاقا من النسب المعارضة لهذه المواضيع.

أمَا بالنسبة للفاعلين الذين اعتمدتهم جريدة الخبر اليومي في طرح مضامينها، فقد تبين انحياز الجريدة إلى طرف المعارضين للعهدة الرابعة والنظام السياسي باستعمالها 228 فاعلا مؤيدا للمواضيع المطروحة ضد النظام، مقابل 46 فاعلا فقط من المعارضين لهذا الطرح

الذي تبنته الجريدة، كما استندت الجريدة إلى 153 فاعلا مؤيدا للمواضيع المطروحة ضد العهدة الرابعة للرئيس مقابل 29 فاعلا فقط في الجهة المقابلة، ونفس النتيجة بالنسبة لموضوع الانتخابات الرئاسية، حيث وظفت الجريدة 45 فاعلا مؤيدا لموضوعي المقاطعة والحملة الانتخابية، مقابل 05 فاعلين فقط في الطرف الآخر، هذا مايدل على التحيز الفاضح الذي مارسته جريدة الخبر إلى جانب المعارضين للعهدة الرابعة، و دعاة المقاطعة والتغيير.

كما يمكننافي ذات السياق تسجيل بعض الملاحظات أثناء عملية التحليل، حيث يبرز تركيز الجريدة على الصراعات السياسية بين المترشحين والقوى السياسية الفاعلة بشكل كبير وإهمالها إلى حد ما للبعد الاجتماعي للانتخابات الذي يفترض أن تركز فيه على انشغالات المواطنين وهمومهم، وكذا توجيههم إلى المشاركة بفعالية في سياسة بلدهم بدلا من دفعهم إلى المقاطعة والاحتجاج ورسم إطار معين يفكر فيه الجمهور من خلال تشويه صورة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"[1].

و على هذا الأساسوبالرغم ما توجه جريدة الخبر في معالجتها الاعلامية لحدث العهدة الرابعة في ممارسة الدور الرقابي على السلطة وتمسكها باتجاه وحيد خلال مراحل الدراسة بنفس الأولويات تقريبا، إلا أن ما يؤخذ عليها هو غياب الصوت المحايد الذي يفترض أن يعكس للرأي العام الواقع والحقيقة دون تضخيم أو تشويه الأحداث، و قلما كانت معالجتها للمواضيع السياسية متكاملة وشاملة، انطلاقا من عدم اعتمادها على الموضوعية والحياد رغم أنه يجدر الإشارة إلى أن الموضوعية تبقى صفة نسبية في أي طرح إعلامي ولا يمكن بلوغ ذروتها، وتبقى طبيعةالطرح هذه تعود إلى التحول الذي طرأ على الإعلام الجزائري تاريخيا خاصة منه الصحافةالمكتوبة، فبعد طول فترة الخناق خرجت إلى النور محاولة بذلك تدارك

[1] نقلا عن مقابلة مع الصحفي "صالح فلاق شبرة" صحفي بجريدة الشروق حول رأيه في مضامين جريدة الخبر خلال الفترة الانتخابية.

ما فاتها فدأبت إلى مشاكسة السلطة وانتقادها بشتى الأساليب، وتعود الاشكالية ما بين السلطة والصحافة المكتوبة عندما اتجهت السلطة إلى الهيمنة والسيطرة على شؤون الجماعة ومن بين ما هيمنت عليه هو الإعلام، والسبب هو تبرير شرعية السلطة ولذلك بدأت العلاقة بينهما علاقة غير متكافئة، فالسلطة تريد إثبات مشروعيتها والاعلام وظيفته منح الشرعية على تصرفات السلطة فقط وتبرير تصرفاتها، ويتحول هنا إلى بصمجي لتثبيت شرعيتها[1]، وهذا ما جعل الاعلام بمجرد تنشقه الدفعة الأولى من الهواء النقي البحث عن متنفسات تجعله ينتقم من السلطة ويحاسبها على أعمالها، وذلك عن طريق محاولة توجيه الجمهور نحو قضايا معينة بالتركيز عليها وتكرارها، وهذا ما يراه "شو و ماكوبس" من خلال افتراضهما أن تركيز وسائل الاعلام على حدث معين يدفع الجمهور بالنظر إلى هذا الحدث باعتباره هاما، وقد تأخذ حسبهما أهمية بالغة أثناء الحملات الانتخابية لأنهما لاحظا أن الناخبين يستقون معظم معلوماتهم أثناء الحملة الانتخابية من وسائل الاعلام، أما وقت الحملات الانتخابية فهو حسب الباحثين المدة التي تكون فيها وسائل الاعلام غير عادية تطبعها محاولة التجنيد الأقصى للرأي العام، ولذلك فإن دراسة علاقة الاعلام بالرأي العام قد تعطي ثمارا أكثر علمية في الحملات الانتخابية[2]، وهذا ما لاحظناه خلال تحليلنا لجريدة الخبر التي حاولتالتركيز على عدم شرعية العهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في محاولة منها لدفع الجمهور إلى العزوف عن التصويت أو الاقدام على تغيير النظام وهذا ما يجيب عن التساؤلات التي تم طرحها في بداية دراستنا، و لا تختلف هذه النتائج كثيرا عن النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة حول اتجاه الجريدة المعارض للنظام و استنادها إلى الفاعلين السياسيين في محاولة لدعم تصورها.

---

[1] بسام عبد الرحمن مشاقبة؛ **مرجع سابق**؛ ص67.

[2] يوسف تمار؛ **الاتصال و الاعلام السياسي**؛ مرجع سابق؛ ص13.

خاتمة عامة:

حسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها و انطلاقا من النتائج المذكورة سابقا في إطار المعالجة الاعلامية التي قامت بها جريدة الخبر، تبقى نفس الملامح تخيب على المحيط الاعلامي و الممارسة الإعلامية في الجزائر، و يتضح لنا أن جريدة الخبر كعينة من الساحة الاعلامية المكتوبة لازالت تبحث عن مناخ ملائم يفتح لها المجال نحو احترافية أكثر خاصة و أنها تحوي عناصر صحفية لها خبرة عالية[1]، و بين هذا و ذك فإن مما لا يزال يخيم على الجريدة هو عدم التزامها الحياد فيما يخص القضايا المعالجة و السياسية منها بشكل خاص، و خاصة ما تعلق منها بالنظام السياسي القائم و المتمثل أساسا في شخص الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، و رغم أن هذا الجدل بين السياسة و الاعلام ليس بالأمر الجديد بل هو أمر متداول، إلا أن ما لاحظناه هو محافظة الجريدة على اتجاهها نحو السلطة و كذا على معالجتها لفترات الانتخابات الرئاسية التي تعتبر أكثر حساسية و خصوصية سواء خلال المراحل التي تناولناها في إطار فترة دراستنا أو حتى ما سبقها من فترات انتخابية (رئاسيات 2004 و رئاسيات 2009)*، و في هذا السياق يمكن القول أن المعالجة الاعلامية لجريدة الخبر غلب عليها طابع الصراع، حيث أولت الجريدة اهتماما بالغا بالأزمات السياسية بين الفاعلين السياسيين و بين الأحزاب السياسية خاصة ما تعلق منها بما هو ضد المترشح "عبد العزيز بوتفليقة"، و من هنا كشفت الجريدة عن توجهها المعارض للسلطة

*و هذا ما استنتجناه من خلال الدراسات السابقة إضافة إلى دراستنا هذه.

–حسب ما يبدو–، و هذا ما يجعل الجمهور مقيدا بين ما تسمح به السلطة من جهة و ما يمليه الخط الافتتاحي من جهة أخرى، فيما تتجاهل الجريدة بطريقة ما الدور المنوط بها نحو المواطن من خلال التنشئة السياسية و التثقيفية خاصة في الفترات الحساسة و الحاسمة كفترات الانتخابات، و هذا ما أدى إلى رداءة الذوق لديه فوسائل الاعلام هي التي من شأنها رفع ذوق المتلقي أو العكس*، لأن تركيز على مواضيع ذات صبغة صراعية يؤدي بالجمهور إلى البحث عن الإثارة و هذا ما يقلص من حجم الانقرائية فيتجه القارئ إلى فعل التصفح فقط، و في هذا السياق يميز "آيرز" في تحليله لعملية التلقي بين نوعين من القراء: القارئ الضمني و القارئ الفعلي[1].

و انطلاقا مما سبق يبقى على الصحافة المكتوبة بصفة عامة و الصحافة الخاصة بصفة أدق التحلي بالموضوعية في المعالجة و القيام بالأدوار المحسوبة عليها و عدم القصور على شن حملات ضد السلطة، بل يجب عليها التوفيق بين مراقبة عمل السلطة و خدمة الجمهور الذي نشأت لأجله، و الانطلاق من الجمهور في صياغة أولويات أجندتها الاعلامية بدلا من الاكتفاء بمحاولة فرض توجه معين و تبريره للجمهور في محاولة لتجنيد الرأي العام وفق ما تراه مناسبا.

---

*نقلا عن محاضرة للأستاذة "عكروت فريدة""، مقياس صحافة جهوية ، سنة ثانية ماستر اتصال و صحافة؛ 2014/2013 _بتصرف_.

[1] مخلوف بوكروح؛ **التلقي في الثقافة و الاعلام**؛ الجزائر؛ ط1؛ مقامات للنشر و التوزيع؛ 2011؛ ص56.

قائمة المصادر و المراجع:

I. المراجع باللغة العربية:

1. الوثائق الرسمية:

- دستور 1989.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية؛ دستور 1989.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية؛ رئاسة الجمهورية؛ الأمانة العامة للحكومة؛ قانون الانتخابات؛ www.joradp.dz؛ 2014/04/15

أ- **الكتب:**

1. ابراهيم حمادة بسيوني؛ **آراء في الصحافة و السياسة و المجتمع**؛ القاهرة؛ عالم الكتب للنشر و التوزيع؛ ط1؛ 2008.
2. إحدادن زهير ؛ **الصحافة المكتوبة في الجزائر**؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ 2012.
3. بن خليف عبد الوهاب؛ **المدخل إلى علم السياسة**؛ الجزائر؛ دار قرطبة للنشر و التوزيع؛ 2010.

1. بن هدام محمد؛ ضعفنا هو سبب تجرؤ هولاند على إهانتنا؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7291؛ 2013/12/22.
2. بوعقبة سعد؛ أحداث أكتوبر (كيف تورط اليسار و الاسلاميون مع المفسدين في و النظام؟)؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7256؛ 2013/11/17.
4. بوكرا إدريس؛ **نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر**؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ 2007.

5.تامالت محمد؛ **الجزائر من فوق البركان (حقائق و أوهام) 1988-1999**؛ ب.ب؛ ب.ط؛ ب.س.

6.تمار يوسف؛ **تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين**؛ الجزائر؛ طاكسيج كوم .ط؛ للدراسات و النشر و التوزيع؛ ط1؛ 2007.

7.تواتي نور الدين؛ **الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر**؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ 2012.

8.الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية؛ رئاسة الجمهورية؛ مديرية الاعلام؛ خطب الرئيس الشاذلي بن جديد (رئيس الجمهورية و الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني؛ 1981/03/09.

9.حيدوسي غازي؛ **الجزائر التحرير الناقص**؛ ترجمة: خليل أحمد خليل؛ بيروت؛ دار الطليعة للطباعة و النشر؛ 1997.

10. خليل لؤي؛ **الاعلام الصحفي**؛ الأردن؛ دار أسامة للنشر و التوزيع؛ ب.ط؛ 2009.

3. داودي هيبة؛ الجزائر تسجل عجزا قياسيا في الميزان التجاري ب2.63 مليار دولار؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7293؛ 2013/12/24.

11. داوسن ريتشارد؛ برويت كينيث؛ **التنشئة السياسية -دراسة تحليلية-**؛ ترجمة: مصطفى عبد الله و آخرون؛ بنغازي؛ دار الكتب الوطنية؛ ط2؛ 1998.

12. الديين أحمد و آخرون؛ **الانتخابات الديموقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية (مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية)**؛ بيروت؛ ط2؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ 2009.

4. رحماوي عيسى؛ الجزائر 1999-2009 (عشر سنوات من الانجازات و المكاسب)؛ **مجلة أول نوفمبر**؛ العدد 173؛ نوفمبر 2009؛ المنظمة الوطنية للمجاهدين.

13. العبد الله مي؛ **نظريات الاتصال**؛ لبنان؛ دار النهضة العربية؛ ط1؛ 2006.

14. عبد النور ناجي ؛ **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**؛ قالمة؛ مديرية النشر لجامعة قالمة 08 ماي 1945؛ 2006.

15. عدلي العبد عاطف؛ عزمي أحمد زكي؛ **الأسلوب الاحصائي و استخداماته في بحوث الرأي العام و الاعلام**؛ القاهرة؛ ط1؛ دار الفكر العربي؛ 1993.

5. علاوة.ب؛ ضيعنا فرصة مصالحة حقيقية في سانت إيجيدو؛ **الخبر الأسبوعي**؛ العدد 539؛ من 24 جوان 2009 إلى 30 جوان 2009.

6. ف. جمال؛ نائب عام أمريكي يحقق في ملف سوناطراك و ممتلكات شكيب خليل؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7281؛ 2013/12/12.

7. القاسم نصر الدين؛ بين الحكم و الحقيقة...لغة الفشل و آفة الفساد؛ **الخبر الأسبوعي**؛ العدد 539؛ من 24 إلى 30 جوان 2009.

8. قدادرة عاطف؛ شجرة الخليفة لتغطية غابة الفساد؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7297؛ 2013/12/28؛.

16. قزادري حياة؛ **الصحافة و السياسة أو الثقافة السياسية و الممارسة الاعلامية في الجزائر**؛ الجزائر؛ طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع؛ ب.ط؛ 2008.

17. اللمداني محمد ؛ **الصحافة المستقلة في الجزائر(التجربة من الداخل)**؛ ب.ب؛ منشورات الحبر؛ ب.س.

9. م.إيوانوغان؛ المحكمة العليا تعيد قضية القضاة إلى المحاكمة؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7300؛ 2013/12/31؛.

18. مالك بن نبي؛ **مشكلات الحضارة بين الرشاد و التيه**؛ ترجمة: عمر السقاوي؛ بيروت؛ دار الفكر؛ 2002.

19. المخادمي رزيق عبد القادر؛ **آخر الدواء...الديموقراطية**؛ القاهرة؛ دار الفجر للنشر و التوزيع؛ ط1؛ 2004.

20. مرسلي بن أحمد؛ **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام و الاتصال**؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ ب.ط؛ 2003.

21. المشاقبة بسام عبد الرحمن؛ **الاعلام البرلماني و السياسي**؛ الأردن؛ دار أسامة للنشر و التوزيع؛ 2011.

10. مطاوي فيصل؛ رئيس الجمهورية ليس له الحق في إعلان عفو شامل؛ **الخبر الأسبوعي**؛ العدد 539؛ من 24 إلى 30 جوان 2009.

22. معراف قالية اسماعيل ؛ **الاعلام حقائق و أبعاد**؛ الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ ب.ط؛ 1999.

المقالات و الدوريات:

23. وناس المنصف؛ **الدولة و المسألة الثقافية في المغرب العربي**؛ تونس؛ سلسلة آفاق مغاربية؛ 1995.

11. يوسفي سمية؛ 50 سنة من الانجازات تنتهي بفضائح؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7274؛ 2013/12/05.

12. يوسفي سمية؛ الجزائريون سيشدون رحالهم بعد 2013؛ **جريدة الخبر**؛ العدد 7293؛ 2013/12/24.

ب- الرسائل و المذكرات:

1. باي أحلام؛ معوقات حرية الصحافة في الجزائر (دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة)؛ مذكرة ماجستير؛ باشراف الدكتور فضيل دليو؛ جامعة منتوري قسنطينة؛ كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2007/2006.

2.حمودي وهيبة؛ انعكاسات الخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقة على الممارسة الاعلامية في الجزائر (دراسة تحليلية و صفية لمضمون خطابات الرئيس في الفترة الزمنية

1999/04/27 إلى 2001/08/21؛ مذكرة ماجستير؛ باشراف ابراهيم ابراهيمي؛ جامعة الجزائر؛ كلية العلوم الاجتماعية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال ؛ 2003/2002.

3. رزاق لحسن؛ الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009؛ من خلال الصحافة الخاصة (دراسة تحليلية لمضمون صحيفيتي الخبر و الشروق اليومي)؛ مذكرة ماجستير؛ باشراف حسين خريف؛ جامعة منتوري قسنطينة؛ كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2010/2009.

4.زهير بوسيالة؛ الصحافة المكتوبة و الديموقراطية في الجزائر (دراسة مسحية على عينة مسحية على عينة من قراء الصحف في الجزائر العاصمة في الففترة ما بين 15 مارس و و 05 أفريل 2004؛ مذكرة ماجستير؛ باشراف الدكتور جمال بوعجيمي؛ جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ سبتمبر 2005.

5.ساعد ساعد؛ التعليق الصحفي في الصحافة المكتوبة الجزائرية (دراسة تحليلة وصفية ميدانية للخبر و الشروق نومذجا)؛ مذكرة ماجستير؛ باشراف الدكتور بلقاسم بن روان؛ جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة؛ كلية العلوم السياسية و الاعلامية؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2007/2006.

6. شبري محمد؛ ممارسة الصحفيين للمهنة خلال فترة الطوارئ 1992-2004 "دراسة وصفية تحليلة"؛ مذكرة ماجستير؛ باشراف الدكتور محمد لعقاب؛ جامعة الجزائر؛ كلية العلو م السياسية و الاعلام؛ قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ 2006/2005.

7.صبح عامر؛ دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999 -2004، مذكرة ماجستير؛ باشراف الدكتور برقوق امحند؛ جامعة الجزائر؛ كلية العلوم السياسية و الاعلام؛ قسم العلوم السياسية و الدولية؛ 2008/2007.

8. طيبي عيسى؛ طبيعة نظام الحكم في الجزائر؛ على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008؛ رسالة دكتوراه في القانون العام؛ باشراف بن حمو عبد الله؛ جامعة أبو بكر بلقايد؛ كلية الحقوق و العلوم السياسية؛ 2011/2010.

9. عسري فتيحة و آخرون؛ تناول الصحافة المكتوبة لمشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية؛ مذكرة ليسانس؛ باشراف "عكروت فريدة"، قسم علوم الاعلام و الاتصال؛ كلية العلوم الاجتماعية؛ جامعة عبد الحميد بن باديس؛ 2006/2005.

10. غارو حسيبة؛ دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر)؛ مذكرة ماجستير؛ باشراف الأستاذ نايت عبد الرحمن عبد الكريم؛ جامعة مولود معمري؛ 2012.

المراجع من المواقع الإلكترونية:

1. أبو زكريا يحيى ، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة ، ب ب، ناشري للنشر الإلكتروني، 2003، www. Nashiri.net ،2013/01/16،10:36.
2. أحمد بخوش؛ أحمد دناقة؛ الاعلام الرسمي في الجزائر و الكبت الاعلامي في مرحلة التحول الديموقراطي؛ مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الاعلام و الديموقراطية؛ 13/12 ديسمبر 2012؛ جامعة قاصدي مرباح؛ ورقلة؛ www.univ-ouargla.dz؛ 2014/04/20؛ 22:08.
3. إدريس شريف؛ الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية؛ تقرير ضمن تقارير مركز الجزيرة للدراسات 2014/01/27؛ WWW.Aljazeera.net؛ 2014/04/23.
4. جابي عبد الناصر ، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر (ثلاثة أجيال وسيناريوان)،المركز العربي الأبحاث و الدراسات،الدوحة،فيبراير 2012، WWW.DOHAINSTITUE.ORG؛ 2014/01/15 22:12
5. جميلة علاق؛ دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر (واقع و آفاق)؛ المجلة الافريقية للعلوم السياسية؛ 2014/01/25؛ 22:30؛ www.africanlawlibrary.net؛ 2014/04/23؛ 22:10.
6. حمداوي جابر مليكة؛ الخنساء تومي؛ حرية الاعلام بين قانون الاعلام 07/90 ز قانون الاعلام الجديد 05/12؛ مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الاعلام و الديموقراطية؛ 13/12 ديسمبر 2012؛ جامعة قاصدي مرباح؛ ورقلة؛ www.univ-ouargla.dz؛ 2013/04/20؛ 23:05.
7. خليل عبد القادر و آخرون ، إنعكاسات برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على الحد من الفقر في الجزائر للفترة 2009/2001، مجلة إضافات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان 24-23 صيف-خريف2013.

8. شحماط مراد ، جصاص لبنى ، التنمية السياسية (مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي،المجلة العربية للعلوم السياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 38 ،2014/01/07.

9. عارف شارف،الإنتقال الديموغرافي في العالم العربي (تجربة الإنتقال الديموغرافي في الجزائر تراوح مكانها،WWW.ALJAZEERA.NET 2013/02/14 ،2014،20:49/01/12.

10. عاشور طارق ، الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011،تحليل للحالة الجزائرية ، المجلة العربية للعلوم السياسية www،caus.org.lb 2013،11:30/11/21.

11. عبد الكريم عنايات؛ الدور السلبي للإعلام الجزائري في تشكيل مفهوم الديموقراطية؛ مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الاعلام و الديموقراطية؛ 13/12 ديسمبر 2012؛ www.univ-ouargla.dz؛ 2014/04/20؛ 22:09.

12. فتحي المعيفي؛ الحوكمة الانتخابية و دورها في تعزيز المشاركة السياسية؛ موقع الدكتور بوحنية قوي؛ 2013/12/13؛ 14:26؛ http://bouhania.com؛ 2014/04/23؛ 23:00.

13. فتحي بو لعراس،ترشيح بوتفليقة لولاية رابعة جدل داخلي و تداعيات محتملة،تقرير في إطار تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،2014/03/27،WWW.ALJAZEERA.NET،2014/04/23.

14. قيراط محمد ، مجلة جامعة دمشق، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر ، المجلد 19 ، العدد (3+4) 2003،www.damascus university.edu.sy ،2014،11:14/01/16.

15. محمود إبراهيم هدى ، الملف الاحصائي للجمهورية الجزائرية ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 6463 ،صيف خريف2013.

16. مقري عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي، www ,yolasite .coM
.2014،22:05/01/15
17. نشوى الشلقاني؛ الاتصال السياسي خلال الانتخابات و تأثيره على سلوك الناخبين نحو المرشح (دراسة حالة على انتخابات 2010)؛ مجلة بحوث التربية النوعية؛ ج2؛ العدد 33؛ أكتوبر 2011؛ www.fbsbx.com؛ 2014/03/09؛ 18:20.
18. نور الدين قربال؛ الاتصال السياسي و الديموقراطية؛ 2013/04/27؛ 20:41؛و www.googleusercountent.com؛ 2014/03/09.
19. يامين بودهان؛ الممارسة الديموقراطية و العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية (الرسائل المفتوحة في الصحف الجزائرية و دورها في عملية الاتصال السياسي)؛ مجلة دفاتر السياسات و القانون؛ عدد خاص أفريل 2011؛ www.univ-ouargla.dz؛ 2014/02/14؛ 22:13.
20. يحي اليحياوي؛ في تجاذبات العلاقة بين الاعلام و الاتصال و السياسة؛ تقرير ضمن تقارير مركز الجزيرة للدراسات؛ www.aljazeera.net؛ 2013/09/20؛ 11:12.

المراجع باللغة الأجنبية:

- **المراجع باللغة الإنجليزية:**

1. Maxwell mc combs , the agenda setting role of mass media, in the shaping of public opinion, university of texas, austi,.
2. Claes de vreese, news farming, theory and typology information desingn, John Benjamins publishing comany.

- **المراجع باللغة الفرنسية:**

1. François Rangeon, communication politiqe et légitimité, university d'Amiens, 2014, p32.
2. Jaque Gerstlé, la communication politique, 2eme édition, Armand colin, Paris, 2008.
3. Madeleine Grawitz, méthodes des sciences sociales, Paris, 10eme edition, Dalloz Delta, 1996.

الاستمارة رقم (01):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئة الموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (01):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7274.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (16).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 05.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 12/ديسمبر.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2013.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07) .
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ضمن هذه المادة.
- الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".
- الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة.
- الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (02):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1.فئةالموضوع:

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 4/1/7 ☐ ☐
- 1/2/7 ☐ 3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐ ☐

2. فئة الاتجاه:

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3.الفاعلين:

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (01):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7274.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (17).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 05.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 12/ديسمبر.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2013.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07) .
- الرقم (4/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الرابع (04): "سيطرة المؤسسة العسكرية" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) ضمن فئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث (03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني (02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول(01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث (03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ضمن هذه المادة.
- الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".
- الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة.
- الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (03):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 1/2/7 ☐ ☐
  3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (03):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7315.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (02).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 16.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 01/جانفي.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ضمن هذه المادة.
- الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".
- الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة.
- الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (04):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ ☐ ☐ ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئة الموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 4/1/ ☐ ☐
  5/1/7 ☐ 1/2/7 ☐ 3/2/7 ☐ 1/3/ ☐ ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐ ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (04):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7315.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 16.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 01/جانفي.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (4/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الرابع (04): "سيطرة المؤسسة العسكرية" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (05):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ ☐ ☐ ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئة الموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 4/1/ ☐ 1/2 ☐ ☐
  2/2/7 ☐ 3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐ 2/3/ ☐ ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐ ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (05):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7353.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 23.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 02/فيفري.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (4/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الرابع (04): "سيطرة المؤسسة العسكرية" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني (02):"الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02):"برودة الحملة الانتخابية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث (03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.

- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (06):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ /7 ☐ ☐
- 3/2/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (06):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7353.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 23.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 02/فيفري.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (07):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 1/2/7 ☐ 3/2/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (07):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7363.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (02).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 05.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 03/مارس.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "سيطرة المؤسسة العسكرية" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (08):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 1/2/7 ☐
  2/2/7 ☐ 3/2/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (08):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة7363.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (05).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 05.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 03/مارس.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني (02):"الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (09):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 4/1/7 ☐ 1/2/7 ☐
  3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (09):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7367.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 09.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 03/مارس.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (4/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الرابع (04): "سيطرة المؤسسة العسكرية" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (10):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 4/1/7 ☐ 3/2/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (10):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد الجريدة 7367.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 09.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 03/مارس.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (4/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الرابع (04): "سيطرة المؤسسة العسكرية" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (11):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 4/1/7 ☐ 5/1/7 ☐
  1/2/7 ☐ 2/2/7 ☐ 3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐ 2/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (11):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7387

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (02).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 29.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 03/مارس.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (4/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الرابع (04): "سيطرة المؤسسة العسكرية" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس(05): "التغيير" ضمن موضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني (02):"الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02):"برودة الحملة الانتخابية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث (03) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (12):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 2/2/7 ☐
  3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐ 2/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (12):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "حوار صحفي".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7387.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (02).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 29.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في:03/مارس.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني (02):"الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02):"برودة الحملة الانتخابية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث (03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (13):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 2/2/7 ☐
  3/2/7 ☐ 2/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (13):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7353.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (2).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 30

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 30/مارس.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني (02):"الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02):"برودة الحملة الانتخابية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث (03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (14):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 1/2/7 ☐
  3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐ 2/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (14):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7388.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في .30

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 03/مارس.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02):"برودة الحملة الانتخابية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث (03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (15):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 1/2/7 ☐ 3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (15):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7388

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 30

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 3/مارس

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الرابع (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (16):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 3/2/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (16):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة7390 .

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 01.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 04/أفريل.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (17):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 2/2/7 ☐
  3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐ 2/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (17):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7390.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (04).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 01.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 04/أفريل

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس(05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني (02):"الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02):"برودة الحملة الانتخابية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث (03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (18):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6 ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئةالموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 4/1/7 ☐ 5/1/7 ☐
  3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (18):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7390.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (02).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 01.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 04/أفريل

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (4/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الرابع (04): "سيطرة المؤسسة العسكرية" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7) يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (19):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ ☐ ☐ ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئة الموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 1/2/7 ☐ 2/2 ☐ 3/2 ☐ ☐
  1/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (19):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7407.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (05).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 18.

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 04/أفريل.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني (02):"الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (20):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ ☐ ☐ ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئة الموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 1/2 ☐ 2/2 ☐ ☐
  3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐ ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (20):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7407

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03)

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 18

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 04/أفريل

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني (02):"الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (21):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ ☐ ☐ ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئة الموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 2/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1 ☐ 1/2 ☐ ☐
  2/2/7 ☐ 3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐ 2/3/ ☐ ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐ ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (21):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة7407.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (03).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 18

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 04/أفريل

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (2/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02): "نقد انجازات الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع(07).
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس(05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني (02):"الاحتجاجات ضد العهدة الرابعة" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (2/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الثاني(02):"برودة الحملة الانتخابية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث (03) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.

- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (22):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ ☐ ☐ ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئة الموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 4/1/7 ☐ 5/1 ☐ 1/2 ☐ ☐
  3/2/7 ☐ 1/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐ ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (22):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "خبر".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة7408.

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (02).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 19

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 04/أفريل.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (4/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الرابع (04): "سيطرة المؤسسة العسكرية" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "الملف الصحي للرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الاستمارة رقم (23):

I. البيانات الأولية:

1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ ☐ ☐ ☐

II. تحليل البيانات:

7 **فئة الموضوع** ☐ 8 **فئة الاتجاه** ☐ 9 **فئة الفاعلين** ☐

1. **فئة الموضوع:**

- 1/1/7 ☐ 3/1/7 ☐ 5/1/7 ☐ 3/2/ ☐ ☐
  1/3/7 ☐

2. **فئة الاتجاه:**

- 1/8 ☐ 2/8 ☐ 3/8 ☐ ☐

3. **الفاعلين:**

- 1/9 ☐ 2/9 ☐

ملاحظات:

دليل الاستمارة رقم (23):

الرقم (01): يشير إلى نوع المقال المتمثل في "تقرير".

الرقم (02): يشير إلى عدد جريدة 7408

الرقم (03): يمثل صفحة المقال (04).

الرقم (04): يمثل يوم صدور المقال في 19

الرقم (05): يمثل شهر صدور المقال في: 04/أفريل.

الرقم (06): يمثل سنة صدور المقال في: 2014.

- الرقم (1/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول: "الفساد السياسي و المالي" ضمن الموضوع الرئيسي الأول لفئة الموضوع.
- الرقم (3/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03):" احتكار السلطة" ضمن الموضوع الرئيسي الأول(01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (5/1/7): يمثل الموضوع الفرعي الخامس (05): "التغيير" ضمن الموضوع الرئيسي الأول (01) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (3/2/7): يمثل الموضوع الفرعي الثالث(03): "تحيز الادارة لصالح الرئيس" ضمن الموضوع الرئيسي الثاني(02) لفئة الموضوع (07).
- الرقم (1/3/7): يمثل الموضوع الفرعي الأول (01): "مقاطعة الانتخابات الرئاسية" ضمن الموضوع الرئيسي الثالث(03) لفئة الموضوع (07).

- الرقم (1/8): يمثل الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس (01)، و يمثل الرقم (08) فئة الاتجاه.
- الرقم (2/8): يمثل الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الرقم (3/8): يمثل الاتجاه المحايد نحو"الترشح للعهدة الرابعة".الرقم (1/9): يمثل الفاعلين المؤيدين لحدث العهدة الرابعة للرئيس في هذه المادة، الرقم (2/9): يمثل الفاعلين المعارضين لحدث العهدة الرابعة للرئيس.

الشهادة الطبية مطروحة في ملف ترشحه المفترض أكثر من أي وقت مضى

بوتفليقة يبحث عن شهادة تأهيل من باريس

يطرح "الفحص الطبي الروتيني المبرمج منذ شهر جوان 2013" الذي سافر الرئيس عبد العزيز إلى باريس للخضوع له، علامة استفهام. ألم يكن بإمكان الرئيس تسبيق موعد الفحص أو تأخيره بأسبوع حتى يمضي مرسوم استدعاء الهيئة الناخبة تفاديا للتأويل الذي يعطى لا محالة لعودته إلى "فال دوغراس"؟

الجزائر: حميد يس

لم يظهر الرئيس واقفا في أي من صوره الأخيرة

● تلزم المادة 136 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المترشح لانتخابات الرئاسة بتكوين ملف يرفع إلى المجلس الدستوري يتضمن عدة وثائق، من بينها شهادة طبية مسلّمة من أطباء محلّفين. ومعروف أن بوتفليقة أجريت له عملية جراحية في ديسمبر 2005 بنفس المستشفى الذي يوجد فيه حاليا بسبب الإصابة بنزيف حاد في المعدة. ويقول هو شخصيا إنه نجا بأعجوبة من المرض.

وبعد أقل من أربع سنوات من تلك الحادثة، ترشح بوتفليقة للانتخابات الرئاسية، ويفترض أنه وضع شهادة طبية صادرة عن أطباء محلّفين في ملف الترشح الذي يفترض أنه أودعه بالمجلس الدستوري. فهل خضع الرئيس فعلا لهذا الشرط؟ ومن هم الأطباء (القانون لا يحدد عددهم) الذين أصدروا له شهادة بعد فحصه؟ هل هم جزائريون أم أطباء يشتغلون في "فال دوغراس"؟. وهل يقبل المجلس الدستوري شهادة طبية صادرة من بلد أجنبي؟. كل هذه التفاصيل لا يعرف إن كان الرئيس بوتفليقة تقيّد بها عندما أقدم على خطوة الترشح، كما لا يوضح قانون الانتخابات اختصاص الأطباء الذين يصدرون الشهادة، هل هم من الطب العام أم خبراء في الصحة النفسية أو العقلية، أم في أمراض جهاز الهضم؟

وسيضطر الرئيس إلى التعامل مع نفس الخطوات المحددة في القانون إذا ترشح للرئاسيات المقبلة. ولكن هذه المرة تطرح الشهادة الطبية بشكل أكثر حدة لسبب بديهي هو أن حالة الرئيس الصحية والبدنية أصبحت هشّة أكثر من أي وقت مضى، والدليل هو آخر الصور التي ظهر فيها الرئيس، فهو لا يقوى حتى على إسماع صوته وعاجز عن الوقوف على قدميه، ولا يتنقل إلا فوق كرسي متحرك. والرئيس الذي لا يعقد مجلس الوزراء إلا مرتين في العام (سنة 2013) ولا يخاطب شعبه مدة 20 شهرا (آخر خطاب كان بسطيف في 8 ماي 2012)، ولا يقوى على بلورة الأفكار التي يريد تضمينها في التعديل الدستوري رغم أنه تعهد به عدة مرات (كان آخرها في 15 أفريل 2011) وذلك بسبب حالته الصحية السيئة، لا يعقل أن تتضمن الشهادة الطبية التي تمنح له من أطباء محلفين بأنه سليم من كل الأمراض، كما لا يمكن لا سياسيا ولا أخلاقيا أن يقبلها المجلس الدستوري، لأن كل الناس يعلمون أن عبد العزيز بوتفليقة مريض لا يمكنه تحمل أعباء عهدة رابعة. وأمام الشكوك القوية التي تحوم حول حقيقة "الفحص الروتيني"، تتحدث أخبار غير مؤكدة عن رغبة الرئيس في البحث عن "شهادة سياسية" من فرنسا، للدلالة على أنه قادر على الاستمرار في الحكم.

ويحتمل أن يتم ذلك بواسطة شهادة من أطباء المستشفى العسكري الباريسي الذي أضحى جزءا في التداول السياسي في الجزائر. وإذا تأكد هذا المسعى فالرئيس يكون مصمما على الخلود في الحكم دون أن يجد أي حرج في أن يسير البلاد بالحد الأدنى من الجهد. ولكن السؤال الذي يطرح في هذه الحالة، هل يقبل الذين يشاركونه الحكم منذ 1999 بصيغة "التوافق" أن يغامروا برئيس لمدة 5 سنوات أخرى وهم متأكدون أن عدم الاستقرار سيكون السمة الغالبة على الدولة، طالما أن كل الصلاحيات والسلطات مركزة بين يديه؟.

في سياق ذي صلة، أكد مصدر مطلع ما سبق أن أوردته يومية "الخبر" من أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وقع مرسوم استدعاء الهيئة الناخبة قبل تنقله إلى مستشفى "فال دوغراس" بفرنسا، وقد تم تحديد ذلك بيوم الجمعة 17 جانفي الجاري.

ح.ي

50 سنة من الإنجازات تنتهي بفضائح

سوناطراك

تدخل الجزائر العالمية من بوابة

الفساد

بن بلة مداخيل 1.4 مليار دو
2.5 دولار، ما يعادل حاليا 6

سوناطراك البقرة الحلوب للجزائريين، تحيي عامها الخمسين من التأسيس نهاية ديسمبر الجاري، في ظروف متميزة داخليا ودوليا. فبعد أن كانت تمثل اللؤلؤة التي استخسرتها وتحسرت فرنسا على التخلي عنها للجزائريين بما تحوز عليه من ثروات، حتى أنها مددت من عمر الحرب لأجلها، أصبحت وبعد مرور نصف قرن من تأسيسها حديث العام والخاص، لتنضم لقائمة الشركات سيئة السمعة دوليا بملف فساد ثقيل جاء في مسلسل من الفضائح تداولته جميع وسائل الإعلام الدولية وشد إليه عددا من المتفرجين فاق المدمنين على تتبع الأفلام والمسلسلات.

الجزائر: سمية يوسفي

● أدخلت سوناطراك الجزائر العالمية من بوابة الفساد والإرهاب، فبعد أن كانت دول العالم تخلط بينها وبين دول إفريقية مثل نيجيريا لتوفرها على البترول والغاز، أصبحت تحدد بالموقع وبشار إليها بالأصبع بعد دخولها في قضايا فساد دولية، وتعرضها لاعتداء إرهابي عالمي بتيڤنتورين، تحدثت عنه جميع دول العالم وكان لكل منها موقف تجاهه، تباين بين مؤيد لموقف الجيش الجزائري في التعاطي مع الاعتداء الإرهابي ومعارض لردة فعله السريعة، حيث فضل الهجوم

قضيتان تفجرتا منذ 2010 في ظروف مميزة، أهمها ارتفاع المداخيل التي تضخها للخزينة بعد ارتفاع قياسي لأسعار البترول تخطى عتبة الـ100 دولار للبرميل وعائدات تجاوزت في معدلها الـ60 مليار دولار سنويا، وتحضيرا لرئاسيات لا تزال الضبابية تغمرها، حيث استعملت هذه الملفات في مساومات سياسية كبيرة، تم اتهام مسؤولي دولة كبار بالضلوع في الاستفادة من الأموال المنهوبة، على رأسهم وزير الطاقة والمناجم السابق، شكيب خليل، ومسؤولون لم يسلم منهم حتى شقيق رئيس الجمهورية. بالرغم من أن الأموال المنهوبة ملك

تراجع القضاء الجزائري عن مذكرة توقيف الوزير وإشعاره الأنتربول بهذا القرار.

مسلسل الأنتربول و200 مليون دولار رشاوي ينتهي "بالعفو عما سلف"

وتوالت القضايا المفجرة على مستوى سوناطراك خلال الثلاث سنوات الأخيرة، فبعد أن كانت صفحة بيضاء طوال خمسين سنة، بالرغم من أن النهب يعود وبشهادة من إطارات من داخلها

تنتظر إلى غاية الآن وبعد المصادقة على التعديلات المحفزة للاستثمار الأجنبي في قانون المحروقات، صدور النصوص التطبيقية التي تسمح بالإعلان عن المناقصة الدولية الرابعة، للتنقيب والكشف عن البترول في الجزائر.

محرك ربيع عربي جزائري تم إخماده

وكادت سوناطراك أن تكون محرك ربيع عربي في الجزائر، بعد أن انطلقت احتجاجات بالجنوب بداية هذه السنة، انطلاقا من الأغواط، لتنتقل

نهب منها من أموال الشعب الجزائري، في مسلسل لحلقتين سوناطراك 1 و2،

المديرية العامة لمجمع سوناطراك

سارعت إلى تدارك الأمر، وتعلن عن تحقيقات قالت عنها إنها كانت بصدد القيام بها سريا ويؤكد النائب العام لمجلس قضاء الجزائر، زغماتي، ضلوع شبكة دولية في نهب أموال سوناطراك، وتلقي رشاوى في تعاملات مع شركات دولية بوساطة من ابن أخ وزير الخارجية السابق، فريد بجاوي، المتواجد حاليا بدولة الإمارات العربية المتحدة، فيما فضل شكيب خليل البقاء بأمريكا بعد أن أكد بأنه مستعد للمثول أمام القضاء الجزائري بشروط تبعد زوجته وأبناءه عن القضية، لتتداول فيما بعد معلومات لم يتم التأكد بعد منها، عن

سوناطراك 1 و2، وأصبحت سوناطراك بذلك مصدر قلق للعديد من الدول المتواجد بها المبحوث عنهم مثل أمريكا ودول أوروبية كثيرة وغيرها. وفي انتظار معاقبة المتورطين في قضايا فساد الشركة الوطنية، تبقى الصحف تتكلم عن رشاوى وعمولات تقارب الـ200 مليون دولار، منحت لإطارات ومسؤولين جزائريين والوسيط المتمثل في فريد بجاوي، في صفقات تم منحها لفرع الشركة الإيطالية "أيني" بالجزائر "سايبام". واتهم شكيب خليل في العديد من القضايا منها منح صفقة إنجاز المحطة الكهربائية لحجرة النص للشركة الكندية "أس أن سي لافالان" بامتيازات كبيرة قدمت لهذه الأخيرة، دون احترام قانون الصفقات، إلى جانب قضايا فساد أخرى، نفى شكيب خليل تورطه فيها، محملا المسؤولية، في حوارات وجهها من الولايات المتحدة الأمريكية لوسائل إعلام وطنية، إلى اللجان المسؤولة عن منح الصفقات في شركة سوناطراك وسونلغاز وفروعهما.

لكن أسطورة هذه القضية العنكبوتية، ستنتهي، حسب ما تخطط له العدالة الجزائرية الآن، وحسب المعلومات التي تم تداولها دون تأكيد، إلى سحب مذكرة القبض الدولية في حق الوزير السابق، شكيب خليل، بحجة أن الدعوى المقدمة للأنتربول كان يشوبها العديد من الأخطاء في الإجراءات المعتمدة من طرف العدالة الجزائرية.

القاعدة تختار سوناطراك للانتقام من أعدائها

ولم تسلم الشركة الوطنية حتى من مخططات فرع القاعدة بالمغرب العربي، حيث قامت هذه الأخيرة باختيارها للانتقام من العديد من الدول الأجنبية، من خلال اعتدائها على الموقع النفطي لتيقنتورين يوم 17 جانفي من هذه السنة، ليجري بالموقع دم 34 أجنبيا من دول مختلفة أهمها اليابان والنرويج وبريطانيا، ما دفع بالشركات المتواجدة في الموقع وهي البريطانية "بريتيش بيتروليوم" والنرويجية "ستاتويل" إلى الرحيل من الجزائر في انتظار عودة رسمية لهما للموقع، بالرغم من مرور حوالي سنة كاملة على هذا الاعتداء. وجاء هذا الأخير، ليشجع العديد من الشركات الأجنبية على توجيه استثمارات نحو بلدان أخرى، بالرغم من الأهمية التي توليها لاستغلال حقول النفط بالجزائر، حيث مازالت في شركة سوناطراك وفروعها بالرغم من تواجد آبار نفطها في الولايات المعنية والتي تبقى بلدياتها أفقر بلديات الوطن.

الأزمة الأوروبية.. أموال في مهب الريح وتخفيض لأسعار الغاز

لم تسلم سوناطراك من تداعيات الأزمة الاقتصادية في أوروبا، التي انطلقت سنة 2008، حيث وفي غياب ضمانات فعالة لتأمين تعاملاتها التجارية مع العديد من المجمعات الأوروبية التي أعلنت إفلاسها، مثل السويسري "بيتروبلوس" الذي باعته شحنات من النفط بقيمة 250 مليون دولار دون أن يسدد لها المتعامل السويسري أي فلس، لم تستطع سوناطراك استرجاع أموالها من زبائنها، ما جعلها تخوض العديد من المعارك الخاسرة في المحاكم الدولية، حتى بالنسبة لمراجعة الأسعار والتخفيض منها، المسألة التي أصبحت ضرورة تحتمها الوضعية الاقتصادية للدول الأوروبية والمتأثرة خزائنها بالأزمة، حيث مازالت هذه الأخيرة تهدد الجزائر بتغيير وجهة تزودها بالغاز والبترول من دول أخرى أقل سعرا في حال عدم تراجع الجزائر عن سياسة العقود طويلة الأجل، ما تم تأكيده من خلال قيام إيطاليا بتخفيض كمياتها المستوردة من الغاز بداية هذه السنة. كما أرجع وزير الطاقة انخفاض صادرات الجزائر من الغاز، إلى تجنب الجزائر بيعها بأسعار منخفضة، بالرغم من تأكيده انخفاض الإنتاج بحاسي الرمل، الذي يعدّ أكبر حقل غازي.

سوناطراك بقرة حلوب دول الجوار

لعبت سوناطراك دورا محوريا في تمويل دول الجوار سواء بالنسبة لتلك التي تعيش عدم استقرار سياسي مثل تونس وليبيا أو المغرب، هذه الأخيرة تهرّب إليها أكبر الكميات من الوقود، مقارنة بتونس وليبيا. وكان وزير القطاع، يوسف يوسفي، قد أكد بأن الجزائر تتكبد سنويا خسائر تصل قيمتها إلى 3,1 مليار دولار بسبب تهريب 1,5 مليار لتر من المواد المكررة من البنزين والمازوت تشتريها الجزائر بالعملة الصعبة من الأسواق الدولية. الظاهرة التي شنت عليها الحكومة، منذ بداية السنة، حملة مكّنت من تقليص فاتورتها وسمحت بالتحكم في الاستهلاك الداخلي.

الشاذلي 146.620 مليار دولار بمتوسط سعر البرميل 24.8 دولار، ما يعادل حاليا 54.03 دولار للبرميل

من "الخبر"

زروال 53.511 مليار دولار بمتوسط سعر البرميل 16.68 دولار، ما يعادل 23.33 دولار حاليا

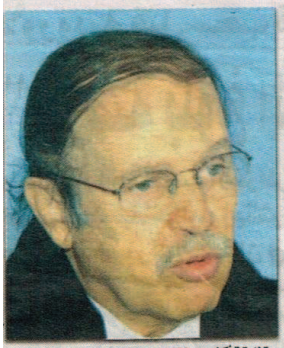

بوتفليقة أكثر من 670 مليار دولار بمتوسط سعر البرميل 63.32 دولار للبرميل، بحساب مداخيل 2013

1000 مليار دولار

من عائدات المحروقات لم تشفع للجزائريين

بومدين "أممها" والشاذلي "استهلكها" وبوتفليقة "بددها"

● لم تبخل حقول البترول والغاز المكتشفة في صحراء الجزائر على مواطنيها، بضخهم حوالي ألف مليار دولار، طوال خمسين سنة، أي منذ تأسيس سوناطراك سنة 1963، غير أن حكامها ورؤساءها الذين تداولوا على السلطة طوال هذه الفترة، لم يفلحوا بسياساتهم الاقتصادية المختلفة في تسيير وتوزيع ثروة البترول على الجزائريين بالعدل، وعجزوا عن تجسيد سياسة ناجعة لتنويع موارد الاقتصاد الوطني الذي مازال، بعد نصف قرن من الاستقلال، يرتكز في ميزانيته على نسبة تجاوزت السبعين بالمائة من مداخيل عائدات المحروقات.

وتداول على توزيع ثروة الجزائريين سبعة رؤساء منذ الاستقلال، منهم من عمّر لأكثر من [illegible] وهو عبد العزيز بوتفليقة، الترشح لعهدة رابعة. ومن بين هؤلاء، رؤساء تقشفوا لتسيير وضعية أزمة مع انخفاض في أسعار البترول، وآخرون بذروا مداخيل كانت محدودة لتشجيع استيراد كماليات بحجة تنويع غذاء الجزائريين، ومنهم أيضا من لم يستطع مواجهة أزمة بعد نزول أسعار البترول.

ورغم أن عدد سكان الجزائر غداة الاستقلال لم يتعد الـ12 مليون نسمة، إلا أن ذلك لا يشفع لبوتفليقة الذي تضاعفت مداخيل البترول في عهده الثلاثة بخمس عشرة مرة مقارنة بتلك المسجلة بعد الاستقلال، في الوقت الذي وصل حاليا عدد السكان إلى حوالي 38 مليون نسمة (37,9 مليون نسمة إلى غاية جانفي 2013)، ما يمثل 3 مرات فقط عدد سكان ما بعد الاستقلال.

وفي حصيلة حسابية قامت بها "الخبر"، استنادا إلى إحصاءات من الجمارك، فإن حصة الأسد في ما وعدد سكانها تضاعف، إلا أن الإنجازات المحسوبة على عهد بوتفليقة لا تشفع له، ويمكن اختصارها في طريق سيار ابتلع أكثر من 16 مليار دولار، ليهترئ ويعاد ترميمه من خزينة الدولة دون محاسبة المخلين بذلك لا لشيء إلا لوفرة الأموال في الخزينة، إلى جانب ميترو وترامواي الجزائر، مشاريع عمّرت لأكثر من سنوات لترى النور في أجزائها الأولى فقط.

قبله، يشهد للرئيس اليامين زروال الذي حتى وإن لم يحكم الجزائر لفترة طويلة، حيث تقلد منصب الرئيس في الفترة الممتدة بين سنتي 1994 و1999، إلا أن تدهور الوضع الاقتصادي في عهدته لا يمكن تجاهله، خاصة أن القطاع العام بدأ في تسجيل ثقل عام على مستوى شركاته، مقابل شروط جديدة للأفامي تسببت في مراجعة قيمة الدينار بنسبة 50 بالمائة وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية. ولم يفلح زروال آنذاك، بخزينة ضخ فيها قطاع النفط ما قيمته 53,51 مليار دولار، في تفادي غلق العديد من الشركات الوطنية التي تم الانطلاق في خصخصتها، وضياع العديد من مناصب الشغل وارتفاع معدل البطالة.

الشاذلي بن جديد هو الآخر لم ينجح في توظيف أموال البترول لصالح الجزائريين، حيث وبعد ارتفاع سعر البترول وبدل أن يستغل مبلغ 146,62 مليار دولار تغذت بها خزينة الدولة في عهدته في الاستثمار والتنمية وتنويع موارد الاقتصاد الوطني، فضّل تنويع أكلات الجزائريين من كماليات، ليستورد الفواكه الاستوائية والأجهزة الكهرومنزلية وغيرها، حيث يتذكر الجزائريون فترة حكمه بتعميم أكل الموز على جميع الشرائح، زيادة على عدم الاستقرار السياسي آنذاك.

الرئيس الراحل هواري بومدين الذي تولى الحكم سنة 1965 بعد انقلاب على سابقه احمد بن بلة، حكم لمدة ثلاث عشرة سنة، بلغت إجمالي مداخيل البترول فيها ما يقارب 33 مليار دولار خصصها أساسا لإنشاء البنى القاعدية من مستشفيات، وجامعات ومدارس ومصانع ثقيلة في جميع القطاعات خاصة بالنسبة لقطاع الطاقة الذي سارع إلى تأميمه سنة 71، لينزع احتكار إنتاجه وتسويقه من الشركات الفرنسية ما وتّر العلاقات بين البلدين، غير أن استرجاع السيادة على الممتلكات النفطية للجزائر ساهم في توفير سيولة هامة للبلاد، سمحت بدعم بقية القطاعات الصناعية والزراعية وانطلاق الجزائر في تنويع مصادر تمويل اقتصادها خاصة من القطاع الفلاحي.

غير أن حلم هواري بومدين في جعل الجزائر "يابان العالم العربي" وإخراجها من دائرة التخلف التي وضعها فيها الاستعمار الفرنسي لم يتحقق، لتصبح الجزائر وبعد مرور أكثر من 50 سنة على استقلالها "سوق الصين".

إحصاءات مصالح الجمارك

1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
732	728	642	623	725	831	935	1.010	857	1.304
1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
1.889	3.940	3.965	4.659	5.572	5.876				

رئاسيات غريبة وحملتها الانتخابية أغرب

انفردت الانتخابات الرئاسية في أسبوعها الأول من انطلاق حملتها الانتخابية بالكثير من الخصوصيات التي لم يسبق أن سجلها الجزائريون من قبل، فزيادة على النفور الشعبي عن حضور تجمعات المرشحين، وهو أمر لم يكن مألوفا في كل المواعيد الرئاسية السابقة، فإن غياب أحد المرشحين الستة، وهو عبد العزيز بوتفليقة، عن تنشيط تجمعات حملته الانتخابية للعهدة الرابعة بنفسه بسبب المرض، ترك هو الآخر بصمته الغريبة على المشهد العام الذي يطبع الرئاسيات التي يسجل فيها لأول مرة حملة "بالوكالة". ويكون هذا الوضع قد أجهز على حظوظ إمكانية "المناظرة" المباشرة بين المرشحين لا في الساحة ولا في "بلاطوهات" التلفزيونات، الأمر الذي جعل حملة رئاسيات 2014 أقرب إلى "مونولوج" منها إلى مبارزة بالأفكار والبرامج.

في خامس حملة انتخابية للرئاسيات وبمرشحين شاركوا في الحملات السابقة

"مونولوج" خطابي.. لا نقاش ولا مناظرة مباشرة بين المرشحين

الجزائر: ح. سليمان

● لو يستعمل "غريال" لغربلة خطابات المرشحين للرئاسيات طيلة أسبوع كامل، لما رشح منها الشيء الكثير، فكل ما قيل لحد الآن في الحملة الانتخابية من قبل المتسابقين كأنه مناديل "كلينيكس" ترمى في سلة المهملات، ولم تعمر أي فكرة منها في الأذهان بسبب تحول الحملة إلى "مونولوج" خطابي يفتقد للمواجهة المباشرة بين فرسانها.

وإذا كانت لجنة الإشراف على الانتخابات قد سجلت عدم استغلال "بعض الأماكن لحد الآن" من قبل المرشحين في سياق تجمعاتهم للحملة الانتخابية بفعل حالة العزوف الشعبي عن متابعة النشاط الانتخابي، فإن مجرى الحملة الانتخابية بـ"عزف منفرد" لدى كل مترشح على حدة زاد من الفتور والبرودة التي تطبع رئاسيات 17 أفريل، وقتل فيها كل ما من شأنه شد انتباه الأنصار وجلب سمع المواطنين من غيرٍ المتحزبين، ولم يكن ذلك مرده فقط "اللعبة المغلقة" لهذه الانتخابات التي أفقدتها بريقها، ولا إلى نوعية المتسابقين فيها من حيث اختلاف الحجم والأوزان والآلة الدعائية الواقفة وراء كل واحد منهم، بل لاعتماد كل المترشحين بما فيهم صاحب العهدة الرابعة على تصورات كلاسيكية في إدارة الحملة الانتخابية، غاب عنها الإبداع والجمالية، فاتحا المجال أمام الرتابة وخطابات محشوة بلغة الخشب، في تجمعات تسير في اتجاه أحادي: دغدغة بوعود واستنساخ لمشاريع وبرامج يمكن إيجاد أحسن منها بضغطة زر في محرك البحث "غوغل"، مثلما اعترف بذلك فوزي رباعين.

لقد بقيت الحملة محافظة على طقوسها القديمة ورفض فيها أي تغيير، ربما لعدم تغير المرشحين لها، فكلهم شاركوا في المواعيد الرئاسية الماضية باستثناء عبد العزيز بلعيد، ولذلك بقيت نفس ألوان الملصقات الزرقاء لصور المرشحين، ونفس القاعات لم ينفض عنها الغبار والظلمة بسبب الإنارة السيئة، ولولا تغيير "الشعارات" التي اختارها كل مترشح كعنوان وطعم لحملته الانتخابية لصعب التمييز فيها بين رئاسيات نسخة 2014 وتلك التي سبقتها، خصوصا أن هناك حملة بالوكالة عن مرشح غائب عن الظهور للمواطنين.

وما سجل طيلة أسبوع من الحملة، أن الجدل السياسي (بوليميك) الذي أثير في الساحة لم يخرج من صفوف خطابات المرشحين للرئاسيات، بل جاءت من خارجها، على غرار ما أحدثه تجمع المقاطعين بقاعة حرشة من جدل حول عودة رموز الفيس، وغضب منشقين عن الأرسيدي إزاء ما وصفوه تحالف حزبهم مع الإسلاميين المتطرفين، أو ما وقع من سجال بين رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري وزعيمة حزب العمال لويزة حنون، وهو ما يعني أن الحملة الانتخابية تفتقد إلى طعم "الملح" الذي يصعب على المواطنين "هضم" بضاعتها.

ورغم وجود قنوات التواصل عن بعد وانطلاق قنوات خاصة في البث خلال هذه الرئاسيات، لم يسجل الجزائريون أي مبادرة من مرشحين لإقامة نقاش "وجها لوجه" بين المرشحين لمعرفة المقترحات والخلافات السياسية بين البرامج والأفكار، وهي أهم محطة منتظرة في الانتخابات لكنها غائبة تماما في الجزائر، لأن السياسيين عندنا يفضلون "المنولوج" عن "المناظرة"، وهو سبب كاف لقتل شهية الانتخاب.

من حيزة كالي

لا مبالاة إزاء الحملة الانتخابية رغم مرور أسبوع كامل على انطلاقها

حملة غريبة سيذكرها تاريخ الجزائر

مرشح شبح و"منافسون" دون موارد

● أهم ما سيذكره الجزائريون وربما كل سكان المنطقة المغاربية في المستقبل عن انتخابات الرئاسة التي نظمت في هذا البلد في 17 أفريل من العام 2014، هو أن أبرز المرشحين فيها كان شبحا في حملة تلك الانتخابات، دخل الاقتراع وهو مدعوم بإمكانيات ضخمة وبفارق السماء عن الأرض قياسا ببقية المترشحين الخمسة الذين كانوا يعلمون مسبقا بأنهم خاسرون.

لا يصح أن يطلق وصف "المنافسة" أو "المعترك" أو "السباق" على الاستحقاق الذي سينظم بعد 20 يوما، لأن التسابق يفترض أن جميع المتنافسين سواسية عن انطلاق السباق، ويفترض أن الأمر محل التنافس لا يعرف في البداية إلى أي من المتنافسين سيؤول. أما الحقيقة فهي أن الانتخابات المقبلة لعبة مغشوشة ومخدوعة، والكل يعلم أنها محسومة للرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة وأولهم المترشحون الخمسة، وبالتالي فالمسرحية الجارية حاليا "بايخة" بالنسبة للجزائريين، أما بالنسبة للأجانب وخاصة في أعين الإعلام الفرنسي فهي أضحوكة ومثار للسخرية والتكيت.

سيحتفظ تاريخ الجزائر الحديث بأن انتخابات الرئاسة التي جرت في 2014 كانت غريبة. ووجه الغرابة فيها أن مرشح النظام لم يظهر خلال الحملة التي دامت 21 يوما، فلم يحدّث الناخبين ولم يطلب أصواتهم ولم يدافع عن حصيلته بنفسه، ولم ينزل إلى الإعلام ليناقشه الصحافيون فيما فعل ولم يفعل، ولم تنظم له مواجهة مع المترشحين في التلفزيون العمومي كما يجري في الانتخابات الفرنسية. أليس المؤسسات والهيئات والقوانين وكل شيء في الجزائر مستنسخا من المنظومة السياسية بفرنسا؟ فلماذا تُستثنى الحركية عمدا في الجزائر؟

ووجه الغرابة في هذا الاستحقاق أن أحد المترشحين وهي لويزة حنون تهاجم أرانب مثلها وتنتقد حتى الذين يعبرون عن قناعتهم بأن الانتخابات محسومة النتيجة، وتنسى أن من ينبغي أن يقدم الحساب ويسأل عن الفضائح والنقائص وسرقة المال العام وتركيع القضاء والدوس على الدستور والعبث بالمنظومة التربوية والتعليم الجامعي وغيرها من الكوارث، إنما هو المرشح الذي حكم البلاد 15 سنة، عبد العزيز بوتفليقة العاجز عن أداء مهامه منذ سنوات بسبب المرض. وتملك حنون الدليل القاطع على أن حاشية بوتفليقة تعطل تفعيل المادة 88 من الدستور، ولكنها تتفادى الخوض في هذا الأمر. الدليل هو أن بوتفليقة عاجز بدنيا عن النزول إلى الميدان خلال الحملة.

وتعني مشاركة بوتفليقة في الحملة بالوكالة أن أنصاره مدعوون إلى تحديد اختيارهم بشأن التمديد له أو إقصائه، بناء على رؤية محيا وتصرفات وهيئة مدير حملته، والسماع لخطابه بدل متابعة مرشحهم الأصلي على المباشر؛ والدلائل الأخرى على أن اللعبة مخدوعة كثيرة ومتعددة، والمصيبة أن كل المترشحين يعلمون ذلك، وأبرزها التمييز بين المترشحين من حيث الإمكانيات والدعم السياسي. فالرئيس المترشح مستفيد من دعم الجيش أو جزء منه على الأقل. زيادة على هذا وضع تحت تصرفه الوزير الأول بعد أن نحاه من الحكومة ليتكفل بشؤونه الخاصة. أما الإدارة بما تعنيه من ولاة ورؤساء دوائر ومسؤولي الأمن الولائيين في الشرطة والدرك، فالكل يعلم بأن المطلوب منهم في الانتخابات الرئاسية هو توفير ظروف لوضع سيناريو لصالح مرشح السلطة.

رئاسيات غريبة وحملتها الانتخابية أغرب

انفردت الانتخابات الرئاسية في أسبوعها الأول من انطلاق حملتها الانتخابية بالكثير من الخصوصيات التي لم يسبق أن سجلها الجزائريون من قبل، فزيادة على النفور الشعبي عن حضور تجمعات المرشحين، وهو أمر لم يكن مألوفا في كل المواعيد الرئاسية السابقة، فإن غياب أحد المرشحين الستة، وهو عبد العزيز بوتفليقة، عن تنشيط تجمعات حملته الانتخابية للعهدة الرابعة بنفسه بسبب المرض، ترك هو الآخر بصمته الغريبة على المشهد العام الذي يطبع الرئاسيات التي يسجل فيها لأول مرة حملة "بالوكالة". ويكون هذا الوضع قد أجهز على حظوظ إمكانية "المناظرة" المباشرة بين المرشحين لا في الساحة ولا في "بلاطوهات" التلفزيونات، الأمر الذي جعل حملة رئاسيات 2014 أقرب إلى "مونولوج" منها إلى مبارزة بالأفكار والبرامج.

في خامس حملة انتخابية للرئاسيات وبمرشحين شاركوا في الحملات السابقة

"مونولوج" خطابي.. لا نقاش ولا مناظرة مباشرة بين المرشحين

الجزائر: ح. سليمان

● لو يستعمل "غريال" لغربلة خطابات المرشحين للرئاسيات طيلة أسبوع كامل، لما رشح منها الشيء الكثير، فكل ما قيل لحد الآن في الحملة الانتخابية من قبل المتسابقين كأنه مناديل "كلينيكس" ترمى في سلة المهملات، ولم تعمر أي فكرة منها في الأذهان بسبب تحول الحملة إلى "مونولوج" خطابي يفتقد للمواجهة المباشرة بين فرسانها.

وإذا كانت لجنة الإشراف على الانتخابات قد سجلت عدم استغلال "بعض الأماكن لحد الآن" من قبل المرشحين في سياق تجمعاتهم للحملة الانتخابية بفعل حالة العزوف الشعبي عن متابعة النشاط الانتخابي، فإن مجرى الحملة الانتخابية بـ"عزف منفرد" لدى كل مترشح على حدة زاد من الفتور والبرودة التي تطبع رئاسيات 17 أفريل، وقتل فيها كل ما من شأنه شد انتباه الأنصار وجلب سمع المواطنين من غيرٍ المتحزبين، ولم يكن ذلك مرده فقط "اللعبة المغلقة" لهذه الانتخابات التي أفقدتها بريقها، ولا إلى نوعية المتسابقين فيها من حيث اختلاف الحجم والأوزان والآلة الدعائية الواقفة وراء كل واحد منهم، بل لاعتماد كل المترشحين بما فيهم صاحب العهدة الرابعة على تصورات كلاسيكية في إدارة الحملة الانتخابية، غاب عنها الإبداع والجمالية، فاتحا المجال أمام الرتابة وخطابات محشوة بلغة الخشب، في تجمعات تسير في اتجاه أحادي: دغدغة بوعود واستنساخ لمشاريع وبرامج يمكن إيجاد أحسن منها بضغطة زر في محرك البحث "غوغل"، مثلما اعترف بذلك فوزي رباعين.

لقد بقيت الحملة محافظة على طقوسها القديمة ورفض فيها أي تغيير، ربما لعدم تغير المرشحين لها، فكلهم شاركوا في المواعيد الرئاسية الماضية باستثناء عبد العزيز بلعيد، ولذلك بقيت نفس ألوان الملصقات الزرقاء لصور المرشحين، ونفس القاعات لم ينفض عنها الغبار والظلمة بسبب الإنارة السيئة، ولولا تغيير "الشعارات" التي اختارها كل مترشح كعنوان وطعم لحملته الانتخابية لصعب التمييز فيها بين رئاسيات نسخة 2014 وتلك التي سبقتها، خصوصا أن هناك حملة بالوكالة عن مرشح غائب عن الظهور للمواطنين.

وما سجل طيلة أسبوع من الحملة، أن الجدل السياسي (بوليميك) الذي أثير في الساحة لم يخرج من صفوف خطابات المرشحين للرئاسيات، بل جاءت من خارجها، على غرار ما أحدثه تجمع المقاطعين بقاعة حرشة من جدل حول عودة رموز الفيس، وغضب منشقين عن الأرسيدي إزاء ما وصفوه تحالف حزبهم مع الإسلاميين المتطرفين، أو ما وقع من سجال بين رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري وزعيمة حزب العمال لويزة حنون، وهو ما يعني أن الحملة الانتخابية تفتقد إلى طعم "الملح" الذي يصعب على المواطنين "هضم" بضاعتها.

ورغم وجود قنوات التواصل عن بعد وانطلاق قنوات خاصة في البث خلال هذه الرئاسيات، لم يسجل الجزائريون أي مبادرة من مرشحين لإقامة نقاش "وجها لوجه" بين المرشحين لمعرفة المقترحات والخلافات السياسية بين البرامج والأفكار، وهي أهم محطة منتظرة في الانتخابات لكنها غائبة تماما في الجزائر، لأن السياسيين عندنا يفضلون "المنولوج" عن "المناظرة"، وهو سبب كاف لقتل شهية الانتخاب.

من حيزة كاتي

لا مبالاة إزاء الحملة الانتخابية رغم مرور أسبوع كامل على انطلاقها

حملة غريبة سيذكرها تاريخ الجزائر

مرشح شبح و"منافسون" دون موارد

● أهم ما سيذكره الجزائريون وربما كل سكان المنطقة المغاربية في المستقبل عن انتخابات الرئاسة التي نظمت في هذا البلد في 17 أفريل من العام 2014، هو أن أبرز المرشحين فيها كان شبحا في حملة تلك الانتخابات، دخل الاقتراع وهو مدعوم بإمكانيات ضخمة وبفارق السماء عن الأرض قياسا ببقية المترشحين الخمسة الذين كانوا يعلمون مسبقا بأنهم خاسرون.

لا يصح أن يطلق وصف "المنافسة" أو "المعترك" أو "السباق" على الاستحقاق الذي سينظم بعد 20 يوما، لأن التسابق يفترض أن جميع المتنافسين سواسية عن انطلاق السباق، ويفترض أن الأمر محل التنافس لا يعرف في البداية إلى أي من المتنافسين سيؤول. أما الحقيقة فهي أن الانتخابات المقبلة لعبة مغشوشة ومخدوعة، والكل يعلم أنها محسومة للرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة وأولهم المترشحون الخمسة، وبالتالي فالمسرحية الجارية حاليا "بايخة" بالنسبة للجزائريين، أما بالنسبة للأجانب وخاصة في أعين الإعلام الفرنسي فهي أضحوكة ومثار للسخرية والتكيت.

سيحتفظ تاريخ الجزائر الحديث بأن انتخابات الرئاسة التي جرت في 2014 كانت غريبة. ووجه الغرابة فيها أن مرشح النظام لم يظهر خلال الحملة التي دامت 21 يوما، فلم يحدّث الناخبين ولم يطلب أصواتهم ولم يدافع عن حصيلته بنفسه، ولم ينزل إلى الإعلام ليناقشه الصحافيون فيما فعل ولم يفعل، ولم تنظم له مواجهة مع المترشحين في التلفزيون العمومي كما يجري في الانتخابات الفرنسية. أليس المؤسسات والهيئات والقوانين وكل شيء في الجزائر مستنسخا من المنظومة السياسية بفرنسا؟ فلماذا تُستثنى الحركية عمدا في الجزائر؟

ووجه الغرابة في هذا الاستحقاق أن أحد المترشحين وهي لويزة حنون تهاجم أرانب مثلها وتنتقد حتى الذين يعبرون عن قناعتهم بأن الانتخابات محسومة النتيجة، وتنسى أن من ينبغي أن يقدم الحساب ويسأل عن الفضائح والنقائص وسرقة المال العام وتركيع القضاء والدوس على الدستور والعبث بالمنظومة التربوية والتعليم الجامعي وغيرها من الكوارث، إنما هو المرشح الذي حكم البلاد 15 سنة، عبد العزيز بوتفليقة العاجز عن أداء مهامه منذ سنوات بسبب المرض. وتملك حنون الدليل القاطع على أن حاشية بوتفليقة تعطل تفعيل المادة 88 من الدستور، ولكنها تتفادى الخوض في هذا الأمر. الدليل هو أن بوتفليقة عاجز بدنيا عن النزول إلى الميدان خلال الحملة.

وتعني مشاركة بوتفليقة في الحملة بالوكالة أن أنصاره مدعوون إلى تحديد اختيارهم بشأن التمديد له أو إقصائه، بناء على رؤية محيا وتصرفات وهيئة مدير حملته، والسماع لخطابه بدل متابعة مرشحهم الأصلي على المباشر! والدلائل الأخرى على أن اللعبة مخدوعة كثيرة ومتعددة، والمصيبة أن كل المترشحين يعلمون ذلك، وأبرزها التمييز بين المترشحين من حيث الإمكانيات والدعم السياسي. فالرئيس المترشح مستفيد من دعم الجيش أو جزء منه على الأقل. زيادة على هذا وضع تحت تصرفه الوزير الأول بعد أن نحاه من الحكومة ليتكفل بشؤونه الخاصة. أما الإدارة بما تعنيه من ولاة ورؤساء دوائر ومسؤولي الأمن الولائيين في الشرطة والدرك، فالكل يعلم بأن المطلوب منهم في الانتخابات الرئاسية هو توفير ظروف لوضع سيناريو لصالح مرشح السلطة.

الناطق الرسمي لحزب "جيل جديد" سفيان صخري لـ "الخبر"

برودة الحملة الانتخابية سببها المقاطعة السياسية واليأس الشعبي

كيف تقيمون مستوى الحملة الانتخابية بعد مضي الأسبوع الأول منها؟

● أظن أن الحملة الانتخابية لرئاسيات الشهر الداخل لا حدث بالنسبة للشعب، لأن الشعب فهم أن اللعبة الانتخابية مغلقة وأن الانتخابات مجرد مسرحية، لذلك فهو يائس ويريد التغيير، كما أنه فهم بأن التغيير لا يكون عن طريق هذه الانتخابات التي سبقتها ممارسات سياسية غير مقبولة هدفها الإبقاء على النظام الحالي.

وهل تعتبر أن ضعف الإقبال على التجمعات والتعاطي مع الحملة الانتخابية شعبيا مرده المقاطعة السياسية التي انتهجتموها؟

● خطاب المقاطعة التي انتهجته أحزاب معارضة لقي صدى لدى الشعب الجزائري، وخطاب المقاطعة الحالي يعد الأول في تاريخ الانتخابات، من حيث طرح أصحاب هذا الخيار البديل الممكن من خلال الندوة الوطنية التي تعكف على تحضيرها تنسيقية الأحزاب والشخصيات المقاطعة للرئاسيات، لاحظنا أن الحملة الانتخابية باردة،كما أن ممثلي الرئيس المترشح طردوا من أماكن متعددة، وهذا يدل على

سفيان صخري

أن الشعب ليس فقط غاضبا على السلطة وحصيلة بوتفليقة طيلة 15 سنة من حكمه، بل لأن الأشخاص المجندين لصالح الرئيس المترشح تورطوا في شتائم ضد الشعب.

هذا بالنسبة لتجمعات مساندي المترشح بوتفليقة، لكن لوحظ كذلك إقبال محتشم على تجمعات مترشحين آخرين؟

● دعني بداية أقول إن الكثير من منشطي حملة الرئيس المترشح قد استنجدوا بعمال وموظفي البلديات والولايات تحت التهديد، وهذا خرق للقوانين. أما ما تعلق بالمترشحين الآخرين فهم محسوبون على المعارضة.

وحينما يكون هناك موعد رئاسي يكونون في الموعد من اجل أن يترشحوا ويشاركوا في مسرحية انتخابية الفائز فيها معروف مسبقا، غير أن أحد المترشحين المعارضين استطاع أن يحشد المناضلين، لكن بالنسبة لمترشحين آخرين، هناك خطابات مزدوجة، ويضعون رجلا في السلطة وأخرى في المعارضة.

قلتم إن المقاطعة السياسية لعبت دورا في برودة الحملة، لكن هناك أيضا العزوف الانتخابي، كيف يمكن أن نفصل بين الاثنين؟

● في الوقت الحالي لا يمكن التفرقة بين المقاطعة السياسية وبين العزوف التلقائي والمعتاد، ونعرف أنه بعد 17 أفريل ستكون هناك نسبة مضخمة في النتيجة، وكما سيكون هناك تقاطع بين الطبقة الصامتة العازفة عن الانتخابات وبين الطبقة المقاطعة إثر دعوة أحزاب وشخصيات المعارضة، وهؤلاء لهم نفس التصور وسيسيران جبنا إلى جنب، وإذا تقاطعا سيحصل التغيير الحقيقي، والكل يعرف أن نسبة المشاركة ستكون مضخمة وهي في الحقيقة ضعيفة، وإذا حدثت احتجاجات ومظاهرات فيعني أن المقاطعة كان لها دور.

الجزائر، حاوره محمد شراق

مطاردات طالت سلال وبلخادم وعمارة وغول

"وكلاء" بوتفليقة يواجهون الغضب

عانى "وكلاء" الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة، في تجمعاتهم الشعبية خلال الحملة الانتخابية، من صعوبة في مقابلة الجماهير بسبب أحداث لاحقتهم في أكثر من تجمع من صناعة غاضبين، وكان واضحا مدى معاناة بعض منشطي حملة الرئيس في الخلاص من مطاردة فئات غاضبة من "وعود تم إخلافها" في السابق.

الجزائر: عاطف قدادرة

● كان عصيا على عبد المالك سلال، رئيس حملة الرئيس المترشح عبد بوتفليقة، إكمال التجمع الشعبي الذي عقده قبل أيام في ولاية ورقلة، وبصعوبة كان صوت سلال يصل أطراف القاعة بسبب أصوات شباب غاضبين كانوا خلف الحضور يرفعون شعارات مناوئة لوعود الحكومة فيما يخص ملف التشغيل في الجنوب، وقد اعتبر هذا السلوك في أول الأمر طبيعيا إلى حد ما بما أن الرئيس المترشح ترك وراءه حصيلة قابلة للنقاش إما إيجابا أو سلبا، لكن الظاهرة تعممت في اتجاه باقي وجوه الحملة الرئاسية لعبد العزيز بوتفليقة، تشير شواهد كثيرة أن كلا من عبد العزيز بلخادم وعمار غول وعمارة بن يونس عانوا الأمرّين من أجل الهروب من مطاردات غاضبين.

وبالإضافة إلى تجمّع ورقلة، فقد رافق تجمع عبد المالك سلال في ولاية برج بوعريريج احتجاجات كبيرة من قبل غاضبين من العهدة الرابعة، ورغم أن أوساطا قريبة من المرشح عبد العزيز بوتفليقة حاولوا إلصاق تهمة التعرض لتلك التجمعات

عبد العزيز بوتفليقة

ص "الخبر"

بمرشحين آخرين، إلا أن تكرارها في أكثر من محطة كشفت عن سلوك جديد في التعبير عن الرفض، لكن اللافت أن "ميوعة" خطاب من تولوا الترويج لتجمعات بوتفليقة وغياب الكاريزما في سلوكهم السياسي ومستوى "التملق" في الترويج لضرورة استمرار الرئيس، قد انعكس سلبا على حملة بوتفليقة الغائب عن عقد تجمعات بنفسه، وهو الذي عوّد الجزائريين في المواعيد الثلاثة الماضية على قدرة كبيرة في حشد الجماهير.

ولم تقتصر مظاهر الغضب المعبّر عنه ضد الوجوه التي تنشط حملة الرئيس بوتفليقة على منطقة دون غيرها، ولا ضد أحد السياسيين دون غيره، فقد بدأت مظاهر "الملاحقة" تتبين في أولى أيام الحملة الانتخابية يوم الـ23 من مارس الماضي، لما واجه رئيس الحركة الشعبية الجزائرية عمارة بن يونس ورئيس تجمع أمل الجزائر عمار غول، موجة من الغاضبين في سور الغزلان بولاية البويرة، وحديث عن مطاردة بالحجارة لموكبهما، وسجل تجمع مرسيليا أول أمس، علامة فارقة في تجمعات هذين المسؤولين، بعدما سدت حولهما أبواب القاعة التي نشطا فيها تجمعا مع أفراد للجالية، وقد نقلت صور منقولة من الحدث تصرفات غاضبة ضدهما كادت تتطور لاعتداءات جسدية، ونقل شهود أن بين الغاضبين من هو غير متحزب أصلا وبين متعاطف مع حركة "بركات" وعدد آخر من أنصار المرشح علي بن فليس.

وعلمت "الخبر" أن مديرية حملة الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة قد لجأت لخيار توجيه "دعوات شخصية" بالنسبة للتجمعات التي ستعقد للجالية على التراب الفرنسي، وهذا بغرض تفادي دخول من هم "غ مرغوب فيهم".

ورغم أن عبد العزيز بلخاد وزير الدولة الممثل الشخص لرئيس الجمهورية، بعيد عن سم "سذاجة الخطاب"، إلا أنه بدور لم يسلم من تصرفات شبيهة م قبل جزائريين غاضبين، إما م مشروع الرابعة وإما من حصيل الرئيس المترشح على الصعيد الاجتماعي، فقد جرى "تهريب بلخادم من داخل أجواء غضب في ولاية الجلفة، ونفس الأمر حدث مع بعض التجمعات التي عقدها عمار سعداني، الأمين العام لجبهة التحرير الوطني والتي كان حاضرا في بعضها الفريق المناوئ لسعداني داخل الجبهة، وما أثار استغراب مراقبين هو لجوء مديرية حملة الرئيس لبعض ممارسات "التحايل"، كما كان الحال مع تجمع للأطباء أول أمس بفندق الرياض والذين تمت دعوتهم على أساس أنه لقاء مع وزير الصحة حول مشاكل القطاع، لكن الحاضرين تفاجأوا بدخول عبد المالك سلال مدير حملة الرئيس بوتفليقة الذي قدم عرضا أمامهم حول مشروع الرئيس لقطاع الصحة في الخماسي المقبل.

ع. ق

"حمس" تدعو السلطة إلى قراءة مسؤولة لحصيلة الانتخابات

"نسبة المشاركة مضخّمة والحقيقية لم تتجاوز 20 في المائة"

أفادت حركة مجتمع السلم "حمس"، في بيان وقّعه رئيسها عبد الرزاق مقري، أمس، أن "نتائج الاقتراع لم تفاجئنا وكانت متوقّعة لدينا، بالنظر لما سبقها من انزلاقات وتجاوزات تسبّب فيها أنصار العهدة الرابعة، وبسبب الاستعمال الواسع لوسائل الدولة ومؤسساتها لصالح الرئيس المرشح".

الجزائر: خالد بودية

● ذكرت "حمس" بأنّ "نسبة المشاركة المعلن عنها رسميا مضخّمة وبعيدة عن صور العزوف عند زيارة صناديق الاقتراع، من طرف الناخبين، وعن النتائج التي رصدتها اللجان التقنية المشكلة من قبل حركة مجتمع السلم التي عملت باقتدار، وتوصّلت إلى نسبة مشاركة لم تتجاوز 20 في المائة".

وتعتقد الحركة، حسب بيانها، تتوفر "الخبر" على نسخة منه، أن نسبة المشاركة تم "نفخها"، و«مع ذلك لم تستطع مختلف أجهزة نظام الحكم الوصول بها إلى أكثر من نسبة 51.7 في المائة، وهي نسبة تمثل تراجعا بربع الأصوات مقارنة بنسبة 74 في المائة "الرسمية" في انتخابات الرئاسة سنة 2009، مما يؤكد نجاح خيار المقاطعة والاستجابة الواسعة للمواطنين له (حتّى بالنظر للنسبة الرسمية المضخمة)".

ويبقى المنافس الوحيد الجاد لأنظمة الفساد والفشل وحاملة مشاريع التغيير التي يصبو إليها المواطنون، حسب "حمس"، هي الأحزاب الوطنية ذات التوجه الإسلامي، وأنّ غياب هذه الأحزاب يجعل الانتخابات بغير رهان ولا جدوى.

وأوضح البيان أن "هذه الانتخابات بيّنت بأن سياسة التخوين والتخويف والتهويل، هي السياسة الوحيدة التي تحسنها أنظمة الحكم الفاسدة في مواجهة منافسيها، وأن غياب الإسلاميين في هذه الانتخابات أسقطت الأقنعة وأظهرت هذه الحقيقة، حيث توجهت "الأبواق المأجورة" المنفذة لهذه السياسات إلى غير المنافسين غير الإسلاميين".

وجدّدت حركة مجتمع السلم التأكيد بأن "دعوتنا للمقاطعة ليست دعوة عدمية، وأنها تنخرط كلية في مشروع الانتقال الديمقراطي الذي دعت إليه التنسيقية الوطنية للأحزاب والشخصيات المقاطعة، وأن كفاحها السياسي بعد نهاية المهزلة الانتخابية سيتوجه إلى إنجاح هذا المسعى".

ودعت الحركة في بيانها، السلطة الحاكمة إلى القراءة المسؤولة والموضوعية للحصيلة الحقيقية للانتخابات التي تعرفها قبل غيرها، والتوقف عن مسار جر البلاد إلى تعميق الأزمات بالتعنت والاستمرار في سياسة فرض الأمر الواقع والفساد والفشل، فضلا عن الاستجابة لصوت "العقل من أجل الانتقال السلس بالجزائر إلى التطور والحرية والانسجام الاجتماعي لصالح كل الجزائريين، وليس لصالح أقلية متنفذة ومتحكمة في السلطة والثروة بغير وجه حق على حساب حاضر الجزائر ومستقبلها".

والدعوة ذاتها وجهتها الحركة إلى "الأحزاب والشخصيات المعارضة من كل التوجهات، مهما كان موقفها من الانتخابات، إلى الالتقاء وتكثيف التشاور وتوسيع تقوية جبهة النضال المشترك، من أجل إنجاح مشروع الانتقال الديمقراطي".

ونادت الشعب الجزائري إلى "الوعي بحيل التخويف والتهويل والتخفي وراء مؤسسات الدولة لنهب ثروات البلد وضرب استقراره والمشاركة الفاعلة في التغيير الذي يكون لصالح الجميع".

خ. ب

تواتي وصفه بـ"المنفرد بالسلطة كملك"

"تخصيص 1000 مليار للحملة الانتخابية لبوتفليقة"

● قال المرشح للرئاسيات، موسى تواتي، إنه تم تخصيص مبلغ ضخم يقدر بـ1000 مليار سنتيم لتسيير حملة الرئيس المنتهية عهدته، وتحدث عن تجاوزات "خطيرة" منها انفراده بسلطة أحادية كـ"ملك" دون أن يحاسب. وذكر تواتي بأنه "ليس له الحق في الأمر بإدارة شؤون الدولة منذ إيداعه لملف الترشح كونها مرحلة انتقالية، ولأنه دخل الاستحقاقات كان لزاما عليه أن يظهر للشعب وتنتهي الأوامر والتعليمات والمراسيم". كما أشار تواتي إلى أن بوتفليقة "لا يمكنه مراسلة الرؤساء باسم رئاسة الجمهورية"، واعتبر ذلك "خرقا للأعراف، وهو أحد أشكال التجاوز الممارسة من السلطة". وتحدث تواتي، أمس، خلال تجمع له بالمسرح الجهوي "محمود تريكي" بمدينة قالمة، عن تجاوزات أخطر مورست خلال الحملة الحالية، منها تخصيص 1000 مليار، رغم أن المبلغ المخصص للمترشحين لا يتعدى

موسى تواتي،

ص. "الخبر"

6 ملايير سنتيم، وكذا اللجوء لأصحاب الأعمال والمال.

ورفض تواتي إبقاء السلطة تحت وصاية فرنسا التي اعتبرها الأمرة الفعلية منذ 1962، وهي اليوم تسعى لفرض مرشح بعينه وفقا لاتفاق مصالح للإبقاء على حصتها محفوظة من قبل من سماها بـ"المجموعة التي تتحدث باسم الرئيس، وما تسعى إليه للمطالبة بتعويض عن ممتلكات المستوطنين القدامى في الجزائر واسترجاعها". وتساءل تواتي إن كان الاستقلال محصورا في طرد الاستعمار فقط، وأضاف أن هذه الأطراف كذبت مدة 52 سنة على الشعب، وهذا الواقع هو ما سيؤدي إلى تحقق مقولة "ديغول" بإعادة استدعاء فرنسا لتسيير الشأن الجزائري بعد خمسين سنة.

وقال موسى تواتي في لقائه، زوال أمس، بمواطني مدينة سكيكدة، في إشارة إلى موعد 17 أفريل "إما الشعب ينتفض ويحدث التغيير، وإما سيبقى دائما تحت الوصاية وتحت الإقطاع الذي حاربه أجداده". وأعرب رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية عن تخوفه من التزوير، قائلا: "سوف ننتقل إلى مرحلة انتقالية حتمية، وقد يكون الحاكم في هذه المرحلة هم أرباب الأموال الذين يتنقلون بالطائرات".

قالمة: م. أم السعد

سكيكدة: ع. فلوري

بعد تحول الانتخابات إلى شبه استفتاء حول "هل أنت مع أو ضد الاستقرار؟"

"العزوف" أقوى حزب في البلاد

ستكون ظاهرة العزوف عن التصويت أبرز معالم الانتخابات التي جرت أول أمس، كمؤشر جديد في معادلة الرئاسيات التي لم يسبق لنسب المشاركة أن تراجعت خلالها عن 70٪، وأبرز ملاحظات الانتخابات الأخيرة هو تصويت الولايات التي تعرف اضطرابات أمنية لصالح الاستمرارية، ما يعكس حجم الخوف من التغيير الذي بات مرادفا عند كثير من الجزائريين لمفهوم "المجهول".

الجزائر: عاطف قدادرة

أعوان مكتب الاقتراع في انتظار المنتخبين

● نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المحطات التعددية الخمس التي عرفتها الجزائر، بما أن نسبة المشاركة لم تتجاوز 51.70٪، ومقارنة بسابقتها فقط، يمكن ملاحظة أن النسبة تضاءلت بنحو 22٪ بدل 74.11٪ المسجلة في الانتخابات الرئاسية الماضية.

ويمكن اعتبار أن "العزوف" هو الفائز في الانتخابات التي جرت الخميس الماضي، بما أن نصف عدد الناخبين المسجلين لم يكلفوا أنفسهم عناء التصويت، أي أن نحو 11 مليون من أصل 23 مليون مسجل في القوائم الانتخابية لم يدل برأيه، وتفسير ذلك أن هذه الفئة باتت لا ترى في الانتخابات آلية للتغيير، بغض النظر عن دعاوى المقاطعة التي رفعها قطاع واسع من السياسيين.

ويمكن في قراءة أولية ملاحظة أن الجزائريين اختاروا منطق "الاستقرار" حتى في الظروف الصحية للرئيس الفائز بولاية رابعة، فالإعلام الذي دعم بوتفليقة استبق يوم الاقتراع برافعات طويلة لمخططات عنف يكون علي بن فليس على وجه التحديد يحضر لها، ما حول الانتخابات إلى شبه استفتاء حول "هل أنت مع أو ضد استقرار الجزائر؟".

وتشير نتائج الانتخابات إلى أن دخول سباق الرئاسيات من دون سند من حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي لن يؤدي إلى نتيجة ملموسة إذا التزم الجيش الحياد على الأقل أو إذا لم يكن في صف مترشح غير الرئيس. وبالنسبة للأفالان والأرندي، فالحزبان يملكان آلة دعائية جارفة في الداخل الجزائري وفي الأرياف والتي تشكل الوعاء الانتخابي الوفي لعملية التصويت.

ومن أبرز ملاحظات الرئاسيات التي تدعم نظرية الاستقرار على حساب التغيير، تصويت سكان غرداية التي تعصف بها أزمة طائفية عنيفة منذ شهور لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي حقق أكثر من 90٪ من الأصوات، ونفس الأمر بالنسبة لورقلة التي تعرف اضطرابات اجتماعية تتعلق بالتشغيل منذ شهور بدورها، وهو شيء يعكس أن تصويت الجزائريين لبوتفليقة معناه أنهم اختاروا الاستمرارية على حساب التغيير، حتى وإن كانت هذه الاستمرارية في صالح منظومة حكم "رخوة" لا تحدد فيها معالم المسؤوليات وكيفيات صنع القرار، كما كشفت النتائج الأولية تأثر الناخبين باستراتيجية "التخويف من المجهول" التي تبنّاها أنصار "العهدة الرابعة" في مواجهة برامج منافسيهم من المترشحين الآخرين لاسيما علي بن فليس.

وفي النهاية، جاءت النتائج متوافقة مع منطق الأمور بالنسبة لآليات الحكم في الجزائر، على أساس أن المراهنة على قلب الطاولة دون إذن من الجيش ودعم كبرى الأحزاب وحياد الإدارة أمر لا يتوافق مع الواقع، وكان الأجدر بالمرشحين الخمسة الذين نافسوا بوتفليقة البحث في إقناع 11 مليونا الذين لم يصوتوا بدل مقارعته في الأصوات الوفية التي تعودت التصويت لصالح مرشح السلطة، لكن هؤلاء الـ11 مليونا ما كانوا ليصوتوا في وجود بوتفليقة في السباق، والعبرة من ذلك أن أبرز خطأ ارتكبه

لكونها تريد دوما انتخابات على المقاس

السلطة لا تتألم مهما كانت المشاركة الحقيقية متدنية

● "رئاسيات على مقاس عبد العزيز بوتفليقة"، عنونت صحيفة "لوفيغارو" وصفها للانتخابات الرئاسية في الجزائر، وقالت لوموند إن "بوتفليقة في أحسن رواق للفوز بالعهدة الرابعة"، واصفة مجريات العملية الانتخابية بأنها "غير مفاجئة"، في حين ذكرت فرانس 24 أن بوتفليقة "أدلى بصوته وهو على كرسي متحرك". وتوقعت صحيفة الغارديان البريطانية، امتناعا كبيرا عن التصويت قد يناهز الثمانين في المائة، ليلتحق بوتفليقة بنادي زعماء مدى الحياة. هي صور تلخص لوحدها مجريات انتخابات رئاسية وصفت قبل انطلاقها بشتى الأوصاف والنعوت.

لم يحد التلفزيون العمومي في تغطيته للانتخابات، عن تقاليده، بحيث لم تغب عبارات "استيقظ المواطنون باكرا لأداء واجبهم الانتخابي"، في وصفها للإقبال الشعبي نحو هذه الانتخابات. لكن رغم حالة الطقس الربيعية المسجلة في كل ولايات الوطن المساعدة على ظروف الاقتراع، غير أن المشهد الانتخابي العام لم يختلف عن سابقيه. وحتى وإن زالت الطوابير التي افتعلت قبل الاقتراع حول محطات البنزين والمخابز جراء تدافع المواطنين حولها لقضاء حاجاتهم قبل قدوم "العاصفة الانتخابية"، بفعل خطابات "الرعب" التي بثتها بعض القنوات التلفزيونية الخاصة، غير أن الحركة صبيحة يوم الاقتراع كانت أكثر من عادية، فالمحلات التجارية مفتوحة والحركة المرورية كعادتها مزدحمة، رغم أنه يوم عطلة مدفوعة الأجر، ولا شيء يوحي بأن الجزائريين تأثروا بـ«الفوبيا" في الشارع التي سبقت موعد 17 أفريل.

ولم يكن الذين استيقظوا عن بكرة أبيهم، مثلما يسمون في لغة الخشب باليتيمة، لأداء واجبهم الانتخابي، غير أولئك الشيوخ والمتقاعدين الذين مازالوا أوفياء على مر السنين في زيارة مكاتب الاقتراع وفي التوقيت نفسه دائما. ولولا هذه الفئة، لما وجدت الصور الأولى عن بداية الاقتراع. فلماذا في بلد أغلبية سكانه من شريحة الشباب، لكنه لا ينعكس ذلك أمام بوابات مكاتب الانتخاب في الجزائر، تقريبا في كل المواعيد الانتخابية، حيث لم يسجل سوى نسبة 9.15 في المائة في نسبة المشاركة في صبيحة الاقتراع، حسب وزير الداخلية؟ هل الشباب بطبعهم مقاطعون للانتخابات؟ هل لعدم الثقة في السياسيين؟ أم أن عدم مصداقية الانتخابات وأحاديث التزوير وتحديد المرشح الفائز سلفا، وراء فقدان شهية الناخبين الذي يزداد من انتخاب لآخر؟ هذه المؤشرات بحاجة إلى دراسة معمقة من قبل السلطة التي تريد أن تحكم البلد، واستعصى عليها دوما كسب ثقة "الكتلة الصامتة" التي سجلت حضورها فقط في الاستفتاء حول الاستقلال في عام 62.

ووجدت السلطة نفسها هذه المرة، ليس فقط في سباق من أجل إسقاط المرشحين من خصوم الرئيس المرشح. بل الأهم من ذلك، في منع أي انتصارات يمكن أن يحققها أو تحسب على المقاطعين، من خلال ما صنعته من وراء شعارها "الاستمرارية" لعهدة الرابعة أو "الفوضى"، لقطع الطريق على نداءات الشارع المطالب بـ«التغيير"، من خلال إعادة إحياء هواجس سنوات الدم لإخراج المواطنين إلى صناديق الاقتراع، بعدما لم تستطع إقناعهم بحصيلة العهدات الثلاث، وبالبديل المقدم من خلال رئيس مقعد على كرسي متحرك. وبدا جليا الانقسام داخل السلطة وغياب "التوافق" حول مرشح السلطة، في خريطة التصويت الوطنية المرتفعة غربا والمتدنية وسطا والعقابية شرقا، وهو تباين لم يكن موجودا في السابق، ما يعني أن السلطة بحماقاتها أعادت السلوكيات الجهوية، لكونها تريد انتخابات على المقاس ولا تتألم مهما كانت درجة المشاركة الحقيقية متدنية.

الجزائر: ح.سليمان

قلب مطلب تطبيق المادة 88 من الدستور إلى إعلان ترشح بـ "الوكالة"

بوتفليقة يغلق الرئاسيات

إعلان الرئيس بوتفليقة ترشحه لانتخابات الرئاسة 17 أفريل المقبل بالوكالة، وخيار الرئيس أو "محيط الرئيس"، توكيل "رجله الأول" عبد المالك سلال لإعلان امتطاء بوتفليقة "صهوة الحصان الرئاسي" لاستخلاف نفسه، آخر مؤشر من مؤشرات وضع الرئيس الصحي قبل حلول ساعة الحقيقة المتمثلة في مدى قدرة الرئيس على مواجهة الشعب في حملة انتخابه، بدا أنها قد بدأت بمجرد ما تفوه سلال بكلماته أمس.

الجزائر: محمد شراق

● بوتفليقة فارس رئاسي، خبر ورد في شكل "سأبقى رغم الداء والأعداء"، وإعلان الأمس أزال كل اللبس ووضع كل التكهنات جانبا، واتضح أن المجتهدين في الساحة السياسية باستنتاجاتهم وتكهناتهم اللصيقة بالوضع الصحي للرئيس لم يفعلوا شيئا سوى أنهم أتعبوا أنفسهم، ففي النهاية، بوتفليقة "فعلها" على لسان سلال ووقع لعهدة أخرى، في شكل يبدو أقرب إلى إطالة البقاء في الحكم رئيسا مدى الحياة كما تقول المعارضة منه إلى عهدة بخمس سنوات، وإن صب الاحتمالان في إناء واحد، في انتظار تعديل الدستور لاستحداث منصب نائب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية.

كل الترتيبات التي أقرتها السلطة سواء في إطار تجاذبات الأجنحة أو في إطار التوافق، بما فيها الترتيبات التي لم تعرف منتهاها إلى التطبيق، كان محورها نقطة مركزية واحدة، فلكها مرض الرئيس بوتفليقة، وكل الاحتمالات الدائرة بهذا الفلك تم أرشفتها وتصفيفها في سرايا الحكم بناء على هذه النقطة، ليكون الخيار في النهاية إبقاء بوتفليقة في الحكم، فهل يعني هذا أن استمرار الرئيس في الحكم صار ممكنا من الناحية الصحية، وصار ممكنا أن يقوم بوتفليقة بمهامه الدستورية مثلما يقره القانون والدستور والقسم الدستوري؟

بقي الآن اختبار "حركي" للرئيس إن كان فعلا يستطيع إدارة حملته الانتخابية والخروج إلى الشعب، مع أن الوزير الأول عبد المالك سلال قالها صراحة، إن لبوتفليقة رجال لما سئل إن كان القاضي الأول في البلاد يقوى على القيام بحملته، ورسالة سلال كانت واضحة، وتفيد أنه حتى إن عجز بوتفليقة على القيام بحملته واستخلفه في ذلك رجاله، فهذا "لا يفسد للود قضية"، بمعنى أن عدم رؤية الجزائريين رئيسهم يجوب الشوارع كما فعل عام 2004 و2009 وقبل ذلك عام 1999 أمر غير ذي أهمية، بل إن أحد حلفاء بوتفليقة وهو عمارة بن يونس رئيس "الحركة الشعبية الجزائرية" أدلى بدلوه في هذا المقام عندما اعتقد أن "الرئيس لا يسيّر البلاد برجليه وإنما يسيرها برأسه" لدى استضافته بالقناة الفرنسية "فرانس24"، وبعدها بأيام قليلة قال لـ "الخبر" إن "عقل الرئيس يشتغل أفضل من الكثير من الجزائريين".

وبين قول عمارة بن يونس وحقيقة قدرة الرئيس على أداء مهامه علامة استفهام كبيرة، في مخيلات معارضة اتهمت بالتربص بمرض الرئيس عندما طالبت بتطبيق المادة 88 من الدستور التي تنص على حالة الشغور، لكن الرئيس ذاته لم يرد على خصومه رغم طلاته المتكررة مع كبار مسؤولي الدولة وأكثرهم نائبه كوزير الدفاع الوطني وقائد أركان الجيش الفريق قايد صالح، في صور خضعت لتعليقات رجحت عودة لاحقة لبوتفليقة إلى بيته. وعلى النقيض من ذلك، استطاع بوتفليقة أن يحول تلك الصور إلى مشهد فرض فيه "الأمر الواقع"، تماما كما حول مطلب تطبيق المادة 88 من الدستور إلى "انتصار يحسب لدهائه" ترجمه بإعلان ترشحه أمس على لسان سلال.

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

ولأن العبرة بالنتائج، هناك نظرة تجاه شعب يفترض أن يفهم أن إدارة شؤون البلاد تتطلب "مخ صحيح" يأتي بالنتائج المرجوة من بوتفليقة، وليس "قدم" رجل يعرفه الجزائريون منذ 15 سنة كاملة، وليسوا بحاجة إلى أن يأتي إليهم بقدميه.

الموالون كما الخصوم فهموا ذلك، فضاعف "الأولون" طاقة الدفع إلى الرابعة، بينما تراجع الخصوم عن مطلب تطبيق المادة 88 من الدستور وخفضت مطلبها إلى "الاطلاع على الملف الصحي للرئيس"، ملف حبيس أدراج "فال دوغراس"، ولم يكن الرئيس ليكتفي بشهادة "داخلية" تؤكد سلامته العقلية والجسدية للترشح لعهدة رابعة، فقيل إنه طار من جديد إلى فال دوغراس من أجل ختم الشهادة التي تتيح له الرابعة مثلما استنتجت بعض الأطراف، وزاد في قناعتها إعلانه عن استدعاء الهيئة الناخبة يوم 17 ديسمبر الماضي مباشرة بعد عودته من باريس. ومن باريس ذاتها، أخذ المصير السياسي للرئيس بوتفليقة في التداول عندما طار يوم 27 أفريل 2013 إلى فال دوغراس للعلاج من الجلطة الدماغية، وأخذ المجتهدون في التهوين من سطوتها على "المخ البشري" فسوقت رؤية "طبية" تقول إن "الجلطة الدماغية" طارئ مرضي عادي ويمكن الشفاء منه تماما، والواقع أن عقارب العهدة الرابعة كانت تتصاعد كلما تنازلت طبيعة مرض الرئيس من "النوبة الإقفارية العابرة" كما قال البروفيسور بوغربال، إلى "جلطة دماغية" كما شخصه أطباء فرنسا.

م. ش

أحزاب المعارضة تطالب بكشف ملفه الطبي

"تحويل الرئيس إلى فال دوغراس شهادة وفاة للعهدة الرابعة"

مقري: فرص ترشح الرئيس لعهدة جديدة منعدمة جاب الله: الحديث عن ترشح بوتفليقة لعهدة جديدة نوع من الاستخفاف بالأمة تواتي: لو طبقت المادة 88 في وقتها ما كنا أمام هذا الوضع معزوز: تحويل الرئيس من جديد إلى فرنسا يثبت عجزه جيلالي: الدولة كذبت على الجزائريين بوعيش: بوتفليقة اختار مستشفى فرنسيا للحصول على شهادة تحسن وضعه الصحي

عبد الرزاق مقري

عبد الله جاب الله

موسى تواتي

جيلالي سفيان

الجزائر: ف. جمال

● لم يقنع البيان الرسمي حول عودة الرئيس عبد العزيز بوتفيلقة إلى مستشفى فال دوغراس العسكري الفرنسي أقطاب المعارضة، ويرون أنه من الضروري إطلاع الرأي العام على حقيقة الوضع الصحي للرئيس.

قال رئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان لـ "الخبر": "نقل الرئيس للعلاج بفرنسا ليس بالأمر الجديد، وفي مثل حالته يُسجل استقرار وقد يتبع بانتكاسة، والثابت أنه مصاب بعاهة مزمنة لا تمكنه من أداء مهامه". وأضاف أن "أكثر ما يؤلم أن الجزائريين راحوا لأشهر طويلة ضحية كذب الدولة بخصوص صحة رئيسهم، ومع ذلك فإن التطور الأخير شهادة على وفاة العهدة الرابعة". وفي نفس السياق، يرى موسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية أنه "كان يتوجب في وقت باكر العمل بالأحكام الدستورية لشغور منصب الرئيس وإجراء انتخابات مسبقة، وقال "لو طبقت المادة 88 في وقتها ما كنا أمام هذا الوضع". ويرى أن السلطات الفرنسية "متورطة فيما نعيشه من خلال إخفاء التقرير الطبي الذي يكشف تطور الوضع الصحي، رغم أنه من حق الجزائريين الاطلاع عليه".

ويدوره ذكر الناطق الرسمي باسم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عثمان معزوز، أن تحويل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مرة أخرى إلى فرنسا يثبت من جديد "عجزه عن القيام بالحد الأدنى من مهامه، ويؤكد سلامة موقف المطالبين بتطبيق المادة 88 من الدستور وإعلان حالة الشغور"، لافتا إلى حالة التخبط التي يعيشها النظام، وسجل بهذا الخصوص "أن الجزائر لم تبلغ هذا الحد من الفوضى وعدم الاستقرار من قبل". وطالب رئيس جبهة العدالة والتنمية الشيخ عبد الله جاب الله بعرض التقرير الطبي حول صحة الرئيس، وقال "من المفروض أن يكون هناك تقرير طبي يشرح للرأي العام وضعه الصحي لأنه من شروط الترشح سلامه الصحة"، معتبرا أن الحديث عن ترشحه لعهدة جديدة نوع من الاستخفاف بالأمة.

وشكك القيادي في جبهة القوى الاشتراكية شافع بوعيش في القراءة القائلة بأن ملف العهدة الرابعة أغلق، وأورد على صفحته في شبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك "ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة الرابعة بدأ يتضح، لقد اختار الرئيس الجزائري مستشفى فرنسيا للحصول على شهادة بأن وضعه الصحي تحسن". في حين علق رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري على ما يراه من مفارقات البيان الرسمي الصادر مساء الثلاثاء حول تحويل الرئيس إلى فرنسا لإجراء فحوصات، قائلا "لقد تحدثوا عن فحوصات عادية، هذا يعني أنه لا يوجد طبيب جزائري قادر على إجراء مثل هذه الفحوص"، وأضاف أن أسلوب الاتصال هذا تجاوزه الزمن وأنه أسوأ من فترة الاتحاد السوفيتي، ويبين غياب ثقافة الدولة لأنه كان المفروض أن يبلغ الجزائريون بكل شفافية عن تطور حالة الرئيس الصحية، ويرى أن التطور الأخير يعزز الرأي القائل بأن فرص ترشح الرئيس لعهدة جديدة منعدمة.

واستغرب المكتب الوطني لحركة النهضة في بيان له "برمجة الموعد الطبي للرئيس عشية آجال استدعاء الهيئة الناخبة، وأن غيابه في هذه الفترة الحرجة يزيد الوضع السياسي في البلاد غموضا وتعقيدا".

ف. ج

رغم تزامنه مع الندوة الصحفية للرئيس هولاند

تنقل بوتفليقة إلى فال دوغراس يخطف أضواء الصحف الفرنسية

● رغم انشغالها الواسع بتحليل كل المعطيات الواردة في الندوة الصحفية للرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند التي حضرها أزيد من 600 صحفي، فإن وسائل الإعلام الفرنسية اهتمت كالعادة بتنقل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى باريس لإجراء فحوصات في مستشفى "فال

رافقت ذلك بطرح العديد من علامات الاستفهام حول مستقبله السياسي في بلد أجمعت المعطيات أن الحياة السياسية به تسير ببطيء. وضمن هذا السياق قالت صحيفة "لوموند" إن بوتفليقة عاد تدريجيا لممارسة مهامه منذ 16 جويلية تاريخ رجوعه من باريس، وإن استقبل

تحليل "أوروبا1"، فإن الوضع الصحي للرئيس بوتفليقة لا يسمح له بالترشح لعهدة رابعة، لكن هناك علامات استفهام حول من يخلفه"، وأشارت إلى أن "هناك اتفاقا في الطريق مع وزيره الأول، لكن لا شيء مؤكد".

نفس الاهتمام خصصته مجلة "لوبوان" لتنقل بوتفليقة إلى

الرئيس الغائب بداعي المرض منذ سنة كيف سيتعامل مع السنوات الخمس القادمة؟

بوتفليقة يختار لنفسه نهاية بورقيبة

● هل يمكن لسياسي عاصر المآلات المؤلمة لكثير من زعماء العالم، أن يقذف بنفسه في أتون هذا السيناريو الغامض؟ سؤال يفرضه بإلحاح إعلان الرئيس بوتفليقة الترشح لعهدة رئاسية رابعة، وما إذا كان واعيا أنه "يغامر" بنفسه في اختيار نهاية لحكمه ستكون شبيهة وفق مراقبين بما انتهى إليه الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة.

اختار الرئيس بوتفليقة بطلبه العهدة الرابعة أن يكون رئيسا مدى الحياة للجزائر، رغم حالته الصحية، التي تشهد عليها سمات الرجل المتثاقلة في الدقائق القليلة التي ظهر فيها على الجزائريين عبر التلفزيون ليزيل عنهم "عبثا" حالة القلق التي انتابتهم من غيابه الطويل عن الساحة السياسية.

لكن الرجل الذي لا يزال يعاني من آثار جلطة دماغية أقعدته على كرسي متحرك، ولم يستطع بفعلها أن ينبس ببنت شفة أمام الجزائريين منذ أكثر من عام، كسر كل التقاليد المعروفة عن الممارسة الديمقراطية في العالم، وفضل أن يواصل مهامه على رأس الدولة بترشح سينصبه لا محالة الرئيس القادم للبلاد.

لا يزال كثير من المتابعين تحت آثار صدمة ترشح الرئيس، ليس لأن دخوله السباق يعني "قتل" أي أمل في تغيير الوضع الراهن للبلاد، لأن بوتفليقة لا يمكن له أن يهزم في الانتخابات، ولكن لأن الرجل قارب الثمانين من العمر، ويعاني من مرض في جهازه العصبي لا يستطيع معه تحمل تبعات تسيير دولة بحجم الجزائر.

وهنا تطرح الكثير من الأسئلة والمخاوف عن مستقبل جزائر ما بعد 2014، لأن النظام الرئاسي المطلق الذي تسير به الجزائر، يركز كل الصلاحيات في يد الرئيس ويهمش باقي المؤسسات في الدولة، وكل ذلك قد يعطي شرعية لما تطرحه أصوات عديدة في الساحة السياسية تخشى أن تُرتهن الجزائر باسم الرئيس بوتفليقة، في يد المحيطين به من جماعات المصالح.

يشبّه مراقبون إعلان الرئيس ترشحه لعهدة رابعة في ظروفه الحالية، بالوضع التونسي إبان نهايات الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة، مع الفارق في أن الثاني نصب نفسه رئيسا مدى الحياة في الدستور، والأول فتح العهدات في الدستور بما يسمح له بالترشح في كل موعد انتخابي والبقاء بالمثل رئيسا مدى الحياة. بيد أن الرئيسين يتشابهان أيضا في أن حالتهما الصحية تدهورت في أواخر حكمهما، وبينما انتهى سيناريو بورقيبة إلى الانقلاب الأبيض الذي نفذه الرئيس السابق زين العابدين بن علي، يبقى التساؤل عن مصير الرئيس بوتفليقة إذا استمر في الحكم وهو في حالته الصحية الحالية، خاصة أن النظام في الجزائر بالكاد استطاع تدبر أمره في السنة التي مرض فيها الرئيس أمام مطالبات المعارضة بتطبيق المادة 88 من الدستور، فكيف سيتدبر هذا النظام التعامل مع خمس سنوات قادمة!

تقول المعارضة إن الرئيس بوتفليقة فوّت على نفسه فرصة دخول التاريخ من الباب الواسع لما "عبث" بدستور 2008 مدشنا عهد حكم الفرد في الجزائر، وهو الآن يفوّت على نفسه فرصة أخرى منحتها له ظروف إقليمية عاصفة، حين تجنبت الجزائر موجة ما عرف بـ"الربيع العربي"، بفعل "مسكنات الإصلاح" التي وعد بها الرئيس في 2011، وخطاب "جيلي طاب جنانو"، الذي فهم حينها على أنه خطاب التنحي لما بعد أفريل 2014.

غير أن التجارب الفاشلة لهذا "الربيع"، أعادت للنظام هامشا من المناورة، وظهر للرئيس كشأن كل الأنظمة الشمولية في العالم، "ممالئون" يزينون له أن البلاد ستضيع برحيله والعباد سيهلكون من دونه، مثلما يسوق لذلك المنادون بالعهدة الرابعة، حتى أن الوزير الأول عبد المالك سلال قال إن ما فعله الرئيس بوتفليقة أملته عليه الحكمة والحفاظ على استقرار البلاد، فهل من الحكمة أن يترشح رجل للرئاسيات وهو مصاب بجلطة دماغية في الثمانين من عمره؟ وعن أي استقرار يتحدث سلال، والجزائر مهددة في أي لحظة بالدخول في متاهات دستورية جراء غياب الرئيس المتواصل عن الساحة الوطنية؟ يتساءل المعارضون للرئيس.

يبدو حسب البعض، أن الرئيس بوتفليقة يحتاج إلى إيقاظ خلايا في ذاكرته البعيدة، ليسترجع شيئا من نهاية بورقيبة التي لا يتمناها أي رئيس، واستذكار أيضا أن الرئيس الفرنسي شيراك أصابته جلطة دماغية هو الآخر، وكان الدستور الفرنسي يسمح له بالترشح لكنه آثر الانسحاب، وحالته الصحية اليوم تشهد بأنه اختار القرار الصائب.

الجزائر: محمد سيدمو

سيد أحمد غزالي يشرح أسباب عدم ترشحه لرئاسيات 2014

"لا يمكنني تصديق نظام زوّر 9 انتخابات"

● صرح رئيس الحكومة الأسبق سيد أحمد غزالي أن الانتخابات الرئاسية المقبلة لن تحقق أي جدوى، "لأنه لا يوجد أدنى ضمان أن النظام الذي زور الانتخابات التسعة الأخيرة (خلال 15 عاما) يتجه لتنظيم انتخابات حقيقية"، بينما قال وزير الاقتصاد الأسبق غازي حيدوسي إن النظام اليوم "يرتكب أكبر خطأ بترشيحه رئيسا مريضا وغير قادر على ممارسة الحكم".

وسئل سيد أحمد غزالي أثناء نقاش نظمته مساء أول أمس القناة الفرنسية البرلمانية "أل.سي.بي"، عن سبب عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة فأجاب أن "النظام الجزائري الذي نظم في السنوات الـ15 الأخيرة 9 انتخابات كانت كلها منقوصة الشرعية، ولا شيء يضمن اليوم أن النظام الذي زوّر بشكل كامل 9 انتخابات يتجه لتنظيم اقتراع حقيقي".

وتساءل غزالي عن جدوى منافسة بوتفليقة قائلا "لم أشارك لأنه لا توجد جدوى، فلو شاركت ستكون مجرد تزكية لإثبات أنها انتخابات ذات مصداقية"، وانتقد ترشح الرئيس لعهدة رابعة "فهو مريض ليس منذ العام الماضي بل منذ 2005؛ ولم يعقد إلا مجلسي وزراء في السنة".

وذكر سيد أحمد غزالي في النقاش الذي حضره عدد من الصحفيين الفرنسيين في وصفه للنظام الجزائري ومن هو الرقم واحد فيه سئل عن الفريق محمد مدين(فقال "الأكيد أن الجزائر غير ديمقراطية، لو ترون القوانين بداية من دستور 1989 ستجدون الجزائر على قدر كبير من حرية التعبير والتجمع، لكن الممارسة عكس ذلك تماما وعلى نقيض الخطاب السياسي والتشريع"، وقال غزالي إن أهم خصائص النظام الجزائري "أنه لا يحترم القوانين، فمحيط الرئيس نفسه يقولون لقد خصص 15 سنة الأولى للمصالحة، والآتي سيكون لدولة القانون. هذا اعتراف بأننا كنا في مرحلة لا تطبيق فيها ولا احترام للقوانين".

وضمنيا رفض رئيس الحكومة الأسبق أن يعتبر الجنرال محمد مدين المعروف بتوفيق، أنه الرجل الأول في الجزائر، وكان غزالي يعلق على الصورة الشهيرة التي يظهر فيها رفقة الفريق مدين والراحل العربي بلخير في تاريخ غير محدد بداية التسعينات، "النظام الجزائري ليس له رجل أكثر نفوذا، فحتى بلخير كان حينها يوصف بهذا الوصف".

سيد أحمد غزالي

من جهته لفت وزير الاقتصاد الأسبق غازي حيدوسي الذي شارك في النقاش إلى أن "النظام السياسي الذي أتى ببوتفليقة أصبح اليوم مبعثا للتقزز بتوسع دائرة المرتشين داخله"، واعتبر حيدوسي أن "النظام هم الجيش والبوليس السياسي، وهو اليوم يرتكب غلطة كبيرة بترشيح رئيس مريض غير قادر على الحكم، وهو ما سيدخل الجزائر في مرحلة خطيرة جدا".

وكشف الصحفي الفرنسي الشهير "نيكولا بو" في ذات البرنامج، أن شقيق الرئيس الأصغر السعيد بوتفليقة الذي صوره كحاكم فعلي للبلاد، قد زار باريس الأسبوع المقبل، "وأجرى محادثات في الإليزيه والكيدورسي)وزارة الخارجية الفرنسية(ووعد بمراقبة جيدة للحدود ومحاربة الجهاديين"، ملمحا إلى أن السعيد جاء حاملا لعرض حول أجندة الرئيس بوتفليقة الأمنية في حال فاز في الانتخابات الرئاسيات، "وطبعا هذا الكلام الأمني يحب الفرنسيون سماعه".

الجزائر: عاطف قدادرة

تصريحات مرشحي الرئاسة تفضح المستوى

السلطة تدوس على قانون مكافحة الفساد

تثير القراءة المتأنية للقانون الخاص بمكافحة الفساد الذي استند إليه رئيس الجمهورية في التصريح بممتلكاته الخاصة، الاستغرابَ حول جدية السلطات العمومية في محاربة الفساد. فمن بين 73 مادة في هذا القانون، لم يطبق سوى أقل من 60٪ من مواده التي جاءت لحماية ثروة الجزائريين من النهب.

محمد بن أحمد

● نشر الرئيس المرشح عبد العزيز بوتفليقة تصريحا بممتلكاته العقارية والمنقولة ومعه كل مرشحي الرئاسيات، أياما قليلة بعد مرور 8 سنوات على صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (عام 2006)، وذكر ضابط سابق عمل في المصالح الاقتصادية بالشرطة طلب عدم الكشف عن هويته لـ "الخبر": "إن أغلب مواد القانون الخاص بمكافحة الفساد غير مطبقة بل هي بحكم الواقع مجمدة، خاصة المواد 4 و5 و36 و37 و47 و48، وهي المواد التي أرى أنها الأهم في قانون مكافحة الفساد".

من جانب آخر يرى بعض القانونيين ومنهم محامون وقضاة سابقون، أن السلطات الأمنية والقضائية في الجزائر بما فيها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تجمد تطبيق المواد 36 و37 من قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، وهو ما جعل جهود مكافحة الرشوة في الجزائر مجرد شعار.

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

ص "الخبر"

وقال القاضي المتقاعد بامرسلي عبد الباقي إنه "رغم مرور 8 سنوات على إقرار القانون الخاص بمكافحة الفساد في الجزائر، فإن أغلب مواد القانون غير مطبقة، وأهم هذه المواد على الإطلاق والتي تعد مفتاحا فعليا لمكافحة الفساد هما المادتان 36 و37 من القانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، واللتان تجرمان كل مسؤول في الدولة سواء أكان في منصب تنفيذي أو منتخبا لا يصرح بممتلكاته في ظرف شهرين من توليه منصب المسؤولية، كما تجرم كل مسؤول في الدولة يعجز عن تبرير مصدر الأموال التي يحوزها هو وأولاده"، ويضيف المتحدث أن "من وضع القانون ترك ثغرة مقصودة في مجال عدم الإشارة إلى الأموال التي تحوزها زوجات المسؤولين في الدولة، حيث لم يشر إلى أن تحقيقات مكافحة الفساد يجب أن تشمل أموال زوجات المسؤولين".

وتفرض المواد رقم 4 و5 من قانون 06/01 الوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في 20 فيفري 2006 التصريح بالممتلكات بالنسبة لكبار موظفي الدولة وأبنائهم القصّر، كما تنص المادة السادسة على نشر التصريح بالممتلكات بالنسبة لكبار موظفي الدولة في الجريدة الرسمية أو في لوحة إعلانات البلدية، وتفرض ذات المادة التصريح بالممتلكات بالنسبة لكل الموظفين العموميين. وتفرض المادة 14 من قانون مكافحة الفساد على أسلاك الأمن والعدالة التحقيق في التسيير السيئ للشركات الخاصة وعدم تصريحها بالنفقات الحقيقية، كما تنص المادة 15 من ذات القانون على أن الإعلام يجب أن يكون شريكا في مكافحة الفساد عن طريق تمكين وسائل الإعلام من المعلومة.

وتنص المادة 36 من قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، على عقاب كل موظف خاضع لقانون التصريح بالممتلكات ولا يصرح بممتلكاته خلال شهرين من توليه المسؤولية، بالسجن لفترة تصل إلى 5 سنوات كحد أقصى، وهو ما يعني أن العشرات أو ربما المئات من كبار موظفي الدولة هم في الواقع خارج إطار القانون الذي صادق عليه البرلمان. وتثير الفقرة رقم 6 من المادة 20 من القانون الكثير من الأسئلة، حيث تنص أن من بين مهام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد جمع واستغلال المعلومات الخاصة بالتصريح بممتلكات المسؤولين في الدولة، واستغلال التصريح بالممتلكات الذي يقدمه الموظفون العموميون والمنتخبون الذين يشغلون مناصب تنفيذية في التحري والتحقيق حول الأموال غير الشرعية التي يحوزها موظفو الدولة. والمثير أكثر هو الشكاوى اليومية التي تتهاطل على الهيئات القضائية والأمنية والمدعمة بالدلائل وبعضها منشور على صفحات الجرائد اليومية، والتي تعد في حكم قانون الإجراءات الجزائية بالنسبة لقضاة النيابة العامة في حكم البلاغ، ويشير القانون ذاته في المواد رقم 47 و48 إلى أن كل شخص يعلم بحكم موقعه أو وظيفته بوقوع مخالفة قانونية تتعلق بالفساد يعاقب بالسجن لفترة تصل إلى 5 سنوات بتهمة عدم الإبلاغ عن جريمة، كما تتضاعف العقوبة عندما يشغل هذا الشخص منصبا في العدالة أو مصالح الأمن.

ويقول المحامي زين العابدين برعشي إن "تطبيق القانون يجب أن يحدث بطريقة تلقائية ودون تلقي أوامر من أحد، وإن عدم العمل بأية مادة من مواد أي قانون لا يمكن تفسيرها إلا بوجود أمر غير طبيعي في بنية الهيئات الإدارية والأمنية والقضائية التي تسهر على تطبيق القانون".

م.ب

رغم أن مهمته السهر على مراقبة دستورية القوانين

المجلس الدستوري يفقد الحيادية حتى في استلام ملفات المرشحين

لم تظهر الصور التي بثها التلفزيون من الذي استقبل الآخر: هل رئيس المجلس الدستوري مراد مدلسي هو من حظي باستقبال من قبل رئيس الجمهورية في سياق الاستقبالات التي دأب عليها منذ عودته من فال دوغراس؟ أم أن الاستقبال الذي كان يخص تطبيق إجراء قانوني يخص إيداع ملفات الترشح للمرشحين للرئاسيات، لم يتمكن مدلسي من فرض مطابقة إجراءاته سواسية مع بقية المترشحين الآخرين لموعد 17 أفريل.

الجزائر: ح. سليمان

● لم يعلن المجلس الدستوري في موقعه على شبكة الإنترنت، مثلما فعله مع بقية المرشحين، عن أي موعد مسبق للرئيس المترشح لإيداع ملفه الانتخابي، رغم أن المجلس الدستوري يضع في صفحته الأولى على موقعه الإلكتروني كشعار له المادة 29 من الدستور التي تنص على أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي". فلماذا لم يعلن المجلس الدستوري إذن مثلما فعل مع بقية المرشحين عن موعد بوتفليقة لإيداع ملف ترشحه؟ ولماذا تعامل مع ملف ترشح بوتفليقة للرئاسيات كسر من أسرار الدولة لا يحق الكشف عنه أو باعتباره مرشحا فوق العادة؟

من جانب آخر، يكون المواطن بفعل التغييرات التي أدخلها المجلس الدستوري قد وجد صعوبة في فهم الصور التي بثها التلفزيون، لأن الأمر كان أقرب الى نشاط بروتوكولي للرئيس وهو يستقبل رئيس المجلس الدستوري أكثر منه إجراء قانونيا يخص إيداع ملف مترشح للرئاسيات. لقد تم تغيير الديكور الذي اعتمد مع بقية المترشحين من أمثال تواتي، حنون، بلعيد وغيرهم، بمناسبة زيارة الرئيس المترشح للمجلس الدستوري، وفي ذلك مؤشر على عدم قدرة المؤسسات الدستورية التزام "الحيادية" في تعاملها مع المرشحين، على غرار ما فعله رئيس المجلس الشعبي الوطني الذي دعا صراحة للتصويت على بوتفليقة، وإيحاء ضمني للرأي العام بأن هناك "المرشح" وهناك بقايا مرشحين. وقد اضطر كل المرشحين لاقتسام أريكة واحدة مع رئيس المجلس الدستوري وهو يستلم ملف ترشحهم، في حين جلس الرئيس المترشح في كرسي لوحده ويفصل بينه وبين رئيس المجلس الدستوري طاولة عريضة، وهو ديكور معتمد في الاستقبالات الرسمية للدولة، رغم أن مجرد ترشح الرئيس من المفروض أنها ترفع الحرج عن مدلسي أو غيره لأن عهدته الرئاسية انتهت قانونا. وإذا كان هذا التغيير في الديكور امتثالا للوضع الصحي للرئيس، فكان الأجدى بهيئة مدلسي أن تسجله بعين الاعتبار في مداولات دراسة الملفات!

من جانب الرئيس المترشح، لم يصدر أي بيان أو تصريح على غرار ما جرى مع بقية المترشحين، ولم يسمح لوسائل الإعلام بالاقتراب من الرئيس، وأغلق كل المنافذ عن إمكانية مساءلته، عكس ما جرى مع المرشحين الذين سبقوه لإيداع ملفاتهم لدى هيئة مراد مدلسي، وهي سرية تخفى بشكل أو بآخر وضعيته الصحية التي ظلت محل استفهام كبير حول قانونية ترشحه لعهدة رابعة. في المقابل وفيما ينص قانون الانتخابات على تقديم "إما 60 ألف توقيع للمواطنين، وإما 600 توقيع للمنتخبين"، فإن موظفي هيئة مراد مدلسي المطالبة بتطبيق القانون دون زيادة أو نقصان، اضطروا لتحميل أطنان من استمارات بلغت حسب وكالة الأنباء الجزائرية 4 ملايين توقيع لمواطنين من 48 ولاية، زيادة على آلاف توقيعات للمنتخبين، رغم أن القانون حددها في 60 ألف توقيع للمواطنين و600 للمنتخبين فقط، وفي ذلك دعاية غير قانونية وخروج على نص قانون الانتخابات، مارسها كل المرشحين الذين أودعوا ملف ترشحهم دون استثناء، وكان يفترض أن يقوم المجلس الدستوري بتصحيح هذا الوضع لأن من مهامه السهر على مراقبة تنفيذ القوانين دون زيادة أو نقصان.

ح. س

المجلس الدستوري تعامل مع ملف ترشح بوتفليقة كسر من أسرار الدولة

في "الخبر"

بطاطاش قال إن مواق

رفع نواب الأغلبي

● أعلن السكرتير الأول للأفافاس أحمد أفريل المقبل سيتبلور عقب اجتماع المجل الرابعة، دون إعطاء موقف منها. ونظم أول اجتماع للكتلة البرلمانية للحزب خ 1963، وتدعو للتغيير السلمي للنظام، الوقت الذي أصبح فيه البرلمان غرفة للحكومة المنصوص عنها دستوريا". ذات ما حدث فيها من خلال رفع نواب الأغل على حد قوله.

بوراوي تقول إن الشهادة الطبية كانت من أجل "المجاملة"

"هذا ما قلته لشقيقة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة"

● كشفت الناشطة في حركة "بركات" أنها "راسلت شقيقة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لأنها عارضت ترشحه لعهدة رابعة، وطلبت منها معرفة هوية الطبيب الذي منحه الشهادة الطبية عن حالته الصحية للسماح له بالظفر بولاية رئاسية رابعة".

وأفادت المتحدثة "في هذه الحالة يجب معرفة هذا الطبيب سواء كان من مستشفى فال دوغراس في فرنسا أين كان يعالج الرئيس، أو من الجزائر، من أجل متابعته أمام مجلس أخلاقيات المهنة لأنها شهادة مجاملة وليست شهادة طبية".

وأوضحت بوراوي "أبلغت شقيقة الرئيس بوتفليقة أنني لست ضد أخيها كشخص، وأنّ أمنّا واحدة وهي الجزائر، وهذه الأم تعيش حالة غير مستقرة، ويترشح الرئيس لعهدة رابعة يعني عدم استقرار الجزائر، لكنني لم أتلق منها ردا لحد الآن".

وفي هذا الشأن، قالت ضيفة "الخبر" إنهم في حركة "بركات" ليسوا ضد الرئيس بوتفليقة، ولكن "نحن ضد قواعد اللعبة التي لا تحترم، لذلك كان واجبا علينا التحرّك مادام الرئيس لا يتكلم مع شعبه، ونحن نرى أنه من واجب كل مواطن جزائري تقديم شكوى حول الوضع الراهن".

وتساءل الناشط في حركة "بركات" جعفر خلوفي عن هوية الأيادي الخفية التي يروجون بأنها تقف وراء الحركة، "هل هي الأيادي التي عالجت الرئيس في فال دوغراس، أم الأيادي التي يحاولون بها إسكات الشعب؟".

وقال خلوفي إنهم "واعون بأن جزءا كبيرا من الشعب الجزائري يحب بوتفليقة، لكن محيطه فاسد وليست له المصداقية، فقد دفعوا به لعهدة رابعة من أجل الحفاظ على الامتيازات التي تحققت في عهده، فتحوّل فيها بوتفليقة إلى رمز للنظام الحالي".

كما علقت ضيفة "الخبر" أميرة بوراوي على الصورة التي ظهر عليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أول أمس أثناء إيداعه لملف ترشحه لدى المجلس الدستوري، بقولها إن "الرجل مريض ومنهك ونشكك في أنه وراء العهد الرابعة، بل محيطه الذي ارتكب أخطاء وما يزال مصرا على ارتكابها"، مشيرة إلى أن "الخطير هو تعيين الرئيس لمسؤولين في مناصب حساسة لها علاقة مباشرة بتفعيل المادة 88 من الدستور".

كما تابع جعفر خلوفي "الصورة التي ظهر عليها الرئيس ساعدتنا كثيرا ورسخّت قناعتنا أن بوتفليقة ليس مؤهلا صحيا لقيادة البلاد لولاية رئاسية رابعة، وقناعة أخرى أن المحيط الفاسد حول الرئيس هو من يدفعه إلى العهدة الرابعة".

وأشار المتحدث إلى أن حركة "بركات" التفت حولها الكثير من القيادات الحزبية والسياسة كمتعاطفين وحاضرين بصفتهم "مواطنين" وليس بانتماءاتهم السياسية، مضيفا "لن نمنع أحدا من الانضمام إلى حركة بركات، لكن بشرط أن يكونوا مواطنين لأنها حركة مواطنة، وهدفنا هو عدم تحزيب الحركة".

شارك في تجمّع شعبي للرئيس المترشح بوتفليقة

عضو في المجلس الدستوري يخرق القانون

رفع المترشح علي بن فليس احتجاجا إلى اللّجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات، الدستوري بوتخيل ابراهيم وتوليه تحضيرات تجمع انتخابي أشرف عليه وزير الدولة رئيس ديوان رئاسة الجمهورية في ولاية سيدي بلعباس.

الجزائر: خالد بودية

● طلب عبد القادر صلاة، مدير الحملة الانتخابية للمترشح للرئاسيات علي بن فليس، في إخطار، تتوفر "الخبر" على نسخة منه، من اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات اتخاذ الإجراءات القانونية اللّازمة، بشأن حضور عضو المجلس الدستوري ابراهيم بوتخيل للتجمع الشعبي الذي نظمه وزير الدولة مدير ديوان رئاسة الجمهورية أحمد أويحيى، أول أمس الأحد، بولاية سيدي بلعباس.

ونبّه الإخطار إلى أن أحمد أويحيى بصفته مديرا لديوان رئاسة الجمهورية يكون قد خرق بذلك واجب التحفظ المفروض عليه على أعوان الدولة، اعتبارا لكونه كلف بتنظيم تجمعات شعبية لمرشحه عبد العزيز بوتفليقة في يومي العطلة الأسبوعية.

وذكّر نص الإخطار حضور إبراهيم بوتخيل، عضو المجلس الدستوري، الذي هو أعلى هيئة، لمراقبة احترام الدستور ونزاهة الانتخابات، مشيرا موّقع الإخطار إلى أن هذا "الوضع يشكل انحرافا خطيرا ومساسا بواجب حياد مؤسسات الدولة في الحملة الانتخابية".

ويمنع القانون العضوي المنظم للانتخابات أعضاء المجلس الدستوري من الانتماءات السياسية، وتنص المادة 10 من القانون في الفقرة الأخيرة منها على "كما يجب على أعضاء المجلس الدستوري، وكذا كل عون من أعوان الدولة الذين يمارسون وظائف السلطة والمسؤولية، وينص القانون الأساسي الذي يخضعون له، صراحة على تنافي الانتماء، قطع أي علاقة مع أي حزب سياسي طيلة هذه العهدة أو الوظيفة".

كما تنص المادة 60 من المرسوم الرئاسي رقم 89-143 المنظم للمجلس الدستوري حرفيا على: "يتعين على أعضاء المجلس الدستوري، فور انتخابهم أو تعيينهم، قطع أي صلة مع أي حزب سياسي طيلة عهدتهم، طبقا للمادة 10 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية".

وتحصر مشاركة أعضاء المجلس الدستوري فقط في الأنشطة العملية والفكرية وبترخيص من رئيس المجلس الدستوري (حاليا مراد مدلسي)، لكن أن تكون المشاركة لها علاقة بمهام المجلس ولا يكون لها أي تأثير على استقلاليته ونزاهته، فيما يقدم العضو المعني عرضا عن مشاركته في أول اجتماع يعقده المجلس الدستوري.

وفي هذه الحالة، إمّا أن يكون عضو المجلس الدستوري قد شارك في التجمع الشعبي بعلم من رئيس المجلس، خصوصا وأن التجمع تزامن مع يوم الأحد ومن المفروض أن يتواجد العضو بمكتبه في المجلس بالعاصمة، وإمّا أن يكون العضو حضر التجمع الشعبي دون علم رئيسه، وفي كلتا الحالتين يقعان تحت طائلة القانون ويعقبان.

واتصلت "الخبر" باللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات وعضو المجلس الدستوري إبراهيم بوتخيل، للاستفسار عن الإخطار، لكن لا أحد بها رد علينا.

خ. ب

حنون تحنّ

قيادات حزبية مقاطعة للرئاسيات

"السلطة ضخمت نسبة المشاركة والانتخابات فاقدة المصداقية"

- **محسن بلعباس: الاستحقاق أثبت هشاشة النظام**
- **بطاطاش: أرقام تذكّرنا بفترة الحزب الواحد**

● يجزم مسؤولو أحزاب سياسية معارضة قاطعت الانتخابات الرئاسية بأن سير الانتخابات، التي جرت أمس، والظروف التي أحاطت بها، أكد صواب موقف المقاطعة والتجاهل، وخصوصا أنها أثبتت "هشاشة النظام القائم" الذي لجأ، حسبهم، إلى تضخيم نسبة المشاركة.

قال رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، محسن بلعباس، خلال مقابلة مع "الخبر" بمكتبه في العاصمة، إن "هذه الانتخابات فاقدة المصداقية والشرعية. ونحن في حزبنا لم ننخدع بطبيعة النظام، لقد فهمنا منذ رفض مطالبنا بإنشاء لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات، وسيطرة موالين للرئيس المترشح على مؤسسات حساسة مشرفة على الانتخابات، وتولي رئيس اللجنة الوطنية لتنظيم الانتخابات منصب مدير الحملة الانتخابية للرئيس المترشح وقبول المجلس الدستوري لترشح الرئيس المريض أن اللعبة محسومة مسبقا". وأضاف "لدينا تقارير من الولايات تخالف أرقام الداخلية، فنسبة المشاركة أقل من تلك المعلن عنها".

ويرى بلعباس في مجريات الانتخابات شيئا إيجابيا، فالشعب الجزائري- يضيف- بيّن أنه على درجة كبيرة من الوعي، من خلال المظاهرات المنددة بالنظام وبالتزوير ومقاطعة نشاطات المرشحين، والمطالبة بنظام ديمقراطي. وتوقّع رئيس الأرسيدي استمرار الحراك الشعبي بعد الانتخابات الرئاسية، ما يحتّم على الطبقة السياسية والفاعلين الاجتماعيين تأطير هذا الحراك للضغط على السلطة لتقليص عمر هذه العهدة. ولفت أن رهان قوى المعارضة المقاطعة للانتخابات منصب على إنجاح ندوة الانتقال الديمقراطي المقرر تنظيمها لاحقا بمشاركة قطاع واسع من المعارضة، تمهيدا لاستلام السلطة من النظام الحاكم.

من جهته، انتقد أمين عام حركة النهضة، محمد ذويبي، سير العملية الانتخابية، وقال إن المعلومات التي تلقتها خلية العمليات التي شكلها الحزب أظهرت فروق شائعة بين النسب المعلن عنها ونسب التصويت، وانتقد توظيف السلطة لصورة الرئيس المقعد، وقال "إظهار الرئيس بتلك الصورة يهدف لاستعطاف المواطنين، ودفعهم للمشاركة في هذه الانتخابات، بعدما لاحظوا عزوف المواطنين عن التوجه إلى صناديق الاقتراع". واعتبر ذويبي أن ضعف نسبة المشاركة انتصار لأحزاب المقاطعة، وأظهر مدى تجذّرها في المجتمع، وتأسف لكون السلطة فوّتت على الجزائريين موعدا هاما لتغيير هذا الواقع المؤلم.

واعتبر أحمد بطاطاش، الأمين الوطني الأول لجبهة القوى الاشتراكية، أن الانتخابات الرئاسية التي جرت أمس لم تكن مصيرية، إلا بالنسبة للنظام القائم، وتابع "الشعب لا ناقة له ولا جمل"، وأضاف أن الأرقام المعلن عنها لا مصداقية لها، لأنها تذكّرنا بأرقام عهد الحزب الواحد ونسبة 99,99 بالمائة. وتابع "الأرقام الحقيقية التي يصدقها الشعب هي التي تصدر عن مؤسسات ديمقراطية وتتمتع بالمصداقية، مثل عدالة مستقلة أو حكومة منبثقة عن الإرادة الشعبية. وقال أيضا "تمنينا أن يستغل النظام هذه الفرصة لأحداث الانتقال الديمقراطي، هذه فرصة أخرى ضائعة على الشعب الجزائري.. لقد مارس النظم سياسة الهروب مرة أخرى، غير مبال بالمخاطر التي تتربص بالجزائر". وأعلن الأمين الأول للأفافاس أن حزبه على استعداد للعمل مع أحزاب وشخصيات أخرى معارضة لتحقيق الانتقال الديمقراطي، الذي يعدّ الحزب أول من رافع لها. لافتا إلى أهمية "توفير الشروط لتحقيق هذه الندوة، لأن التسرّع سيكون مفسدة لها".

الجزائر: ج. ف

العزوف عن التصويت يلوح في أفق موعد 17 أفريل

3 مؤشرات وراء نفور الجزائريين من الانتخابات

يؤشر عدم اهتمام الجزائريين بالرئاسيات وحملتها الانتخابية التي بدت "باهتة" من أول يوم عن بوادر عزوف شعبي يوم التصويت، ما قد يشكل صفعة قوية للسلطة في حالة التزمت الحقيقة وأعلنت عن نتائج عملية الإدلاء بالأصوات في صورة تسودها النزاهة والشفافية حسب الخطاب السياسي المسوّق.

الجزائر: خالد بودية

● لا يحمل الوضع "البائس" التي تظهر عليه الحملة الانتخابية التي يخوضها 6 مترشحين سوى انعكاسا لثلاثة معطيات رئيسية تقف وراء عزوف عن التصويت سيكون حاضرا بقوّة يوم الاقتراع 17 أفريل الداخل. أولها: إمّا أن يكون المقاطعون للرئاسيات من أحزاب وشخصيات سياسية وأساتذة وباحثون جامعيون نجحوا في مهمة حشد الرأي العام بمقاطعة الانتخابات لأنها حسمت مسبقا لصالح مشرح النظام. المعطى الثاني تعود عوامله إلى "الجرعة الزائدة" التي ظهرت في خطابات المترشحين الستة ومبالغة ساهمت بشكل عكسي وسلبي على الخطابات، فحضر "التنفير" وغابت "التعبئة". إذ يصعب على الجزائريين تصديق كلام المترشح عبد العزيز بلعيد عندما يعد بتحويل الجزائر إلى "يابان إفريقيا"، أو وعود لويزة حنون بمحاكمة شكيب خليل بتهمة الخيانة العظمى، أو قول عبد المالك سلال مدير حملة عبد العزيز بوتفليقة بأن الرئيس سيضمن الحريات ويكافح الفساد والرشوة والبيروقراطية.

وينحصر المعطى الثالث في كون الحملة الانتخابية لا يمكن وصفها بأنها "سباق انتخابي" أو "معترك رئاسي"، والأدهى أن المترشحين الخمسة الذين دخلوا العملية الانتخابية مع مرشّح النظام عبد العزيز بوتفليقة كانوا يقولون قبل إعلان ترشحهم وبعده وما يزالون يلمحون في خطاباتهم خلال الحملة أن النتائج محسومة، مثلما جاء على لسان علي بن فليس عندما ذكر بأن "الولاة ورؤساء الدوائر تلقوا تعليمات بتزوير النتائج"، وبالتالي انعكست هذه المواقف على تنفير المواطنين.

من الحملة

المشاكل اليومية عند الجزائريين أهم من الانتخابات

وفي اتصال مع "الخبر"، أفاد المختص في علم الاجتماع السياسي ناصر جابي أن "العزوف ظاهرة ارتبطت بالانتخابات في الجزائر، وما يحصل في الاستحقاق الرئاسي الحالي أن الجزائريين لا يعرفون فعلا برامج المترشحين، وليست لهم فكرة واضحة عن المواضيع المطروحة في الحملة الانتخابية، والسبب أنها رئاسيات قائمة على أشخاص وليس برامج".

وأوضح جابي أن "المشاركة ستكون في رئاسيات 2014 أضعف مما سبقها من استحقاقات انتخابية، لأنها بدت من أولها لدى الجزائريين لعبة مغلقة فيما كانوا يراهنون على أنها ستكون فرصة للتغيير، لاسيما لمّا ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو في حالة مرضية لا تؤهله للاستمرار في قيادة البلاد، وهو ما اعتبره الجزائريون صدمة".

وأبرز المتحدث أن "النفور الشعبي مرده أيضا الشخصيات التي أوكلها المترشح عبد العزيز بوتفليقة مهمة قيادة حملته الانتخابية، فلم تنجح حتى في تسويق صورتها فما بالك في تسويق صورة مشرحهم أو حشد وتعبئة الجماهير، والصورة الموجودة عند الجزائريين أن سلال غير مؤهل للتجنيد، وبلخادم لا يكسب حتى رضا مناضلي الأفلان الذي أزاحوه من أمانته العامة، ونفس الأمر مع أويحي، أما غول فهو منشق عن حمس وصورته ملطخة بفضائح مدوية".

ويعتقد جابي أن "العزوف عن التصويت سيكون قويّا"، موضحا كلامه في نقطتين "الأولى أن الأقلية التي كانت تصوت في الانتخابات السابقة لن تذهب لصناديق الاقتراع وستقاطع لأنّها تأكدت أنّها رئاسيات مغلقة، فيما تشمل النقطة الثانية الفئة المحسوبة على الرئيس المترشح التي لن تصوّت لأنها كذلك تعتقد أن النتائج محسومة لصالحه".

ويرى جابي أن "غياب المنافسة الحقيقية بين المترشحين الستة في الحملة الانتخابية، سببها غياب رهانات حتى إن كانت سبقتها رسالة الرئيس السابق اليمين زروال، لكنها أفكار لم تصل إلى أذهان الجزائريين الذين بدورهم تغيب أحاديث الانتخابات حتى في حواراتهم اليومية".

خ.ب

مقري ينتقد استغلال وسائل الدولة لدعم المرشح الغائب

"النظام يقود حملة انتخابية فاشلة بكل المقاييس"

● أفاد رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، بأن "النظام يقود حملة انتخابية فاشلة بكل المقاييس، رغم تسخير الترسانة الإعلامية وإمكانيات ومؤسسات الدولة لفائدة المرشح الغائب (يقصد عبد العزيز بوتفليقة) عن الساحة السياسية".

وخاطب عبد الرزاق مقري، أمس، في الكلمة الافتتاحية في لقاء مع رؤساء المكاتب الولائية ونوابهم والأمناء الولائيين للإدارة والمالية، بمقر الحزب بأعالي العاصمة، تنسيقية الأحزاب والشخصيات المقاطعة للرئاسيات التي تنتمي إليها "حمس" بقوله: "لقد ربحتم المعركة قبل أوانها فهنيئا لكم أيها المقاطعون".

وأبرز رئيس "حمس" أن "الخطر الوحيد على هذا الوطن هو نظام الحكم الذي تفشى في الفساد والفشل وعدم الحياد"، مضيفا أن "النظام يقود حملة انتخابية فاشلة بكل المقاييس رغم تسخير الترسانة الإعلامية وإمكانيات مؤسسات الدولة لفائدة المرشح الغائب عن الساحة السياسية".

عبد الرزاق مقري

وذكر مقري بأن مستخلصات هذا الأسلوب الذي ينتهجه النظام في إدارة الحكم هو استخفاف بثقافة الدولة والمعايير الديمقراطية، متابعا بأن "الذين يقودون المهزلة الانتخابية يتمسّحون هذه الأيام على أعتاب مؤسس حركة مجتمع السلم الشيخ محفوظ نحناح، بعد أن فقدوا كل الحجج لإقناع عموم الشعب الجزائري الذي أدرك مقصد القرار السيادي النابع من إرادة قواعد حركة مجتمع السلم وكل مناضليها لمقاطعة هذه الانتخابات".

وواصل مقري يقول إن "الشيخ نحناح كان رمزا للجزائريين وليس للحركة فقط، فقد عانى من ظلم النظام كثيرا، وتأتون اليوم لتعددوا محاسنه وهذا تصرف فاسد وفيه قلة حياء"، يقصد لويزة حنون وعبد المالك سلال عندما امتدحا الشيخ الراحل محفوظ نحناح. وتطرق عبد الرزاق مقري إلى زيارة وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، إلى الجزائر، التي وصفها بـ"غير المسبوقة" في عز الحملة الانتخابية، واعتبرها "تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للوطن واستعانة نظام الحكم بالأجانب".

ووجه المتحدث نفسه، في ختام اللقاء، توجيهات للقيادات المحلية، مبرزا أن حركة "حمس"، حسبه، ستبقى الرقم المعجز الأساسي ومحور الأحداث في الوطن بأسره بالالتزام النضالي العميق وبسمعته في قوة قيادتها وقواعدها، داعيا إلى مواجهة الفشل السياسي في إطار المقاطعة المستمرة التي تدوم إلى ما بعد الرئاسيات، إلى غاية تحقيق خروج النظام مما يصفه بـ"الهبل وقلة الحياء".

الجزائر: خالد بودية

مقري يعلق على مقترحات حمروش

"بوتفليقة وصالح ومدين أطراف في الحل وليسوا هم الحل"

● قال رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، أمس، إن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورئيس أركان الجيش الفريق قايد صالح، ومدير دائرة الاستعلام والأمن الفريق محمد مدين، يمكن أن يكونوا طرفا مهما في حل الأزمة التي تعانيها الجزائر، ولكنهم ليسوا الحل". وكتب مقري على صفحته في "فايسبوك"، أمس، معلقا على تصريحات رئيس الحكومة الأسبق، مولود حمروش، في منتدى يومين "ليبرتي" أول أمس، "دون الخوض في أبعاد مقاصد السيد حمروش، يجب أن نسجل أن الشخصيات يمكن أن يكونوا طرفا مهما في الحل وليسوا الحل"، "يمكنهم أن يساهموا بحكم صلاحياتهم وثقلهم في اتخاذ القرار في إخراج الجزائر من حالة الركود وعدم اليقين، ويمكنهم أن يساعدوا في تحقيق انتقال ديمقراطي في ظل السلام والهدوء بالتضافر مع الطبقة السياسية ووفق ما يقرره الشعب ولصالحه".

وكان حمروش قد صرح بأن الرئيس بوتفليقة والفريقين قائد أركان الجيش أحمد قايد صالح، ومسؤول المخابرات محمد مدين "هم وحدهم من يملكون مفاتيح إخراج البلاد من الوضع الذي تعيشه".

وعلق على تشبيه حمروش لبوتفليقة والفريقين مدين وقايد صالح بالقيادات الثورية المعروفين بالباءات الثلاثة "بوصوف بن طوبال وكريم بلقاسم": "لو كان الباءات الثلاثة الجدد موجودين فعلا، فإن المهمة التي تشرفهم ممثلة في السماح لكل الوطنيين بالالتقاء والنقاش والتفكير في وضع عقد وطني، أي ميثاق يؤمن ويعترف بالجميع ويسمح بالتنافس في كل المجالات في إطار القانون، الحرية والعدالة، بعيدا عن الأبوية المثيرة للاشمئزاز".

وحذر في تعليقه من التبعات الخطيرة على الجزائر لأي محاولة تقوم بها أجنحة السلطة لإحداث توافقات جديدة بينها، وإعادة توزيع السلطة بينها.

ووجه مقري في رسالته اللوم لمولود حمروش على عدم تبنيه مبادرة الإصلاحات السياسية التي اقترحها عليه قبل أشهر، لكنه أشار أن قراءة رئيس الحكومة السابق للوضع العام في الجزائر والمخاطر التي تتصدر البلد في حالة عدم التغيير، تقترب من تحليله لهذا الوضع.

الجزائر: ف. جمال

الشهادة الطبية مطروحة في ملف ترشحه المفترض أكثر من أي وقت مضى

بوتفليقة يبحث عن شهادة تأهيل من باريس

يطرح "الفحص الطبي الروتيني المبرمج منذ شهر جوان 2013" الذي سافر الرئيس عبد العزيز إلى باريس للخضوع له، علامة استفهام. ألم يكن بإمكان الرئيس تسبيق موعد الفحص أو تأخيره بأسبوع حتى يمضي مرسوم استدعاء الهيئة الناخبة تفاديا للتأويل الذي يعطى لا محالة لعودته إلى "فال دوغراس"؟

الجزائر: حميد يس

لم يظهر الرئيس واقفا في أي من صوره الأخيرة

● تلزم المادة 136 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المترشح لانتخابات الرئاسة بتكوين ملف يرفع إلى المجلس الدستوري يتضمن عدة وثائق، من بينها شهادة طبية مسلّمة من أطباء محلّفين. ومعروف أن بوتفليقة أجريت له عملية جراحية في ديسمبر 2005 بنفس المستشفى الذي يوجد فيه حاليا بسبب الإصابة بنزيف حاد في المعدة. ويقول هو شخصيا إنه نجا بأعجوبة من المرض.

وبعد أقل من أربع سنوات من تلك الحادثة، ترشح بوتفليقة للانتخابات الرئاسية، ويفترض أنه وضع شهادة طبية صادرة عن أطباء محلّفين في ملف الترشح الذي يفترض أنه أودعه بالمجلس الدستوري. فهل خضع الرئيس فعلا لهذا الشرط؟ ومن هم الأطباء (القانون لا يحدد عددهم) الذين أصدروا له شهادة بعد فحصه؟ هل هم جزائريون أم أطباء يشتغلون في "فال دوغراس"؟. وهل يقبل المجلس الدستوري شهادة طبية صادرة من بلد أجنبي؟. كل هذه التفاصيل لا يعرف إن كان الرئيس بوتفليقة تقيّد بها عندما أقدم على خطوة الترشح، كما لا يوضح قانون الانتخابات اختصاص الأطباء الذين يصدرون الشهادة، هل هم من الطب العام أم خبراء في الصحة النفسية أو العقلية، أم في أمراض جهاز الهضم؟

وسيضطر الرئيس إلى التعامل مع نفس الخطوات المحددة في القانون إذا ترشح للرئاسيات المقبلة. ولكن هذه المرة تطرح الشهادة الطبية بشكل أكثر حدة لسبب بديهي هو أن حالة الرئيس الصحية والبدنية أصبحت هشّة أكثر من أي وقت مضى، والدليل هو آخر الصور التي ظهر فيها الرئيس، فهو لا يقوى حتى على إسماع صوته وعاجز عن الوقوف على قدميه، ولا يتنقل إلا فوق كرسي متحرك. والرئيس الذي لا يعقد مجلس الوزراء إلا مرتين في العام (سنة 2013) ولا يخاطب شعبه مدة 20 شهرا (آخر خطاب كان بسطيف في 8 ماي 2012)، ولا يقوى على بلورة الأفكار التي يريد تضمينها في التعديل الدستوري رغم أنه تعهد به عدة مرات (كان آخرها في 15 أفريل 2011) وذلك بسبب حالته الصحية السيئة، لا يعقل أن تتضمن الشهادة الطبية التي تمنح له من أطباء محلفين بأنه سليم من كل الأمراض، كما لا يمكن لا سياسيا ولا أخلاقيا أن يقبلها المجلس الدستوري، لأن كل الناس يعلمون أن عبد العزيز بوتفليقة مريض لا يمكنه تحمل أعباء عهدة رابعة. وأمام الشكوك القوية التي تحوم حول حقيقة "الفحص الروتيني"، تتحدث أخبار غير مؤكدة عن رغبة الرئيس في البحث عن "شهادة سياسية" من فرنسا، للدلالة على أنه قادر على الاستمرار في الحكم.

ويحتمل أن يتم ذلك بواسطة شهادة من أطباء المستشفى العسكري الباريسي الذي أضحى جزءا في التداول السياسي في الجزائر. وإذا تأكد هذا المسعى فالرئيس يكون مصمما على الخلود في الحكم دون أن يجد أي حرج في أن يسير البلاد بالحد الأدنى من الجهد. ولكن السؤال الذي يطرح في هذه الحالة، هل يقبل الذين يشاركونه الحكم منذ 1999 بصيغة "التوافق" أن يغامروا برئيس لمدة 5 سنوات أخرى وهم متأكدون أن عدم الاستقرار سيكون السمة الغالبة على الدولة، طالما أن كل الصلاحيات والسلطات مركزة بين يديه؟.

في سياق ذي صلة، أكد مصدر مطلع ما سبق أن أوردته يومية "الخبر" من أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وقع مرسوم استدعاء الهيئة الناخبة قبل تنقله إلى مستشفى "فال دوغراس" بفرنسا، وقد تم تحديد ذلك بيوم الجمعة 17 جانفي الجاري.

ح.ي

50 سنة من الإنجازات تنتهي بفضائح

سوناطراك

تدخل الجزائر العالمية من بوابة

الفساد

بن بلة مداخيل 1.4 مليار دو
2.5 دولار، ما يعادل حاليا 6

سوناطراك البقرة الحلوب للجزائريين، تحيي عامها الخمسين من التأسيس نهاية ديسمبر الجاري، في ظروف متميزة داخليا ودوليا. فبعد أن كانت تمثل اللؤلؤة التي استخسرتها وتحسرت فرنسا على التخلي عنها للجزائريين بما تحوز عليه من ثروات، حتى أنها مددت من عمر الحرب لأجلها، أصبحت وبعد مرور نصف قرن من تأسيسها حديث العام والخاص، لتنضم لقائمة الشركات سيئة السمعة دوليا بملف فساد ثقيل جاء في مسلسل من الفضائح تداولته جميع وسائل الإعلام الدولية وشد إليه عددا من المتفرجين فاق المدمنين على تتبع الأفلام والمسلسلات.

الجزائر: سمية يوسفي

● أدخلت سوناطراك الجزائر العالمية من بوابة الفساد والإرهاب، فبعد أن كانت دول العالم تخلط بينها وبين دول إفريقية مثل نيجيريا لتوفرها على البترول والغاز، أصبحت تحدد بالموقع وبشار إليها بالأصبع بعد دخولها في قضايا فساد دولية، وتعرضها لاعتداء إرهابي عالمي بتيڤنتورين، تحدثت عنه جميع دول العالم وكان لكل منها موقف تجاهه، تباين بين مؤيد لموقف الجيش الجزائري في التعاطي مع الاعتداء الإرهابي ومعارض لردة فعله السريعة، حيث فضل الهجوم

قضيتان تفجرتا منذ 2010 في ظروف مميزة، أهمها ارتفاع المداخيل التي تضخها للخزينة بعد ارتفاع قياسي لأسعار البترول تخطى عتبة الـ100 دولار للبرميل وعائدات تجاوزت في معدلها الـ60 مليار دولار سنويا، وتحضيرا لرئاسيات لا تزال الضبابية تغمرها، حيث استعملت هذه الملفات في مساومات سياسية كبيرة، تم اتهام مسؤولي دولة كبار بالضلوع في الاستفادة من الأموال المنهوبة، على رأسهم وزير الطاقة والمناجم السابق، شكيب خليل، ومسؤولون لم يسلم منهم حتى شقيق رئيس الجمهورية. بالرغم من أن الأموال المنهوبة ملك

تراجع القضاء الجزائري عن مذكرة توقيف الوزير وإشعاره الأنتربول بهذا القرار.

مسلسل الأنتربول و200 مليون دولار رشاوي ينتهي "بالعفو عما سلف"

وتوالت القضايا المفجرة على مستوى سوناطراك خلال الثلاث سنوات الأخيرة، فبعد أن كانت صفحة بيضاء طوال خمسين سنة، بالرغم من أن النهب يعود وبشهادة من إطارات من داخلها

تنتظر إلى غاية الآن وبعد المصادقة على التعديلات المحفزة للاستثمار الأجنبي في قانون المحروقات، صدور النصوص التطبيقية التي تسمح بالإعلان عن المناقصة الدولية الرابعة، للتنقيب والكشف عن البترول في الجزائر.

محرك ربيع عربي جزائري تم إخماده

وكادت سوناطراك أن تكون محرك ربيع عربي في الجزائر، بعد أن انطلقت احتجاجات بالجنوب بداية هذه السنة، انطلاقا من الأغواط، لتنتقل

نهب منها من أموال الشعب الجزائري، في مسلسل لحلقتين سوناطراك 1 و2،

المديرية العامة لمجمع سوناطراك

سارعت إلى تدارك الأمر، وتعلن عن تحقيقات قالت عنها إنها كانت بصدد القيام بها سريا ويؤكد النائب العام لمجلس قضاء الجزائر، زغماتي، ضلوع شبكة دولية في نهب أموال سوناطراك، وتلقي رشاوى في تعاملات مع شركات دولية بوساطة من ابن أخ وزير الخارجية السابق، فريد بجاوي، المتواجد حاليا بدولة الإمارات العربية المتحدة، فيما فضل شكيب خليل البقاء بأمريكا بعد أن أكد بأنه مستعد للمثول أمام القضاء الجزائري بشروط تبعد زوجته وأبناءه عن القضية، لتتداول فيما بعد معلومات لم يتم التأكد بعد منها، عن

سوناطراك 1 و2، وأصبحت سوناطراك بذلك مصدر قلق للعديد من الدول المتواجد بها المبحوث عنهم مثل أمريكا ودول أوروبية كثيرة وغيرها. وفي انتظار معاقبة المتورطين في قضايا فساد الشركة الوطنية، تبقى الصحف تتكلم عن رشاوى وعمولات تقارب الـ200 مليون دولار، منحت لإطارات ومسؤولين جزائريين والوسيط المتمثل في فريد بجاوي، في صفقات تم منحها لفرع الشركة الإيطالية "أيني" بالجزائر "سايبام". واتهم شكيب خليل في العديد من القضايا منها منح صفقة إنجاز المحطة الكهربائية لحجرة النص للشركة الكندية "أس أن سي لافالان" بامتيازات كبيرة قدمت لهذه الأخيرة، دون احترام قانون الصفقات، إلى جانب قضايا فساد أخرى، نفى شكيب خليل تورطه فيها، محملا المسؤولية، في حوارات وجهها من الولايات المتحدة الأمريكية لوسائل إعلام وطنية، إلى اللجان المسؤولة عن منح الصفقات في شركة سوناطراك وسونلغاز وفروعهما.

لكن أسطورة هذه القضية العنكبوتية، ستنتهي، حسب ما تخطط له العدالة الجزائرية الآن، وحسب المعلومات التي تم تداولها دون تأكيد، إلى سحب مذكرة القبض الدولية في حق الوزير السابق، شكيب خليل، بحجة أن الدعوى المقدمة للأنتربول كان يشوبها العديد من الأخطاء في الإجراءات المعتمدة من طرف العدالة الجزائرية.

القاعدة تختار سوناطراك للانتقام من أعدائها

ولم تسلم الشركة الوطنية حتى من مخططات فرع القاعدة بالمغرب العربي، حيث قامت هذه الأخيرة باختيارها للانتقام من العديد من الدول الأجنبية، من خلال اعتدائها على الموقع النفطي لتيقنتورين يوم 17 جانفي من هذه السنة، ليجري بالموقع دم 34 أجنبيا من دول مختلفة أهمها اليابان والنرويج وبريطانيا، ما دفع بالشركات المتواجدة في الموقع وهي البريطانية "بريتيش بيتروليوم" والنرويجية "ستاتويل" إلى الرحيل من الجزائر في انتظار عودة رسمية لهما للموقع، بالرغم من مرور حوالي سنة كاملة على هذا الاعتداء. وجاء هذا الأخير، ليشجع العديد من الشركات الأجنبية على توجيه استثمارات نحو بلدان أخرى، بالرغم من الأهمية التي توليها لاستغلال حقول النفط بالجزائر، حيث مازالت في شركة سوناطراك وفروعها بالرغم من تواجد آبار نفطها في الولايات المعنية والتي تبقى بلدياتها أفقر بلديات الوطن.

الأزمة الأوروبية.. أموال في مهب الريح وتخفيض لأسعار الغاز

لم تسلم سوناطراك من تداعيات الأزمة الاقتصادية في أوروبا، التي انطلقت سنة 2008، حيث وفي غياب ضمانات فعالة لتأمين تعاملاتها التجارية مع العديد من المجمعات الأوروبية التي أعلنت إفلاسها، مثل السويسري "بيتروبلوس" الذي باعته شحنات من النفط بقيمة 250 مليون دولار دون أن يسدد لها المتعامل السويسري أي فلس، لم تستطع سوناطراك استرجاع أموالها من زبائنها، ما جعلها تخوض العديد من المعارك الخاسرة في المحاكم الدولية، حتى بالنسبة لمراجعة الأسعار والتخفيض منها، المسألة التي أصبحت ضرورة تحتمها الوضعية الاقتصادية للدول الأوروبية والمتأثرة خزائنها بالأزمة، حيث مازالت هذه الأخيرة تهدد الجزائر بتغيير وجهة تزودها بالغاز والبترول من دول أخرى أقل سعرا في حال عدم تراجع الجزائر عن سياسة العقود طويلة الأجل، ما تم تأكيده من خلال قيام إيطاليا بتخفيض كمياتها المستوردة من الغاز بداية هذه السنة. كما أرجع وزير الطاقة انخفاض صادرات الجزائر من الغاز، إلى تجنب الجزائر بيعها بأسعار منخفضة، بالرغم من تأكيده انخفاض الإنتاج بحاسي الرمل، الذي يعدّ أكبر حقل غازي.

سوناطراك بقرة حلوب دول الجوار

لعبت سوناطراك دورا محوريا في تمويل دول الجوار سواء بالنسبة لتلك التي تعيش عدم استقرار سياسي مثل تونس وليبيا أو المغرب، هذه الأخيرة تهرّب إليها أكبر الكميات من الوقود، مقارنة بتونس وليبيا. وكان وزير القطاع، يوسف يوسفي، قد أكد بأن الجزائر تتكبد سنويا خسائر تصل قيمتها إلى 3,1 مليار دولار بسبب تهريب 1,5 مليار لتر من المواد المكررة من البنزين والمازوت تشتريها الجزائر بالعملة الصعبة من الأسواق الدولية. الظاهرة التي شنت عليها الحكومة، منذ بداية السنة، حملة مكّنت من تقليص فاتورتها وسمحت بالتحكم في الاستهلاك الداخلي.

الشاذلي 146.620 مليار دولار بمتوسط سعر البرميل 24.8 دولار، ما يعادل حاليا 54.03 دولار للبرميل

من "الخبر"

زروال 53.511 مليار دولار بمتوسط سعر البرميل 16.68 دولار، ما يعادل 23.33 دولار حاليا

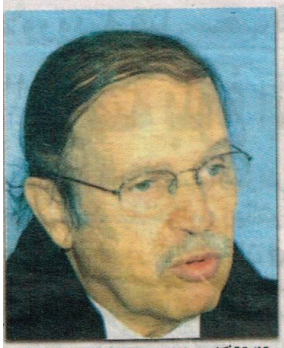

بوتفليقة أكثر من 670 مليار دولار بمتوسط سعر البرميل 63.32 دولار للبرميل، بحساب مداخيل 2013

1000 مليار دولار

من عائدات المحروقات لم تشفع للجزائريين

بومدين "أممها" والشاذلي "استهلكها" وبوتفليقة "بددها"

● لم تبخل حقول البترول والغاز المكتشفة في صحراء الجزائر على مواطنيها، بضخهم حوالي ألف مليار دولار، طوال خمسين سنة، أي منذ تأسيس سوناطراك سنة 1963، غير أن حكامها ورؤساءها الذين تداولوا على السلطة طوال هذه الفترة، لم يفلحوا بسياساتهم الاقتصادية المختلفة في تسيير وتوزيع ثروة البترول على الجزائريين بالعدل، وعجزوا عن تجسيد سياسة ناجعة لتنويع موارد الاقتصاد الوطني الذي مازال، بعد نصف قرن من الاستقلال، يرتكز في ميزانيته على نسبة تجاوزت السبعين بالمائة من مداخيل عائدات المحروقات.

وتداول على توزيع ثروة الجزائريين سبعة رؤساء منذ الاستقلال، منهم من عمّر لأكثر من [illegible] وهو عبد العزيز بوتفليقة، الترشح لعهدة رابعة. ومن بين هؤلاء، رؤساء تقشفوا لتسيير وضعية أزمة مع انخفاض في أسعار البترول، وآخرون بذروا مداخيل كانت محدودة لتشجيع استيراد كماليات بحجة تنويع غذاء الجزائريين، ومنهم أيضا من لم يستطع مواجهة أزمة بعد نزول أسعار البترول.

ورغم أن عدد سكان الجزائر غداة الاستقلال لم يتعد الـ12 مليون نسمة، إلا أن ذلك لا يشفع لبوتفليقة الذي تضاعفت مداخيل البترول في عهده الثلاثة بخمس عشرة مرة مقارنة بتلك المسجلة بعد الاستقلال، في الوقت الذي وصل حاليا عدد السكان إلى حوالي 38 مليون نسمة (37,9 مليون نسمة إلى غاية جانفي 2013)، ما يمثل 3 مرات فقط عدد سكان ما بعد الاستقلال.

وفي حصيلة حسابية قامت بها "الخبر"، استنادا إلى إحصاءات من الجمارك، فإن حصة الأسد في ما وعدد سكانها تضاعف، إلا أن الإنجازات المحسوبة على عهد بوتفليقة لا تشفع له، ويمكن اختصارها في طريق سيار ابتلع أكثر من 16 مليار دولار، ليهترئ ويعاد ترميمه من خزينة الدولة دون محاسبة المخلين بذلك لا لشيء إلا لوفرة الأموال في الخزينة، إلى جانب ميترو وترامواي الجزائر، مشاريع عمّرت لأكثر من سنوات لترى النور في أجزائها الأولى فقط.

قبله، يشهد للرئيس اليامين زروال الذي حتى وإن لم يحكم الجزائر لفترة طويلة، حيث تقلد منصب الرئيس في الفترة الممتدة بين سنتي 1994 و1999، إلا أن تدهور الوضع الاقتصادي في عهدته لا يمكن تجاهله، خاصة أن القطاع العام بدأ في تسجيل ثقل عام على مستوى شركاته، مقابل شروط جديدة للأفامي تسببت في مراجعة قيمة الدينار بنسبة 50 بالمائة وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية. ولم يفلح زروال آنذاك، بخزينة ضخ فيها قطاع النفط ما قيمته 53,51 مليار دولار، في تفادي غلق العديد من الشركات الوطنية التي تم الانطلاق في خصخصتها، وضياع العديد من مناصب الشغل وارتفاع معدل البطالة.

الشاذلي بن جديد هو الآخر لم ينجح في توظيف أموال البترول لصالح الجزائريين، حيث وبعد ارتفاع سعر البترول وبدل أن يستغل مبلغ 146,62 مليار دولار تغذت بها خزينة الدولة في عهدته في الاستثمار والتنمية وتنويع موارد الاقتصاد الوطني، فضّل تنويع أكلات الجزائريين من كماليات، ليستورد الفواكه الاستوائية والأجهزة الكهرومنزلية وغيرها، حيث يتذكر الجزائريون فترة حكمه بتعميم أكل الموز على جميع الشرائح، زيادة على عدم الاستقرار السياسي آنذاك.

الرئيس الراحل هواري بومدين الذي تولى الحكم سنة 1965 بعد انقلاب على سابقه احمد بن بلة، حكم لمدة ثلاث عشرة سنة، بلغت إجمالي مداخيل البترول فيها ما يقارب 33 مليار دولار خصصها أساسا لإنشاء البنى القاعدية من مستشفيات، وجامعات ومدارس ومصانع ثقيلة في جميع القطاعات خاصة بالنسبة لقطاع الطاقة الذي سارع إلى تأميمه سنة 71، لينزع احتكار إنتاجه وتسويقه من الشركات الفرنسية ما وتّر العلاقات بين البلدين، غير أن استرجاع السيادة على الممتلكات النفطية للجزائر ساهم في توفير سيولة هامة للبلاد، سمحت بدعم بقية القطاعات الصناعية والزراعية وانطلاق الجزائر في تنويع مصادر تمويل اقتصادها خاصة من القطاع الفلاحي.

غير أن حلم هواري بومدين في جعل الجزائر "يابان العالم العربي" وإخراجها من دائرة التخلف التي وضعها فيها الاستعمار الفرنسي لم يتحقق، لتصبح الجزائر وبعد مرور أكثر من 50 سنة على استقلالها "سوق الصين".

إحصاءات مصالح الجمارك

1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
732	728	642	623	725	831	935	1.010	857	1.304
1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
1.889	3.940	3.965	4.659	5.572	5.876				

رئاسيات غريبة وحملتها الانتخابية أغرب

انفردت الانتخابات الرئاسية في أسبوعها الأول من انطلاق حملتها الانتخابية بالكثير من الخصوصيات التي لم يسبق أن سجلها الجزائريون من قبل، فزيادة على النفور الشعبي عن حضور تجمعات المرشحين، وهو أمر لم يكن مألوفا في كل المواعيد الرئاسية السابقة، فإن غياب أحد المرشحين الستة، وهو عبد العزيز بوتفليقة، عن تنشيط تجمعات حملته الانتخابية للعهدة الرابعة بنفسه بسبب المرض، ترك هو الآخر بصمته الغريبة على المشهد العام الذي يطبع الرئاسيات التي يسجل فيها لأول مرة حملة "بالوكالة". ويكون هذا الوضع قد أجهز على حظوظ إمكانية "المناظرة" المباشرة بين المرشحين لا في الساحة ولا في "بلاطوهات" التلفزيونات، الأمر الذي جعل حملة رئاسيات 2014 أقرب إلى "مونولوج" منها إلى مبارزة بالأفكار والبرامج.

في خامس حملة انتخابية للرئاسيات وبمرشحين شاركوا في الحملات السابقة

"مونولوج" خطابي.. لا نقاش ولا مناظرة مباشرة بين المرشحين

الجزائر: ح. سليمان

● لو يستعمل "غريال" لغربلة خطابات المرشحين للرئاسيات طيلة أسبوع كامل، لما رشح منها الشيء الكثير، فكل ما قيل لحد الآن في الحملة الانتخابية من قبل المتسابقين كأنه مناديل "كلينيكس" ترمى في سلة المهملات، ولم تعمر أي فكرة منها في الأذهان بسبب تحول الحملة إلى "مونولوج" خطابي يفتقد للمواجهة المباشرة بين فرسانها.

وإذا كانت لجنة الإشراف على الانتخابات قد سجلت عدم استغلال "بعض الأماكن لحد الآن" من قبل المرشحين في سياق تجمعاتهم للحملة الانتخابية بفعل حالة العزوف الشعبي عن متابعة النشاط الانتخابي، فإن مجرى الحملة الانتخابية بـ"عزف منفرد" لدى كل مترشح على حدة زاد من الفتور والبرودة التي تطبع رئاسيات 17 أفريل، وقتل فيها كل ما من شأنه شد انتباه الأنصار وجلب سمع المواطنين من غيرٍ المتحزبين، ولم يكن ذلك مرده فقط "اللعبة المغلقة" لهذه الانتخابات التي أفقدتها بريقها، ولا إلى نوعية المتسابقين فيها من حيث اختلاف الحجم والأوزان والآلة الدعائية الواقفة وراء كل واحد منهم، بل لاعتماد كل المترشحين بما فيهم صاحب العهدة الرابعة على تصورات كلاسيكية في إدارة الحملة الانتخابية، غاب عنها الإبداع والجمالية، فاتحا المجال أمام الرتابة وخطابات محشوة بلغة الخشب، في تجمعات تسير في اتجاه أحادي: دغدغة بوعود واستنساخ لمشاريع وبرامج يمكن إيجاد أحسن منها بضغطة زر في محرك البحث "غوغل"، مثلما اعترف بذلك فوزي رباعين.

لقد بقيت الحملة محافظة على طقوسها القديمة ورفض فيها أي تغيير، ربما لعدم تغير المرشحين لها، فكلهم شاركوا في المواعيد الرئاسية الماضية باستثناء عبد العزيز بلعيد، ولذلك بقيت نفس ألوان الملصقات الزرقاء لصور المرشحين، ونفس القاعات لم ينفض عنها الغبار والظلمة بسبب الإنارة السيئة، ولولا تغيير "الشعارات" التي اختارها كل مترشح كعنوان وطعم لحملته الانتخابية لصعب التمييز فيها بين رئاسيات نسخة 2014 وتلك التي سبقتها، خصوصا أن هناك حملة بالوكالة عن مرشح غائب عن الظهور للمواطنين.

وما سجل طيلة أسبوع من الحملة، أن الجدل السياسي (بوليميك) الذي أثير في الساحة لم يخرج من صفوف خطابات المرشحين للرئاسيات، بل جاءت من خارجها، على غرار ما أحدثه تجمع المقاطعين بقاعة حرشة من جدل حول عودة رموز الفيس، وغضب منشقين عن الأرسيدي إزاء ما وصفوه تحالف حزبهم مع الإسلاميين المتطرفين، أو ما وقع من سجال بين رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري وزعيمة حزب العمال لويزة حنون، وهو ما يعني أن الحملة الانتخابية تفتقد إلى طعم "الملح" الذي يصعب على المواطنين "هضم" بضاعتها.

ورغم وجود قنوات التواصل عن بعد وانطلاق قنوات خاصة في البث خلال هذه الرئاسيات، لم يسجل الجزائريون أي مبادرة من مرشحين لإقامة نقاش "وجها لوجه" بين المرشحين لمعرفة المقترحات والخلافات السياسية بين البرامج والأفكار، وهي أهم محطة منتظرة في الانتخابات لكنها غائبة تماما في الجزائر، لأن السياسيين عندنا يفضلون "المنولوج" عن "المناظرة"، وهو سبب كاف لقتل شهية الانتخاب.

من حيزة كالي

لا مبالاة إزاء الحملة الانتخابية رغم مرور أسبوع كامل على انطلاقها

حملة غريبة سيذكرها تاريخ الجزائر

مرشح شبح و"منافسون" دون موارد

● أهم ما سيذكره الجزائريون وربما كل سكان المنطقة المغاربية في المستقبل عن انتخابات الرئاسة التي نظمت في هذا البلد في 17 أفريل من العام 2014، هو أن أبرز المرشحين فيها كان شبحا في حملة تلك الانتخابات، دخل الاقتراع وهو مدعوم بإمكانيات ضخمة وبفارق السماء عن الأرض قياسا ببقية المترشحين الخمسة الذين كانوا يعلمون مسبقا بأنهم خاسرون.

لا يصح أن يطلق وصف "المنافسة" أو "المعترك" أو "السباق" على الاستحقاق الذي سينظم بعد 20 يوما، لأن التسابق يفترض أن جميع المتنافسين سواسية عن انطلاق السباق، ويفترض أن الأمر محل التنافس لا يعرف في البداية إلى أي من المتنافسين سيؤول. أما الحقيقة فهي أن الانتخابات المقبلة لعبة مغشوشة ومخدوعة، والكل يعلم أنها محسومة للرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة وأولهم المترشحون الخمسة، وبالتالي فالمسرحية الجارية حاليا "بايخة" بالنسبة للجزائريين، أما بالنسبة للأجانب وخاصة في أعين الإعلام الفرنسي فهي أضحوكة ومثار للسخرية والتكيت.

سيحتفظ تاريخ الجزائر الحديث بأن انتخابات الرئاسة التي جرت في 2014 كانت غريبة. ووجه الغرابة فيها أن مرشح النظام لم يظهر خلال الحملة التي دامت 21 يوما، فلم يحدّث الناخبين ولم يطلب أصواتهم ولم يدافع عن حصيلته بنفسه، ولم ينزل إلى الإعلام ليناقشه الصحافيون فيما فعل ولم يفعل، ولم تنظم له مواجهة مع المترشحين في التلفزيون العمومي كما يجري في الانتخابات الفرنسية. أليس المؤسسات والهيئات والقوانين وكل شيء في الجزائر مستنسخا من المنظومة السياسية بفرنسا؟ فلماذا تُستثنى الحركية عمدا في الجزائر؟

ووجه الغرابة في هذا الاستحقاق أن أحد المترشحين وهي لويزة حنون تهاجم أرانب مثلها وتنتقد حتى الذين يعبرون عن قناعتهم بأن الانتخابات محسومة النتيجة، وتنسى أن من ينبغي أن يقدم الحساب ويسأل عن الفضائح والنقائص وسرقة المال العام وتركيع القضاء والدوس على الدستور والعبث بالمنظومة التربوية والتعليم الجامعي وغيرها من الكوارث، إنما هو المرشح الذي حكم البلاد 15 سنة، عبد العزيز بوتفليقة العاجز عن أداء مهامه منذ سنوات بسبب المرض. وتملك حنون الدليل القاطع على أن حاشية بوتفليقة تعطل تفعيل المادة 88 من الدستور، ولكنها تتفادى الخوض في هذا الأمر. الدليل هو أن بوتفليقة عاجز بدنيا عن النزول إلى الميدان خلال الحملة.

وتعني مشاركة بوتفليقة في الحملة بالوكالة أن أنصاره مدعوون إلى تحديد اختيارهم بشأن التمديد له أو إقصائه، بناء على رؤية محيا وتصرفات وهيئة مدير حملته، والسماع لخطابه بدل متابعة مرشحهم الأصلي على المباشر؛ والدلائل الأخرى على أن اللعبة مخدوعة كثيرة ومتعددة، والمصيبة أن كل المترشحين يعلمون ذلك، وأبرزها التمييز بين المترشحين من حيث الإمكانيات والدعم السياسي. فالرئيس المترشح مستفيد من دعم الجيش أو جزء منه على الأقل. زيادة على هذا وضع تحت تصرفه الوزير الأول بعد أن نحاه من الحكومة ليتكفل بشؤونه الخاصة. أما الإدارة بما تعنيه من ولاة ورؤساء دوائر ومسؤولي الأمن الولائيين في الشرطة والدرك، فالكل يعلم بأن المطلوب منهم في الانتخابات الرئاسية هو توفير ظروف لوضع سيناريو لصالح مرشح السلطة.

رئاسيات غريبة وحملتها الانتخابية أغرب

انفردت الانتخابات الرئاسية في أسبوعها الأول من انطلاق حملتها الانتخابية بالكثير من الخصوصيات التي لم يسبق أن سجلها الجزائريون من قبل، فزيادة على النفور الشعبي عن حضور تجمعات المرشحين، وهو أمر لم يكن مألوفا في كل المواعيد الرئاسية السابقة، فإن غياب أحد المرشحين الستة، وهو عبد العزيز بوتفليقة، عن تنشيط تجمعات حملته الانتخابية للعهدة الرابعة بنفسه بسبب المرض، ترك هو الآخر بصمته الغريبة على المشهد العام الذي يطبع الرئاسيات التي يسجل فيها لأول مرة حملة "بالوكالة". ويكون هذا الوضع قد أجهز على حظوظ إمكانية "المناظرة" المباشرة بين المرشحين لا في الساحة ولا في "بلاطوهات" التلفزيونات، الأمر الذي جعل حملة رئاسيات 2014 أقرب إلى "مونولوج" منها إلى مبارزة بالأفكار والبرامج.

في خامس حملة انتخابية للرئاسيات وبمرشحين شاركوا في الحملات السابقة

"مونولوج" خطابي.. لا نقاش ولا مناظرة مباشرة بين المرشحين

الجزائر: ح. سليمان

● لو يستعمل "غريال" لغربلة خطابات المرشحين للرئاسيات طيلة أسبوع كامل، لما رشح منها الشيء الكثير، فكل ما قيل لحد الآن في الحملة الانتخابية من قبل المتسابقين كأنه مناديل "كلينيكس" ترمى في سلة المهملات، ولم تعمر أي فكرة منها في الأذهان بسبب تحول الحملة إلى "مونولوج" خطابي يفتقد للمواجهة المباشرة بين فرسانها.

وإذا كانت لجنة الإشراف على الانتخابات قد سجلت عدم استغلال "بعض الأماكن لحد الآن" من قبل المرشحين في سياق تجمعاتهم للحملة الانتخابية بفعل حالة العزوف الشعبي عن متابعة النشاط الانتخابي، فإن مجرى الحملة الانتخابية بـ"عزف منفرد" لدى كل مترشح على حدة زاد من الفتور والبرودة التي تطبع رئاسيات 17 أفريل، وقتل فيها كل ما من شأنه شد انتباه الأنصار وجلب سمع المواطنين من غيرٍ المتحزبين، ولم يكن ذلك مرده فقط "اللعبة المغلقة" لهذه الانتخابات التي أفقدتها بريقها، ولا إلى نوعية المتسابقين فيها من حيث اختلاف الحجم والأوزان والآلة الدعائية الواقفة وراء كل واحد منهم، بل لاعتماد كل المترشحين بما فيهم صاحب العهدة الرابعة على تصورات كلاسيكية في إدارة الحملة الانتخابية، غاب عنها الإبداع والجمالية، فاتحا المجال أمام الرتابة وخطابات محشوة بلغة الخشب، في تجمعات تسير في اتجاه أحادي: دغدغة بوعود واستنساخ لمشاريع وبرامج يمكن إيجاد أحسن منها بضغطة زر في محرك البحث "غوغل"، مثلما اعترف بذلك فوزي رباعين.

لقد بقيت الحملة محافظة على طقوسها القديمة ورفض فيها أي تغيير، ربما لعدم تغير المرشحين لها، فكلهم شاركوا في المواعيد الرئاسية الماضية باستثناء عبد العزيز بلعيد، ولذلك بقيت نفس ألوان الملصقات الزرقاء لصور المرشحين، ونفس القاعات لم ينفض عنها الغبار والظلمة بسبب الإنارة السيئة، ولولا تغيير "الشعارات" التي اختارها كل مترشح كعنوان وطعم لحملته الانتخابية لصعب التمييز فيها بين رئاسيات نسخة 2014 وتلك التي سبقتها، خصوصا أن هناك حملة بالوكالة عن مرشح غائب عن الظهور للمواطنين.

وما سجل طيلة أسبوع من الحملة، أن الجدل السياسي (بوليميك) الذي أثير في الساحة لم يخرج من صفوف خطابات المرشحين للرئاسيات، بل جاءت من خارجها، على غرار ما أحدثه تجمع المقاطعين بقاعة حرشة من جدل حول عودة رموز الفيس، وغضب منشقين عن الأرسيدي إزاء ما وصفوه تحالف حزبهم مع الإسلاميين المتطرفين، أو ما وقع من سجال بين رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري وزعيمة حزب العمال لويزة حنون، وهو ما يعني أن الحملة الانتخابية تفتقد إلى طعم "الملح" الذي يصعب على المواطنين "هضم" بضاعتها.

ورغم وجود قنوات التواصل عن بعد وانطلاق قنوات خاصة في البث خلال هذه الرئاسيات، لم يسجل الجزائريون أي مبادرة من مرشحين لإقامة نقاش "وجها لوجه" بين المرشحين لمعرفة المقترحات والخلافات السياسية بين البرامج والأفكار، وهي أهم محطة منتظرة في الانتخابات لكنها غائبة تماما في الجزائر، لأن السياسيين عندنا يفضلون "المنولوج" عن "المناظرة"، وهو سبب كاف لقتل شهية الانتخاب.

من حيزة كاتي

لا مبالاة إزاء الحملة الانتخابية رغم مرور أسبوع كامل على انطلاقها

حملة غريبة سيذكرها تاريخ الجزائر

مرشح شبح و"منافسون" دون موارد

● أهم ما سيذكره الجزائريون وربما كل سكان المنطقة المغاربية في المستقبل عن انتخابات الرئاسة التي نظمت في هذا البلد في 17 أفريل من العام 2014، هو أن أبرز المرشحين فيها كان شبحا في حملة تلك الانتخابات، دخل الاقتراع وهو مدعوم بإمكانيات ضخمة وبفارق السماء عن الأرض قياسا ببقية المترشحين الخمسة الذين كانوا يعلمون مسبقا بأنهم خاسرون.

لا يصح أن يطلق وصف "المنافسة" أو "المعترك" أو "السباق" على الاستحقاق الذي سينظم بعد 20 يوما، لأن التسابق يفترض أن جميع المتنافسين سواسية عن انطلاق السباق، ويفترض أن الأمر محل التنافس لا يعرف في البداية إلى أي من المتنافسين سيؤول. أما الحقيقة فهي أن الانتخابات المقبلة لعبة مغشوشة ومخدوعة، والكل يعلم أنها محسومة للرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة وأولهم المترشحون الخمسة، وبالتالي فالمسرحية الجارية حاليا "بايخة" بالنسبة للجزائريين، أما بالنسبة للأجانب وخاصة في أعين الإعلام الفرنسي فهي أضحوكة ومثار للسخرية والتكيت.

سيحتفظ تاريخ الجزائر الحديث بأن انتخابات الرئاسة التي جرت في 2014 كانت غريبة. ووجه الغرابة فيها أن مرشح النظام لم يظهر خلال الحملة التي دامت 21 يوما، فلم يحدّث الناخبين ولم يطلب أصواتهم ولم يدافع عن حصيلته بنفسه، ولم ينزل إلى الإعلام ليناقشه الصحافيون فيما فعل ولم يفعل، ولم تنظم له مواجهة مع المترشحين في التلفزيون العمومي كما يجري في الانتخابات الفرنسية. أليس المؤسسات والهيئات والقوانين وكل شيء في الجزائر مستنسخا من المنظومة السياسية بفرنسا؟ فلماذا تُستثنى الحركية عمدا في الجزائر؟

ووجه الغرابة في هذا الاستحقاق أن أحد المترشحين وهي لويزة حنون تهاجم أرانب مثلها وتنتقد حتى الذين يعبرون عن قناعتهم بأن الانتخابات محسومة النتيجة، وتنسى أن من ينبغي أن يقدم الحساب ويسأل عن الفضائح والنقائص وسرقة المال العام وتركيع القضاء والدوس على الدستور والعبث بالمنظومة التربوية والتعليم الجامعي وغيرها من الكوارث، إنما هو المرشح الذي حكم البلاد 15 سنة، عبد العزيز بوتفليقة العاجز عن أداء مهامه منذ سنوات بسبب المرض. وتملك حنون الدليل القاطع على أن حاشية بوتفليقة تعطل تفعيل المادة 88 من الدستور، ولكنها تتفادى الخوض في هذا الأمر. الدليل هو أن بوتفليقة عاجز بدنيا عن النزول إلى الميدان خلال الحملة.

وتعني مشاركة بوتفليقة في الحملة بالوكالة أن أنصاره مدعوون إلى تحديد اختيارهم بشأن التمديد له أو إقصائه، بناء على رؤية محيا وتصرفات وهيئة مدير حملته، والسماع لخطابه بدل متابعة مرشحهم الأصلي على المباشر! والدلائل الأخرى على أن اللعبة مخدوعة كثيرة ومتعددة، والمصيبة أن كل المترشحين يعلمون ذلك، وأبرزها التمييز بين المترشحين من حيث الإمكانيات والدعم السياسي. فالرئيس المترشح مستفيد من دعم الجيش أو جزء منه على الأقل. زيادة على هذا وضع تحت تصرفه الوزير الأول بعد أن نحاه من الحكومة ليتكفل بشؤونه الخاصة. أما الإدارة بما تعنيه من ولاة ورؤساء دوائر ومسؤولي الأمن الولائيين في الشرطة والدرك، فالكل يعلم بأن المطلوب منهم في الانتخابات الرئاسية هو توفير ظروف لوضع سيناريو لصالح مرشح السلطة.

الناطق الرسمي لحزب "جيل جديد" سفيان صخري لـ "الخبر"

برودة الحملة الانتخابية سببها المقاطعة السياسية واليأس الشعبي

كيف تقيمون مستوى الحملة الانتخابية بعد مضي الأسبوع الأول منها؟

● أظن أن الحملة الانتخابية لرئاسيات الشهر الداخل لا حدث بالنسبة للشعب، لأن الشعب فهم أن اللعبة الانتخابية مغلقة وأن الانتخابات مجرد مسرحية، لذلك فهو يائس ويريد التغيير، كما أنه فهم بأن التغيير لا يكون عن طريق هذه الانتخابات التي سبقتها ممارسات سياسية غير مقبولة هدفها الإبقاء على النظام الحالي.

وهل تعتبر أن ضعف الإقبال على التجمعات والتعاطي مع الحملة الانتخابية شعبيا مرده المقاطعة السياسية التي انتهجتموها؟

● خطاب المقاطعة التي انتهجته أحزاب معارضة لقي صدى لدى الشعب الجزائري، وخطاب المقاطعة الحالي يعد الأول في تاريخ الانتخابات، من حيث طرح أصحاب هذا الخيار البديل الممكن من خلال الندوة الوطنية التي تعكف على تحضيرها تنسيقية الأحزاب والشخصيات المقاطعة للرئاسيات، لاحظنا أن الحملة الانتخابية باردة،كما أن ممثلي الرئيس المترشح طردوا من أماكن متعددة، وهذا يدل على

سفيان صخري

أن الشعب ليس فقط غاضبا على السلطة وحصيلة بوتفليقة طيلة 15 سنة من حكمه، بل لأن الأشخاص المجندين لصالح الرئيس المترشح تورطوا في شتائم ضد الشعب.

هذا بالنسبة لتجمعات مساندي المترشح بوتفليقة، لكن لوحظ كذلك إقبال محتشم على تجمعات مترشحين آخرين؟

● دعني بداية أقول إن الكثير من منشطي حملة الرئيس المترشح قد استنجدوا بعمال وموظفي البلديات والولايات تحت التهديد، وهذا خرق للقوانين. أما ما تعلق بالمترشحين الآخرين فهم محسوبون على المعارضة.

وحينما يكون هناك موعد رئاسي يكونون في الموعد من اجل أن يترشحوا ويشاركوا في مسرحية انتخابية الفائز فيها معروف مسبقا، غير أن أحد المترشحين المعارضين استطاع أن يحشد المناضلين، لكن بالنسبة لمترشحين آخرين، هناك خطابات مزدوجة، ويضعون رجلا في السلطة وأخرى في المعارضة.

قلتم إن المقاطعة السياسية لعبت دورا في برودة الحملة، لكن هناك أيضا العزوف الانتخابي، كيف يمكن أن نفصل بين الاثنين؟

● في الوقت الحالي لا يمكن التفرقة بين المقاطعة السياسية وبين العزوف التلقائي والمعتاد، ونعرف أنه بعد 17 أفريل ستكون هناك نسبة مضخمة في النتيجة، وكما سيكون هناك تقاطع بين الطبقة الصامتة العازفة عن الانتخابات وبين الطبقة المقاطعة إثر دعوة أحزاب وشخصيات المعارضة، وهؤلاء لهم نفس التصور وسيسيران جبنا إلى جنب، وإذا تقاطعا سيحصل التغيير الحقيقي، والكل يعرف أن نسبة المشاركة ستكون مضخمة وهي في الحقيقة ضعيفة، وإذا حدثت احتجاجات ومظاهرات فيعني أن المقاطعة كان لها دور.

الجزائر، حاوره محمد شراق

مطاردات طالت سلال وبلخادم وعمارة وغول

"وكلاء" بوتفليقة يواجهون الغضب

عانى "وكلاء" الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة، في تجمعاتهم الشعبية خلال الحملة الانتخابية، من صعوبة في مقابلة الجماهير بسبب أحداث لاحقتهم في أكثر من تجمع من صناعة غاضبين، وكان واضحا مدى معاناة بعض منشطي حملة الرئيس في الخلاص من مطاردة فئات غاضبة من "وعود تم إخلافها" في السابق.

الجزائر: عاطف قدادرة

● كان عصيا على عبد المالك سلال، رئيس حملة الرئيس المترشح عبد بوتفليقة، إكمال التجمع الشعبي الذي عقده قبل أيام في ولاية ورقلة، وبصعوبة كان صوت سلال يصل أطراف القاعة بسبب أصوات شباب غاضبين كانوا خلف الحضور يرفعون شعارات مناوئة لوعود الحكومة فيما يخص ملف التشغيل في الجنوب، وقد اعتبر هذا السلوك في أول الأمر طبيعيا إلى حد ما بما أن الرئيس المترشح ترك وراءه حصيلة قابلة للنقاش إما إيجابا أو سلبا، لكن الظاهرة تعممت في اتجاه باقي وجوه الحملة الرئاسية لعبد العزيز بوتفليقة، تشير شواهد كثيرة أن كلا من عبد العزيز بلخادم وعمار غول وعمارة بن يونس عانوا الأمرّين من أجل الهروب من مطاردات غاضبين.

وبالإضافة إلى تجمّع ورقلة، فقد رافق تجمع عبد المالك سلال في ولاية برج بوعريريج احتجاجات كبيرة من قبل غاضبين من العهدة الرابعة، ورغم أن أوساطا قريبة من المرشح عبد العزيز بوتفليقة حاولوا إلصاق تهمة التعرض لتلك التجمعات

عبد العزيز بوتفليقة

ص "الخبر"

بمرشحين آخرين، إلا أن تكرارها في أكثر من محطة كشفت عن سلوك جديد في التعبير عن الرفض، لكن اللافت أن "ميوعة" خطاب من تولوا الترويج لتجمعات بوتفليقة وغياب الكاريزما في سلوكهم السياسي ومستوى "التملق" في الترويج لضرورة استمرار الرئيس، قد انعكس سلبا على حملة بوتفليقة الغائب عن عقد تجمعات بنفسه، وهو الذي عوّد الجزائريين في المواعيد الثلاثة الماضية على قدرة كبيرة في حشد الجماهير.

ولم تقتصر مظاهر الغضب المعبّر عنه ضد الوجوه التي تنشط حملة الرئيس بوتفليقة على منطقة دون غيرها، ولا ضد أحد السياسيين دون غيره، فقد بدأت مظاهر "الملاحقة" تتبين في أولى أيام الحملة الانتخابية يوم الـ23 من مارس الماضي، لما واجه رئيس الحركة الشعبية الجزائرية عمارة بن يونس ورئيس تجمع أمل الجزائر عمار غول، موجة من الغاضبين في سور الغزلان بولاية البويرة، وحديث عن مطاردة بالحجارة لموكبهما، وسجل تجمع مرسيليا أول أمس، علامة فارقة في تجمعات هذين المسؤولين، بعدما سدت حولهما أبواب القاعة التي نشطا فيها تجمعا مع أفراد للجالية، وقد نقلت صور منقولة من الحدث تصرفات غاضبة ضدهما كادت تتطور لاعتداءات جسدية، ونقل شهود أن بين الغاضبين من هو غير متحزب أصلا وبين متعاطف مع حركة "بركات" وعدد آخر من أنصار المرشح علي بن فليس.

وعلمت "الخبر" أن مديرية حملة الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة قد لجأت لخيار توجيه "دعوات شخصية" بالنسبة للتجمعات التي ستعقد للجالية على التراب الفرنسي، وهذا بغرض تفادي دخول من هم "غ مرغوب فيهم".

ورغم أن عبد العزيز بلخاد وزير الدولة الممثل الشخص لرئيس الجمهورية، بعيد عن سم "سذاجة الخطاب"، إلا أنه بدور لم يسلم من تصرفات شبيهة م قبل جزائريين غاضبين، إما م مشروع الرابعة وإما من حصيل الرئيس المترشح على الصعيد الاجتماعي، فقد جرى "تهريب بلخادم من داخل أجواء غضب في ولاية الجلفة، ونفس الأمر حدث مع بعض التجمعات التي عقدها عمار سعداني، الأمين العام لجبهة التحرير الوطني والتي كان حاضرا في بعضها الفريق المناوئ لسعداني داخل الجبهة، وما أثار استغراب مراقبين هو لجوء مديرية حملة الرئيس لبعض ممارسات "التحايل"، كما كان الحال مع تجمع للأطباء أول أمس بفندق الرياض والذين تمت دعوتهم على أساس أنه لقاء مع وزير الصحة حول مشاكل القطاع، لكن الحاضرين تفاجأوا بدخول عبد المالك سلال مدير حملة الرئيس بوتفليقة الذي قدم عرضا أمامهم حول مشروع الرئيس لقطاع الصحة في الخماسي المقبل.

ع. ق

"حمس" تدعو السلطة إلى قراءة مسؤولة لحصيلة الانتخابات

"نسبة المشاركة مضخّمة والحقيقية لم تتجاوز 20 في المائة"

أفادت حركة مجتمع السلم "حمس"، في بيان وقّعه رئيسها عبد الرزاق مقري، أمس، أن "نتائج الاقتراع لم تفاجئنا وكانت متوقّعة لدينا، بالنظر لما سبقها من انزلاقات وتجاوزات تسبّب فيها أنصار العهدة الرابعة، وبسبب الاستعمال الواسع لوسائل الدولة ومؤسساتها لصالح الرئيس المرشح".

الجزائر: خالد بودية

● ذكرت "حمس" بأنّ "نسبة المشاركة المعلن عنها رسميا مضخّمة وبعيدة عن صور العزوف عند زيارة صناديق الاقتراع، من طرف الناخبين، وعن النتائج التي رصدتها اللجان التقنية المشكلة من قبل حركة مجتمع السلم التي عملت باقتدار، وتوصّلت إلى نسبة مشاركة لم تتجاوز 20 في المائة".

وتعتقد الحركة، حسب بيانها، تتوفر "الخبر" على نسخة منه، أن نسبة المشاركة تم "نفخها"، و«مع ذلك لم تستطع مختلف أجهزة نظام الحكم الوصول بها إلى أكثر من نسبة 51.7 في المائة، وهي نسبة تمثل تراجعا بربع الأصوات مقارنة بنسبة 74 في المائة "الرسمية" في انتخابات الرئاسة سنة 2009، مما يؤكد نجاح خيار المقاطعة والاستجابة الواسعة للمواطنين له (حتّى بالنظر للنسبة الرسمية المضخمة)".

ويبقى المنافس الوحيد الجاد لأنظمة الفساد والفشل وحاملة مشاريع التغيير التي يصبو إليها المواطنون، حسب "حمس"، هي الأحزاب الوطنية ذات التوجه الإسلامي، وأنّ غياب هذه الأحزاب يجعل الانتخابات بغير رهان ولا جدوى.

وأوضح البيان أن "هذه الانتخابات بيّنت بأن سياسة التخوين والتخويف والتهويل، هي السياسة الوحيدة التي تحسنها أنظمة الحكم الفاسدة في مواجهة منافسيها، وأن غياب الإسلاميين في هذه الانتخابات أسقطت الأقنعة وأظهرت هذه الحقيقة، حيث توجهت "الأبواق المأجورة" المنفذة لهذه السياسات إلى غير المنافسين غير الإسلاميين".

وجدّدت حركة مجتمع السلم التأكيد بأن "دعوتنا للمقاطعة ليست دعوة عدمية، وأنها تنخرط كلية في مشروع الانتقال الديمقراطي الذي دعت إليه التنسيقية الوطنية للأحزاب والشخصيات المقاطعة، وأن كفاحها السياسي بعد نهاية المهزلة الانتخابية سيتوجه إلى إنجاح هذا المسعى".

ودعت الحركة في بيانها، السلطة الحاكمة إلى القراءة المسؤولة والموضوعية للحصيلة الحقيقية للانتخابات التي تعرفها قبل غيرها، والتوقف عن مسار جر البلاد إلى تعميق الأزمات بالتعنت والاستمرار في سياسة فرض الأمر الواقع والفساد والفشل، فضلا عن الاستجابة لصوت "العقل من أجل الانتقال السلس بالجزائر إلى التطور والحرية والانسجام الاجتماعي لصالح كل الجزائريين، وليس لصالح أقلية متنفذة ومتحكمة في السلطة والثروة بغير وجه حق على حساب حاضر الجزائر ومستقبلها".

والدعوة ذاتها وجهتها الحركة إلى "الأحزاب والشخصيات المعارضة من كل التوجهات، مهما كان موقفها من الانتخابات، إلى الالتقاء وتكثيف التشاور وتوسيع تقوية جبهة النضال المشترك، من أجل إنجاح مشروع الانتقال الديمقراطي".

ونادت الشعب الجزائري إلى "الوعي بحيل التخويف والتهويل والتخفي وراء مؤسسات الدولة لنهب ثروات البلد وضرب استقراره والمشاركة الفاعلة في التغيير الذي يكون لصالح الجميع".

خ. ب

تواتي وصفه بـ"المنفرد بالسلطة كملك"

"تخصيص 1000 مليار للحملة الانتخابية لبوتفليقة"

● قال المرشح للرئاسيات، موسى تواتي، إنه تم تخصيص مبلغ ضخم يقدر بـ1000 مليار سنتيم لتسيير حملة الرئيس المنتهية عهدته، وتحدث عن تجاوزات "خطيرة" منها انفراده بسلطة أحادية كـ"ملك" دون أن يحاسب. وذكر تواتي بأنه "ليس له الحق في الأمر بإدارة شؤون الدولة منذ إيداعه لملف الترشح كونها مرحلة انتقالية، ولأنه دخل الاستحقاقات كان لزاما عليه أن يظهر للشعب وتنتهي الأوامر والتعليمات والمراسيم". كما أشار تواتي إلى أن بوتفليقة "لا يمكنه مراسلة الرؤساء باسم رئاسة الجمهورية"، واعتبر ذلك "خرقا للأعراف، وهو أحد أشكال التجاوز الممارسة من السلطة". وتحدث تواتي، أمس، خلال تجمع له بالمسرح الجهوي "محمود تريكي" بمدينة قالمة، عن تجاوزات أخطر مورست خلال الحملة الحالية، منها تخصيص 1000 مليار، رغم أن المبلغ المخصص للمترشحين لا يتعدى

موسى تواتي،

ص. "الخبر"

6 ملايير سنتيم، وكذا اللجوء لأصحاب الأعمال والمال.

ورفض تواتي إبقاء السلطة تحت وصاية فرنسا التي اعتبرها الأمرة الفعلية منذ 1962، وهي اليوم تسعى لفرض مرشح بعينه وفقا لاتفاق مصالح للإبقاء على حصتها محفوظة من قبل من سماها بـ"المجموعة التي تتحدث باسم الرئيس، وما تسعى إليه للمطالبة بتعويض عن ممتلكات المستوطنين القدامى في الجزائر واسترجاعها". وتساءل تواتي إن كان الاستقلال محصورا في طرد الاستعمار فقط، وأضاف أن هذه الأطراف كذبت مدة 52 سنة على الشعب، وهذا الواقع هو ما سيؤدي إلى تحقق مقولة "ديغول" بإعادة استدعاء فرنسا لتسيير الشأن الجزائري بعد خمسين سنة.

وقال موسى تواتي في لقائه، زوال أمس، بمواطني مدينة سكيكدة، في إشارة إلى موعد 17 أفريل "إما الشعب ينتفض ويحدث التغيير، وإما سيبقى دائما تحت الوصاية وتحت الإقطاع الذي حاربه أجداده". وأعرب رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية عن تخوفه من التزوير، قائلا: "سوف ننتقل إلى مرحلة انتقالية حتمية، وقد يكون الحاكم في هذه المرحلة هم أرباب الأموال الذين يتنقلون بالطائرات".

قالمة: م. أم السعد

سكيكدة: ع. فلوري

بعد تحول الانتخابات إلى شبه استفتاء حول "هل أنت مع أو ضد الاستقرار؟"

"العزوف" أقوى حزب في البلاد

ستكون ظاهرة العزوف عن التصويت أبرز معالم الانتخابات التي جرت أول أمس، كمؤشر جديد في معادلة الرئاسيات التي لم يسبق لنسب المشاركة أن تراجعت خلالها عن 70٪، وأبرز ملاحظات الانتخابات الأخيرة هو تصويت الولايات التي تعرف اضطرابات أمنية لصالح الاستمرارية، ما يعكس حجم الخوف من التغيير الذي بات مرادفا عند كثير من الجزائريين لمفهوم "المجهول".

الجزائر: عاطف قدادرة

أعوان مكتب الاقتراع في انتظار المنتخبين

● نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المحطات التعددية الخمس التي عرفتها الجزائر، بما أن نسبة المشاركة لم تتجاوز 51.70٪، ومقارنة بسابقتها فقط، يمكن ملاحظة أن النسبة تضاءلت بنحو 22٪ بدل 74.11٪ المسجلة في الانتخابات الرئاسية الماضية.

ويمكن اعتبار أن "العزوف" هو الفائز في الانتخابات التي جرت الخميس الماضي، بما أن نصف عدد الناخبين المسجلين لم يكلفوا أنفسهم عناء التصويت، أي أن نحو 11 مليون من أصل 23 مليون مسجل في القوائم الانتخابية لم يدل برأيه، وتفسير ذلك أن هذه الفئة باتت لا ترى في الانتخابات آلية للتغيير، بغض النظر عن دعاوى المقاطعة التي رفعها قطاع واسع من السياسيين.

ويمكن في قراءة أولية ملاحظة أن الجزائريين اختاروا منطق "الاستقرار" حتى في الظروف الصحية للرئيس الفائز بولاية رابعة، فالإعلام الذي دعم بوتفليقة استبق يوم الاقتراع برافعات طويلة لمخططات عنف يكون علي بن فليس على وجه التحديد يحضر لها، ما حول الانتخابات إلى شبه استفتاء حول "هل أنت مع أو ضد استقرار الجزائر؟".

وتشير نتائج الانتخابات إلى أن دخول سباق الرئاسيات من دون سند من حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي لن يؤدي إلى نتيجة ملموسة إذا التزم الجيش الحياد على الأقل أو إذا لم يكن في صف مترشح غير الرئيس. وبالنسبة للأفالان والأرندي، فالحزبان يملكان آلة دعائية جارفة في الداخل الجزائري وفي الأرياف والتي تشكل الوعاء الانتخابي الوفي لعملية التصويت.

ومن أبرز ملاحظات الرئاسيات التي تدعم نظرية الاستقرار على حساب التغيير، تصويت سكان غرداية التي تعصف بها أزمة طائفية عنيفة منذ شهور لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي حقق أكثر من 90٪ من الأصوات، ونفس الأمر بالنسبة لورقلة التي تعرف اضطرابات اجتماعية تتعلق بالتشغيل منذ شهور بدورها، وهو شيء يعكس أن تصويت الجزائريين لبوتفليقة معناه أنهم اختاروا الاستمرارية على حساب التغيير، حتى وإن كانت هذه الاستمرارية في صالح منظومة حكم "رخوة" لا تحدد فيها معالم المسؤوليات وكيفيات صنع القرار، كما كشفت النتائج الأولية تأثر الناخبين باستراتيجية "التخويف من المجهول" التي تبنّاها أنصار "العهدة الرابعة" في مواجهة برامج منافسيهم من المترشحين الآخرين لاسيما علي بن فليس.

وفي النهاية، جاءت النتائج متوافقة مع منطق الأمور بالنسبة لآليات الحكم في الجزائر، على أساس أن المراهنة على قلب الطاولة دون إذن من الجيش ودعم كبرى الأحزاب وحياد الإدارة أمر لا يتوافق مع الواقع، وكان الأجدر بالمرشحين الخمسة الذين نافسوا بوتفليقة البحث في إقناع 11 مليونا الذين لم يصوتوا بدل مقارعته في الأصوات الوفية التي تعودت التصويت لصالح مرشح السلطة، لكن هؤلاء الـ11 مليونا ما كانوا ليصوتوا في وجود بوتفليقة في السباق، والعبرة من ذلك أن أبرز خطأ ارتكبه

لكونها تريد دوما انتخابات على المقاس

السلطة لا تتألم مهما كانت المشاركة الحقيقية متدنية

● "رئاسيات على مقاس عبد العزيز بوتفليقة"، عنونت صحيفة "لوفيغارو" وصفها للانتخابات الرئاسية في الجزائر، وقالت لوموند إن "بوتفليقة في أحسن رواق للفوز بالعهدة الرابعة"، واصفة مجريات العملية الانتخابية بأنها "غير مفاجئة"، في حين ذكرت فرانس 24 أن بوتفليقة "أدلى بصوته وهو على كرسي متحرك". وتوقعت صحيفة الغارديان البريطانية، امتناعا كبيرا عن التصويت قد يناهز الثمانين في المائة، ليلتحق بوتفليقة بنادي زعماء مدى الحياة. هي صور تلخص لوحدها مجريات انتخابات رئاسية وصفت قبل انطلاقها بشتى الأوصاف والنعوت.

لم يحد التلفزيون العمومي في تغطيته للانتخابات، عن تقاليده، بحيث لم تغب عبارات "استيقظ المواطنون باكرا لأداء واجبهم الانتخابي"، في وصفها للإقبال الشعبي نحو هذه الانتخابات. لكن رغم حالة الطقس الربيعية المسجلة في كل ولايات الوطن المساعدة على ظروف الاقتراع، غير أن المشهد الانتخابي العام لم يختلف عن سابقيه. وحتى وإن زالت الطوابير التي افتعلت قبل الاقتراع حول محطات البنزين والمخابز جراء تدافع المواطنين حولها لقضاء حاجاتهم قبل قدوم "العاصفة الانتخابية"، بفعل خطابات "الرعب" التي بثتها بعض القنوات التلفزيونية الخاصة، غير أن الحركة صبيحة يوم الاقتراع كانت أكثر من عادية، فالمحلات التجارية مفتوحة والحركة المرورية كعادتها مزدحمة، رغم أنه يوم عطلة مدفوعة الأجر، ولا شيء يوحي بأن الجزائريين تأثروا بـ«الفوبيا" في الشارع التي سبقت موعد 17 أفريل.

ولم يكن الذين استيقظوا عن بكرة أبيهم، مثلما يسمون في لغة الخشب باليتيمة، لأداء واجبهم الانتخابي، غير أولئك الشيوخ والمتقاعدين الذين مازالوا أوفياء على مر السنين في زيارة مكاتب الاقتراع وفي التوقيت نفسه دائما. ولولا هذه الفئة، لما وجدت الصور الأولى عن بداية الاقتراع. فلماذا في بلد أغلبية سكانه من شريحة الشباب، لكنه لا ينعكس ذلك أمام بوابات مكاتب الانتخاب في الجزائر، تقريبا في كل المواعيد الانتخابية، حيث لم يسجل سوى نسبة 9.15 في المائة في نسبة المشاركة في صبيحة الاقتراع، حسب وزير الداخلية؟ هل الشباب بطبعهم مقاطعون للانتخابات؟ هل لعدم الثقة في السياسيين؟ أم أن عدم مصداقية الانتخابات وأحاديث التزوير وتحديد المرشح الفائز سلفا، وراء فقدان شهية الناخبين الذي يزداد من انتخاب لآخر؟ هذه المؤشرات بحاجة إلى دراسة معمقة من قبل السلطة التي تريد أن تحكم البلد، واستعصى عليها دوما كسب ثقة "الكتلة الصامتة" التي سجلت حضورها فقط في الاستفتاء حول الاستقلال في عام 62.

ووجدت السلطة نفسها هذه المرة، ليس فقط في سباق من أجل إسقاط المرشحين من خصوم الرئيس المرشح. بل الأهم من ذلك، في منع أي انتصارات يمكن أن يحققها أو تحسب على المقاطعين، من خلال ما صنعته من وراء شعارها "الاستمرارية" لعهدة الرابعة أو "الفوضى"، لقطع الطريق على نداءات الشارع المطالب بـ«التغيير"، من خلال إعادة إحياء هواجس سنوات الدم لإخراج المواطنين إلى صناديق الاقتراع، بعدما لم تستطع إقناعهم بحصيلة العهدات الثلاث، وبالبديل المقدم من خلال رئيس مقعد على كرسي متحرك. وبدا جليا الانقسام داخل السلطة وغياب "التوافق" حول مرشح السلطة، في خريطة التصويت الوطنية المرتفعة غربا والمتدنية وسطا والعقابية شرقا، وهو تباين لم يكن موجودا في السابق، ما يعني أن السلطة بحماقاتها أعادت السلوكيات الجهوية، لكونها تريد انتخابات على المقاس ولا تتألم مهما كانت درجة المشاركة الحقيقية متدنية.

الجزائر: ح.سليمان

قلب مطلب تطبيق المادة 88 من الدستور إلى إعلان ترشح بـ "الوكالة"

بوتفليقة يغلق الرئاسيات

إعلان الرئيس بوتفليقة ترشحه لانتخابات الرئاسة 17 أفريل المقبل بالوكالة، وخيار الرئيس أو "محيط الرئيس"، توكيل "رجله الأول" عبد المالك سلال لإعلان امتطاء بوتفليقة "صهوة الحصان الرئاسي" لاستخلاف نفسه، آخر مؤشر من مؤشرات وضع الرئيس الصحي قبل حلول ساعة الحقيقة المتمثلة في مدى قدرة الرئيس على مواجهة الشعب في حملة انتخابه، بدا أنها قد بدأت بمجرد ما تفوه سلال بكلماته أمس.

الجزائر: محمد شراق

● بوتفليقة فارس رئاسي، خبر ورد في شكل "سأبقى رغم الداء والأعداء"، وإعلان الأمس أزال كل اللبس ووضع كل التكهنات جانبا، واتضح أن المجتهدين في الساحة السياسية باستنتاجاتهم وتكهناتهم اللصيقة بالوضع الصحي للرئيس لم يفعلوا شيئا سوى أنهم أتعبوا أنفسهم، ففي النهاية، بوتفليقة "فعلها" على لسان سلال ووقع لعهدة أخرى، في شكل يبدو أقرب إلى إطالة البقاء في الحكم رئيسا مدى الحياة كما تقول المعارضة منه إلى عهدة بخمس سنوات، وإن صب الاحتمالان في إناء واحد، في انتظار تعديل الدستور لاستحداث منصب نائب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية.

كل الترتيبات التي أقرتها السلطة سواء في إطار تجاذبات الأجنحة أو في إطار التوافق، بما فيها الترتيبات التي لم تعرف منتهاها إلى التطبيق، كان محورها نقطة مركزية واحدة، فلكها مرض الرئيس بوتفليقة، وكل الاحتمالات الدائرة بهذا الفلك تم أرشفتها وتصفيفها في سرايا الحكم بناء على هذه النقطة، ليكون الخيار في النهاية إبقاء بوتفليقة في الحكم، فهل يعني هذا أن استمرار الرئيس في الحكم صار ممكنا من الناحية الصحية، وصار ممكنا أن يقوم بوتفليقة بمهامه الدستورية مثلما يقره القانون والدستور والقسم الدستوري؟

بقي الآن اختبار "حركي" للرئيس إن كان فعلا يستطيع إدارة حملته الانتخابية والخروج إلى الشعب، مع أن الوزير الأول عبد المالك سلال قالها صراحة، إن لبوتفليقة رجال لما سئل إن كان القاضي الأول في البلاد يقوى على القيام بحملته، ورسالة سلال كانت واضحة، وتفيد أنه حتى إن عجز بوتفليقة على القيام بحملته واستخلفه في ذلك رجاله، فهذا "لا يفسد للود قضية"، بمعنى أن عدم رؤية الجزائريين رئيسهم يجوب الشوارع كما فعل عام 2004 و2009 وقبل ذلك عام 1999 أمر غير ذي أهمية، بل إن أحد حلفاء بوتفليقة وهو عمارة بن يونس رئيس "الحركة الشعبية الجزائرية" أدلى بدلوه في هذا المقام عندما اعتقد أن "الرئيس لا يسيّر البلاد برجليه وإنما يسيرها برأسه" لدى استضافته بالقناة الفرنسية "فرانس24"، وبعدها بأيام قليلة قال لـ "الخبر" إن "عقل الرئيس يشتغل أفضل من الكثير من الجزائريين".

وبين قول عمارة بن يونس وحقيقة قدرة الرئيس على أداء مهامه علامة استفهام كبيرة، في مخيلات معارضة اتهمت بالتربص بمرض الرئيس عندما طالبت بتطبيق المادة 88 من الدستور التي تنص على حالة الشغور، لكن الرئيس ذاته لم يرد على خصومه رغم طلاته المتكررة مع كبار مسؤولي الدولة وأكثرهم نائبه كوزير الدفاع الوطني وقائد أركان الجيش الفريق قايد صالح، في صور خضعت لتعليقات رجحت عودة لاحقة لبوتفليقة إلى بيته. وعلى النقيض من ذلك، استطاع بوتفليقة أن يحول تلك الصور إلى مشهد فرض فيه "الأمر الواقع"، تماما كما حول مطلب تطبيق المادة 88 من الدستور إلى "انتصار يحسب لدهائه" ترجمه بإعلان ترشحه أمس على لسان سلال.

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

ولأن العبرة بالنتائج، هناك نظرة تجاه شعب يفترض أن يفهم أن إدارة شؤون البلاد تتطلب "مخ صحيح" يأتي بالنتائج المرجوة من بوتفليقة، وليس "قدم" رجل يعرفه الجزائريون منذ 15 سنة كاملة، وليسوا بحاجة إلى أن يأتي إليهم بقدميه.

الموالون كما الخصوم فهموا ذلك، فضاعف "الأولون" طاقة الدفع إلى الرابعة، بينما تراجع الخصوم عن مطلب تطبيق المادة 88 من الدستور وخفضت مطلبها إلى "الاطلاع على الملف الصحي للرئيس"، ملف حبيس أدراج "فال دوغراس"، ولم يكن الرئيس ليكتفي بشهادة "داخلية" تؤكد سلامته العقلية والجسدية للترشح لعهدة رابعة، فقيل إنه طار من جديد إلى فال دوغراس من أجل ختم الشهادة التي تتيح له الرابعة مثلما استنتجت بعض الأطراف، وزاد في قناعتها إعلانه عن استدعاء الهيئة الناخبة يوم 17 ديسمبر الماضي مباشرة بعد عودته من باريس. ومن باريس ذاتها، أخذ المصير السياسي للرئيس بوتفليقة في التداول عندما طار يوم 27 أفريل 2013 إلى فال دوغراس للعلاج من الجلطة الدماغية، وأخذ المجتهدون في التهوين من سطوتها على "المخ البشري" فسوقت رؤية "طبية" تقول إن "الجلطة الدماغية" طارئ مرضي عادي ويمكن الشفاء منه تماما، والواقع أن عقارب العهدة الرابعة كانت تتصاعد كلما تنازلت طبيعة مرض الرئيس من "النوبة الإقفارية العابرة" كما قال البروفيسور بوغربال، إلى "جلطة دماغية" كما شخصه أطباء فرنسا.

م. ش

أحزاب المعارضة تطالب بكشف ملفه الطبي

"تحويل الرئيس إلى فال دوغراس شهادة وفاة للعهدة الرابعة"

مقري: فرص ترشح الرئيس لعهدة جديدة منعدمة جاب الله: الحديث عن ترشح بوتفليقة لعهدة جديدة نوع من الاستخفاف بالأمة تواتي: لو طبقت المادة 88 في وقتها ما كنا أمام هذا الوضع معزوز: تحويل الرئيس من جديد إلى فرنسا يثبت عجزه جيلالي: الدولة كذبت على الجزائريين بوعيش: بوتفليقة اختار مستشفى فرنسيا للحصول على شهادة تحسن وضعه الصحي

عبد الرزاق مقري

عبد الله جاب الله

موسى تواتي

جيلالي سفيان

الجزائر: ف. جمال

● لم يقنع البيان الرسمي حول عودة الرئيس عبد العزيز بوتفيلقة إلى مستشفى فال دوغراس العسكري الفرنسي أقطاب المعارضة، ويرون أنه من الضروري إطلاع الرأي العام على حقيقة الوضع الصحي للرئيس.

قال رئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان لـ "الخبر": "نقل الرئيس للعلاج بفرنسا ليس بالأمر الجديد، وفي مثل حالته يُسجل استقرار وقد يتبع بانتكاسة، والثابت أنه مصاب بعاهة مزمنة لا تمكنه من أداء مهامه". وأضاف أن "أكثر ما يؤلم أن الجزائريين راحوا لأشهر طويلة ضحية كذب الدولة بخصوص صحة رئيسهم، ومع ذلك فإن التطور الأخير شهادة على وفاة العهدة الرابعة". وفي نفس السياق، يرى موسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية أنه "كان يتوجب في وقت باكر العمل بالأحكام الدستورية لشغور منصب الرئيس وإجراء انتخابات مسبقة، وقال "لو طبقت المادة 88 في وقتها ما كنا أمام هذا الوضع". ويرى أن السلطات الفرنسية "متورطة فيما نعيشه من خلال إخفاء التقرير الطبي الذي يكشف تطور الوضع الصحي، رغم أنه من حق الجزائريين الاطلاع عليه".

ويدوره ذكر الناطق الرسمي باسم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عثمان معزوز، أن تحويل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مرة أخرى إلى فرنسا يثبت من جديد "عجزه عن القيام بالحد الأدنى من مهامه، ويؤكد سلامة موقف المطالبين بتطبيق المادة 88 من الدستور وإعلان حالة الشغور"، لافتا إلى حالة التخبط التي يعيشها النظام، وسجل بهذا الخصوص "أن الجزائر لم تبلغ هذا الحد من الفوضى وعدم الاستقرار من قبل". وطالب رئيس جبهة العدالة والتنمية الشيخ عبد الله جاب الله بعرض التقرير الطبي حول صحة الرئيس، وقال "من المفروض أن يكون هناك تقرير طبي يشرح للرأي العام وضعه الصحي لأنه من شروط الترشح سلامه الصحة"، معتبرا أن الحديث عن ترشحه لعهدة جديدة نوع من الاستخفاف بالأمة.

وشكك القيادي في جبهة القوى الاشتراكية شافع بوعيش في القراءة القائلة بأن ملف العهدة الرابعة أغلق، وأورد على صفحته في شبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك "ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة الرابعة بدأ يتضح، لقد اختار الرئيس الجزائري مستشفى فرنسيا للحصول على شهادة بأن وضعه الصحي تحسن". في حين علق رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري على ما يراه من مفارقات البيان الرسمي الصادر مساء الثلاثاء حول تحويل الرئيس إلى فرنسا لإجراء فحوصات، قائلا "لقد تحدثوا عن فحوصات عادية، هذا يعني أنه لا يوجد طبيب جزائري قادر على إجراء مثل هذه الفحوص"، وأضاف أن أسلوب الاتصال هذا تجاوزه الزمن وأنه أسوأ من فترة الاتحاد السوفيتي، ويبين غياب ثقافة الدولة لأنه كان المفروض أن يبلغ الجزائريون بكل شفافية عن تطور حالة الرئيس الصحية، ويرى أن التطور الأخير يعزز الرأي القائل بأن فرص ترشح الرئيس لعهدة جديدة منعدمة.

واستغرب المكتب الوطني لحركة النهضة في بيان له "برمجة الموعد الطبي للرئيس عشية آجال استدعاء الهيئة الناخبة، وأن غيابه في هذه الفترة الحرجة يزيد الوضع السياسي في البلاد غموضا وتعقيدا".

ف. ج

رغم تزامنه مع الندوة الصحفية للرئيس هولاند

تنقل بوتفليقة إلى فال دوغراس يخطف أضواء الصحف الفرنسية

● رغم انشغالها الواسع بتحليل كل المعطيات الواردة في الندوة الصحفية للرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند التي حضرها أزيد من 600 صحفي، فإن وسائل الإعلام الفرنسية اهتمت كالعادة بتنقل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى باريس لإجراء فحوصات في مستشفى "فال

رافقت ذلك بطرح العديد من علامات الاستفهام حول مستقبله السياسي في بلد أجمعت المعطيات أن الحياة السياسية به تسير ببطيء. وضمن هذا السياق قالت صحيفة "لوموند" إن بوتفليقة عاد تدريجيا لممارسة مهامه منذ 16 جويلية تاريخ رجوعه من باريس، وإن استقبل

تحليل "أوروبا1"، فإن الوضع الصحي للرئيس بوتفليقة لا يسمح له بالترشح لعهدة رابعة، لكن هناك علامات استفهام حول من يخلفه"، وأشارت إلى أن "هناك اتفاقا في الطريق مع وزيره الأول، لكن لا شيء مؤكد".

نفس الاهتمام خصصته مجلة "لوبوان" لتنقل بوتفليقة إلى

الرئيس الغائب بداعي المرض منذ سنة كيف سيتعامل مع السنوات الخمس القادمة؟

بوتفليقة يختار لنفسه نهاية بورقيبة

● هل يمكن لسياسي عاصر المآلات المؤلمة لكثير من زعماء العالم، أن يقذف بنفسه في أتون هذا السيناريو الغامض؟ سؤال يفرضه بإلحاح إعلان الرئيس بوتفليقة الترشح لعهدة رئاسية رابعة، وما إذا كان واعيا أنه "يغامر" بنفسه في اختيار نهاية لحكمه ستكون شبيهة وفق مراقبين بما انتهى إليه الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة.

اختار الرئيس بوتفليقة بطلبه العهدة الرابعة أن يكون رئيسا مدى الحياة للجزائر، رغم حالته الصحية، التي تشهد عليها سمات الرجل المتثاقلة في الدقائق القليلة التي ظهر فيها على الجزائريين عبر التلفزيون ليزيل عنهم "عبثا" حالة القلق التي انتابتهم من غيابه الطويل عن الساحة السياسية.

لكن الرجل الذي لا يزال يعاني من آثار جلطة دماغية أقعدته على كرسي متحرك، ولم يستطع بفعلها أن ينبس ببنت شفة أمام الجزائريين منذ أكثر من عام، كسر كل التقاليد المعروفة عن الممارسة الديمقراطية في العالم، وفضل أن يواصل مهامه على رأس الدولة بترشح سينصبه لا محالة الرئيس القادم للبلاد.

لا يزال كثير من المتابعين تحت آثار صدمة ترشح الرئيس، ليس لأن دخوله السباق يعني "قتل" أي أمل في تغيير الوضع الراهن للبلاد، لأن بوتفليقة لا يمكن له أن يهزم في الانتخابات، ولكن لأن الرجل قارب الثمانين من العمر، ويعاني من مرض في جهازه العصبي لا يستطيع معه تحمل تبعات تسيير دولة بحجم الجزائر.

وهنا تطرح الكثير من الأسئلة والمخاوف عن مستقبل جزائر ما بعد 2014، لأن النظام الرئاسي المطلق الذي تسير به الجزائر، يركز كل الصلاحيات في يد الرئيس ويهمش باقي المؤسسات في الدولة، وكل ذلك قد يعطي شرعية لما تطرحه أصوات عديدة في الساحة السياسية تخشى أن تُرتهن الجزائر باسم الرئيس بوتفليقة، في يد المحيطين به من جماعات المصالح.

يشبّه مراقبون إعلان الرئيس ترشحه لعهدة رابعة في ظروفه الحالية، بالوضع التونسي إبان نهايات الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة، مع الفارق في أن الثاني نصب نفسه رئيسا مدى الحياة في الدستور، والأول فتح العهدات في الدستور بما يسمح له بالترشح في كل موعد انتخابي والبقاء بالمثل رئيسا مدى الحياة. بيد أن الرئيسين يتشابهان أيضا في أن حالتهما الصحية تدهورت في أواخر حكمهما، وبينما انتهى سيناريو بورقيبة إلى الانقلاب الأبيض الذي نفذه الرئيس السابق زين العابدين بن علي، يبقى التساؤل عن مصير الرئيس بوتفليقة إذا استمر في الحكم وهو في حالته الصحية الحالية، خاصة أن النظام في الجزائر بالكاد استطاع تدبر أمره في السنة التي مرض فيها الرئيس أمام مطالبات المعارضة بتطبيق المادة 88 من الدستور، فكيف سيتدبر هذا النظام التعامل مع خمس سنوات قادمة!

تقول المعارضة إن الرئيس بوتفليقة فوّت على نفسه فرصة دخول التاريخ من الباب الواسع لما "عبث" بدستور 2008 مدشنا عهد حكم الفرد في الجزائر، وهو الآن يفوّت على نفسه فرصة أخرى منحتها له ظروف إقليمية عاصفة، حين تجنبت الجزائر موجة ما عرف بـ"الربيع العربي"، بفعل "مسكنات الإصلاح" التي وعد بها الرئيس في 2011، وخطاب "جيلي طاب جنانو"، الذي فهم حينها على أنه خطاب التنحي لما بعد أفريل 2014.

غير أن التجارب الفاشلة لهذا "الربيع"، أعادت للنظام هامشا من المناورة، وظهر للرئيس كشأن كل الأنظمة الشمولية في العالم، "ممالئون" يزينون له أن البلاد ستضيع برحيله والعباد سيهلكون من دونه، مثلما يسوق لذلك المنادون بالعهدة الرابعة، حتى أن الوزير الأول عبد المالك سلال قال إن ما فعله الرئيس بوتفليقة أملته عليه الحكمة والحفاظ على استقرار البلاد، فهل من الحكمة أن يترشح رجل للرئاسيات وهو مصاب بجلطة دماغية في الثمانين من عمره؟ وعن أي استقرار يتحدث سلال، والجزائر مهددة في أي لحظة بالدخول في متاهات دستورية جراء غياب الرئيس المتواصل عن الساحة الوطنية؟ يتساءل المعارضون للرئيس.

يبدو حسب البعض، أن الرئيس بوتفليقة يحتاج إلى إيقاظ خلايا في ذاكرته البعيدة، ليسترجع شيئا من نهاية بورقيبة التي لا يتمناها أي رئيس، واستذكار أيضا أن الرئيس الفرنسي شيراك أصابته جلطة دماغية هو الآخر، وكان الدستور الفرنسي يسمح له بالترشح لكنه آثر الانسحاب، وحالته الصحية اليوم تشهد بأنه اختار القرار الصائب.

الجزائر: محمد سيدمو

سيد أحمد غزالي يشرح أسباب عدم ترشحه لرئاسيات 2014

"لا يمكنني تصديق نظام زوّر 9 انتخابات"

● صرح رئيس الحكومة الأسبق سيد أحمد غزالي أن الانتخابات الرئاسية المقبلة لن تحقق أي جدوى، "لأنه لا يوجد أدنى ضمان أن النظام الذي زور الانتخابات التسعة الأخيرة (خلال 15 عاما) يتجه لتنظيم انتخابات حقيقية"، بينما قال وزير الاقتصاد الأسبق غازي حيدوسي إن النظام اليوم "يرتكب أكبر خطأ بترشيحه رئيسا مريضا وغير قادر على ممارسة الحكم".

وسئل سيد أحمد غزالي أثناء نقاش نظمته مساء أول أمس القناة الفرنسية البرلمانية "أل.سي.بي"، عن سبب عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة فأجاب أن "النظام الجزائري الذي نظم في السنوات الـ15 الأخيرة 9 انتخابات كانت كلها منقوصة الشرعية، ولا شيء يضمن اليوم أن النظام الذي زوّر بشكل كامل 9 انتخابات يتجه لتنظيم اقتراع حقيقي".

وتساءل غزالي عن جدوى منافسة بوتفليقة قائلا "لم أشارك لأنه لا توجد جدوى، فلو شاركت ستكون مجرد تزكية لإثبات أنها انتخابات ذات مصداقية"، وانتقد ترشح الرئيس لعهدة رابعة "فهو مريض ليس منذ العام الماضي بل منذ 2005؛ ولم يعقد إلا مجلسي وزراء في السنة".

وذكر سيد أحمد غزالي في النقاش الذي حضره عدد من الصحفيين الفرنسيين في وصفه للنظام الجزائري ومن هو الرقم واحد فيه سئل عن الفريق محمد مدين(فقال "الأكيد أن الجزائر غير ديمقراطية، لو ترون القوانين بداية من دستور 1989 ستجدون الجزائر على قدر كبير من حرية التعبير والتجمع، لكن الممارسة عكس ذلك تماما وعلى نقيض الخطاب السياسي والتشريع"، وقال غزالي إن أهم خصائص النظام الجزائري "أنه لا يحترم القوانين، فمحيط الرئيس نفسه يقولون لقد خصص 15 سنة الأولى للمصالحة، والآتي سيكون لدولة القانون. هذا اعتراف بأننا كنا في مرحلة لا تطبيق فيها ولا احترام للقوانين".

وضمنيا رفض رئيس الحكومة الأسبق أن يعتبر الجنرال محمد مدين المعروف بتوفيق، أنه الرجل الأول في الجزائر، وكان غزالي يعلق على الصورة الشهيرة التي يظهر فيها رفقة الفريق مدين والراحل العربي بلخير في تاريخ غير محدد بداية التسعينات، "النظام الجزائري ليس له رجل أكثر نفوذا، فحتى بلخير كان حينها يوصف بهذا الوصف".

سيد أحمد غزالي

من جهته لفت وزير الاقتصاد الأسبق غازي حيدوسي الذي شارك في النقاش إلى أن "النظام السياسي الذي أتى ببوتفليقة أصبح اليوم مبعثا للتقزز بتوسع دائرة المرتشين داخله"، واعتبر حيدوسي أن "النظام هم الجيش والبوليس السياسي، وهو اليوم يرتكب غلطة كبيرة بترشيح رئيس مريض غير قادر على الحكم، وهو ما سيدخل الجزائر في مرحلة خطيرة جدا".

وكشف الصحفي الفرنسي الشهير "نيكولا بو" في ذات البرنامج، أن شقيق الرئيس الأصغر السعيد بوتفليقة الذي صوره كحاكم فعلي للبلاد، قد زار باريس الأسبوع المقبل، "وأجرى محادثات في الإليزيه والكيدورسي)وزارة الخارجية الفرنسية(ووعد بمراقبة جيدة للحدود ومحاربة الجهاديين"، ملمحا إلى أن السعيد جاء حاملا لعرض حول أجندة الرئيس بوتفليقة الأمنية في حال فاز في الانتخابات الرئاسيات، "وطبعا هذا الكلام الأمني يحب الفرنسيون سماعه".

الجزائر: عاطف قدادرة

تصريحات مرشحي الرئاسة تفضح المستوى

السلطة تدوس على قانون مكافحة الفساد

تثير القراءة المتأنية للقانون الخاص بمكافحة الفساد الذي استند إليه رئيس الجمهورية في التصريح بممتلكاته الخاصة، الاستغرابَ حول جدية السلطات العمومية في محاربة الفساد. فمن بين 73 مادة في هذا القانون، لم يطبق سوى أقل من 60٪ من مواده التي جاءت لحماية ثروة الجزائريين من النهب.

محمد بن أحمد

● نشر الرئيس المرشح عبد العزيز بوتفليقة تصريحا بممتلكاته العقارية والمنقولة ومعه كل مرشحي الرئاسيات، أياما قليلة بعد مرور 8 سنوات على صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (عام 2006)، وذكر ضابط سابق عمل في المصالح الاقتصادية بالشرطة طلب عدم الكشف عن هويته لـ "الخبر": "إن أغلب مواد القانون الخاص بمكافحة الفساد غير مطبقة بل هي بحكم الواقع مجمدة، خاصة المواد 4 و5 و36 و37 و47 و48، وهي المواد التي أرى أنها الأهم في قانون مكافحة الفساد".

من جانب آخر يرى بعض القانونيين ومنهم محامون وقضاة سابقون، أن السلطات الأمنية والقضائية في الجزائر بما فيها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تجمد تطبيق المواد 36 و37 من قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، وهو ما جعل جهود مكافحة الرشوة في الجزائر مجرد شعار.

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

ص "الخبر"

وقال القاضي المتقاعد بامرسلي عبد الباقي إنه "رغم مرور 8 سنوات على إقرار القانون الخاص بمكافحة الفساد في الجزائر، فإن أغلب مواد القانون غير مطبقة، وأهم هذه المواد على الإطلاق والتي تعد مفتاحا فعليا لمكافحة الفساد هما المادتان 36 و37 من القانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، واللتان تجرمان كل مسؤول في الدولة سواء أكان في منصب تنفيذي أو منتخبا لا يصرح بممتلكاته في ظرف شهرين من توليه منصب المسؤولية، كما تجرم كل مسؤول في الدولة يعجز عن تبرير مصدر الأموال التي يحوزها هو وأولاده"، ويضيف المتحدث أن "من وضع القانون ترك ثغرة مقصودة في مجال عدم الإشارة إلى الأموال التي تحوزها زوجات المسؤولين في الدولة، حيث لم يشر إلى أن تحقيقات مكافحة الفساد يجب أن تشمل أموال زوجات المسؤولين".

وتفرض المواد رقم 4 و5 من قانون 06/01 الوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في 20 فيفري 2006 التصريح بالممتلكات بالنسبة لكبار موظفي الدولة وأبنائهم القصّر، كما تنص المادة السادسة على نشر التصريح بالممتلكات بالنسبة لكبار موظفي الدولة في الجريدة الرسمية أو في لوحة إعلانات البلدية، وتفرض ذات المادة التصريح بالممتلكات بالنسبة لكل الموظفين العموميين. وتفرض المادة 14 من قانون مكافحة الفساد على أسلاك الأمن والعدالة التحقيق في التسيير السيئ للشركات الخاصة وعدم تصريحها بالنفقات الحقيقية، كما تنص المادة 15 من ذات القانون على أن الإعلام يجب أن يكون شريكا في مكافحة الفساد عن طريق تمكين وسائل الإعلام من المعلومة.

وتنص المادة 36 من قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، على عقاب كل موظف خاضع لقانون التصريح بالممتلكات ولا يصرح بممتلكاته خلال شهرين من توليه المسؤولية، بالسجن لفترة تصل إلى 5 سنوات كحد أقصى، وهو ما يعني أن العشرات أو ربما المئات من كبار موظفي الدولة هم في الواقع خارج إطار القانون الذي صادق عليه البرلمان. وتثير الفقرة رقم 6 من المادة 20 من القانون الكثير من الأسئلة، حيث تنص أن من بين مهام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد جمع واستغلال المعلومات الخاصة بالتصريح بممتلكات المسؤولين في الدولة، واستغلال التصريح بالممتلكات الذي يقدمه الموظفون العموميون والمنتخبون الذين يشغلون مناصب تنفيذية في التحري والتحقيق حول الأموال غير الشرعية التي يحوزها موظفو الدولة. والمثير أكثر هو الشكاوى اليومية التي تتهاطل على الهيئات القضائية والأمنية والمدعمة بالدلائل وبعضها منشور على صفحات الجرائد اليومية، والتي تعد في حكم قانون الإجراءات الجزائية بالنسبة لقضاة النيابة العامة في حكم البلاغ، ويشير القانون ذاته في المواد رقم 47 و48 إلى أن كل شخص يعلم بحكم موقعه أو وظيفته بوقوع مخالفة قانونية تتعلق بالفساد يعاقب بالسجن لفترة تصل إلى 5 سنوات بتهمة عدم الإبلاغ عن جريمة، كما تتضاعف العقوبة عندما يشغل هذا الشخص منصبا في العدالة أو مصالح الأمن.

ويقول المحامي زين العابدين برعشي إن "تطبيق القانون يجب أن يحدث بطريقة تلقائية ودون تلقي أوامر من أحد، وإن عدم العمل بأية مادة من مواد أي قانون لا يمكن تفسيرها إلا بوجود أمر غير طبيعي في بنية الهيئات الإدارية والأمنية والقضائية التي تسهر على تطبيق القانون".

م.ب

رغم أن مهمته السهر على مراقبة دستورية القوانين

المجلس الدستوري يفقد الحيادية حتى في استلام ملفات المرشحين

لم تظهر الصور التي بثها التلفزيون من الذي استقبل الآخر: هل رئيس المجلس الدستوري مراد مدلسي هو من حظي باستقبال من قبل رئيس الجمهورية في سياق الاستقبالات التي دأب عليها منذ عودته من فال دوغراس؟ أم أن الاستقبال الذي كان يخص تطبيق إجراء قانوني يخص إيداع ملفات الترشح للمرشحين للرئاسيات، لم يتمكن مدلسي من فرض مطابقة إجراءاته سواسية مع بقية المترشحين الآخرين لموعد 17 أفريل.

الجزائر: ح. سليمان

● لم يعلن المجلس الدستوري في موقعه على شبكة الإنترنت، مثلما فعله مع بقية المرشحين، عن أي موعد مسبق للرئيس المترشح لإيداع ملفه الانتخابي، رغم أن المجلس الدستوري يضع في صفحته الأولى على موقعه الإلكتروني كشعار له المادة 29 من الدستور التي تنص على أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي". فلماذا لم يعلن المجلس الدستوري إذن مثلما فعل مع بقية المرشحين عن موعد بوتفليقة لإيداع ملف ترشحه؟ ولماذا تعامل مع ملف ترشح بوتفليقة للرئاسيات كسر من أسرار الدولة لا يحق الكشف عنه أو باعتباره مرشحا فوق العادة؟

من جانب آخر، يكون المواطن بفعل التغييرات التي أدخلها المجلس الدستوري قد وجد صعوبة في فهم الصور التي بثها التلفزيون، لأن الأمر كان أقرب الى نشاط بروتوكولي للرئيس وهو يستقبل رئيس المجلس الدستوري أكثر منه إجراء قانونيا يخص إيداع ملف مترشح للرئاسيات. لقد تم تغيير الديكور الذي اعتمد مع بقية المترشحين من أمثال تواتي، حنون، بلعيد وغيرهم، بمناسبة زيارة الرئيس المترشح للمجلس الدستوري، وفي ذلك مؤشر على عدم قدرة المؤسسات الدستورية التزام "الحيادية" في تعاملها مع المرشحين، على غرار ما فعله رئيس المجلس الشعبي الوطني الذي دعا صراحة للتصويت على بوتفليقة، وإيحاء ضمني للرأي العام بأن هناك "المرشح" وهناك بقايا مرشحين. وقد اضطر كل المرشحين لاقتسام أريكة واحدة مع رئيس المجلس الدستوري وهو يستلم ملف ترشحهم، في حين جلس الرئيس المترشح في كرسي لوحده ويفصل بينه وبين رئيس المجلس الدستوري طاولة عريضة، وهو ديكور معتمد في الاستقبالات الرسمية للدولة، رغم أن مجرد ترشح الرئيس من المفروض أنها ترفع الحرج عن مدلسي أو غيره لأن عهدته الرئاسية انتهت قانونا. وإذا كان هذا التغيير في الديكور امتثالا للوضع الصحي للرئيس، فكان الأجدى بهيئة مدلسي أن تسجله بعين الاعتبار في مداولات دراسة الملفات!

من جانب الرئيس المترشح، لم يصدر أي بيان أو تصريح على غرار ما جرى مع بقية المترشحين، ولم يسمح لوسائل الإعلام بالاقتراب من الرئيس، وأغلق كل المنافذ عن إمكانية مساءلته، عكس ما جرى مع المرشحين الذين سبقوه لإيداع ملفاتهم لدى هيئة مراد مدلسي، وهي سرية تخفى بشكل أو بآخر وضعيته الصحية التي ظلت محل استفهام كبير حول قانونية ترشحه لعهدة رابعة. في المقابل وفيما ينص قانون الانتخابات على تقديم "إما 60 ألف توقيع للمواطنين، وإما 600 توقيع للمنتخبين"، فإن موظفي هيئة مراد مدلسي المطالبة بتطبيق القانون دون زيادة أو نقصان، اضطروا لتحميل أطنان من استمارات بلغت حسب وكالة الأنباء الجزائرية 4 ملايين توقيع لمواطنين من 48 ولاية، زيادة على آلاف توقيعات للمنتخبين، رغم أن القانون حددها في 60 ألف توقيع للمواطنين و600 للمنتخبين فقط، وفي ذلك دعاية غير قانونية وخروج على نص قانون الانتخابات، مارسها كل المرشحين الذين أودعوا ملف ترشحهم دون استثناء، وكان يفترض أن يقوم المجلس الدستوري بتصحيح هذا الوضع لأن من مهامه السهر على مراقبة تنفيذ القوانين دون زيادة أو نقصان.

ح. س

المجلس الدستوري تعامل مع ملف ترشح بوتفليقة كسر من أسرار الدولة

في "الخبر"

بطاطاش قال إن مواق

رفع نواب الأغلبي

● أعلن السكرتير الأول للأفافاس أحمد أفريل المقبل سيتبلور عقب اجتماع المجل الرابعة، دون إعطاء موقف منها. ونظم أول اجتماع للكتلة البرلمانية للحزب خ 1963، وتدعو للتغيير السلمي للنظام، الوقت الذي أصبح فيه البرلمان غرفة للحكومة المنصوص عنها دستوريا". ذات ما حدث فيها من خلال رفع نواب الأغل على حد قوله.

بوراوي تقول إن الشهادة الطبية كانت من أجل "المجاملة"

"هذا ما قلته لشقيقة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة"

● كشفت الناشطة في حركة "بركات" أنها "راسلت شقيقة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لأنها عارضت ترشحه لعهدة رابعة، وطلبت منها معرفة هوية الطبيب الذي منحه الشهادة الطبية عن حالته الصحية للسماح له بالظفر بولاية رئاسية رابعة".

وأفادت المتحدثة "في هذه الحالة يجب معرفة هذا الطبيب سواء كان من مستشفى فال دوغراس في فرنسا أين كان يعالج الرئيس، أو من الجزائر، من أجل متابعته أمام مجلس أخلاقيات المهنة لأنها شهادة مجاملة وليست شهادة طبية".

وأوضحت بوراوي "أبلغت شقيقة الرئيس بوتفليقة أنني لست ضد أخيها كشخص، وأنّ أمنّا واحدة وهي الجزائر، وهذه الأم تعيش حالة غير مستقرة، ويترشح الرئيس لعهدة رابعة يعني عدم استقرار الجزائر، لكنني لم أتلق منها ردا لحد الآن".

وفي هذا الشأن، قالت ضيفة "الخبر" إنهم في حركة "بركات" ليسوا ضد الرئيس بوتفليقة، ولكن "نحن ضد قواعد اللعبة التي لا تحترم، لذلك كان واجبا علينا التحرّك مادام الرئيس لا يتكلم مع شعبه، ونحن نرى أنه من واجب كل مواطن جزائري تقديم شكوى حول الوضع الراهن".

وتساءل الناشط في حركة "بركات" جعفر خلوفي عن هوية الأيادي الخفية التي يروجون بأنها تقف وراء الحركة، "هل هي الأيادي التي عالجت الرئيس في فال دوغراس، أم الأيادي التي يحاولون بها إسكات الشعب؟".

وقال خلوفي إنهم "واعون بأن جزءا كبيرا من الشعب الجزائري يحب بوتفليقة، لكن محيطه فاسد وليست له المصداقية، فقد دفعوا به لعهدة رابعة من أجل الحفاظ على الامتيازات التي تحققت في عهده، فتحوّل فيها بوتفليقة إلى رمز للنظام الحالي".

كما علقت ضيفة "الخبر" أميرة بوراوي على الصورة التي ظهر عليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أول أمس أثناء إيداعه لملف ترشحه لدى المجلس الدستوري، بقولها إن "الرجل مريض ومنهك ونشكك في أنه وراء العهد الرابعة، بل محيطه الذي ارتكب أخطاء وما يزال مصرا على ارتكابها"، مشيرة إلى أن "الخطير هو تعيين الرئيس لمسؤولين في مناصب حساسة لها علاقة مباشرة بتفعيل المادة 88 من الدستور".

كما تابع جعفر خلوفي "الصورة التي ظهر عليها الرئيس ساعدتنا كثيرا ورسخّت قناعتنا أن بوتفليقة ليس مؤهلا صحيا لقيادة البلاد لولاية رئاسية رابعة، وقناعة أخرى أن المحيط الفاسد حول الرئيس هو من يدفعه إلى العهدة الرابعة".

وأشار المتحدث إلى أن حركة "بركات" التفت حولها الكثير من القيادات الحزبية والسياسة كمتعاطفين وحاضرين بصفتهم "مواطنين" وليس بانتماءاتهم السياسية، مضيفا "لن نمنع أحدا من الانضمام إلى حركة بركات، لكن بشرط أن يكونوا مواطنين لأنها حركة مواطنة، وهدفنا هو عدم تحزيب الحركة".

شارك في تجمّع شعبي للرئيس المترشح بوتفليقة

عضو في المجلس الدستوري يخرق القانون

رفع المترشح علي بن فليس احتجاجا إلى اللّجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات، الدستوري بوتخيل ابراهيم وتوليه تحضيرات تجمع انتخابي أشرف عليه وزير الدولة رئيس ديوان رئاسة الجمهورية في ولاية سيدي بلعباس.

الجزائر: خالد بودية

● طلب عبد القادر صلاة، مدير الحملة الانتخابية للمترشح للرئاسيات علي بن فليس، في إخطار، تتوفر "الخبر" على نسخة منه، من اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات اتخاذ الإجراءات القانونية اللّازمة، بشأن حضور عضو المجلس الدستوري ابراهيم بوتخيل للتجمع الشعبي الذي نظمه وزير الدولة مدير ديوان رئاسة الجمهورية أحمد أويحيى، أول أمس الأحد، بولاية سيدي بلعباس.

ونبّه الإخطار إلى أن أحمد أويحيى بصفته مديرا لديوان رئاسة الجمهورية يكون قد خرق بذلك واجب التحفظ المفروض عليه على أعوان الدولة، اعتبارا لكونه كلف بتنظيم تجمعات شعبية لمرشحه عبد العزيز بوتفليقة في يومي العطلة الأسبوعية.

وذكّر نص الإخطار حضور إبراهيم بوتخيل، عضو المجلس الدستوري، الذي هو أعلى هيئة، لمراقبة احترام الدستور ونزاهة الانتخابات، مشيرا موّقع الإخطار إلى أن هذا "الوضع يشكل انحرافا خطيرا ومساسا بواجب حياد مؤسسات الدولة في الحملة الانتخابية".

ويمنع القانون العضوي المنظم للانتخابات أعضاء المجلس الدستوري من الانتماءات السياسية، وتنص المادة 10 من القانون في الفقرة الأخيرة منها على "كما يجب على أعضاء المجلس الدستوري، وكذا كل عون من أعوان الدولة الذين يمارسون وظائف السلطة والمسؤولية، وينص القانون الأساسي الذي يخضعون له، صراحة على تنافي الانتماء، قطع أي علاقة مع أي حزب سياسي طيلة هذه العهدة أو الوظيفة".

كما تنص المادة 60 من المرسوم الرئاسي رقم 89-143 المنظم للمجلس الدستوري حرفيا على: "يتعين على أعضاء المجلس الدستوري، فور انتخابهم أو تعيينهم، قطع أي صلة مع أي حزب سياسي طيلة عهدتهم، طبقا للمادة 10 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية".

وتحصر مشاركة أعضاء المجلس الدستوري فقط في الأنشطة العملية والفكرية وبترخيص من رئيس المجلس الدستوري (حاليا مراد مدلسي)، لكن أن تكون المشاركة لها علاقة بمهام المجلس ولا يكون لها أي تأثير على استقلاليته ونزاهته، فيما يقدم العضو المعني عرضا عن مشاركته في أول اجتماع يعقده المجلس الدستوري.

وفي هذه الحالة، إمّا أن يكون عضو المجلس الدستوري قد شارك في التجمع الشعبي بعلم من رئيس المجلس، خصوصا وأن التجمع تزامن مع يوم الأحد ومن المفروض أن يتواجد العضو بمكتبه في المجلس بالعاصمة، وإمّا أن يكون العضو حضر التجمع الشعبي دون علم رئيسه، وفي كلتا الحالتين يقعان تحت طائلة القانون ويعقبان.

واتصلت "الخبر" باللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات وعضو المجلس الدستوري إبراهيم بوتخيل، للاستفسار عن الإخطار، لكن لا أحد بها رد علينا.

خ. ب

حنون تحنّ

قيادات حزبية مقاطعة للرئاسيات

"السلطة ضخمت نسبة المشاركة والانتخابات فاقدة المصداقية"

- **محسن بلعباس: الاستحقاق أثبت هشاشة النظام**
- **بطاطاش: أرقام تذكّرنا بفترة الحزب الواحد**

● يجزم مسؤولو أحزاب سياسية معارضة قاطعت الانتخابات الرئاسية بأن سير الانتخابات، التي جرت أمس، والظروف التي أحاطت بها، أكد صواب موقف المقاطعة والتجاهل، وخصوصا أنها أثبتت "هشاشة النظام القائم" الذي لجأ، حسبهم، إلى تضخيم نسبة المشاركة.

قال رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، محسن بلعباس، خلال مقابلة مع "الخبر" بمكتبه في العاصمة، إن "هذه الانتخابات فاقدة المصداقية والشرعية. ونحن في حزبنا لم ننخدع بطبيعة النظام، لقد فهمنا منذ رفض مطالبنا بإنشاء لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات، وسيطرة موالين للرئيس المترشح على مؤسسات حساسة مشرفة على الانتخابات، وتولي رئيس اللجنة الوطنية لتنظيم الانتخابات منصب مدير الحملة الانتخابية للرئيس المترشح وقبول المجلس الدستوري لترشح الرئيس المريض أن اللعبة محسومة مسبقا". وأضاف "لدينا تقارير من الولايات تخالف أرقام الداخلية، فنسبة المشاركة أقل من تلك المعلن عنها".

ويرى بلعباس في مجريات الانتخابات شيئا إيجابيا، فالشعب الجزائري- يضيف- بيّن أنه على درجة كبيرة من الوعي، من خلال المظاهرات المنددة بالنظام وبالتزوير ومقاطعة نشاطات المرشحين، والمطالبة بنظام ديمقراطي. وتوقّع رئيس الأرسيدي استمرار الحراك الشعبي بعد الانتخابات الرئاسية، ما يحتّم على الطبقة السياسية والفاعلين الاجتماعيين تأطير هذا الحراك للضغط على السلطة لتقليص عمر هذه العهدة. ولفت أن رهان قوى المعارضة المقاطعة للانتخابات منصب على إنجاح ندوة الانتقال الديمقراطي المقرر تنظيمها لاحقا بمشاركة قطاع واسع من المعارضة، تمهيدا لاستلام السلطة من النظام الحاكم.

من جهته، انتقد أمين عام حركة النهضة، محمد ذويبي، سير العملية الانتخابية، وقال إن المعلومات التي تلقتها خلية العمليات التي شكلها الحزب أظهرت فروق شائعة بين النسب المعلن عنها ونسب التصويت، وانتقد توظيف السلطة لصورة الرئيس المقعد، وقال "إظهار الرئيس بتلك الصورة يهدف لاستعطاف المواطنين، ودفعهم للمشاركة في هذه الانتخابات، بعدما لاحظوا عزوف المواطنين عن التوجه إلى صناديق الاقتراع". واعتبر ذويبي أن ضعف نسبة المشاركة انتصار لأحزاب المقاطعة، وأظهر مدى تجذّرها في المجتمع، وتأسف لكون السلطة فوّتت على الجزائريين موعدا هاما لتغيير هذا الواقع المؤلم.

واعتبر أحمد بطاطاش، الأمين الوطني الأول لجبهة القوى الاشتراكية، أن الانتخابات الرئاسية التي جرت أمس لم تكن مصيرية، إلا بالنسبة للنظام القائم، وتابع "الشعب لا ناقة له ولا جمل"، وأضاف أن الأرقام المعلن عنها لا مصداقية لها، لأنها تذكّرنا بأرقام عهد الحزب الواحد ونسبة 99,99 بالمائة. وتابع "الأرقام الحقيقية التي يصدقها الشعب هي التي تصدر عن مؤسسات ديمقراطية وتتمتع بالمصداقية، مثل عدالة مستقلة أو حكومة منبثقة عن الإرادة الشعبية. وقال أيضا "تمنينا أن يستغل النظام هذه الفرصة لأحداث الانتقال الديمقراطي، هذه فرصة أخرى ضائعة على الشعب الجزائري.. لقد مارس النظم سياسة الهروب مرة أخرى، غير مبال بالمخاطر التي تتربص بالجزائر". وأعلن الأمين الأول للأفافاس أن حزبه على استعداد للعمل مع أحزاب وشخصيات أخرى معارضة لتحقيق الانتقال الديمقراطي، الذي يعدّ الحزب أول من رافع لها. لافتا إلى أهمية "توفير الشروط لتحقيق هذه الندوة، لأن التسرّع سيكون مفسدة لها".

الجزائر: ج. ف

العزوف عن التصويت يلوح في أفق موعد 17 أفريل

3 مؤشرات وراء نفور الجزائريين من الانتخابات

يؤشر عدم اهتمام الجزائريين بالرئاسيات وحملتها الانتخابية التي بدت "باهتة" من أول يوم عن بوادر عزوف شعبي يوم التصويت، ما قد يشكل صفعة قوية للسلطة في حالة التزمت الحقيقة وأعلنت عن نتائج عملية الإدلاء بالأصوات في صورة تسودها النزاهة والشفافية حسب الخطاب السياسي المسوّق.

الجزائر: خالد بودية

● لا يحمل الوضع "البائس" التي تظهر عليه الحملة الانتخابية التي يخوضها 6 مترشحين سوى انعكاسا لثلاثة معطيات رئيسية تقف وراء عزوف عن التصويت سيكون حاضرا بقوّة يوم الاقتراع 17 أفريل الداخل. أولها: إمّا أن يكون المقاطعون للرئاسيات من أحزاب وشخصيات سياسية وأساتذة وباحثون جامعيون نجحوا في مهمة حشد الرأي العام بمقاطعة الانتخابات لأنها حسمت مسبقا لصالح مشرح النظام. المعطى الثاني تعود عوامله إلى "الجرعة الزائدة" التي ظهرت في خطابات المترشحين الستة ومبالغة ساهمت بشكل عكسي وسلبي على الخطابات، فحضر "التنفير" وغابت "التعبئة". إذ يصعب على الجزائريين تصديق كلام المترشح عبد العزيز بلعيد عندما يعد بتحويل الجزائر إلى "يابان إفريقيا"، أو وعود لويزة حنون بمحاكمة شكيب خليل بتهمة الخيانة العظمى، أو قول عبد المالك سلال مدير حملة عبد العزيز بوتفليقة بأن الرئيس سيضمن الحريات ويكافح الفساد والرشوة والبيروقراطية.

وينحصر المعطى الثالث في كون الحملة الانتخابية لا يمكن وصفها بأنها "سباق انتخابي" أو "معترك رئاسي"، والأدهى أن المترشحين الخمسة الذين دخلوا العملية الانتخابية مع مرشّح النظام عبد العزيز بوتفليقة كانوا يقولون قبل إعلان ترشحهم وبعده وما يزالون يلمحون في خطاباتهم خلال الحملة أن النتائج محسومة، مثلما جاء على لسان علي بن فليس عندما ذكر بأن "الولاة ورؤساء الدوائر تلقوا تعليمات بتزوير النتائج"، وبالتالي انعكست هذه المواقف على تنفير المواطنين.

من الحملة

المشاكل اليومية عند الجزائريين أهم من الانتخابات

وفي اتصال مع "الخبر"، أفاد المختص في علم الاجتماع السياسي ناصر جابي أن "العزوف ظاهرة ارتبطت بالانتخابات في الجزائر، وما يحصل في الاستحقاق الرئاسي الحالي أن الجزائريين لا يعرفون فعلا برامج المترشحين، وليست لهم فكرة واضحة عن المواضيع المطروحة في الحملة الانتخابية، والسبب أنها رئاسيات قائمة على أشخاص وليس برامج".

وأوضح جابي أن "المشاركة ستكون في رئاسيات 2014 أضعف مما سبقها من استحقاقات انتخابية، لأنها بدت من أولها لدى الجزائريين لعبة مغلقة فيما كانوا يراهنون على أنها ستكون فرصة للتغيير، لاسيما لمّا ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو في حالة مرضية لا تؤهله للاستمرار في قيادة البلاد، وهو ما اعتبره الجزائريون صدمة".

وأبرز المتحدث أن "النفور الشعبي مرده أيضا الشخصيات التي أوكلها المترشح عبد العزيز بوتفليقة مهمة قيادة حملته الانتخابية، فلم تنجح حتى في تسويق صورتها فما بالك في تسويق صورة مشرحهم أو حشد وتعبئة الجماهير، والصورة الموجودة عند الجزائريين أن سلال غير مؤهل للتجنيد، وبلخادم لا يكسب حتى رضا مناضلي الأفلان الذي أزاحوه من أمانته العامة، ونفس الأمر مع أويحي، أما غول فهو منشق عن حمس وصورته ملطخة بفضائح مدوية".

ويعتقد جابي أن "العزوف عن التصويت سيكون قويّا"، موضحا كلامه في نقطتين "الأولى أن الأقلية التي كانت تصوت في الانتخابات السابقة لن تذهب لصناديق الاقتراع وستقاطع لأنّها تأكدت أنّها رئاسيات مغلقة، فيما تشمل النقطة الثانية الفئة المحسوبة على الرئيس المترشح التي لن تصوّت لأنها كذلك تعتقد أن النتائج محسومة لصالحه".

ويرى جابي أن "غياب المنافسة الحقيقية بين المترشحين الستة في الحملة الانتخابية، سببها غياب رهانات حتى إن كانت سبقتها رسالة الرئيس السابق اليمين زروال، لكنها أفكار لم تصل إلى أذهان الجزائريين الذين بدورهم تغيب أحاديث الانتخابات حتى في حواراتهم اليومية".

خ.ب

مقري ينتقد استغلال وسائل الدولة لدعم المرشح الغائب

"النظام يقود حملة انتخابية فاشلة بكل المقاييس"

● أفاد رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، بأن "النظام يقود حملة انتخابية فاشلة بكل المقاييس، رغم تسخير الترسانة الإعلامية وإمكانيات ومؤسسات الدولة لفائدة المرشح الغائب (يقصد عبد العزيز بوتفليقة) عن الساحة السياسية".

وخاطب عبد الرزاق مقري، أمس، في الكلمة الافتتاحية في لقاء مع رؤساء المكاتب الولائية ونوابهم والأمناء الولائيين للإدارة والمالية، بمقر الحزب بأعالي العاصمة، تنسيقية الأحزاب والشخصيات المقاطعة للرئاسيات التي تنتمي إليها "حمس" بقوله: "لقد ربحتم المعركة قبل أوانها فهنيئا لكم أيها المقاطعون".

وأبرز رئيس "حمس" أن "الخطر الوحيد على هذا الوطن هو نظام الحكم الذي تفشى في الفساد والفشل وعدم الحياد"، مضيفا أن "النظام يقود حملة انتخابية فاشلة بكل المقاييس رغم تسخير الترسانة الإعلامية وإمكانيات مؤسسات الدولة لفائدة المرشح الغائب عن الساحة السياسية".

عبد الرزاق مقري

وذكر مقري بأن مستخلصات هذا الأسلوب الذي ينتهجه النظام في إدارة الحكم هو استخفاف بثقافة الدولة والمعايير الديمقراطية، متابعا بأن "الذين يقودون المهزلة الانتخابية يتمسّحون هذه الأيام على أعتاب مؤسس حركة مجتمع السلم الشيخ محفوظ نحناح، بعد أن فقدوا كل الحجج لإقناع عموم الشعب الجزائري الذي أدرك مقصد القرار السيادي النابع من إرادة قواعد حركة مجتمع السلم وكل مناضليها لمقاطعة هذه الانتخابات".

وواصل مقري يقول إن "الشيخ نحناح كان رمزا للجزائريين وليس للحركة فقط، فقد عانى من ظلم النظام كثيرا، وتأتون اليوم لتعددوا محاسنه وهذا تصرف فاسد وفيه قلة حياء"، يقصد لويزة حنون وعبد المالك سلال عندما امتدحا الشيخ الراحل محفوظ نحناح. وتطرق عبد الرزاق مقري إلى زيارة وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، إلى الجزائر، التي وصفها بـ"غير المسبوقة" في عز الحملة الانتخابية، واعتبرها "تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للوطن واستعانة نظام الحكم بالأجانب".

ووجه المتحدث نفسه، في ختام اللقاء، توجيهات للقيادات المحلية، مبرزا أن حركة "حمس"، حسبه، ستبقى الرقم المعجز الأساسي ومحور الأحداث في الوطن بأسره بالالتزام النضالي العميق وبسمعته في قوة قيادتها وقواعدها، داعيا إلى مواجهة الفشل السياسي في إطار المقاطعة المستمرة التي تدوم إلى ما بعد الرئاسيات، إلى غاية تحقيق خروج النظام مما يصفه بـ"الهبل وقلة الحياء".

الجزائر: خالد بودية

مقري يعلق على مقترحات حمروش

"بوتفليقة وصالح ومدين أطراف في الحل وليسوا هم الحل"

● قال رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، أمس، إن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورئيس أركان الجيش الفريق قايد صالح، ومدير دائرة الاستعلام والأمن الفريق محمد مدين، يمكن أن يكونوا طرفا مهما في حل الأزمة التي تعانيها الجزائر، ولكنهم ليسوا الحل". وكتب مقري على صفحته في "فايسبوك"، أمس، معلقا على تصريحات رئيس الحكومة الأسبق، مولود حمروش، في منتدى يومين "ليبرتي" أول أمس، "دون الخوض في أبعاد مقاصد السيد حمروش، يجب أن نسجل أن الشخصيات يمكن أن يكونوا طرفا مهما في الحل وليسوا الحل"، "يمكنهم أن يساهموا بحكم صلاحياتهم وثقلهم في اتخاذ القرار في إخراج الجزائر من حالة الركود وعدم اليقين، ويمكنهم أن يساعدوا في تحقيق انتقال ديمقراطي في ظل السلام والهدوء بالتضافر مع الطبقة السياسية ووفق ما يقرره الشعب ولصالحه".

وكان حمروش قد صرح بأن الرئيس بوتفليقة والفريقين قائد أركان الجيش أحمد قايد صالح، ومسؤول المخابرات محمد مدين "هم وحدهم من يملكون مفاتيح إخراج البلاد من الوضع الذي تعيشه".

وعلق على تشبيه حمروش لبوتفليقة والفريقين مدين وقايد صالح بالقيادات الثورية المعروفين بالباءات الثلاثة "بوصوف بن طوبال وكريم بلقاسم": "لو كان الباءات الثلاثة الجدد موجودين فعلا، فإن المهمة التي تشرفهم ممثلة في السماح لكل الوطنيين بالالتقاء والنقاش والتفكير في وضع عقد وطني، أي ميثاق يؤمن ويعترف بالجميع ويسمح بالتنافس في كل المجالات في إطار القانون، الحرية والعدالة، بعيدا عن الأبوية المثيرة للاشمئزاز".

وحذر في تعليقه من التبعات الخطيرة على الجزائر لأي محاولة تقوم بها أجنحة السلطة لإحداث توافقات جديدة بينها، وإعادة توزيع السلطة بينها.

ووجه مقري في رسالته اللوم لمولود حمروش على عدم تبنيه مبادرة الإصلاحات السياسية التي اقترحها عليه قبل أشهر، لكنه أشار أن قراءة رئيس الحكومة السابق للوضع العام في الجزائر والمخاطر التي تتصدر البلد في حالة عدم التغيير، تقترب من تحليله لهذا الوضع.

الجزائر: ف. جمال